الــرُّدودُ الــعَــتِــيــدَةُ عَــلَى أَجْــوِبَــةِ أَبِي عَبْدِ الحَقِّ الكُرْديِّ الــجَــديــدَة

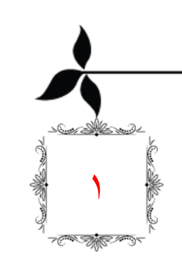
كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







الرُّدودُ العَتِيدَةُ عَلَى أَجْوِبَةِ أَبِي عَبْدِ الحَقِّ الكُرْدِيِّ الجَدِيدَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ الأخطاء التي وقع فيها أبو عبد الحق الكردي هي أخطاء منهجية كبيرة في لقاءات ومناظرات وخطب ودروس وكتابات منشورة، وهي كلها موثقة من كلامه، ومع هذا لا زال في اتهامه للناقدين بالكذب!، ولا زال في تلبيسه وتمويهه في جوابه عنها، والواجب عليه:

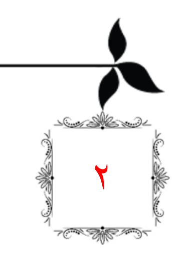
أولاً/ أن يصرِّح أنه أخطأ في كلامه الأول المنتقد عليه، وأنَّ يتراجع عن هذا الخطأ بلا تلاعب بالألفاظ ولا تمويه وتلبيس في التفصيل والجواب.

وثانياً/ عليه أن يكفَّ لسانه عن الطعن الصريح بالناقدين والنبز بأهل العلم المعروفين، وأن يشكرهم على تنبيهه على أخطائه.

وثالثاً/ أن يربي طلابه المتعصبين على التواضع وترك التعصب والغلو والجدال عنه بالباطل ولزوم الصمت وترك الطعن بالعلماء وطلبة العلم.

ورابعاً/ عليه أن يعلن تراجعه في قناته الفضائية "النصيحة" باللغة العربية والكردية؛ لأنَّ الكثير من مخالفاته كانت علناً في لقاءات أو مناظرات أو برامج في عدة قنوات فضائية، وهو بين الحين والآخر يخرج في قناته يبرر لنفسه ما وقع فيه من أخطائه: كمشكلته غير الأخلاقية مع طالبته في المعهد الذي يُدرِّس فيه والتي

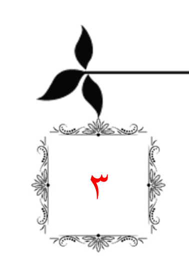




أدَّت إلى فصله من المعهد وإثارة فتنة كبيرة تعرضت لها الدعوة السلفية في إقليم كردستان، وزيارته لمقرات الأحزاب التي شوَّهت سمعة الدعوة السلفية، وغير ذلك، فلماذا لا يخرج في قناته ويعلن تراجعه عن الأخطاء بوضوح كما طلب منه العلماء الكبار والمشايخ وطلبة العلم المعروفين؛ كما يخرج لتبرير أخطائه الشنيعة؟! أم أنَّ سمعته الشخصية الخاصة أعظم من سمعة الدعوة السلفية العامة؟!

ولا يُقبل من أبي عبد الحق ما فعله من مسرحية في قناته الفضائية -يضحك بها على عقول السذَّج والمغفلين!- في برنامج "الجواب الكافي" مع المقدِّم سعدون حمادي، حيث اتفق مع هذا المقدِّم المسكين أن يسأله عن بعض المسائل الكبار التي انتقدت عليه لكن بصورة سؤال مطروح لأول مرة لا بصورة مؤاخذة أُخِذت على أبي عبد الحق!!، ثم يجيب أبو عبد الحق على طريقة التلاعب بالألفاظ والتفصيل الذي هو خارج موضوع المؤاخذة أصلاً!، وبهذا الصنيع يحاول أبو عبد الحق تصوير نفسه عند السلفيين أنه تراجع أمام الناس!، وأنَّ الناقدين له أنكروا عليه ما لا يستحق الإنكار والتشنيع!؛ لأنه صوَّر في اللقاء هذا الخلاف معه في غير موضعه!، ثم بمعونة شهاب أحمد -أحد مراقبي قناته الفضائية- قام بتقطيع هذا اللقاء إلى مقاطع عدة وقام بنشرها بين السلفيين وأرسلها إلى المشايخ على أنه تراجع وأنَّ الناقدين لا يقبلون تراجعه!!.





فلما رأى أنَّ هذه المسرحية لم تنطل إلا على عقول المتعصبين له والمجادلين عنه بالباطل، بدأ يكتب أجوبة على "مجموع المؤاخذات المنهجية" التي أُخِذَت عليه -والتي كتبها جمعٌ من طلبة العلم في العراق من العرب والكرد وأُرسِلت إلى مشايخنا الكبار- تُؤكِّد إصراره على التلبيس والتمويه أولاً، واتهامه للناقدين بالكذب والحدادية ثانياً، وانتهاجه نهجاً جديداً بعيداً عن طريقة مشايخنا المعاصرين الذين وقفوا في وجه أهل البدع في هذا الزمان كالحلبي والمأربي وعدنان عرعور وأمثالهم ثالثاً.

وقد سألني بعض الإخوة السلفيين الردَّ على هذه الأجوبة لكون بعض الشباب السلفي الذي لم يتفطَّن لهذه التلبيسات يظنُّ هذه الأجوبة تراجعات!، فعزمتُ على الردِّ مستعيناً بالله عزَّ وجلَّ وحده.

ولا بدَّ من مقدمة قبل الرد تُبيِّن ضرورة الرجوع إلى الحق وترك الإصرار على الباطل والأسباب التي تعيق ذلك والفرق بين التراجع الصحيح والتلاعب والتلبيس:

قال العلامة الشوكاني رحمه الله في "أدب الطلب" ص٦١-٦٢: ((ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم: أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة -كما يصدر ممن يفتي أو يصنِّف أو يناظر غيره- ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله، ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين، فإنه قد يسوِّل له





الشيطان أو النفس الأمارة أنَّ ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل باطل.

فإنَّ الرجوع إلى الحق يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل، بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه.

فإنَّ منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم ويعرفون براهينه ولا سيما عند المناظرة، فإذا زاغ عنه زائغ تعصباً لقول قد قاله أو رأي رآه فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم أحد رجلين:

- إما متعصب مجادل مكابر؛ إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق ويتميز به الصواب.

- أو جاهل فاسد الفهم باطل التصور؛ إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمم عليه وجادل عنه.

وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين)).

وقال العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في "القائد إلى تصحيح العقائد": ((ومخالفة الهوى للحق -في الاعتراف بالحق- من وجوه:

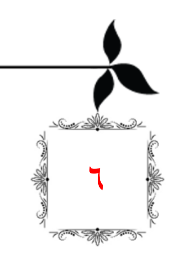
الأول: أن يرى الإنسان أنَّ اعترافه بالحق يستلزم اعترافه بأنه كان على باطل، فالإنسان ينشأ على دين أو اعتقاد أو مذهب أو رأي يتلقاه من مربيه ومعلمه على أنه حق فيكون عليه مدة، ثم إذا تبين له أنه باطل شقَّ عليه أن

يعترف بذلك، وهكذا إذا كان آباؤه أو أجداده أو متبعوه على شيء ثم تبين له بطلانه، وذلك أنه يرى أنَّ نقصهم مستلزم لنقصه، فاعترافه بضلالهم أو خطئهم اعتراف بنقصه... وبهذا يلوح لك سر تعصب العربي للعربي، والفارسي للفارسي، والتركي للتركي، وغير ذلك، حتى لقد يتعصب الأعمى في عصرنا هذا للمعري!.

الوجه الثاني: أن يكون قد صار في الباطل جاه وشهرة ومعيشة، فيشق عليه أن يعترف بأنه باطل فتذهب تلك الفوائد.

الوجه الثالث: الكبر؛ يكون الإنسان على جهالة أو باطل فيجيء آخر فيبين له الحجة، فيرى أنه إن اعترف كان معنى ذلك اعترافه بأنه ناقص، وأنَّ ذلك الرجل هو الذي هداه، ولهذا ترى من المنتسبين إلى العلم من لا يشق عليه الاعتراف بالخطأ إذا كان الحق تبين له ببحثه ونظره، ويشق عليه ذلك إذا كان غيره هو الذي بَيَّنَ له.

الوجه الرابع: الحسد؛ وذلك إذا كان غيره هو الذي بَيَّنَ الحق فيرى أنَّ اعترافه بذلك الحق يكون اعترافاً لذلك المبيِّن بالفضل والعلم والإصابة، فيعظم ذلك في عيون الناس، ولعله يتبعه كثير منهم، وإنك لتجد من المنتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئه غيره من العلماء ولو بالباطل؛ حسداً منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس)).

ومما قاله رحمه الله مما له علاقة بهذا أيضاً:

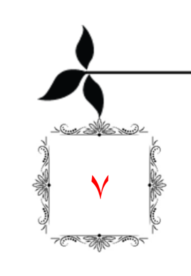
((وبالجملة: فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى، وقد جربتُ نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذاك المعنى، فأجدني أتبرم بذاك الخادش، وتنازعني نفسي إلى تكلُّف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لما قررتُ ذاك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرتُ أهوى صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس.

- فكيف إذا كنتُ قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟!
- فكيف لو لم يلح لي الخدش ولكن رجلاً آخر اعترض عليَّ به؟!!
- فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟!!!.

هذا ولم يكلَّف العالم بأن لا يكون له هوى، فإنَّ هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب على العالم أن يفتِّش نفسه عن هواها حتى يعرفه ثم يحترز منه، ويمعن النظر في الحق من حيث هو حق فإن بان له أنه مخالف لهواه: آثر الحق على هواه)).

وقال العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله في مقدمة كتابه "بين الإمامين مسلم والدارقطني" الطبعة الثانية: ((إنَّ الرجوع عن الخطأ: من سمات المنصفين المتواضعين لله والناصحين لله ولكتابه ورسوله وللمؤمنين خاصتهم وعامتهم، وإنّي لأرجو الله أن أكون منهم.





وإنَّ التمادي في الخطأ والباطل: من سمات أهل الأهواء والكبر الذي عرَّفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "الكبر: غمط النَّاس ورد الحق")).

وقال في "أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية": ((والذي نعتقده في السلفيين: أنه لو وجد عند آحادهم أو جماعاتهم خطأ أو انحراف؛ فإنهم أسرع الناس رجوعاً إلى الحق، وأبعد الناس عن التمادي في الباطل والإصرار عليه؛ إذ الإصرار والتمادي في الباطل من شأن أهل الأهواء ودَيْدَنهم)).

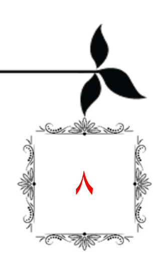
وقال في "التنكيل في رده على المأربي": ((أؤكِّد لطالبي الحق: أنَّ هذا الرجل اللجوج لا يفتر في خصومته عن التلبيس والمغالطات لأغراض تافهة لا تزيده عند العقلاء إلا سقوطاً، ولا يدري المسكين: أنَّ الرجوع إلى الحق خير له من التمادي في الباطل، والاعتراف بالجهل والخطأ خير له من هذا العناد والتعالم والتمويه)).

أقول معلِّقاً على كلام العلماء السابق:

نعم لا بدَّ أن نعي -أيها السلفيون- جيداً: أنَّ الاعتراف بالأخطاء فضيلة، وأنَّ الرجوع إلى الحق خيرٌ من التمادي في الباطل، وهذه الخيرية تشمل المخطئ والناصح ودعوتهم وجماعتهم:

- فالتراجع عن الأخطاء خير للمخطئ عند ربه، وخير له عند إخوانه لأنَّ تراجعه يرفع من شأنه في قلوب إخوانه السلفيين ويزيد من محبتهم له وتعاونهم معه.





- وهو خير للناصحين؛ لرجوع المخطئ إليهم فتقوى شوكتهم وتنتشر دعوتهم؛ والمؤمن ضعيف بنفسه قوي بإخوانه.

- وهو خير لدعوتهم السلفية وجماعتهم من التفرق والاختلاف والفتنة وتنفير الناس عنها بسبب هذه الاختلافات والردود التي بينهم.

لكنَّ التراجع عن الأخطاء لا بدَّ أن يكون واضحاً لا لبس فيه ولا تمويه ولا تلاعب فيه ولا مراوغة؛ لئلا يكون في تراجعه نظر أو يحتاج تراجعه إلى تراجع!، قال الشيخ ربيع حفظه الله في بعض رده على أبي الحسن المأربي:

- ((وإني أكاد أجزم بما عندي من القرائن ومن دراستي لأقواله وأحواله وأحوال أمثاله: أنه ما قام بهذا التعديل إلا مكراً ليستمر في حرب أهل السنة في صورة إنسان تائب بريء!، فهذا التراجع يشبه تراجع عدنان عرعور وأمثاله من المغالطين المعاندين، وهو وإن تظاهر بالتراجع في هذا الأمر لكنه لم يتراجع عن هذا المنهج الفاسد!)).

- ((وأنا لم أسلِّم لك هذا التراجع لما حفَّه من القرائن القوية أنَّ تراجعك غير صحيح، وقد أيَّد الله موقفي بتلاعبك الكثير ومراوغاتك التي كشف الله حقيقتها)).

- ((وعُرِضَ هذا الأصل على أهل المدينة مع عدة مآخذ عليه، وطلبوا منه التراجع عن المآخذ الصريحة بالكلام الصريح، وتفسير غير الصريح منها على

حسب ما بدا لهم، فتظاهر بالتراجع عن الصريح بصورة لا تشفي!، وتأوَّل ما طُلِبَ منه توضيحه تأويلاً باطلاً يُكذِّبه واقعه!)).

فإذا عرفنا هذا فلا بدَّ أن نعرف الفروق الجلية بين الطريقة السلفية والطريقة الخلفية في مسألة "التراجع عن الأخطاء المنهجية":

الطريقة السلفية:

١- المبادرة إلى قبول النقد والنصح والتخطئة مع انشراح الصدر.

٢- الاعتراف بالأخطاء والاعتذار منها والمسارعة إلى التوبة والاستغفار.

٣- شكر الناقدين الناصحين ومعرفة قدرهم وتقدير نصيحتهم.

٤- التراجع عن الأخطاء كلِّها بوضوح، والقيام بنشر هذا التراجع في بيان معلن.

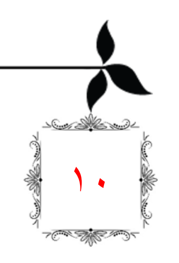
٥- السعي الجاد إلى إصلاح ما أفسده بسبب تلك الأخطاء.

الطريقة الخلفية:

١- عدم قبول النقد والتخطئة إلا بعد اللتي واللتيا من المماطلة والتلاعب، مع ضيق الصدر وانزعاج النفس وسلاطة اللسان.

٢- الاعتراف بوجود بعض الأخطاء في الجملة في أول كلامه ثم الاعتراض على التخطئة عند التفصيل، مع التهوين من الأخطاء الكبيرة بدعاوى





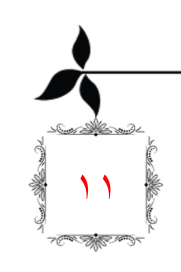
واهية، والثناء والمدح على النفس، وعدم الشعور بالألم والندم وكأنَّ ذبابة وقعت على أنفه فقال لها هكذا!، وانتهى الأمر.

٣- توجيه سهام الطعن إلى الناقدين الناصحين بشتى التهم التي هي من إفرازات النفس الغضبية وانفعالاتها وردود أفعالها الهوجاء، كالطعون في نياتهم ونقلهم وأخلاقهم ودعوتهم وعلمهم ومنهجهم.

٤- التراجع عن بعض الأخطاء على طريقة (المجمل والمفصل) و(جهودي الدعوية معروفة أو منهجي وردودي معروفة) و(مقصدي واضح، أو كلامي واضح أني قصدتُ كذا ولم أقصد كذا)، و(أتراجع عن كلامي هذا إن فُهِمَ منه كذا، أو سأتراجع عنه -بصيغة المستقبل- ومن غير تفصيل وبيان شافٍ!)، وتوجيه الطعن في أغلب الأخطاء إلى الناصح بـــ (سوء الفهم) و(سوء القصد) و(ولم يتصور مرادي) و(ولم يكمل كلامي أو بتر عبارتي؛ مع كون كلامه هذا في موضع آخر لا علاقة له بسياق الكلام الأول) و(السعي في محاولة إسقاطي).... إلى آخره، مع التغافل وعدم الالتفات إلى الأخطاء الأخرى التي لا يشير إليها في بيانه المنشور ولا بأدنى إشارة!.

٥- عدم الاكتراث لما أفسده وأحدثه من فتنة وافتراق وتسليط المتعصبة الجهلاء على طلبة العلم الناصحين وتشويه دعوتهم وتنفير الشباب عنهم، والتعالي عن قبول الصلح مع إخوانه الناصحين وإصلاح ذات البين.

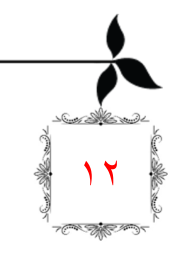




فإذا عرفنا هذا وذاك أيها الإخوة عرفنا بعدها التراجع "الواضح" من التراجع الذي فيه نظر وعليه مآخذ.

نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يعين أبا عبد الحق على التراجع عن جميع أخطائه المنهجية بوضوح؛ لإنهاء هذه الفتنة والبعد عن أسباب الافتراق والاختلاف بين الإخوة السلفيين، والله تعالى يقول: ((وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ))، ويقول سبحانه: ((وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ))، ويقول جلَّ في علاه: ((وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)).





التعليق المتين علِي جواب أخينا د. أبي عبد الحق الكردي حول زياراته إلى مقرات الحزبيين

١- قال د. أبو عبد الحق في صوتية مسجلة بعد عودته من العمرة: ((لو كانوا صادقين وحريصين على المنهج السلفي ويريدون صيانة المنهج السلفي من انحرافات عبد اللطيف لكتبوا ردوداً علمية ونشروها بين الشباب كما نفعل نحن)).

وقال فيها متحدياً: ((إذا هم رجال وإذا هم على حق: فليكتبوا على أبي عبد الحق كتاباً وينشرونه في الأسواق؛ صيانة للمنهج السلفي، هذا هو الدِّين، لكن لماذا لا يفعلون؟! إلى الآن لم نر منهم ورقةً واحدة يكتبون عليها أسماءهم ويكتبون المؤاخذات على أبي عبد الحق، كل الكتابات تأتيكم بدون اسم، مَنْ الكاتب؟ لا ندري!، لماذا لا يواجه؟ لا ندري!)).

٢- أرسلتُ رسالة عبر الواتساب إلى الأخ أبي عبد الحق قبل نشر هذا الرد قلتُ فيها: ((بخصوص جوابك حول زيارتك للحركة الإسلامية، عندي تعليق عليه عزمتُ على نشره، لكن رأيتُ أن أرسله لك لعل الحاجة من نشره تنتفي، أرسله لك أخي؟)).

فكان جوابه بالحرف الواحد: ((الباب مفتوح أمامك، بإمكانك ترد على كل ما أقوله وأفعله، لا يهمني والله، ولم ولن أقرأه!، والله جلَّ وعلا عليم بما أفعله وما تفعله، "وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكم")).

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}

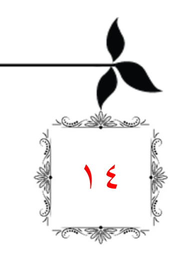
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً}

أما بعد:

فإنَّ زيارة أخينا د. أبي عبد الحق الكردي هداه الله إلى مقر المرشد العام للحركة الإسلامية في كردستان والالتقاء بـ "عرفان علي عبد العزيز" مرشدها الحالي، هذه الحركة التي نشأت أولاً كجماعة مسلحة كردية في إيران ضد نظام البعث في العراق في عام ١٩٨٧ بالإفرنجي بقيادة (عثمان ثم علي أولاد



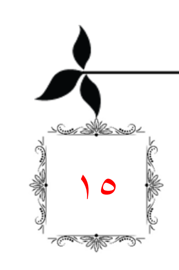


عبدالعزيز)، وسكنت مدينة حلبجة على الحدود العراقية – الإيرانية، ودخلت هذه الحركة بمواجهة مسلَّحة ضد حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" بقيادة جلال الطلباني عام ١٩٩٣، وحصلت بينهم مقتلة عظيمة، وتدخلت إيران في تهدئة الأمور وقوَّت علاقة الحركة بـ "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الحاكم في الإقليم الآن.

وتخرجت من الحركة الإسلامية: تنظيمات تكفيرية من جهة وموالية لإيران من جهة أخرى!، كـ "الجماعة الإسلامية" بقيادة علي بابير، و"جماعة أنصار الإسلام" بقيادة ملا كريكار والتي انضمت لاحقاً مع "جند الإسلام" المعروفة بولائها لتنظيم القاعدة وطالبان، وأيضاً تخرج منها "الاتحاد الإسلامي الكردستاني" وهو من فروع الإخوان المسلمين بقيادة صلاح الدين محمد بهاء الدين، وهو تنظيم سياسي غير مسلَّح، وقد استقلت هذه التنظيمات لاحقاً عن "الحركة الإسلامية" الأم التي هي الآن بقيادة عرفان.

وأما "عرفان علي عبد العزيز" فقد قال في بداية انتخابه مرشداً عاماً للحركة الإسلامية عام ٢٠١٢ بالإفرنجي: "إننا سنفعل ما بوسعنا لإعادة كريكار؛ لأنه لم يرتكب أي جرم"، و"كريكار" هو رجل تكفيري معروف وقطبي مشهور يدعو قديماً إلى الجهاد المسلح ضد حكومة إقليم كردستان!، وفرَّ إلى النرويج.





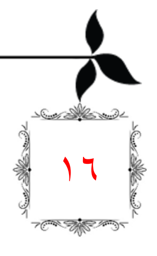
فزيارة د. أبي عبد الحق للحركة الإسلامية هذه والالتقاء بمرشدها العام أثارت تساؤلات كثيرة وشكوك مثيرة في أوساط الناس عامة في الإقليم وبين السلفيين على وجه الخصوص.

وكنَّا قد صبرنا عليه منتظرين منه جواباً مقبولاً أو عذراً شرعياً يخرج به من هذه الورطة التي أوقع فيها السلفيين وشوَّه فيها دعوتهم السلفية الصافية النقية، فاكتفى أبو عبد الحق بكتابة كلمة مختصرة في صفحته على الفيس بوك معنونة بـ "الزيارات الدعوية... وتواصوا بالحق" قال فيها: ((قمنا مع بعض الإخوة الفضلاء بزيارة الشيخ عرفان علي عبد العزيز، وتباحثنا فيها شؤون الدعوة والتركيز على نشر الإسلام الصافي البعيد عن الخرافيات والضبابية والتعصب الحزبي، ومحاولة أن يكون عملنا الرئيسي هو توجيه ونصيحة الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور "لتخرج الناس من الظلمات إلى النور"، أسأل الله أن يجمعنا على التوحيد والسنة وأن يعيننا للابتعاد عن الشرك والبدعة، وأن يُحسن خاتمتنا وأن يهدينا ويهدي بنا، وأن نكون رحمة للناس)).

بينما كان بيان الحركة الإسلامية: ((استقبل اليوم عصراً ٤ / ١١ / ٢٠١٦ المرشد العام للحركة الإسلامية عرفان علي عبد العزيز في مقره الخاص الدكتور عبد اللطيف أحمد الشخصية الإسلامية المعروفة في كردستان.

وقد أكَّدوا في هذه الزيارة على:





- التقدم والوحدة والموقف الموحَّد للإسلاميين بكافة أطيافهم وتياراتهم السياسية والدينية.

- وثمنوا في هذه الزيارة محاولات حزب الحركة الإسلامية في تنظيم البيت الداخلي للإسلاميين.

- وأيدوا كل مشروع يخدم النهضة الإسلامية.

وتجري هذه اللقاءات ضمن المحاولات والزيارات التي يقوم بها المرشد العام للحركة الإسلامية إلى كافة الأطياف والأحزاب الإسلامية)).

والفرق واضح بين البيانين في توضيح المقصود من الزيارة:

فبيان د. أبي عبد الحق "التركيز على نشر الإسلام الصافي البعيد عن الخرافات والضبابية والتعصب الحزبي"، بينما بيان الحركة "توحيد موقف الإسلامين كافة على اختلاف أطيافهم وتياراتهم، وتنظيم البيت الداخلي للإسلاميين".

ومع هذا ففي كلا البيانين لم يُذكر أنَّ اللقاء كان نصيحة من أبي عبد الحق للحركة الإسلامية ومرشدها العام كما هو واضح من البيانين.

لكن لما رأى بعض المتعصبة أنَّ هذه الزيارة أوقعتهم في ورطة كبيرة انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: زعم أنَّ هذه الزيارة كانت لنصيحة الحركة ومرشدها!!!.

ونحن نمهل هؤلاء المساكين المغرر بهم المدة التي تكفيهم على أن يؤيدوا هذه الدعوى بذكر تفاصيل النصيحة المزعومة أو ما جرى في مجلس النصيحة ولو مختصراً!!، وأنَّى لهم ذلك؟!

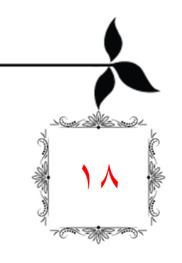
ثم لنفترض: أنَّ الزيارة كانت للمناصحة كما يزعم هؤلاء المساكين، ألم يُبدَّع بهمن الكلاري في بيان عندكم، وكان أحد أسباب تبديعه وأهمها: مصاحبة بعض الحزبيين ومواصلتهم؟!

وأنتم أنفسكم لم تقبلوا هذه المجالسة ولو كانت على سبيل المناصحة!، فقد جاء في البيان ص٣-٤:

((الثاني: هل هذه الانحرافات كافية لتبديع الإنسان بسببها؟

الجواب/ والله إنَّ بعضها يكفي لتبديع المرء فضلاً عن اجتماعها كلها، وهذا منهج السلف كما حكى البغوي رحمه الله الإجماع على هجر المبتدعة فقال: "وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على: معاداة أهل البدع ومهاجرتهم" [شرح السنة ١/ ٢٢٧]، ولم يكن السلف يفرقون بين المبتدع وبين من يجالسه ويكرمه، وفيه آثار كثيرة: ... ١١/ وقال العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله: "وبالجملة: فإنَّ الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح: أنَّ من أوى أهل البدع أو جالسهم أو آكلهم أو شاربهم أو سافر معهم مختاراً: فإنه يُلحق بهم؛ لا سيما إذا نُصِحَ وأصرَّ على ما هو عليه، حتى ولو زعم أنه إنما جالسهم ليُناصِحهم")).





فما الفرق بين هذا وذاك؟!

والفريق الثاني: كشفوا القناع عن وجوههم وجعلوا كلام السلف والعلماء وراء ظهورهم فقال قائلهم "عبد الله كريم (زنكه)/ مراقب في قناتهم الفضائية!": ((ولا أدري أي منهج هذا يأمر أتباعه أن يدفنوا رؤوسهم في التراب كالنعامة؟!؛ كل ذلك خوفاً من الاختلاط بالمبتدعة، وأي منهج هذا يأمر الدعاة بالتقاعس والجلوس في غرف مغلقة؛ وإذا خرجوا وقابلهم المبتدعة في الطرق وفي المجالس العامة والخاصة فرُّوا منهم ولاذوا بالفرار؟!، والله هذه ليست من منهج السلف؛ بل من مناهج أهل التقية والرفض)).

وهذا المتعصب لا ينفع معه الكلام حقاً، لأنَّ النصوص والإجماع والآثار السلفية في هجر المبتدعة ومجانبتهم لا تخفى على أحد، ومع هذا لا يستحي هذا الجهول من الكذب الذي له قرون في نفي كون هذا الهجر والإعراض والمجانبة من منهج السلف؛ ويكفينا أن نردَّ عليه بقولين من أقوال السلف:

فقد ذكر الإمام ابن بطة في الإبانة: ((أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ قَالَ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَسْأَلُكَ عَنْ كَلِمَةٍ؟ قَالَ أَيُّوبُ وَجَعَلَ يُشِيرُ بِإِصْبَعَيْهِ: وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ، وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ)).

وعنْ يحيى بن أبي كثير رحمه الله قال: ((إِذَا لَقِيتَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فِي طَرِيقٍ: فَخُذْ فِي طَرِيقٍ آخَرَ)).

فماذا يقول هذا المتعصب الآن؟!



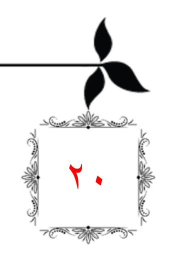


وقد زاد هذا المتعصب الأعمى طغياناً وجهالة فنسب هذا الإعراض والهجر إلى منهج التقية والرفض!!؛ ولا أدري ما علاقة هذا بذاك؟!

والأقرب أن يوصف من يقول: إنه لا يؤمن بالتحزب ويحذِّر من الحزبية ثم يجالس رؤوسهم ويزور مقراتهم ويدعوا إلى التعاون المشترك معهم بموافقة منهج التقية والرفض!؛ لا سيما أنَّ المزور (الحركة الإسلامية) علاقتها مع الروافض في إيران والعراق معروفة!.

وقد قال الإمام ابن بطة رحمه الله في "الإبانة الكبرى" بسنده عن الفضيل بن عياض رحمه الله أنه قال: (("الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف، ولا يمكن أن يكون صاحب سنة يمالي صاحب بدعة إلا من النفاق"، قال ابن بطة معقباً: صدق الفضيل رحمة الله عليه، فإنا نرى ذلك عياناً،... ثم ذكر بعده أنه قيل للأوزاعي: إنَّ رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع؟ فقال الأوزاعي: "هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل"، وعقَّب ابن بطه فقال: صدق الأوزاعي؛ أقول: إنَّ هذا رجل لا يعرف الحق من الباطل، ولا الكفر من الإيمان، وفي مثل هذا نزل القرآن، ووردت السنة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ قال الله تعالى: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم"، وذكر حديث "الشاة العائرة بين الفريقين"، ثم قال ابن بطة: كثر هذا الضرب من الناس في زماننا هذا!، لا كثَّرهم الله، وسلَّمنا وإياكم من شر المنافقين، وكيد الباغين، ولا





جعلنا وإياكم من اللاعبين بالدِّين، ولا من الذين استهوتهم الشياطين، فارتدوا ناكصين، وصاروا حائرين)).

وقد احتجَّ هؤلاء -وأولهم د. أبو عبد الحق الكردي- بذهاب موسى وهارون عليهما السلام إلى فرعون على جواز زيارة هؤلاء الحزبيين في مقراتهم؛ وهذه شبهة عاطلة، لأنها مبنية على قياس المبتدع على الكافر، ومعلوم أنَّ خطر المبتدعة أعظم من خطر الكفار على أهل الإسلام، وإن كان المبتدع أهون حالاً في الإثم والعقاب، وقد بينتُ ذلك مفصَّلاً في مقالي [سابقة خطيرة/ زيارت مقرات الحزبيين.... والرد على شبهات المعتذرين][(١)].

فلما رأى السلفيون أنَّ هؤلاء لا يقبلون النصح ولا يرجعون عن الخطأ عرضوا على الشيخ ربيع حفظه الله هذا الأمر من طريق إرسال الصور الملتقطة في لقائهم داخل مقر المرشد العام، والتي من نظر إليها أيقن أنه لقاء كلقاءات المسؤولين الرسمين وليس كما يزعمون أنه لقاء للنصيحة والتبيين!.

فكتب شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله مقالاً مناسباً في هذا المقام بعنوان [تحذير أهل السنة السلفيين من مجالسة ومخالطة أهل الأهواء المبتدعين]، والمقال لازال مثبتاً في شبكة سحاب السلفية.

والمقال وإن كان عاماً من حيث الأصل إلا أنَّ وقت نشره وما ورد فيه من بعض العبارات يدل على أنه أُريد به الخصوص (زيارة أبي عبد الحق وبعض

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia804508.us.archive.org/32/items/ALT3ZMAl7zbeenWNSAlM/ALT3ZMAl7zbeenWNSAlM.pdf

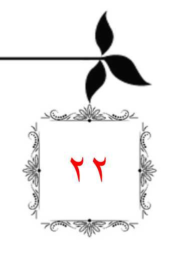




طلابه إلى مقر الحركة الإسلامية الموالية لإيران!)، ولهذا لم يجد بُداً أن يُعلِّق د. موفق الجبوري أبو حمزة -وهو ممن كان يدافع عن أبي عبد الحق بقوة حتى قبل الزيارة بأيام!- على مقال الشيخ ربيع بقوله كما في "صفحته الخاصة على الفيس بوك" قائلاً: ((كلام الشيخ ربيع عام يراد به الخصوص؛ وهو كلام واضح صريح، وكما قيل: "إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل"، لذا لا ينبغي للسلفي التردد في مسألة واضحة بعد كلام العلماء، والمسألة المطروحة لا خلاف بين السلفيين في حكمها، لكن الكلام في من يباح له ترك هذا الأصل السلفي ومسوغات ذلك، وما قُدِّم من مسوغات غير مقنعة لمخالفة هذا الأصل الأصيل؛ لا سيما في مقابل المفاسد الكثيرة التي ترجح على المصلحة المزعومة من هذا العمل، وأقل ما فيه توهين جانب الولاء والبراء في نفوس السلفيين، ثم الفصل للعلماء، وأظنُّ أنَّ كلام الشيخ واضح)).

وكنَّا نتوقَّع من أخينا د. أبي عبد الحق بعد هذا أن يكتب شيئاً يحفظ به ما بقي من ماء وجهه في هذه الورطة الكبيرة، لكنه لم يفعل مع الأسف، وإنما اكتفى أولاً بنقل عن الشيخ محمد بازمول بما مفاده: ليس من منهج السلف أن توافق كلام العالم السلفي في كل شيء، ولا يُشترط أن لا يخالف السلفيُّ العلماءَ، ثم ذكر خلاف الإمام الشافعي للإمام مالك وخلاف أحمد للإمام الشافعي، بل خلاف الصحابة بعضهم لبعض في مسائل.





وهذا الاقتباس من كلام الشيخ محمد بازمول يدلُّ على أمرين؛ بالإضافة إلى أنه يدل على عدم فهم لكلام الشيخ!، وقد يكون عن سوء قصد وتلبيس لكلامه:

الأول: تهيئة الشباب إلى مرحلة عدم الالتفات إلى موافقة العلماء أو مخالفتهم في مثل هذه المسائل المنهجية التي انفرد فيها أبو عبد الحق عن السلفيين في العراق عامة والإقليم خاصة.

وهذا غير مستغرب منه فقد قال د. أبو عبد الحق من قبل كما في جلسة "بَرْدَرَش": ((ولا يحق لأحد أن يشطب على أحد ويسقطه إلا ربُّ العالمين!؛ إذا كنتَ تخدم الدعوة وتخدم الدِّين وكنتَ على التوحيد وكنتَ على السنة حتى لو قال فلان من العلماء: إنَّ فلاناً مخطئ، والله لا يضره)).

وقال أيضاً: ((نحن نقول: أكبر تزكية أن يصلح الإنسانُ فيما بينه وبين ربه ويكون على منهج سليم صحيح، فكثيراً ما يكون هناك أناس من النمامين والجواسيس من هذا الصنف ممن "إذا خاصم فجر"، يذهب إلى العالم الفلاني ويقول: فلان فعل كذا وفلان فعل كذا حتى يؤثِّر على ذلك العالم!، والعالم بشر، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي لعل أن يكون بعضكم ألحن بحجته من بعض"، وهذا كثير!!.

فهؤلاء من الذين "إذا خاصم فجر"، كتبوا عليَّ أشياء كثيرة -وكلها كذب وبهتان!!- وأرسلوها إلى العلماء، الرجل فعل كذا وكذا وكذا، ولو تكلَّم العلماء:



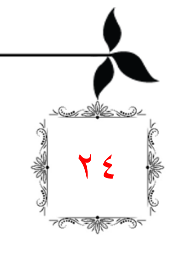
فماذا يعني؟! ألا يعرف بعضنا بعضاً؟!، نحن منشغلون بماذا في كردستان؟!، فهل نحن ندعو إلى التوحيد والسنة والدين؟! أم ندعو إلى الخرافة والبدعة؟! أم ندعو إلى التحزب والتكفير؟! فمهما كتب النمامون والجواسيس والذين فيهم صفة النفاق وتجسسوا والله لا يضر!، وهذا ليس بشيء، فرضاً لو تكلم عالم فليتكلَّم!؛ هو معذور، لكن من المذنب؟ النمامون والجواسيس، فهل الإنسان ينتهي أمره ويهلك بهذا الكلام؟! لا!)).

الثاني: تصويره أنَّ مسألة "زيارة مقرات الحزبيين والالتقاء بمرشدهم العام" من المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا يجوز فيها الإنكار كالمسائل الفقهية الاجتهادية التي اختلف فيها الصحابة واختلف فيها الأئمة.

وقد جاء في بيان "الانحرافات المنهجية لدى بهمن الكلاري" ص١ النقطة (١١): ((مصاحبته للحزبيين الذين يطعنون في السلفيين وعلمائهم، ووصلهم وعدم هجرهم، وفي المقابل مفارقته للسلفيين وهجره إياهم)).

فمصاحبة الحزبيين والتواصل معهم وعدم هجرهم كانت بالأمس عند أبي عبد الحق وطلابه من "الانحرافات المنهجية التي توجب التبديع"، واليوم أصبحت عندهم من "المسائل الاجتهادية التي لا يجوز فيها الإنكار"، وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال معمر: وكتبَ به إليَّ أيوبُ السختياني: أنَّ أبا مسعود الأنصاري دخل على حذيفة رضي الله عنهما، فقال: أوصنا يا أبا عبدالله، فقال حذيفة: أما جاءك اليقين؟! قال: بلى وربي، قال: ((فإنَّ





الضلالة حق الضلالة: أن تعرف اليوم ما كنت تنكر قبل اليوم، وأن تنكر اليوم ما كنت تعرف قبل اليوم، وإيَّاك والتلون، فإنَّ دين الله واحد)).

التعليق على الجواب

ثم بعد هذا الاقتباس من كلام الشيخ محمد بازمول، خرج علينا د. أبو عبد الحق الكردي في قناته الفضائية وهو يجيب على سؤال سائل؛ ودونكم التفريغ بالكامل كما جاء المقطع مترجماً من الكردية إلى العربية:

يقول السائل/ يُقال بأنَّ زيارتكم الأخيرة لحزب "الحركة الإسلامية" إنما هي تهيئة لتشكيل الحزب السلفي؟

فأجاب د. أبو عبد الحق الكردي:

((هذا حُلم كثيرٌ من الحزبيين، ولن يتحقق إن شاء الله إلى يوم القيامة.

نحن لا نؤمن بالتحزب ولا نرى أنه يمكننا أن نخدم الإسلام بالتحزب والحزبية، بل نخدمه بالدعوة إلى الإسلام الحق، إلى القرآن والسنة، والدعوة إلى التوحيد والسنة، والإنابة إلى الله والرجوع إلى دين الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، ونشر العلم الشرعي ونشر الأخوة بين الناس، والرد على شبهات أهل الإلحاد وأهل الكفر وأهل الشرك وأهل البدع، هكذا نقدم إسلاماً صافياً نقياً للناس وندعو إليه، هذا الذي يُعلي الإسلام بين المسلمين بإذن الله تعالى.





وأما ما يشاع بأنَّ زيارتي كانت لاستشارتهم لإنشاء حزب أو أننا سنصبح حزباً؛ حاشا وكلا، لا نؤمن بالتحزب، ولو كنا نؤمن بالتحزب لكنا قد شكَّلنا حزباً من قديم وحصلنا على ميزانية جيدة، وتشكيل الحزب سهل جداً، ولكن معاذ الله.

نحن نريد أن يكون المسلمون الذين تفرَّقوا الآن أن يتركوا التفرق، وكلنا معاً إخوة، لا أن نأتي ونزيد الفرقة فرقة ونزيد حزباً للمسلمين.

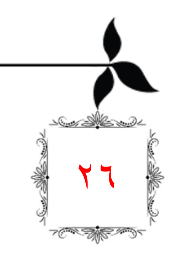
لا والله أيها الأحبة لا أؤمن بالتحزب ولا أراه شرعياً ولم نفكِّر في تشكيل حزب لا اليوم ولا لمئة سنة أخرى إن بقينا على قيد الحياة، أبداً هذا لن يحصل في الواقع إن شاء الله.

وزيارتنا لم تكن فقط للحركة الإسلامية فقط، وإلى من ذهبنا، نسأل الله أن يُخلص نوايانا.

وإلى أي أحد نذهب نتكلَّم في الخير والنصح لكل مسلم يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "والنصح لكل مسلم"، سواء ذهبنا إلى مسؤول في حزب إسلامي أو غير إسلامي، فالذي نقدر عليه من قول الحق والكلمة الحسنى وكلمة في الخير والنصيحة نقولها إن شاء الله تعالى.

الذي نعرفه في الخير نقوله إن شاء الله: فإن قبلوها منا فبها ونعمت، وإن لم تُقبل فلم نخسر شيئاً إن شاء الله؛ ألا هل بلغت اللهم فاشهد.





وإن شاء الله نحن أدَّينا الذي علينا، ونسأل الله الإخلاص، ويجعل ما نقوله ونقوم به من الزيارات خالصاً لوجهه: سبباً لمرضاته وأن يجعلها سبباً لنصرة الدين، ونسأل الله أن يُبعدنا عن الحظوظ الشخصية والدنيوية.

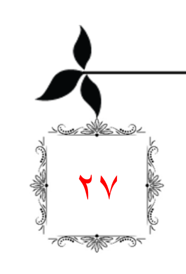
وكما قلتُ: لا بأس بمثل هذه الزيارة، ليس الآن فقط، بل في السابق أيضاً زرنا أكثر من حزب وأكثر من شخصية؛ ورأيناها ضرورية أو فيها مصلحة.

ولا بأس بالزيارة، وبفعلنا هذا لم نكفر ولم نبتدع ولم نعص الله، لأننا لا نذهب لكي نؤيد أخطاءهم، بل كما قلتُ: هدفنا من الزيارة كان لإلقاء كلمة في الخير إن قدرنا عليها، وهذا هو الواجب علينا، "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"، المؤمنون يوصي وينصح بعضهم بعضاً بالحق ويأمر بعضهم بعضاً بالمعروف وينهون عن المنكر؛ وهذا أصل من أصول ديننا، التواصي بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لكل مسلم؛ نريد أن نقوم بهذا إن شاء الله تعالى، ونسأل الله الإعانة)).

ولنا على هذا الجواب عدة تعليقات:

لكن قبل التعليق، لنا وقفة:

لماذا إذا أراد د. أبو عبد الحق أن يدافع عن نفسه ويبرر فعله خرج في قناته الفضائية "النصيحة" مبيناً ذلك مفصَّلاً، بينما إذا أراد أن يتراجع عن خطأ منهجي ومخالفة ظاهرة كتب بياناً مختصراً في شبكة سحاب وعليه ملاحظات!؟




مع أنَّ جُلَّ أخطائه المنهجية هي في لقاءات فضائية كما صرَّح في أحد بياناته!، فكان من تمام التوبة والبيان والإصلاح أن يعلن تراجعه باللغة الكردية في قناة النصيحة، لكن لم يفعل ذلك!، فلماذا؟!

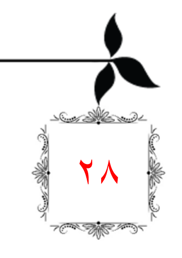
وأما التعليقات على جوابه:

١- الذي يظهر لي أنَّ صيغة السؤال المطروح مقصودة!، والغاية منها الحيدة عن الجواب المطلوب عن الزيارة!، فالسلفيون لما أنكروا على د. أبي عبدالحق هذه الزيارة لم يقولوا: المراد منها التهيئة لتشكيل حزب سلفي!، وإنما أنكروا عليه أصل زيارة رؤوس الحزبية التكفيرية في مقراتهم الرسمية، وانتشار هذه الزيارة في المواقع والجرائد عن طريق الصور الملتقطة أمام الطرفين، فمثل هذا الفعل لا يرضاه سلفي متجرد للحق أبداً.

٢- قوله: أنه لا يؤمن بالتحزب والحزبية ولهذا لم يشكِّل حزباً قديماً ولن يشكله إلى يوم القيامة، مثل هذه المقولة كان أبو الحسن المأربي يقولها أيضاً، ثم شكَّل حزباً سلفياً ائتلافياً مع السروريين والإخوانيين!.

وقد سُئل أبو الحسن المأربي في مقابلة صحفية (صحيفة الناس) يوم الاثنين ١٣/ جمادى الآخرة / ١٤٣٢هـ الموافق ١٦/ ٥ / ٢٠١١ بعد أن قام بإنشاء حزب للدخول في العمل السياسي: كانت لديكم أدلة في السابق تدعو إلى المقاطعة والهجر لمن كنتم تسمونهم "الحزبيين" ضمن قانون "الولاء والبراء"؟!





فكان جواب المأربي بالنص: ((نعم؛ كانت هناك نظرة فيها شيء من القصور في كيفية التعامل مع المخالف في المسائل الخلافية والاجتهادية!، وهذا القصور في فهم الخلاف ومراتب مسائله، وفي كيفية تجاوز ذلك؛ أدَّى إلى تأخر هذا الائتلاف!، لأنَّ مسائل الخلاف التي بيننا وبين إخواننا ليست في أصول الدين ومقاصده!!، وليست في كليات الشريعة، وإنما هي خلافات أفهام في بعض المسائل!، أو تضاد في مسائل دون الأصول مع البعض لا الجمهور!، إلا أنَّ الفهم القاصر لهذه المسائل وكيفية ترشيدها كان سبباً لتأخر فكرة هذا الائتلاف، مع أسباب أخرى من جهتنا ومن جهتهم)).

وفي سؤال آخر: بدا في الملتقى السلفي العام الثاني؛ التحفظ على فكرة الحزب السياسي، لماذا؟

فقال المأربي: ((كما تعلم أنَّ للسلفيين موقفًا قديماً من العمل السياسي!، وموقفهم من العمل السياسي كان ينبني على أدلة شرعية وعلى واقع يعيشونه!، أما اليوم فقد تغيرت أشياء كثيرة في الواقع!، ودخلتْ أطراف جديدة في المعادلة أو الخريطة السياسية، ولا شك في أنَّ الفتيا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال!!!؛ كما هو مقرر عند أهل العلم، وهذا التغير في الواقع يؤثر على التغير في الفتيا والتعامل!)).

وإذا سألتم عن السبب الأول في انحراف المأربي؟ فالسبب هي الصحبة مع هؤلاء الحزبيين وما لها من تأثير كبير عليه، وقد قال أبو الحسن المأربي كما في

شريط "الحدادية": ((فلان تغذَّى عند فلان وفلان هذا حزبي: إذاً أصبح حزبياً!، تعشَّى عند فلان وفلان سلفي يبيت حزبياً ويصبح سلفياً، ويبت حزبيا أو العكس، هل هذا منهج العلماء؟! فلان سلَّم قال له: وعليكم السلام إذاً هذا حزبي!، فلان زار فلان المريض إذاً هذا حزبي!.

هب أنك زرتَ أضلَّ أهلِ الأرض!؛ ترى أنَّ في زيارتك المصلحة له عسى أن يهده الله ويأخذ بيده إلى الهدى أو أن تقيم حجة فتبرأ ذمتك، فتكون زيارتك تهمةً لك وطعناً فيك؟!

ألم يجب النبيُّ صلى الله عليه وسلم دعوةَ امرأة يهودية وضعت له السمَّ في ذراع الشاة؟!

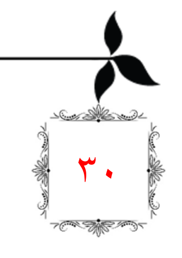
من قال: إنَّ من زار فلاناً أو أكل عند فلان هذا ليس بسلفي؟!

هذه أصول ظالمة جاهلة!، تنادي بملئ فيها على جهل أهلها وضلالهم، نعم هناك حالات يكون فيها التحذير لبعض الأشخاص الذين لا يعرفون المحق من المبطل ولا السني من المبتدع نقول له: احـذر فلاناً لا تأتي لفلان ولا تنـزل عنده خشية على هذا الشخص أن يمسه بمساسه وأن يفتنه بفتنته.

أما أن يكون هذا في العالِم وفي طالبِ العلم المبرَّز وفي البصير وفي الذي يعرف هذا ويعرف ذاك؟!

هذه القاعدة ما عرفنا إلا من الحدادية الجهلة الذين هم شؤم على هذه الدعوة!!)).





فردَّ عليه شيخنا الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في "إعانة أبي الحسن إلى الرجوع بالتي هي أحسن" قائلاً: ((نعم أجاب النبيُّ صلى الله عليه وسلم دعوتها؛ لأنَّ اللهَ أباح طعامَ أهل الكتاب، ثم انظر ماذا عملت اليهودية الخبيثة؟!.

وقد يفعل أهل الضلال والبدع بأهل السنة ما هو شر من هذا، ألا وهو إفساد عقيدة ودين من يجالسهم ويخالطهم.

ألا تعلم أنَّ رسول الله حذَّر منهم في غير ما حديث؟

ألا تعلم أنَّ أئمةَ السلف حذَّروا منهم؟

وكان كثيرٌ منهم على رسوخهم في العلم لا يجالسونهم ولا يستمعون إلى كلامهم كالإمامين ابن سيرين وأيوب السختياني وغيرهما.

ألا تعلم أنَّ ضياع كثير من المسلمين والمنتسبين إلى المنهج السلفي سببه مخالطة وزيارات أهل الأهواء والباطل؟!

وفي التاريخ أمثلة لتأثر بعض العلماء ببعض من خالطوهم وأظنك تعرف منهم: عبد الرزاق الصنعاني، وأبا ذر الهروي، والبيهقي، وابن عقيل، وفي هذا العصر عندك في اليمن نماذج من الأذكياء ضاعوا بسبب مخالطتهم لأهل الفتن، والسعيد من وعظ بغيره)).

صدقت شيخنا: السعيد من وعِظَ بغيره، والشقي من لم يتعظ إلا بنفسه.

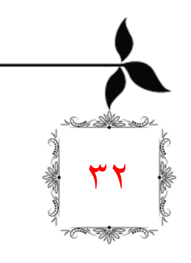
٣- وأما قوله: "ولا نرى أنه يمكننا خدمة الإسلام بالتحزب والحزبية"، فمثل هذا الكلام يقوله د. أبو عبد الحق من باب ذر الرماد في العيون والضحك على الذقون!، لأنَّ كلامه هذا يناقض ما يقرره د. أبو عبد الحق نفسه.

قال د. أبو عبد الحق في ندوة بعنوان: "أسباب الفتن وأسباب ضعف المسلمين" في مدينة رانية بتاريخ ٣٠/٨/ ٢٠١٣: ((ولا نظنُّ أنَّ من لم يكن مع الأحزاب الإسلامية لم يدافع عن دين الله؛ هذا خطأ، ولا تبخس الناس أشياءهم، نحن لا نقول: أنَّ الأحزاب الإسلامية لم يخدموا الدين!!، ولا هم يظنون أيضاً: أنه لم يخدم الدين أحداً غيرهم، أخي والله حتى الحمَّال أو عامل السوق خدم الدين على حسب استطاعته، كل على حد طاقته ومستواه وعلى طريقته يخدم الدين!، نسأل الله أن يهدي المسلمين ويثبتهم على الحق.

ثم إنه ليس من عملنا أن نقول: يجب أن لا تبقى الأحزاب الإسلامية!، لماذا لا تبقى الأحزاب الإسلامية؟!، متى قلنا: يجب أن لا تبقى الأحزاب الإسلامية؟!، نحن نقول: يجب أن لا يكون هناك فُرقة وتفرقاً، بل نقول: بالحفاظ على الأخوة، ولا يكون همنا الوصول إلى الكراسي والسلطة، وليكن جهدنا في نشر دين الله، فهذا أفضل عندنا من الحصول على عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو أربعين كراسي في البرلمان)).

وقال في لقاء على "قناة rudaw": ((لا، لا يجوز أن نظلم، الأحزاب الإسلامية فيهم الخير، وكانت فيهم، ونفعوا، لكن إلى أي درجة تحزبهم وهذه





التفرقة التي أحدثوها بين المسلمين جائزة؟ وصراعهم السياسي مع السلطة -السلطة المسلمة- جائزة؟ فهذا شيء آخر.

أما على سبيل المثال أن نقول: أنَّ الحزب الإسلامي -الكردستاني- لا خير فيه ألبتة؛ فهذا خطأٌ، فيهم الخير، ونفعوا، لكن أصل عملهم أعني: إحداث هذه القضية وهي صراعهم مع السلطة ومع الحكومة المسلمة، فهذا خطأ؛ لأنَّ هذا الصراع ربما يصل إلى سفك الدماء كما في التسعينيات -أي في إقليم كردستان- سفك دماء كثيرة، وكما حصل ذلك في مصر والجزائر ودول أخرى)).

٤- وأما قوله: "نحن نريد المسلمين أن يتركوا التفرق، وكلنا معاً إخوة"، هذا التفرق أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث، وأصبح واقعاً ما له من دافع منذ قرون ماضية، فالدعوة إلى توحيد الكلمة وجمع الصف والتحذير من الفُرقة والتفرق لا يكون بطريقة احتواء المخالف وتهوين الخلاف والاتفاق على النقاط المشتركة والسكوت عن النقاط المختلفة تحت قاعدة "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، وأخونا د. أبو عبد الحق قد تأثر بهذه القاعدة ودونكم الدليل:

شارك د. أبو عبد الحق الكردي في مؤتمر (الموصل قلعة الإسلام والتعايش)، هذا المؤتمر الذي انعقد في أربيل واجتمع فيه الصابئة والعلمانيون والأحزاب الإسلامية والقومية والجهادية والأشاعرة والصوفية والإخوانيون والمميعة من أمثال أبي منار وأبي الحارث عبد الله تلكيف المعروف بعدائه المعلن

ضد دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب رحمه الله ووصفها بالتكفير وأنَّ داعش خرجت منها!.

وقد قال محافظ الموصل أثيل النجيفي في أول هذا المؤتمر: ((على علماء الدين أن يبحثوا في تأصيل مفهوم حقوق المواطنة المتساوية بدلاً من حقوق أهل الذمة التي أوجدتها مفاهيم مختلفة لشكل الدولة!)).

وقال فيه د. إسماعيل طه: ((فإنَّ الإسلام دين رحمة ومساواة، ولا يمنع المسلمين العيش مع مخالفيهم في العقيدة والدين؛ فهم جميعاً عباد الله)).

ودعوة المساواة بين الأديان في هذا المؤتمر صريحة بلا مراء.

فلما تقدَّم د. أبو عبد الحق لإلقاء كلمته في المؤتمر؛ عاتب بشدة القائمين عليه على عدم إشراك السلفيين معهم في مثل هذه المؤتمرات الرسمية العامة!!.

وقال في آخر كلمته: ((وأختم كلمتي بارك الله فيكم، أقول: لماذا معشر أهل السنة!!؛ لماذا تُهَمِّشُون السلفيين في المنتدى؟! لماذا تهمِّشون السلفيين في لِجان الفتوى؟! لماذا تهمِّشون السلفيين في جانب الأُخوة؟ لماذا تهمشون السلفيين في جانب مَحَاوُرِكم ولِجاناتكم؟! أَلَيْسُوا من أهل السنة؟! أليسوا من المسلمين؟! ألا يريدون نصرة دين الله جلَّ وعلا؟ أم أنكم ترون أنهم مع داعش؟! هم أبعد الناس عن داعش، وهم سبب الأمن والأمان في البلاد المسلمة، هم السلفيون ليس داعش ولا القاعدة ولا جبهة النصرة، السلفيون هم الذين يتبعون الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، يا إخوة هذا عتاب على بعض من يشمله



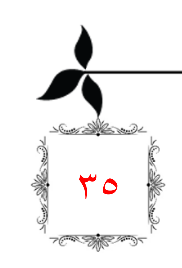


العتاب، هذا أول لقاء وأول منتدى يحضره السلفيون، أما قبل هذا كانوا مُهَمَّشين، لا يُحْسَب لهم أي حساب؛ احتقاراً لهم أم استصغاراً بهم أم عِداءً لهم؟!، يا إخوة خَلِّ نشاركهم، نحن إخوانكم، نراكم من أهل السنة عموماً!!، فلنتعاون، اسمعْ مني وأَسْمَعُ منك، إنْ رأيتَ مني خيراً أو سَمِعْتَ مني خيراً فَاقْبَلْهُ، وأنا كذلك، وإن رأيتَ مني خَلَلاً صَوِّبْنِي وصَحِّحْنِي، وأما هذا التهميش لا ينفعُ معشرَ أهل السنة، وعلينا أن نتعاون على البر والتقوى)).

فاعترض عليه أحدهم قائلاً: هل أشركتَ أنت غيرَ السلفيين في مساجدكم وقناتكم؟

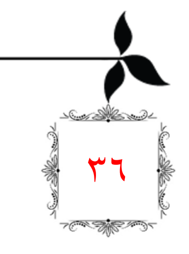
فكان جواب د. أبي عبد الحق: ((أخي الحبيب أنا ما أُطالِبُ أحداً أن يُشرِكني في مشاريعه الخاصة، وإنما أطالب الجميع بأن نشترك في الأمور العامة الرسمية والحكومية كمثل هذه المؤتمرات، كما أنك لا تشركني في مشروعك الخاص، كذلك ما أشركُكَ، لماذا؟ لأنني قد أرى رأياً أنت لا تراه، أنت ترى الخروج في الثورات والانقلابات!، وأنا على عكس من ذلك، فلذا من حقي أن لا أدع مجالاً أن تتكلم في منبري بارك الله فيك، وهذا ليس بدِكتاتورية، لكن كلامي في الأمور العامة والمصالح العامة: يجب أن نتعاون ونتشاور)).

فكلام د. أبي عبد الحق هذا تفوح منه قاعدة "المعذرة والتعاون" بشكل واضح لكل ذي عينين.




وأما أن نكون نحن السلفيون مع باقي الحركات والتنظيمات والأحزاب الإسلامية إخوة معاً كما يُصرِّح أبو عبد الحق في كلامه أعلاه، ومن ذلك قوله في أحد بياناته: ((الذي في "الجماعة الإسلامية" أخٌ لك، والذي في "الحركة الإسلامية" أخٌ لك))، فهذا تهوين للخلاف بين السلفيين وبين هذه التنظيمات الحزبية، وفيه تغرير للشباب السلفي فضلاً عن عوام الناس، ويكفينا فيه كلام الشيخ محمد بن هادي حفظه الله:

((أمَّا الأولى وهي قولهم: "هذا أخونا"، نعم أخوك حينما يكون على ما أنتَ عليه من الديانة، فإذا فارقَ ما أنتَ عليه آخى من انتقل إليه، فالذي يُلَمِّع للإخوان المسلمين أو يعتذرُ لهم أو لرؤوسهم؛ فضلًا عن أن يغضب لهم: هذا أشد، هذا منهم ولو كتب مئات المجلدات يزعم فيها أنه سلفي!، هو إخوانيٌّ، فإنَّ من دافع عن أهل الأهواء فهو منهم، ما هو أخونا، الذي يدافع عن هؤلاء ويعتذر لهم هذا منهم، وإلَّا فما الذي يجعله يدافع عن هؤلاء وينافح عنهم؟ أو يعتذر لهم ويُبَرِّر لهم؟ إلَّا أنه يرى أنهم على صواب، التبرير لهم يرى أنهم على صواب، والدفاع عنهم أشدُّ وأشدُّ، يرى أنهم على صواب ويجب أن يُنصروا ويُذبّ عنهم، فمن كانت هذه حاله فهو منهم، وكتب السلف الصالح المسندة فيها ما لا يُحصى من شهاداتهم على هذا الصنف بأنه من أهل الأهواء والبدع، ومن شاء فليُراجع شرح أصول الاعتقاد للالكائي والإبانة الكبرى لابن بطة، فإنهم قد عَقَدُوا الأبواب تِلْوَ الأبواب في هذا، ولينظر إلى مقالات السلف فيمن

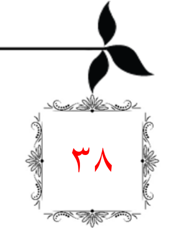
يذب أو يُبَرِّر ويعتذر لأهل الأهواء في مقابل تحذير أهل السُّنة منهم، فإن هذا هو الذي يُؤتى من قِبَلِه ويُخاف منه على أهل السنة أشد من أهل البدعة الواضحة على أهل السنة، حتى إنهم جعلوا ما هو أقل من ذلك بكثير دليلاً على الانحراف، ألا وهو مجالسة أهل الأهواء، فقالوا: "من يُجالس أهل البدع أشد علينا من أهل البدع"، لأنَّ صاحب البدعة الأصلي قد عُرِف؛ فالناس يَفِرُّون منه -أهل السنة- لكن هذا يهلك الناس بسببه، محسوب على أهل السنة، هذا معدود من أهل السنة، فإذا رآه بعض أهل السنة وهو يجالس هؤلاء ظنوهم على خير فجالسوهم!!، فيكون مَنْ السبب في الضرر؟ هو، فإذا كان هذا في المجالسة فكيف بالتبرير والتلميع والاعتذار أو الدفاع؛ أشد وأشد، ما الذي يغضبه من أن يتكلم السُّني في أهل الأهواء؟ والطوائف والأحزاب القائمة على الساحة كلها ترمي أهل السنة عن قوسٍ واحدة، ويتحدون على السلفيين ويتفقون في معاداتهم إياهم، فما الذي يغضبك إذا سمعت كلام السلفي في هؤلاء، ما احْمَرَّ أنفك ولا انتفخت أوداجك إلا وفي القلب إليهم مَيْل، وما دامَ الأمر كذلك فالألسن مغارف القلوب، القلوب قدور والألسن مغارفها الذي في القلب يغرفه اللسان فَيَصِلُ إلى أسماع الإنسان، يسمعه الناس فتنكشف، و"ما أَسَرَّ إنسانٌ سريرةً إلَّا وأظهرها اللهُ على صفحات وجهه وفلتات لسانه"، تخرج وهو لا يشعر، فيكشفه اللهُ بها)).

وكلام الشيخ محمد حفظه الله فيه ذكرى وموعظة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

٥- قوله: "وزيارتنا لم تكن للحركة الإسلامية فقط"، وقوله: "في السابق أيضاً زرنا أكثر من حزب"، طبعاً هذا يؤكِّد سلسلة زياراته إلى مقرات الأحزاب التي عنونها بـــ "الزيارات الدعوية وتواصوا بالحق"!!، فالأمر إذاً مدروس ومخطط له ومقصود يسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع، وليس المقصود منه الدعوة والنصيحة لهذه الأحزاب!، لأنه لا يتصور أنَّ النصيحة لهذه الأحزاب -بل وزيارة بعض الشخصيات المسؤولة والرسمية- توافقت كلُّها في هذا الوقت!.

نعم قد يعتذر د. أبو عبد الحق بمصلحة الدعوة السلفية بالإقليم في مواجهة الصوفية والعلمانية أو بحفظ الأمن ومواجهة تحديات العصر والتعامل مع الواقع بالمصالح والمفاسد والسياسة الشرعية التي قد يضطر فيها لمداراة بعض الشخصيات وزيارة بعض الأحزاب؛ لكنها أعذار واهية، لأنَّ العمل مع الأحزاب والشخصيات الحزبية لإصلاح الواقع وحفظ الأمن كالركض وراء السراب، والله تعالى يقول: "أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاء حَتَّى إِذَا جَاءهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا"، والتنظيمات الحزبية لا تسعى إلا من أجل المناصب، ومواقفهم متقلبة ومتلونة ومتذبذبة بين الحين والآخر بحسب مصالحهم الحزبية، فكيف بالسلفي أن يثق بهم أو يتعاون معهم؟!، والله تعالى يقول: "بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ





شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ"، فلا خير يُرجى من علاقات السلفي بهذه الأحزاب، وسيعلم هذا الأمر أخونا د. أبو عبد الحق في آخر المطاف ويندم على ما سعى من جهد ووقت وما فرَّط في إخوانه السلفيين، في وقت لا ينفع الندم.

ويدل كلام أبي عبد الحق هذا أيضاً على الجرأة والإصرار والمضي قدماً في هذه الزيارات دون النظر إلى الوراء، وليتكلَّم مَنْ شاء!!، وليكتب مَنْ شاء!!، فلا مبالاة لكلامه ولا اعتباره لإنكاره، هذا هو واقع أخينا أبي عبد الحق الآن، والله المستعان.

٦- دعواه أنَّ الزيارة كانت من باب إلقاء كلمة الخير والنصح والتواصي بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن قبلها فبها ونعمت، ومن لم يقبلها فلم نخسر شيئاً.

الجواب عن ذلك:

إنَّ سلفنا الصالح حذَّرونا من مجالسة أهل الأهواء والبدع؛ لا سيما الدعاة والرؤوس منهم، فضلاً عن زيارة مقراتهم الحزبية، ولو كان المقصود منها المجادلة والمناظرة أو المناصحة والمباينة، وبيَّن لنا سلفنا الصالح أنَّ هذه المجالسة والمخالطة تؤثر على السني وتغيره في كثير أو قليل من دينه، وحكوا لنا حكاية أقوام من أهل السنة زاغوا عن الطريق بسبب هذه الصحبة والألفة، كما بيَّنوا لنا أنَّ عامة الناس والناشئة منهم في طلب العلم -بل أحياناً طلبة العلم- يغترون





إذا رأوا الداعية أو رأوا شيخهم يخالط ويجالس دعاة المبتدعة ورؤوس الحزبية، وهذه الآثار كلها موجودة في مقال الشيخ ربيع حفظه الله المشار إليه آنفاً.

أفبعد هذا يغامر الداعية بدينه وبإخوانه الذي يقتدون به ويخالط هؤلاء المبتدعة والحزبية؟!

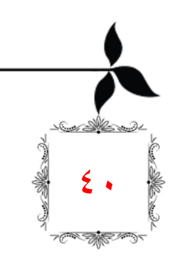
أو يقول: أنه لا يخسر شيئاً من هذه الزيارة والمخالطة؟!

فليقرأ من يصرُّ على ذلك هذه الأقوال لعله يرتدع ويرجع إلى رشده:

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في "الإبانة": ((فالله الله معشر المسلمين: لا يحملنَّ أحداً منكم حسنُ ظنه بنفسه وما عهده من معرفته بصحة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء؛ فيقول: أُداخله لأناظره أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق للقلوب من اللهب.

ولقد رأيتُ جماعةً من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم!، فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم: فما زالت بهم المباسطة وخفي المكر ودقيق الكفر حتى صبوا إليهم)).

وقال ابن الحاج رحمه الله في [حز الغلاصم في إفحام المخاصم ص١١٠] نقلاً عن أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الجباب: ((إذ يقول في سورة مكية: "وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين"،

وقد بين الله سبحانه عقوبة من فعل ذلك وخالف ما أمره الله إذ يقول في سورة مدنية: "وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم إنَّ الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً".

فبيَّن سبحانه بقوله: "وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ" ما كان أمرهم به من قوله في السورة المكيّة: "فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"، ثم بيَّن في هذه السورة المدنية: أنَّ مجالسة مَنْ هذه صفته لحوقٌ به في اعتقاده.

وقد ذهب قوم من أئمة هذا الأمة إلى هذا المذهب وحكم بموجب هذه الآيات في مجالس أهل البدع على المعاشرة والمخالطة؛ منهم: أحمد بن حنبل والأوزاعي وابن المبارك، فإنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع؟ قالوا: يُنهى عن مجالستهم، فإن انتهى وإلا أُلحق بهم؛ يعنون في الحكم، قيل لهم: فإنه يقول: إني أجالسهم لأُباينهم وأرد عليهم؟ قالوا: يُنهى عن مجالستهم فإنْ لم ينته أُلحِقَ بهم)).

وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله كما في [البدع والنهي عنها لابن وضاح ص٥٤، والاعتصام للشاطبي ١/ ١٣٠]: ((مَنْ جالس صاحبَ بدعة لم يسلم من إحدى ثلاثة:

- إما أن يكون فتنةً لغيره.
- وإما أن يقع في قلبه شيءٌ فيزل به فيدخله الله النار.





- وإما أن يقول: والله ما أبالي ما تكلَّموا، وإني واثقٌ بنفسي!!؛ فمن أَمِنَ اللهَ على دينهِ طرفة عين سلبه إياه)).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله كما في [الإبانة الكبرى ١/ ٣٩٠]: ((اعلموا إخواني أني فكرتُ في السبب الذي أخرج أقواماً من السنة والجماعة واضطرهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم، وحجب نور الحق عن بصيرتهم، فوجدت ذلك من وجهين:

أحدهما: البحث والتنقير، وكثرة السؤال عما لا يغني، ولا يضر العاقلَ جهلُه، ولا ينفع المؤمنَ فهمُه.

والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنتُه، وتفسد القلوبَ صحبتُه)).

وقال رحمه الله في "الإبانة" أيضاً: ((أما سمعتَ قولَ مصعب بن سعد: لا تجالس مفتوناً، فإنه لن يخطئك إحدى اثنتين: إما أن يفتنك فتتبعه، وإما أن يؤذيك قبل أن تفارقه)).

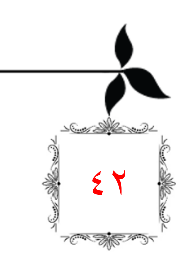
وأبو عبد الحق يقول: إنْ لم يَقبل كلامك لم تخسر شيئاً!!.

وفي باب مجالسة أهل البدع والأهواء لمناظرتهم ومجادلتهم فليقرأ كلام الأئمة هؤلاء:

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في كتابه "الإبانة":

((حدثني أبو صالح محمد بن أحمد قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عيسى بن الوليد العكبري قال: حدثني أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل قال: كتب





رجل إلى أبي عبد الله رحمه الله كتاباً يستأذنه فيه أن يضع كتاباً يشرح فيه الرد على أهل البدع وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم ويحتج عليهم؟ فكتب إليه أبو عبد الله: "بسم الله الرحمن الرحيم، أحسن الله عاقبتك، ودفع عنك كل مكروه ومحذور، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ما كان في كتاب الله أو سنة رسول الله، لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم!، فإنهم يلبسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم، فليتق الله امرؤ وليصر إلى ما يعود عليه نفعه غداً من عمل صالح يقدمه لنفسه، ولا يكن ممن يحدث أمراً، فإذا هو خرج منه أراد الحجة، فيحمل نفسه على المحال فيه، وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو بباطل ليزين به بدعته وما أحدث، وأشد من ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب قد حمل عنه، فهو يريد أن يزين ذلك بالحق والباطل، وإن وضح له الحق في غيره، ونسأل الله التوفيق لنا ولك، والسلام عليك)).

وقال الإمام الآجري رحمه الله في كتابه "الشريعة":

((فإن قال قائل: فإن كان رجل قد علَّمه الله عز وجل علماً، فجاءه رجل يسأله عن مسألة في الدين ينازعه فيها ويخاصمه، ترى له أن يناظره حتى تثبت عليه الحجة ويرد عليه قوله؟




قيل له: هذا الذي نهينا عنه، وهو الذي حذرَّناه من تقدَّم من أئمة المسلمين.

فإن قال قائل: فماذا نصنع؟

قيل له: إن كان الذي يسألك مسألته، مسألة مسترشد إلى طريق الحق لا مناظرة؛ فأرشده بألطف ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب والسنة وقول الصحابة وقول أئمة المسلمين رضي الله عنهم، وإن كان يريد مناظرتك ومجادلتك؛ فهذا الذي كره لك العلماء، فلا تناظره، واحذره على دينك، كما قال من تقدم من أئمة المسلمين إنْ كنت لهم متبعاً.

فإن قال: فندعهم يتكلَّمون بالباطل ونسكت عنهم؟!

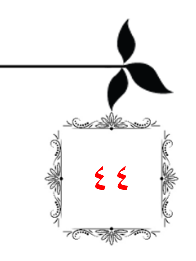
قيل له: سكوتك عنهم وهجرتك لما تكلَّموا به أشد عليهم من مناظرتك لهم، كذا قال من تقدم من السلف الصالح من علماء المسلمين)).

وقال أيضاً رحمه الله:

((فإن قال قائل: فإن اضطرني الأمر وقتاً من الأوقات إلى مناظرتهم وإثبات الحجة عليهم ألا أناظرهم؟

قيل له: الاضطرار إنما يكون مع إمام له مذهب سوء، فيمتحن الناس ويدعوهم إلى مذهبه، كفعل من مضى في وقت أحمد بن حنبل، ثلاثة خلفاء امتحنوا الناس ودعوهم إلى مذهبهم السوء، فلم يجد العلماء بُداً من الذبِّ عن الدين، وأرادوا بذلك معرفة العامة الحق من الباطل، فناظروهم ضرورة لا





اختياراً، فأثبت اللهُ تعالى الحقَّ مع أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته، وأذلَّ اللهُ العظيم المعتزلة وفضحهم، وعرفت العامة أنَّ الحق ما كان عليه أحمد ومن تابعه إلى يوم القيامة، وأرجو أن يعيذ الله الكريم أهل العلم من أهل السنة والجماعة من محنة تكون أبداً)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل [٣/ ٣٧٤]": ((وقد ذمَّ اللهُ تعالى في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة:

١- ذم أصحاب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق.

٢- وذم المجادلة في الحق بعد ما تبيَّن.

٣- وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج.

فقال تعالى: "وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق".

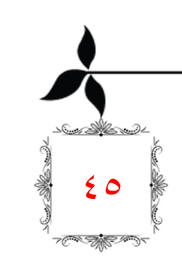
وقال تعالى: "يجادلونك في الحق بعد ما تبين".

وقال: "ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم".

والذي ذمه السلف والأئمة من المجادلة والكلام هو من هذا الباب)).

وأبو عبد الحق أقرَّ في أول كلامه أعلاه أنَّ الكثير من هؤلاء الحزبيين الذين يزورهم يتمنون أو يحلمون أن يشاركهم في تشكيل حزب يجمعهم، وأنه لا يفكِّر في هذا لا اليوم ولا بعد مئة سنة، فإذاً مناظرة ومجادلة أمثال هؤلاء الطامعين به لا تجدي نفعاً، فما فائدة هذه المجالسة والمخالطة؟!.





وإن قال: زياراتي لهذه الأحزاب من باب التعاون المشترك بها يخدم الدعوة السلفية أو يخدم أمن إقليم كردستان؟!

هذا الكلام من آثار قاعدة "التعاون والمعذرة"، وقد قال العلامة ابن مفلح رحمه الله في الآداب الشرعية (١/ ٣٢٣): ((فَصْلٌ: فِي الِاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ فِي الدَّوْلَةِ:

قَالَ أَبُو عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ الْبَلْخِيّ: دَخَلْتُ عَلَى أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ، فَجَاءَهُ رَسُولُ الْخَلِيفَةِ يَسْأَلُهُ عَنْ الِاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ، قَالَ: يُسْتَعَانُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ؟! قَالَ: إنَّ النَّصَارَى وَالْيَهُودَ لَا يَدْعُونَ إلَى أَدْيَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ دَاعِيَةٌ.

عَزَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ إلَى مَنَاقِبِ الْبَيْهَقِيّ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ يَعْنِي لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ: "فَالنَّهْيُ عَنْ الِاسْتِعَانَةِ بِالدَّاعِيَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ الضَّرَرِ عَلَى الْأُمَّةِ" انْتَهَى كَلَامُهُ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ.

وَفِي جَامِعِ الخلالِ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ أَصْحَابَ بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ وَأَهْلُ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الضَّرَرِ عَلَى الدِّينِ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ الْمَرُّوذِيِّ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَأَذِنَ، فَجَاءَ أَرْبَعَةُ رُسُلِ الْمُتَوَكِّلِ يَسْأَلُونَهُ فَقَالُوا: الْجَهْمِيَّةُ يُسْتَعَانُ بِهِمْ عَلَى أُمُورِ السُّلْطَانِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا أَوْلَى أَمْ الْيَهُودُ

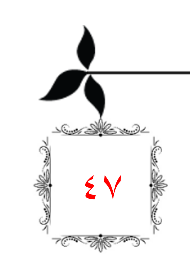




وَالنَّصَارَى؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ عَلَى أُمُورِ السُّلْطَانِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُسَلَّطُونَ فِيهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا يَكُونُوا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، قَدْ اسْتَعَانَ بِهِمْ السَّلَفُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرُّوذِيُّ: أَيُسْتَعَانُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَهُمَا مُشْرِكَانِ، وَلَا يُسْتَعَانُ بِالْجَهْمِيِّ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ يَغْتَرُّ بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ، وَأُولَئِكَ لَا يَغْتَرُّ بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ)).

وقد عُرِضَ على الشيخ ربيع كما في رسالة "نصيحة الشيخ ربيع لأهل العراق" الكلام الآتي: [أن يتعاون مع كافة المسلمين وفقاً للضوابط العلمية في المنهج السلفي؛ وهذا هو اختيار الشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني، ومن أخذ بفتوى الشيخ ربيع فلا يعاب عليه؛ لأنَّ ما هذا الاختلاف في الأخذ، وإنما هو من باب الأولى].

فعلَّق الشيخ ربيع حفظه الله بقوله: ((سامحكم الله؛ لماذا تجعلونني وحدي في مقابلة الأئمة؟! فهل أنا وحدي الذي لا يرى التعاون مع أهل البدع والأهواء؟! فآلاف السلفيين -وعلى رأسهم الأئمة الكبار- وعشرات من المعاصرين يقولون ما نسبتموه إلى ربيع وحده، ومئات النصوص من كلام أئمة السلف فيها التحذير من أهل الأهواء وهجرانهم، بل هناك أئمة نقلوا إجماع أهل السنة على هجران أهل البدع والتحذير منهم ومن مجالستهم فضلاً عن التعاون معهم)).




٧- وأما قوله: "ولا بأس بالزيارة، وبفعلنا هذا لم نكفر ولم نبتدع ولم نعصِ اللهَ، لأننا لا نذهب لكي نؤيِّد أخطاءَهم".

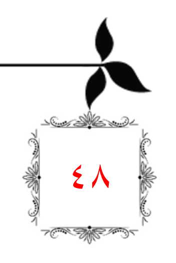
أولاً: ثبت بالنص والإجماع وجوب هجر المبتدعة وعدم مخالطتهم، فكيف يُقال بعدها: لم نعصِ الله؟! فما حكم تارك الواجب إذاً؟!

ثانياً: تأييد المبتدعة في أخطائهم؛ يعني أنَّ هذا المؤيِّد منهم من حيث الأصل سواء خالطهم أو لم يخالطهم، فأين معنى التحذير من هجر المبتدعة إذاً؟!

ثالثاً: تقدَّم أنَّ الأئمة حذَّروا من مجالسة ومخالطة المبتدعة ولو كان من باب الإنكار عليهم ومباينتهم ومناصحتهم أو مجادلتهم ومناظرتهم، فكيف يُقال: أنَّ مخالطة المبتدعة تجوز إذا لم يؤيِّد أخطاءهم؟! كما يُفهم من كلام أبي عبد الحق!.

٨- وأما استدلال د. أبي عبد الحق بقوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ" في زياراته لرؤوس الحزبية في مقراتهم، فهو استدلال فاسد، لأنَّ أهل السنة لا يوالون أهل البدع، بل يعادونهم ويبغضونهم فضلاً أن يجالسوهم ويخالطوهم كما قال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله في "عقيدة السلف وأصحاب الحديث": ((واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم، والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله عز وجل بمجانبتهم ومهاجرتهم)).





وقال: ((ويتجانبون أهل البدع والضلالات، ويعادون أصحاب الأهواء والجهالات، ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم ولا يجالسونهم)).

وسُئل العلامة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله: هل يعامل المبتدع معاملة الفاسق في الولاء والبراء؛ أي يُوالى على ما فيه من إيمان ويُعادى على ما فيه من بدع؟

فكان جوابه: ((الذي قرَّره أهل السنة وحكوا عليه الإجماع: أنَّ المبتدع أشدُّ من الفاسق؛ الفاسق له صفة فاسقة؛ الفاسق غالباً يحترم أهل العلم وأهل الفضل وأهل الاستقامة ويتمنى أن يلحق بهم، لكن المبتدع يُخاصمهم ويؤذيهم ويعاديهم ويحتقرهم وينتقصهم؛ هو شرٌّ لا شك، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "وشرُّ الأمور محدثاتها"، وقال عن الخوارج: "هم شرُّ الخلق والخليقة اقتلوهم حيثما وجدتموهم".

وقرَّر كثيرٌ من السلف ومن أئمة السنة: أنَّ أهل البدع والوضاعين -يعني الذين يكذبون على رسول الله عليه الصلاة والسلام- أضرُّ على الإسلام من الزنادقة، كيف هذا؟! قالوا: لأنَّهم يخرِّبون البيتَ من الداخل ثم يفتحون الباب للعدو ويقولون له أدخل.

أهل البدع هدموا العالم الإسلامي، والذلُّ والهوان الذي ينزل بالأمة الآن سببه أهل البدع، أبعدوا كثيراً من الناس عن منهج الله حتى أصبحوا في منزلة لا



يستحقون نصراً من الله عزَّ وجلَّ ولا إكراماً من آثار أهل البدع؛ روافض وخوارج ومعتزلة وصوفية قبورية، خرافات، فنخروا في البيت هذا، ونخروه من الداخل حتى قالوا للعدو: أُدخل، كان بعض الصوفية -كما ذكر لي- لما يقبل الجيش الفرنسي على الجزائر أو أي بلد، يقول لهم الشيخ الصوفي: أنا رأيتُ الرسول، قال: أتركوهم يدخلوا!!، هذا لا يبعد أن يكون منافقاً، يقول للعدو: أدخلوا، فشرهم خطير جداً.

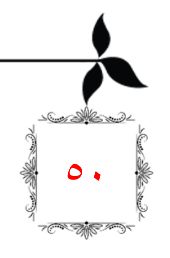
الفسَّاق يحترمون العلماء يا إخواني، يحترمون أهل الدين، يتمنى أن يلحق بركبهم، وأن يتخلَّص مما هو فيه، فقد يعجز لكن يتمنى الخلاص.

لكن هذا المجرم يكره العلماء ويحاربهم، ينفِّر الناسَ عن دين الله ويصدُّهم عن سبيل الله؛ شرُّه خطير جداً، فالسلف قرروا هجرانهم وبغضهم ومقاطعتهم.

وهذا الذي يسأل: لا أدري إن كان سلفياً أو هو مخدوع بمنهج الموازنات!، يعني يحبه على ما فيه من إسلام، ويبغضه على ما عنده من بدع؛ هذا منهج الموازنات.

ويُنسب هذا الكلام إلى ابن تيمية لكن لا يقصد شيخ الإسلام هذا الذي يقصده هؤلاء!!، شيخ الإسلام رحمه الله يقصد الرد على الخوارج؛ لأنَّ الخوارج إذا وقع إنسان في معصية أو وقع في بدعة أخرجوه من الإسلام؛ كفَّروه، وشيخ الإسلام يقول: لا يكفر، هذا قصده، وليس قصده أنك كلما ذكرت مبتدعاً ضالاً تذهب تعدد حسناته!، وتقول: أحبه لإيمانه وأبغضه لفسوقه؛ هذا كلام فارغ،





وإلا هناك إجماعات قبل ابن تيمية على بغضهم وهجرانهم وإهانتهم ومقاطعتهم، عدد كبير من الأئمة البارزين الكبار ممن هو أكبر من ابن تيمية حكوا الإجماع على هذا)).

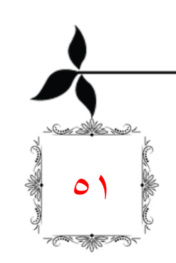
فهذه هي آخر التعليقات التي أحببت أن أقف عليها في جواب د. أبي عبدالحق، لئلا يغترَّ بهذا الجواب أحدٌ من إخواننا السلفيين، ولعله ينظر فيها فيعود إلى رشده ويعلن خطأه وتراجعه، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

وأخيراً:

أُذكِّر أخانا د. أبا عبد الحق بما جاء عن شبيب بن شيبة رحمه الله كما في "الإبانة" قائلاً: ((فإن كنتَ ممن يريد الاستقامة ويؤثر طريق السلامة: فهذه طريق العلماء وسبيل العقلاء، ولك فيما انتهى إليك من علمهم وفعلهم كفاية وهداية.

وإن كنتَ ممن قد زاغ قلبه وزلَّت قدمه: فأنت متحيز إلى فئة الضلالة وحزب الشيطان، قد أنستَ بما استوحش منه العقلاء، ورغبت فيما زهَّد فيه العلماء، قد جعلتَ لقومٍ بطانتك وخزانتك، قد استبشرت جوارحك بلقائهم، وأنس قلبك بحديثهم، فقد جعلتَ ذريعتك إلى مجالستهم وطريقك إلى





محادثتهم: أنك تريد بذلك مناظرتهم وإقامة الحجة عليهم ورد باطلهم إليهم، فإنْ تك بهرجتُك خفيت على أهل الغفلة من الآدميين فلن يخفى ذلك على من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)).

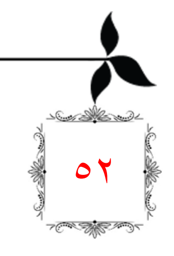
والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ليلة الجمعة ١٨ صفر ١٤٣٨ هـ





يا أبا عبد الحق احذر سبيل المتساقطين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

بعد كتابة مقالي "التعليق المتين على جواب د. أبي عبد الحق حول زياراته إلى مقرات الحزبيين" خرج علينا أبو عبد الحق الكردي متهجِّماً شاهراً سيفه المثلوم في قناته الفضائية "قناة النصيحة" -أي قبل أربعة أيام في ليلة ١٩ ربيع الآخر لعام ١٤٣٨ هـ- قائلاً:

((كما دعا غلامٌ يهودي النبيَّ صلى الله عليه وسلم على خبز شعير وإهالَة سَنِخة فأكل منها، غلام شاب يهودي دعا النبي صلى الله عليه وسلم لأكل ماذا؟ خبز شعير، يعني أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أجابه، وذهب وأكل منها.

لو أنا فعلنا اليوم شيئاً كهذا ماذا سيحدث؟!

انظروا أنَّ أستاذ فلان مع يهودي أكل معه!، يقولون: أنه خرج من الدين!، خرج من الدين انتهى!، مباشرة يصورونك، وينشرونها، يقولون: عندنا حجة ودليل!.

انظروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ دعا غلامٌ يهودي النبيَّ صلى الله عليه وسلم، إلى ماذا دعاه؟ لم يحضر له طعام فاخر، ولكن انظروا إلى تواضع النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الإجابة قد تكون سبباً في هداية هذا الغلام

اليهودي، وإن لم يهتد خلاص محاولة ولا شيء عليه، وإن كان أصلاً: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم دعاه رجل يهودي فأجابه؛ يريد أن يريه حسن خلق المسلم.

أجابه فذهب فأكل معه خبر شعير، وهذا أمر طبيعي.

وأما اليوم مع الأسف: باسم المنهج المنهج، كسروا ظهر المنهج، باسم الإسلام شوَّه داعش الإسلام، وباسم السلفية شوَّه أناسٌ السلفية...

طفل لا يعرف من العلم شيئاً، لم يتعلَّم العلمَ الشرعي فيقول: هذا الأمر ليس بجائز حرام!، أين الحجة؟ أين الدليل؟ آية أو حديثاً؟ يقول: لا لا انتهى قال فلان حرام انتهى!!.

يقول الألباني: نحتاج إلى العلم وكذلك الأخلاق الاسلامية.

كل هذه البذاءة والسب والشتم وكلام سيئ يقال في الفيسبوك باسم ماذا؟ باسم السلفية!!، حاشا وكلا.

لذلك بإذن الله يجب أن تطهَّر السلفية من تلك الفايروسات والميكروبات إن شاء الله، رضي من رضي وسخط من سخط، دين الله ومنهج النبي صلى الله عليه وسلم أكبر من كل ذلكم الصبيان إن أرادوا تشويهه.

وقسماً برب العالمين إنَّ من ورائهم يداً، وأنا أحلف على ذلك، وأن من ورائهم أحداً لتشويه السلفية، ولكن كما أنَّ الشباب المراهقين في داعش لا يشعرون أنَّ هذا الأمر تجارة يدار من فوقهم من قِبل روسيا وأمريكا ودول





الكبرى يستعمل فيها هؤلاء، وهؤلاء الصبيان لا يعلمون ما هي القضية يُستعمَلون من فوقهم لتشويه هذه الدعوة وهؤلاء مساكين...

يجب أن ينزَّه هذا المنهج من تميع المميعين وغلو الحداديين حاشاكم عديمو الأدب.

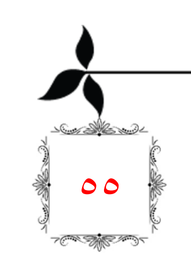
وهذ ليس درساً في الفقه فقط.

"دعا غلام يهودي النبي صلى الله عليه وسلم إلى خبز شعير فأكل منها"، سبحان الله من هذه الاخلاق ومن هذا التواضع.

كما قلنا: لو أنَّ اليوم لو رأوك مع إنسان ليس منهجه مئة في المئة على منهج الكتاب والسنة، إنسان ليس منهجه منهج أهل السنة وعلى أهل القران والسنة، لقالوا: هذا الرجل -أي الذي يخالط المنحرفين- عليه مؤاخذات لأنه مختلط مع أهل البدع!، يا مسكين هل أنا مختلط معه؟! وإن جلستُ معه فماذا تظن بي؟ أتملق إليه، وأقول له: أتيتُ إليك لأبايعك؟! أو أقول: ظهر لي أنَّ طريقك هو الحق، وأنَّ منهج السنة خطأ؟! نذهب لهذا؟!

ولكن مع الأسف كما قلتُ: قسماً بالله إنَّ من وارئهم يداً!!، وأقولها بعلم ولا أقولها من تلقاء نفسي!، لكن كما لا يشعر شباب داعش ما يدار من فوقهم من قبل رؤسائهم، وهؤلاء شباب الفيسبوك لا يعلمون شيئاً عن القضية!، ولا يعلمون أيَّ يدٍ تدفعهم وتقول لهم: شوِّهوه ولا تدعوه ينشر شيئاً، وهؤلاء





المساكين ليلاً ونهاراً يقولون: منهج! منهج! لا بارك الله في هذا المنهج!! ليس هذا منهج السلف قط!، وليس هذا منهج أهل العلم!.

انظروا هذا منهج الألباني، وهذا منهج ابن عثيمين، وانظروا إلى منهج صالح الفوزان وانظروا إلى منهج شيخ اللحيدان.

انظروا هل هذا منهج؟!!

هكذا وقعوا في أهل السنة والدعوة السلفية بالتشويه والتشهير وإساءة الأدب والاستهزاء!!.

وجعلتم العالَم يستهزؤون بكم، هل هذا منهج؟! مع الأسف.

ولكن نصيحتي يا إخوتي هو: أنه كل شاب يحب دعوة السنة بالحق يجب نشر منهج القرآن والسنة بمنهج السلف فلا يتشاجر مع هؤلاء ولا يناقشهم؛ لأنَّ هؤلاء مدفوعون.

ويا إخوتي أنتم لا تعلمون، لا تقولوا معهم شيئاً، فإنهم كالغائط كلما نقرتَ فيه عوداً خرج ريحه أكثر، اتركوهم، فليقولوا ما شاءوا، وكيف يتقيئون، ولا تباحثوا معهم بأي صورة من الصور، واشغلوا أنفسكم بالعلم الشرعي.

الحمد لله، واشغلوا أنفسكم بنشر دين الله هذا هو المهم.

منهج الأنبياء يا قومي "اعبدوا الله ما لكم من إله غيره"، لنخرج الناس من الظلمات إلى النور، أشغلوا أنفسكم بهذا يا إخوتي، ولا تشغلوا أنفسكم بهذه





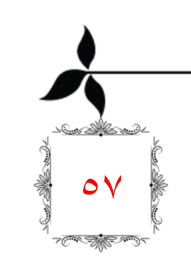
الزمرة، اتركوهم حتى ينتهوا من نباحهم وعوائهم، فهمتم؟! أو يهديهم الله إن كانوا مستحقين، يرجعون يوماً إلى رشدهم ويقولون نحن مشغولون بماذا؟!

وهذه الدنيا كلها تكالبت على أهل السنة، لم يبق يوماً لم تهاجم فيها الدعوة السلفية وعلى سبيل المثال اليوم هذه مجلة (جركة) بين يدي المتحدث باسم حزب (يةككرتوو) يقول أحد قياديهم يتحدث عن عبد اللطيف السلفي والسلفيين ليس بينهم وبين داعش أي فرق، يا رجال المنهج تعالوا ردوا على هذا! دافعوا عن هذا الدين وأنَّ هذا بهتان ترمون بها!!، لا، لا، نسقط هذا الرجل "عبداللطيف"، وهذا أكبر أمنياتنا.

لذلك يا إخوتي كونوا حذرين، وكونوا فطناء، لا تجادلوهم ولا تناقشوهم، واهملوهم واشغلوا أنفسكم بعلمكم بإذن الله، واشغلوا أنفسكم بنشر التوحيد والسنة إن شاء الله، والخير في هذا، لو أنَّ رجلاً واحداً اهتدى على أيديكم وعَلِمَ معنى لا إله الا الله ومعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هي مقتضى هاتين الكلمتين ما معناها؟ وما تعني؟، يعني أن لا نعبد إلا الله، وإن قلتَ: أنَّ محمداً رسول الله ما معناه؟ يعني اتبعوا النبي صلى الله عليه وسلم فقط ولا تبتدعوا في الدين، وعلموا الناس الالتزام بالكتاب والسنة، واشغلوا أنفسكم بها.

وما يقول الناس عنكم من بعيد، وما يقوله هؤلاء، لاتنخدعوا بهم، ولا تنخدعوا بهم يقولون: علماء علماء!!، لا يصدقون، ويكذبون.





أي علماء؟!

هذا كتب العلماء بين أيدينا يا إخوة، تعالوا انظروا الى هؤلاء الفتانين، ليس في منهج العلماء، العلماء كيف يرضون بهذا؟! لا يرضون بهذا قط.

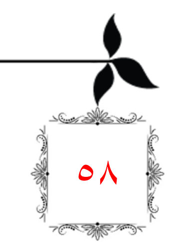
وأي عالم -يقال عنه بأنه عالم!- يرضى بما يقوم به هؤلاء: فليس بعالم؛ بل هو منحرف، وأقولها علناً وبكل صراحة: فليس بعالم بل هو منحرف!!، وكل من رضي بهذا.

وهذه فتنة من ورائها أيدي أعداء السنة، ويأتي عالم يفرح بهذا!، حاشا وكلا هذا ليس بعالم!!.

لذلك انتبهوا لهذا الدين، والمنهج منهج القرآن والسنة، اشغلوا أنفسكم بنشر العلم، يريدون أن يحرفونا عن هذا المنهج والدعوة الذي نحن بصدده، وهذا هو الأساس، وهؤلاء سوف يرجعون إن كانوا فيهم خيراً، وإن لم يكن فيهم خير: فلن يقبل الله منهم؛ اليوم أو غداً سيظهر أنَّ هؤلاء كانوا أيما ظالم وأيما فتان كانوا.

ولذلك رحمكم الله، الذي يحب هذا المنهج النقي للإسلام أتى به النبي صلى الله عليه وسلم لا تجادلوهم، اتركوهم يا إخوتي واهملوهم، والغوا صداقتهم في الفيسبوك، وهؤلاء فايروس ومكروب، وانتشارهم لتشويه لهذا الدين فقط.





ولو أنَّ أناساً نظروا عن بعدٍ يقول: أهذه السلفية؟! والله لو كانت هكذا لا نريدها!، ما هذا الشتائم والسباب، وهذه ليست بسلفية حاشا وكلا، وهذا عمل صبياني وفتنة، قسماً برب السماء والأرض إنَّ من ورائهم يداً ونعرف ذلك، ولكن يحتاج مدة حتى يفهم أناسٌ أنَّ هذه المواضيع كيف كانت)).

ولي تعليقات مختصرة على كلامه هذا:

أولاً: وصف السلفيين بـــ (طفل – صبيان – شباب مراهقين – شباب الفيسبوك – ميكروبات وفيروسات – كالغائط – عديمو الأدب – غلو الحداديين...)، لا يختلف هذا عن أوصاف "يحيى الحجوري" الذي كان يستحقر السلفيين من طلبة العلم الذين كشفوا حاله وردوا انحرافاته بعلم وعدل، فاتق الله يا أبا عبد الحق، ولا تسلك سبيل الغاوين.

ثانياً: اتهام السلفيين الذين ينتقدون أخطاءك بأنَّ هناك يداً تحركهم كما أنَّ داعش من ورائها يد تحركها، هذا اتهام سبقك به غلاة المميعة وغلاة الحدادية، بل سبقك به الإخوان المسلمون والقطبية والسرورية الذين كانوا يطعنون بالعلماء الكبار بأنهم مجنَّدون لخدمة الطواغيت واليهود والعلمانيين وغيرهم، فاتق الله يا أبا عبد الحق، ولا تحلف بالله كذباً.

وهؤلاء السلفيون في إقليمكم لو كانت من ورائهم يد تحركهم كما تزعم كذباً وزوراً لصرحوا بانحرافاتك من قبل وما خافوا من بطشك وضررك بسبب علاقتك المعروفة!.

وأي الفريقين أقرب إلى هذا الوصف:

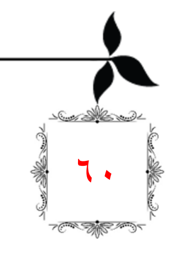
آلذي يفتح قناة فضائية ويفتح أكاديمية للتعليم والتربية بآلاف الدولارات تدفع سنوياً، ويزور مقرات الحزبيين ويتعاون مع كبار مرشديهم لتوحيد جهود الإسلاميين زعموا، ويلتقي بشخصيات سياسية كبيرة بين الحين والآخر وغير ذلك مما يخفى علينا ولا يخفى على ربِّ العالمين؟!

أم مَنْ لا يملك إلا قلماً أو لساناً يذبُّ فيه عن دين الله من انحرافات المبطلين؟!

أيُّ الفريقين أحق بالأمن؟!

ثالثاً: الحديث الذي استدللتَ به على جواز زيارة مقرات الحزبيين والالتقاء بمرشدهم العام لا حجة لك فيه، وقد حكم عليه الشيخ الألباني رحمه الله كما في "الإرواء ١/ ٧١ حديث ٣٥" قائلاً: ((شاذ بهذا اللفظ))، والحديث ورد بعدة ألفاظ: "إنَّ خياطاً بالمدينة دعا..."، "أنَّ أنساً مشى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبز شعير وإهالة سنخة"، "إنَّ رجلاً دعا رسول الله إلى خبز





شعير وإهالة سنخة"، "لقد دُعي نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير وإهالة سنخة".

قال الشيخ الألباني رحمه الله: ((قلتُ: وفي رواية أحمد أنه كان يهودياً، لكن الظاهر أنَّ أبان شكَّ في ذلك حيث قال مرة أخرى كما تقدم: "خياطاً" بدل "يهودياً"، وهذا هو الصواب عندي لموافقتها لرواية همام عن قتادة ورواية الآخرين عن أنس، فهي رواية شاذة، وعليه فلا يستقيم استدلال المصنف بها على طهارة آنية الكفار)).

رابعاً: على فرض صحة هذا اللفظ "يهودي"، ألا ترى يا أبا عبد الحق فرقاً بين إجابة دعوة المبتدع وإجابة دعوة الكافر من أهل الكتاب؟!

قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: "آكل مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع!، وأحبُّ أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصن من حديد".

وقال الخلال في "السنة": ((١٧٠٤ - أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو ثَابِتٍ الْخَطَّابُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عُمَرَ جَالِسًا، فَمَرَّ بِنَا رَجُلٌ جَهْمِيٌّ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ جَهْمِيٌّ، فَسَلَّمَ عَلَيْنَا، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، فَقَالَ لِي إِسْحَاقُ: تَرُدُّ عَلَى جَهْمِيٍّ السَّلَامَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: أَلَيْسَ أَرُدُّ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ؟ قَالَ: تَرْضَى بِأَبِي عَبْدِاللهِ؟! قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَغَدَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ فَأَخْبَرْتُهُ بِالْخَبَرِ، فَقَالَ:




سُبْحَانَ اللهَّ، تَرُدُّ عَلَى جَهْمِيٍّ؟! فَقُلْتُ: أَلَيْسَ أَرُدُّ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ؟ فَقَالَ: الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ قَدْ تَبَيَّنَ أَمْرُهُمَا)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الصارم المسلول": ((ولهذا يُعاقب الفاسق الملي من الهجر والإعراض والجلد وغير ذلك بما لا يُعاقب به الكافر الذمي؛ مع أنَّ ذلك أحسن حالاً عند الله وعندنا من الكافر)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" في مسألة وجوب رد السلام على أهل الذمة: ((وَاخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الرّدِّ عَلَيْهِمْ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى وُجُوبِهِ وَهُوَ الصّوَابُ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجِبُ الرّدُّ عَلَيْهِمْ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ وَأَوْلَى، وَالصّوَابُ: الْأَوّلُ، وَالْفَرْقُ: أَنّا مَأْمُورُونَ بِهَجْرِ أَهْلِ الْبِدَعِ تَعْزِيرًا لَهُمْ وَتَحْذِيرًا مِنْهُمْ بِخِلَافِ أَهْلِ الذِّمّةِ)).

قال الشيخ ربيع حفظه الله في شريط "التوحيد يا عباد الله": ((والله لقد جنَت الفِرَقُ الضَّالة على الإسلام جنايةً لا نظير لها؛ ولهذا قال العلماء الفحول: "إنَّ أهل البدع أضر على الإسلام من اليهود والنَّصارى"؛ لأنَّ اليهود والنصارى مكشوفون، لو جاء اليهودي ببعض الكلام الذي فيه الصِّدق: ممكن ألا يُقبل منه!؛ لكن هذا الدَّجال يأتيك بالطوام، يأتيك بالكفر والشِّرك والضَّلال: تصدِّقه؛ لأنَّه يأتيك بجبة وهيئة وعمامة، ويهلِّل ويسبِّح، ويعطيك السُّموم فتقبل منه السُّموم والبلايا والضَّلال!)).





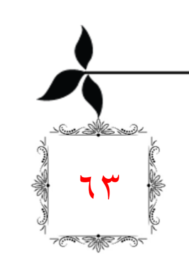
وقال أيضاً: ((قلنا غير مرَّة: إنَّ المسلم مهما بلغ في السخف لا ينخدع باليهود والنصارى؛ حتى إنَّه قد لا يقبل الحقَّ منهم لسوء ظنِّه بهم وعدم ثقته فيهم!، بينما قد يخدع بأهل البدع والضلالات)).

خامساً: أين أنت يا أبا عبد الحق من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ: فَوَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ"؟!.

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في "الإبانة الكبرى" معلِّقاً على هذا الحديث:

((هَذَا قَوْلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، فَاللهَ اللهَ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يَحْمِلَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ حُسْنُ ظَنِّهِ بِنَفْسِهِ وَمَا عَهِدَهُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِصِحَّةِ مَذْهَبِهِ عَلَى الْمُخَاطَرَةِ بِدِينِهِ فِي مُجَالَسَةِ بَعْضِ أَهْلِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، فَيَقُولُ: أُدَاخِلُهُ لِأُنَاظِرَهُ أَوْ لِأَسْتَخْرِجَ مِنْهُ مَذْهَبَهُ!!، فَإِنَّهُمْ أَشَدُّ فِتْنَةً مِنَ الدَّجَّالِ، وَكَلَامُهُمْ أَلْصَقُ مِنَ الْجَرَبِ، وَأَحْرَقُ لِلْقُلُوبِ مِنَ اللَّهَبِ.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ كَانُوا يَلْعَنُونَهُمْ وَيَسُبُّونَهُمْ فَجَالَسُوهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ، فَمَا زَالَتْ بِهِمُ الْمُبَاسَطَةُ وَخَفْيُ الْمَكْرِ وَدَقِيقُ الْكُفْرِ حَتَّى صَبَوْا إِلَيْهِمْ)).




سادساً: ألا تعلم يا أبا عبد الحق أنَّ استدلالك هذا لا يختلف عن استدلال أبي الحسن المأربي الذي قال في شريط "الحدادية": ((فلان تغدَّى عند فلان وفلان هذا حزبي: إذاً أصبح حزبياً!، تعشَّى عند فلان وفلان سلفي: يبيت حزبياً ويصبح سلفياً!، ويبيت حزبيا أو العكس، هل هذا منهج العلماء؟! فلان سلَّم قال له وعليكم السلام: إذاً هذا حزبي!، فلان زار فلان المريض: إذاً هذا حزبي!.

هب أنك زرتَ أضلَّ أهلِ الأرض!؛ ترى أنَّ في زيارتك المصلحة له عسى أن يهده الله ويأخذ بيده إلى الهدى أو أن تقيم حجة فتبرأ ذمتك، فتكون زيارتك تهمةً لك وطعناً فيك؟!

ألم يجب النبيُّ صلى الله عليه وسلم دعوةَ امرأة يهودية وضعت له السمَّ في ذراع الشاة؟!

من قال: إنَّ من زار فلاناً أو أكل عند فلان هذا ليس بسلفي؟!

هذه أصول ظالمة جاهلة!، تنادي بملئ فيها على جهل أهلها وضلالهم، نعم هناك حالات يكون فيها التحذير لبعض الأشخاص الذين لا يعرفون المحق من المبطل ولا السني من المبتدع نقول له: احذر فلاناً لا تأتي لفلان ولا تنزل عنده خشية على هذا الشخص أن يمسه بمساسه وأن يفتنه بفتنته.

أما أن يكون هذا في العالِم وفي طالبِ العلم المبرَّز وفي البصير وفي الذي يعرف هذا ويعرف ذاك؟!





هذه القاعدة ما عرفنا إلا من الحدادية الجهلة الذين هم شؤم على هذه الدعوة!!)).

فردَّ عليه شيخنا الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في "إعانة أبي الحسن إلى الرجوع بالتي هي أحسن" قائلاً: ((نعم أجاب النبيُّ صلى الله عليه وسلم دعوتها؛ لأنَّ اللهَ أباح طعامَ أهل الكتاب، ثم انظر ماذا عملت اليهودية الخبيثة؟!.

وقد يفعل أهل الضلال والبدع بأهل السنة ما هو شر من هذا، ألا وهو إفساد عقيدة ودين من يجالسهم ويخالطهم.

ألا تعلم أنَّ رسول الله حذَّر منهم في غير ما حديث؟

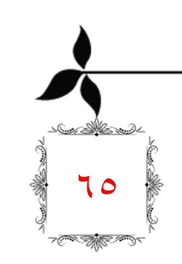
ألا تعلم أنَّ أئمةَ السلف حذَّروا منهم؟

وكان كثيرٌ منهم على رسوخهم في العلم لا يجالسونهم ولا يستمعون إلى كلامهم كالإمامين ابن سيرين وأيوب السختياني وغيرهما.

ألا تعلم أنَّ ضياع كثير من المسلمين والمنتسبين إلى المنهج السلفي سببه مخالطة وزيارات أهل الأهواء والباطل؟!

وفي التاريخ أمثلة لتأثر بعض العلماء ببعض من خالطوهم وأظنك تعرف منهم: عبد الرزاق الصنعاني، وأبا ذر الهروي، والبيهقي، وابن عقيل، وفي هذا العصر عندك في اليمن نماذج من الأذكياء ضاعوا بسبب مخالطتهم لأهل الفتن، والسعيد من وعظ بغيره)).

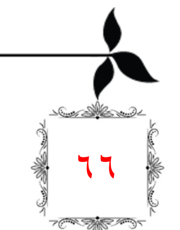




سابعاً: هجمة أبي عبد الحق على كلمة "المنهج" بهذه الصورة تعيد إلى أذهاننا هجمة عبد المالك رمضاني لما قال في جلسته مع أهل تونس: ((أنا أتعجب اليوم؛ يقال: فلان عقيدته سليمة يحارب القبوريات، يحارب التصوف، يحارب الرفض، يحارب الإرجاء، يحارب التكفير، تجد الصاحب جامد بارد!، ما تتحرك له شعرة فرح!!، حتى يقال: ماذا يقول في فلان؟!، سبحان الله العظيم؛ العقيدة هانت عليكم إلى هذه الدرجة؟!.

ولذلك فمن البدع اليوم في هذا العصر أن يقال: انظروا في عقيدة فلان و"منهجه"؟!!، إيش هذا و"منهجه"؟ منين جبتوا "المنهج" هذا الفن الجديد هذا؟!، ما قرأناه عند المتقدمين بل ولا المتأخرين!، إنما الآن نشأ في هذه العصور المتأخرة فقط، هذه السنوات المتأخرة)).

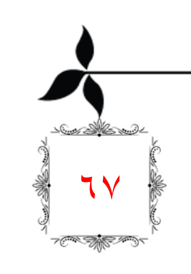
ثامناً: وأما حصر معرفة المنهج بعلماء معينين (الألباني وابن عثيمين وصالح اللحيدان وصالح الفوزان) فمع كونها شنشنة جديدة من أبي عبد الحق -بعد أن طالبه مشايخنا (ربيع المدخلي وعبيد الجابري ومحمد بن هادي وعبد الله البخاري) بالرجوع عن أخطائه والكف عن تبديع السلفيين؛ وهم أعرف الناس به وبالخلاف بينه وبين السلفيين- لكنها شنشنة قديمة أسسها علي الحلبي في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير] قائلاً: ((إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء -يعني بهم: الألباني، وابن باز، وابن عثيمين رحمهم الله تعالى- هم نجوم

الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو المظلم الداجي...، فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدَّعي أنه الإجماع!، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعلَّ المخالف لهم مفارق للجماعة، ومخالف عن حسن الإتباع وصواب الطاعة)).

وكان مقصود الحلبي بهذا التحجير إسقاط غيرهم من العلماء المعاصرين وعدم الالتفات إلى كلامهم، وهو بهذا كأنه يصوِّر خلافاً بين العلماء المعاصرين وبين أولئك الأئمة في تطبيق المنهج السلفي، وأنَّ المنهج السلفي لم يطبِّقه إلا أولئك العلماء دون غيرهم!، وأخشى أنَّ أبا عبد الحق -في جديد حاله- سائرٌ على هذا السبيل.

تاسعاً: وأما تشبيه أبي عبد الحق خصومه من السلفيين الذين رفعوا أخطاءه موثقة إلى كبار العلماء بالدواعش!، فهذا مع كونه ظلماً كبيراً لإخوانه السلفيين: ففيه خطر كبير لما قد يتعرض إليه هؤلاء السلفيون من أذى وضرر ومسائلة أمنية وتحقيق واعتقال وترحيل من الإقليم، وقد حصل هذا لبعضهم ولا زال البعض يخشى ذلك، وأبو عبد الحق يزعم أنه لا علاقة له بهذه المضايقات التي تعرض لها السلفيون!!، ولا يخفى على البصير أنَّ كلام أبي

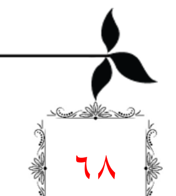



عبدالحق هذا هو السبب الرئيسي لتعرض الإخوة لأنواع من الأذى والمضايقات.

وقد قال أبو عبد الحق في جلسة "بَرْدَرَش": ((كما أنَّ فكرة التكفير لا تبقي أحداً: فلان كافر وفلان كافر، بعد ذلك يبدأون بأنفسهم فيكفر بعضهم بعضاً؛ انظر إلى جبهة النصرة والقاعدة وانظر إلى القاعدة وداعش، يكفِّرون بعضهم ويستحلون دماء بعضهم البعض؛ هؤلاء بالتكفير، ونحن السلفية بالتبديع: فلان منحرف وفلان مبتدع!، من بقي؟! ما أبقيتم أحداً، هذا ليس دين الله، هذه ليست سلفية)).

وقال أيضاً: ((ما هَمُّ داعش؟ قتل الناس وإخراجهم من دائرة الإسلام، وما هَمُّ الحداديون؟ تبديع الناس وإخراج الناس من أهل السنة والسلفية، يفرح بهذا، يفرح بهذا، وينام بالليل ويقول: الحمد لله بُدِّع فلان!، وهذا شيء طيب!، كيف يستريح الداعشي؟! يستريح عندما يقول للناس: كافر، أنت خارج عن الملة؛ هكذا يستريح، وحينئذ هؤلاء يستريحون، بالله عليكم ألم يتكلم العلماء؟ ألم يقولوا: فلان مبتدع؟ حسناً إذاً ننتظر لعل غداً!، إن شاء الله في السفر القادم يذهب أناس آخرون ونجمع أكاذيب أخرى عسى ولعل!، بهذا يستريحون)).

عاشراً: أما وصف أبي عبد الحق العلماء الذين أدانوه وحذَّروه كالشيخ عبيد الجابري حفظه الله أو الذين طالبوه بالرجوع عن أخطائه رجوعاً واضحاً

والكف عن تبديع السلفيين ووصفهم بالحدادية كالشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي والشيخ عبد الله البخاري حفظهم الله بعد أن اطَّلعوا على مخالفاته موثقة من كلامه وصوتياته ومرئياته بالإضافة إلى أخبار الثقات من طلبة العلم المعروفين عند هؤلاء المشايخ، وصف أبي عبد الحق لهم بأنهم ليسوا علماء وأنهم منحرفون!!!، والله هذه غاية في الجرأة والطعن بأهل العلم، ويظهر أنَّ أبا عبدالحق قد ضاقت نفسه بحبس هذه الطعونات ولا يتحمَّل أكثر على عدم التصريح بها، نعوذ بالله من الخذلان.

وقد كان أبو عبد الحق في مراحله الأولى يعذر العالم ولو تكلَّم فيه بدعوى أنه يتأثر بالكلام المنقول إليه!، لكنه اليوم يسلب عنه صفة العلم ويثبت له الانحراف!!.

قال أبو عبد الحق في جلسة "بَرْدَرَش": ((نحن نقول: أكبر تزكية أن يصلح الإنسان فيما بينه وبين ربه ويكون على منهج سليم صحيح، فكثيراً ما يكون هناك أناس من النمامين والجواسيس من هذا الصنف ممن "إذا خاصم فجر"، يذهب إلى العالم الفلاني ويقول: فلان فعل كذا وفلان فعل كذا حتى يؤثِّر على ذلك العالم!، والعالم بشر، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي لعل أن يكون بعضكم ألحن بحجته من بعض"، وهذا كثير، فهؤلاء من الذين "إذا خاصم فجر".




كتبوا عليَّ أشياء كثيرة -وكلها كذب وبهتان!!- وأرسلوها إلى العلماء، الرجل فعل كذا وكذا وكذا.

ولو تكلَّم العلماء: فماذا يعني؟!

ألا يعرف بعضنا بعضاً؟!

نحن منشغلون بماذا في كردستان؟!

فهل نحن ندعو إلى التوحيد والسنة والدين؟!

أم ندعو إلى الخرافة والبدعة؟!

أم ندعو إلى التحزب والتكفير؟!

فمهما كتب النمامون والجواسيس والذين فيهم صفة النفاق وتجسسوا والله لا يضر!، وهذا ليس بشيء.

فرضاً لو تكلَّم عالم فليتكلَّم؛ هو معذور.

لكن من المذنب؟

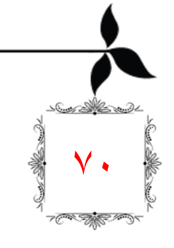
النمامون والجواسيس.

فهل الإنسان ينتهي أمره ويهلك بهذا الكلام؟ لا)).

وأخيراً:

أنصح الأخ أبا عبد الحق أن يرجع عن أخطائه كلها ولا يغترَّ بنفسه ولا بمن حوله ولا بمن يمدَّه ويتودد إليه من الأحزاب والشخصيات السياسية، ولا





يغتر بصبر العلماء عليه وترفقهم به، فقد صبر العلماء على من قبله ثم نفد صبرهم لما رأوا إصرارهم وعنادهم فتكلَّموا فيهم وحذَّروا منهم.

فعليك يا أبا عبد الحق أن تنظر إلى نفسك وكيف ابتعدت عن المنهج السلفي بهذه المخالفات الواضحة وهذا التمادي في الباطل، ووالله إذا تكلَّم فيك العلماء فلا تنفعك هذه الشهرة ولا هذه القناة وهذه العلاقات الجديدة مع رؤوس الحزبية.

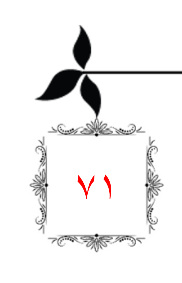
والله يهدي إلى سواء السبيل.

كتبه

رائد آل طاهر

ظهر يوم الجمعة ٢٢ ربيع الآخر لعام ١٤٣٨ هـ





المؤاخذات على د. أبي عبد الحق الكردي

١ - إقراره بالقول بحرية الرأي

قال أبو عبد الحق في لقاء على شاشة قناة (NRT) الفضائية برنامج "بصراحة" بتاريخ ١٤/ ربيع الآخر/ ١٤٣٦هـ:

قال مقدِّم البرنامج: هل قطع رأس المرتد شرعي عندكم؟

فأجاب أبو عبد الحق: أي شيء أجازه الإسلام هو جائز عندي مئة مرة، أنا لا أريد أن أخالف الإسلام بقدر أنملة بعون الله تعالى.

المقدِّم: يا أستاذ أنا أفهم من كلامك هذا أنكم لستم مع حرية الرأي؟

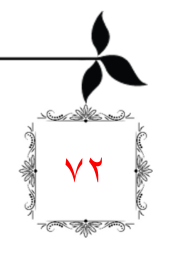
أبو عبد الحق: ((نعم نحن مع حرية الرأي ولا نشكُّ في ذلك.

لكن هذا لا يعني أنَّ من يطرح رأيه يكون بذلك حلال الدم، إلا أن يفعل شيئاً مخالفاً لكل التقاليد أو يفعل شيئاً من نواقض الإسلام.

أما الذي يطرح رأيه سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو على أيِّ مذهب كان أو اللادينية هو حرٌّ في طرح رأيه "لا إكراه في الدين"، أنا لا أريد أن يسلم الناس بالإكراه، لا يسلم الناس إكراهاً، هذه قاعدة عند المسلمين، نعم)).

أقول:

هذه الكلمة من أبطل ما يكون، وفيها حرية التدين والاعتقاد والعبادة، وفيها حرية طرح الأفكار والآراء المخالفة لدين الإسلام في بلاد المسلمين بلا

محاسبة ولا عقوبة، ومن قال هذه الكلمة معتقداً معناها فهو كافر إن قامت عليه الحجة وبانت له المحجة فأصرَّ وعاند.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في المجموع (٢٨/ ٥٢٤): ((وَمَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَبِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ مَنْ سَوَّغَ اتِّبَاعَ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ اتِّبَاعَ شَرِيعَةٍ غَيْرِ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ وَهُوَ كَكُفْرِ مَنْ آمَنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ)).

وقال (٣/ ٤٢٢): ((وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْعُوثٌ إلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ إنْسِهِمْ وَجِنِّهِمْ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يَسُوغُ لِأَحَدِ الْخُرُوجُ عَنْ شَرِيعَتِهِ وَطَاعَتِهِ: فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ)).

وقال في بيان معتقد الفلاسفة والصابئة وأمثالهم (١٢/ ٣٣٧): ((لَكِنَّهُمْ مَعَ هَذَا يَكْفُرُونَ بِبَعْضِ مَا جَاءَ بِهِ؛ مِثْلَ: أَنْ يُسَوِّغُوا اتِّبَاعَ غَيْرِ دِينِهِ مِنْ الْيَهُودِيَّةِ والنصرانية، وَقَدْ يُسَوِّغُونَ الشِّرْكَ أَيْضًا لِلْعَامَّةِ أَوْ لِلْخَاصَّةِ؛ مِثْلَ: أَنْ يُسَوِّغُوا دَعْوَةَ الْكَوَاكِبِ وَعِبَادَتَهَا وَالسُّجُودَ لَهَا)).

وصدور هذه الكلمة من أبي عبد الحق تدلُّ على مدى التنازلات عن الثوابت وتضييع الأصول التي يقدِّمها في البرامج واللقاءات والمناظرات التي يخرج بها في القنوات الفضائية والتي يزعم فيها أنه يدافع عن المنهج السلفي!.

ولا غرابة في ذلك، فإنَّ من يخرج في هذه اللقاءات والمناظرات ويشاهده آلاف البشر لا يمكنه إلا أن يجامل ويداهن في دينه ويميِّع في كلامه وتقريره من





أجل إرضاء الجمهور، وهذا أمرٌ واقع في حال الكثير ممن يخرج في القنوات وما له من دافع.

وقد جلستُ مع شيخنا الشيخ محمد بن هادي حفظه الله مع جماعة من إخواني فذكر لنا أنه نصح أبا عبد الحق أن يرجع عن هذه الكلمة بوضوح وأنَّ القول بهذا ردَّة.

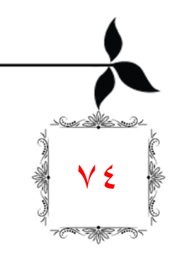
فكتب أبو عبد الحق مقالاً في شبكة سحاب تراجع فيه عن هذه الكلمة بعنوان [إيضاح وبيان حول مسألة حرية الرأي] قال فيه: ((فإني أتوب إلى الله عز وجل وأستغفره من كلمة صدرت مني حول مسألة "حرية الرأي" وهذه الكلمة هي قولي: "أما الذي يطرح رأيه سواءٌ كان يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا أو على أي مذهب كان أو اللادينية هو حرٌ في طرح رأيه، لا إكراه في الدين، أنا لا أريد أن يسلم الناس بالإكراه، لا يدخل الناس في الإسلام إكراهاً".

ومعتقدي في مسألة "حرية الرأي" والذي أدين الله به: هو قول أئمتنا ومشايخنا:

ومنهم الشيخ الإمام عبدالعزيز بن باز رحمه الله فقد سئل هذا السؤال: هل يجوز أن يكون هناك ما يسمَّى بـ "حرية الرأي"، أي: يُفتح المجال لأهل الخير وأهل الشر، كلٌّ يدلي بدلوه في المجتمع؟!

فأجاب رحمه الله: "هذا باطل، لا أصل له في الإسلام، بل يجب أن يُمنع الباطل، ويُسمح للحق، ولا يجوز أن يُسمح لأحد يدعو إلى الشيوعية أو الوثنية





أو يدعو إلى الزنا أو القمار أو غير ذلك، سواء بالأسلوب المباشر أم غير المباشر، بل يُمنع ويؤدَّب، بل إنَّ هذه هي الإباحية المحرمة" [فتاوى إسلامية (٤/ ٣٦٧، ٣٦٨)].

وقول الشيخ الإمام ابن عثيمين رحمه الله إذ يقول معلِّقاً على مسألة "حرية الفكر" أو "حرية الاعتقاد" فقال: "تعليقنا على ذلك أنَّ الذي يجيز أن يكون الإنسان حر الاعتقاد، يعتقد ما شاء من الأديان: فإنه كافر؛ لأنَّ كل من اعتقد أنَّ أحداً يسوغ له أن يتدين بغير دين محمد صلى الله عليه وسلم: فإنه كافر بالله عز وجل يستتاب، فإن تاب وإلا وجب قتله، والأديان ليست أفكاراً، ولكنها وحي من الله عز وجل ينزله على رسله، ليسير عباده عليه.

وهذه الكلمة -أعني كلمة فكر- التي يقصد بها الدين: يجب أن تحذف من قواميس الكتب الإسلامية، لأنها تؤدِّي إلى هذا المعنى الفاسد؛ وهو أن يقال عن الإسلام: فكر، والنصرانية فكر، واليهودية فكر -وأعني بالنصرانية التي يسميها أهلها بالمسيحية- فيؤدي إلى أن تكون هذه الشرائع مجرد أفكار أرضية يعتنقها من شاء من الناس، والواقع أنَّ الأديان السماوية أديان سماوية من عند الله عز وجل، يعتقدها الإنسان على أنها وحي من الله، تَعَبَّد بها عبادَه، ولا يجوز أن يطلق عليها (فكر).

وخلاصة الجواب: أنَّ من اعتقد أنه يجوز لأحد أن يتدين بما شاء، وأنه حر فيما يتدين به، فإنه كافر بالله عز وجل؛ لأنَّ الله تعالى يقول: "وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ





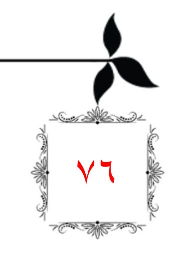
الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ"، ويقول: "إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ"، فلا يجوز لأحد أن يعتقد أنَّ ديناً سوى الإسلام جائز، يجوز للإنسان أن يتعبد به، بل إذا اعتقد هذا فقد صرح أهل العلم بأنه كافر كفراً مخرجاً عن الملة" [مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ ابن عثيمين (٣/ ٩٩-١٠٠)].

وقد كتب شيخنا العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله مقالاً بعنوان "حرية الرأي" وهو منشور ومشهور ولا مزيد عليه ومما قال فيه: "فقد كثر الكلام عن "حوار الأديان" وعن "حرية التعبير" و"حرية التدين" في الصحف والمواقع الفضائية وفي المجالس الخاصة والعامة، وإذا بحث المسلم عن منشأ هذه الآراء؛ فلا يجده إلا من أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والعلمانيين المتحللين من القيم والعقائد السماوية والأخلاق الرفيعة، ولا يجد له على الأوجه التي يريدونها أي سند من القرآن والسنة؛ إلا ما يُلَبِّسُ به بعض هواة هذه الحريات الذين لا يفرقون بين ما شرعه الله وما منعه من الأقوال والأعمال، ولا بين الحق والباطل ولا بين الهدى والضلال".

وقال كذلك:

"إنَّ الحرية الصحيحة إنما هي في الإسلام دين الله الحق الذي جاء لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، من ظلمات الجهل والكفر والشرك والرذائل الأخلاقية إلى نور الإسلام الذي حوى التوحيد: إفراد الله الخالق الرازق المحيي المميت الذي له صفات الكمال ونعوت الجلال، إفراده وحده بالعبادة والتوجه





إليه بالمطالب كلها، واللجوء إليه وحده عند الشدائد والكروب، والكفر بالطواغيت التي اتخذها ضُلال الناس آلهة وأندادًا لله، يعبدونها ويخضعون ويخشعون لها من البشر ومن الأحجار والأشجار والحيوانات، وغيرها من المخلوقات سواء الأحياء منهم والأموات، فهذه هي الحرية الصحيحة، وهذا هو التحرير الصحيح؛ أن يتحرر الإنسان الذي كرمه الله من العبودية لكل ما سوى الله".

وقال أيضاً:

"فعلى المخدوعين بقضايا الحوار وحرية الرأي وحرية التدين أن يدركوا أنَّ الغرب الاستعماري إنما يريد فرض منهجه الفكري، ويرفض الحوار إلا مع نفسه أو السائرين على نهجه".

ويقول أيضاً:

"يجب على المسلمين أن يعتزُّوا بدينهم العظيم الذي شرع لهم ضبط الأقوال والأفعال في جميع شؤونهم الدينية والدنيوية؛ ليُجَنِّبَهُمْ المخازي والرذائل والمهالك والظلم والبغي والعدوان، قال تعالى: "إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ"، أي: في الأقوال والأفعال، فهل يوجد مثل هذا التشريع في حضارة الغرب وديمقراطيتها!؟ لا والله ... لا يوجد فيها العدل والإحسان والنزاهة، وإنما الظلم والطغيان، ولا يوجد فيها النهي عن الفحشاء والمنكر؛ بل تشرع لهم ذلك، وتحميه باسم حق الحريات".





هذا ما أعتقده في هذه المسألة والله الهادي إلى سواء السبيل، "رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ")).

انتهى تراجع أبي عبد الحق في شبكة سحاب.

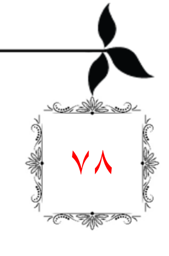
ومثل هذا التراجع لا يكفي لسببين:

الأول: أنَّ هذا التراجع كُتِبَ باللغة العربية فقط، والواجب أن يكتبه أيضاً باللغة الكردية ليعرف هذا الخطأ الكرد الذين سمعوا هذا الكلام الباطل الموصوف بالكفر كما تقدَّم.

الثاني: كتبه أبو عبد الحق في شبكة سحاب!، وكثيرٌ من الكرد لا يتابعون هذه الشبكة فلا يعرفون تراجعه هذا، كما أنَّ كلمته في "حرية الرأي" كانت في لقاء في قناة فضائية، فكان من تمام البيان أن يخرج في قناته الفضائية فيبيِّن تراجعه عنها.

وأما جواب أبي عبد الحق في برنامج [الجواب الكافي] الذي يقدِّمه سعدون حمادي، وقد سأله عن حرية الرأي؟ فكان من جوابه: ((فالناس أحرار واقعاً لكن ليسوا أحراراً شرعاً، يعني في الواقع لا يأتي أحد ويرفع السيف على





الناس: لا تقول كذا ولا تفعل كذا، هو يقول ويفعل، لكن محاسب على كل ما يقوله ويفعله، إن قال خيراً أثيب عليه وإن فعل خيراً أثيب عليه، وإن قال شراً واعتنق فكرة خاطئة لا شكَّ أنه يحاسب عليها)).

وهذا الكلام نوع من السفسطة تنتهي إلى القول بحرية الرأي من جديد!، وهذا يدلُّ على أنَّ تراجعه في شبكة سحاب لم يكن إلا مجرد كلمات في مقال!.

الناس ليسوا أحراراً في الواقع، بل يجب عليهم امتثال ما أمر الله واجتناب ما نهى الله، وقد يعاقب تارك الواجب وفاعل المحرم بعقوبة شرعية ويقام عليه حد شرعي: إما بالقتل بالسيف، أو بالرجم، أو بالصلب، أو يعاقب بالجلد، أو بالنفي من بلده، أو بقطع اليد، أو بضربة سوط تعزيراً، أو غير ذلك، بحسب التفاصيل المذكورة في كتب الفقه.

فكيف يزعم أبو عبد الحق أنه في الواقع لا يأتي أحد ويرفع السيف على الناس ويقول: لا تقول كذا ولا تفعل كذا؟!

والذي يُفهم من كلامه: أنَّ العبد حرٌ في قوله وفعله في الدنيا، فلا يحاسب ولا يعاقب!، وإنما يحاسب في الآخرة على قوله وفعله ثواباً أو عقوبة.

كما أنَّ الذي يظهر لي أنه خلط بين هذه المسألة ومسألة "أنَّ الإنسان مخير في أقواله وأفعاله" المتعلِّقة في القضاء والقدر!.

وخلاصة الأمر أنَّ كلامه هذا يدل على أنَّ تراجعه الأول لم يكن عن قناعة واعتقاد أو على أدنى حد لم يكن عن فهم لهذه المسألة.



ثم في أجوبته الجديدة المنشورة في الفيس بوك:

زعم أبو عبد الحق أنه في جوابه أعلاه [في قناة NRT] بَيَّنَ حالتين:

الأولى/ من كان داخلاً في الإسلام ثم ارتدَّ بناقض من نواقض الإسلام فهذا يكفر ويقتل.

الثانية/ من لم يدخل في الإسلام "سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو على أيِّ مذهب كان أو اللادينية" هو حرٌّ في بقائه على دينه ولا يُكره في الدخول في الإسلام.

أقول:

لو كان أبو عبد الحق صادقاً مع نفسه ومع قرائه لكتب نصَّ عبارته في الحالة الثانية، ولكنه تحرَّز منها عن قصد مرتين!، الأولى: بالحذف والثاني: بتبديل العبارة!، وكلامه هو: ((أما الذي يطرح رأيه سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو على أيِّ مذهب كان أو اللادينية هو حرٌّ في طرح رأيه))، فالكلام عن طرح رأيه لا عن دخوله في الإسلام، وبينهما فرقٌ واضحٌ، فهؤلاء نعم لا يكرهون على الدخول في الإسلام وإنما يُعرض عليهم الإسلام أو الجزية أو القتال، فإن اختاروا الجزية فلا يظهرون شعائرهم الخاصة بهم وإنما يعيشون في ذل وصغار في بلاد المسلمين، ويُمنعون من طرح آرائهم، والأخير هو موضع الإنكار على أبي عبد الحق، فلينظر القارئ إلى هذا التلاعب بالألفاظ.



وزعم أبو عبد الحق في جوابه هذا: أنَّ خطأه في مسألة حرية الرأي من باب "الخطأ اللفظي"!، وأنه وضَّح الأمر وتراجع عنه ببيان واضح في شبكة سحاب وفي قناته الفضائية [الجواب الكافي]!، ولكنَّ الناقدين كعادة الحدادية مصرون على إلصاق تهمة القول بحرية الرأي به!!.

أما كونه من الخطأ اللفظي، فالمقدِّم سأله: يا أستاذ أنا أفهم من كلامك هذا أنكم لستم مع حرية الرأي؟ فأجابه أبو عبد الحق: ((نعم نحن مع حرية الرأي ولا نشكُّ في ذلك))، فهل يُقال في هذا الجواب الصريح خطأ لفظي؟!

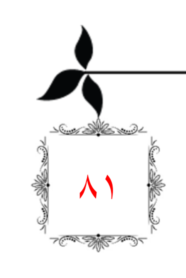
وهل كلام العلماء أعلاه الذي نقله أبو عبد الحق في تراجعه في شبكة سحاب وما فيه من شدة وغلظة على قائل هذه الكلمة يتنزَّل على خطأ لفظي؟!

وقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ((من اعتقد أنه يجوز لأحد أن يتدين بما شاء وأنه حر فيما يتدين به: فإنه كافر بالله عز وجل))؛ هل قاله في خطأ لفظي؟!

إن قال أبو عبد الحق: نعم، أضحكَ الناسَ عليه!.

وإن قال: لا، فلماذا نقله في تراجعه؟!

ولو كان أبو عبد الحق صادقاً في دعوى (الخطأ اللفظي) ما كتب بياناً في أول الأمر بعنوان [حرية الرأي المطلقة هي "الإباحية المحرمة"] أرسله إلى الأخ عبد الله مهاوش -قبل بيانه المنشور في شبكة سحاب- قال فيه: ((وبعد هذا البيان قد يقول قائل: ولكن يُنقَل عنك أنك قلتَ في لقاء تلفزيوني أننا مع حرية الرأي، فأقول: أما الكلام المذكور في اللقاء فكان جواباً على سؤالين:




الأول: هل قطع رأس المرتد شرعي عندكم؟

فصرَّحتُ في الجواب بحكم الشرع في المرتد، وهو قتله بقطع رأسه، ثم انفعلتُ فقلتُ: هو جائز عندي مئة مرة، أنا لا أريد أن أخالف الاسلام بقيد أنملة بعون الله تعالى.

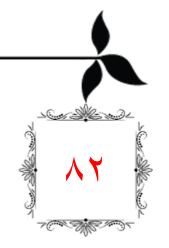
ففهم المذيع من شدَّتي في حكم المرتد أنني أعمم هذا الحكم على جميع الكفار، وأنني لا أرى لهم حرية في البقاء على دينهم، وأنَّ كل من أبدى رأياً مخالفاً حُلَّ دمه عند السلفيين!، فسألني السؤال الثاني فقال: أفهم من كلامك أنكم لستم مع حرية الرأي؟!.

فأجبتُه حينئذ بأمرين:

الأول: بينتُ أنَّ استحلال دم المرتد لا يعني أنَّ من يطرح رأيه يكون بذلك حلال الدم، إلا أن يفعل شيئاً مخالفاً لكل التقاليد، أو يفعل شيئاً من نواقض الاسلام.

الأمر الآخر: قلتُ إننا مع حرية الرأي قصدتُ بها حرية التدين؛ وهذا كلامي نصاً: "أما الذي يطرح رأيه سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو على أيِّ مذهب كان أو اللادينية هو حر في طرح رأيه "لا إكراه في الدين"، أنا لا أريد أن يُسلِم الناسُ بالإكراه، لا يُدْخَل الناس في الاسلام إكراهاً، هذه قاعدة عند المسلمين"، أي القاعدة المبنية على قوله تعالى: [لا إكراه في الدين]. نعم كانت العبارة فيها شيء من الغموض، وكان الواجب التوضيح أكثر، ولكن السياق





أوضحَ مقصدي، والعوام فهموا مرادي، ولكن المتربصين الذين ينظرون بعين السخط جعلوها قضية عليَّ لمآربهم الشخصية لا الدينية)).

فقوله: ((قلتُ إننا مع حرية الرأي قصدتُ بها حرية التدين))، يدلُّ دلالة واضحة أنه قصد هذه الكلمة "حرية الرأي = حرية التدين"، ولم تكن من باب سبق اللسان ولا الخطأ اللفظي، فهذا تفسيره بنفسه لمراده!، ويؤكِّد ذلك أيضاً استدلاله بقوله تعالى: "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ".

وتجويزه مبدأ حرية التدين؛ قال عنه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما تقدَّم: ((وخلاصة الجواب: أنَّ من اعتقد أنه يجوز لأحد أن يتدين بما شاء، وأنه حر فيما يتدين به: فإنه كافر بالله عز وجل)).

ولما عرضَ علينا الأخ عبد الله مهاوش هذا البيان والتراجع بـ "صيغته الأولى" أنكرناه بشدة عليه، بل ثبت عندي بالروابط أنه سرق الكثير من ألفاظ مقدمته من بعض مقالات العلمانيين والمنحرفين المنشورة في الشبكة!، ولهذا طلبنا من الأخ عبد الله مهاوش أن يطالب أبا عبد الحق بتراجع واضح صحيح، وذكرنا له جملة من كلام العلماء السابق في إنكار مبدأ حرية الرأي وحرية التدين، فكتب أبو عبد الحق بياناً آخر بعنوان [إيضاح وبيان حول مسألة حرية الرأي]، ونشره في شبكة سحاب.

فهل هذا يدل على أنه خطأ لفظي؟! أم أنه يدل على جهله وتلاعبه في تراجعاته في هذه المسألة العظيمة؟

ودعوى الخطأ اللفظي هذه تذكرنا بدعوى علي الحلبي لما سُئل في مكالمة هاتفية: هل أنَّ القول بأنَّ الصحابة غثائية تعتبر سباً لهم أم لا؟ فأجاب بقوله: ((لا ما تعتبر سبَّاً، هذه خطأٌ لفظي، وأما السب فهو الشتم والتحقير!!)).

وأما دعوى أبي عبد الحق أنه وضَّح الأمر ببيان واضح في سحاب وفي قناته؛ فأما في سحاب فكتب مقالاً بعنوان [إيضاح وبيان حول مسألة حرية الرأي]؛ فهل هو إيضاح وبيان أم تراجع عن خطأ قاله؟!، وأما في قناته فقد تقدَّم قوله: ((فالناس أحرار واقعاً لكن ليسوا أحراراً شرعاً))، فهل هذا تراجع أم لف ودوران؟!.

وأما دعواه في جوابه: أنه لما أجاب في قناة [NRT] عن حرية الرأي خانته العبارة ولم يكن بيانه واضحاً، وأنَّ حاله كما قال أهل العلم: "قصد صحيحاً ولكن لم ينطق فصيحاً"!!.

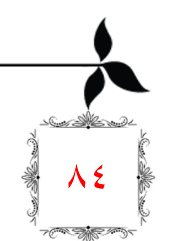
وهل خانتك العبارة في [الجواب الكافي] أيضاً؟!

وهل خانتك العبارة في [جوابك الجديد] أيضاً؟!

أم هو التلاعب والتمويه؟!

وهل عبارة: ((نحن مع حرية الرأي ولا نشكُّ في ذلك))، وعبارة: ((أما الذي يطرح رأيه سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو على أيِّ مذهب كان





أو اللادينية هو حرٌّ في طرح رأيه))، تعدُّ من باب "والحق قد يعتريه سوء تعبير"؟!

كفاك تلبيساً يا أبا عبد الحق.

وماذا لو قال أبو الحسن المأربي وعلي الحلبي وأمثالهم فيما ذكروه من طوام في حق الصحابة وفي مسألة حرية الأديان والموقف من المناهج والدعاة المخالفين لمنهج السلف الصالح وغير ذلك، أنها من باب سوء تعبير؟!

أم هذه خالصة لأبي عبد الحق دون غيره؟!

أما دعواه أن لا أحد فهم من كلامه أنه يقر بحرية الرأي غير المتربصين به، فكأنَّ علياً الحلبي يدفع عن نفسه ثناءه عن رسالة عمَّان في "حرية الأديان"!، فما أشبه اليوم بالبارحة؟!

وعبارة أبي عبد الحق صريحة واضحة أنكرها عليه الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في جمع من الإخوة في بيته، وقال: هذا القول ردة، ونصحتُ أبا عبدالحق أن يرجع عن هذا القول فوراً، فهل الشيخ محمد من المتربصين بك؟!

نعم لم يفهم طلابك -الغالون فيك المتعصبون لك المجادلون عنك- من هذه الكلمة أنك تقرُّ بحرية الرأي لأنهم على طريقتك تماماً، وهؤلاء لا قيمة لهم، فكلامك واضح فصيح لا يجادل فيه إلا مكابر أو جاهل.

٢- الخلاف بين السلفية والصوفية سببه سوء تفاهم أو سوء ظن بين الطرفين

بعد خروج بعض الصوفية في مظاهرات ضد السلفيين بحجة أنَّ داعش سلفية؛ سألت المقدِّمة على شاشة قناة (Rudaw) الفضائية في "مقابلة تلفزيونية" بتاريخ ٣/ ربيع الأول/ ١٤٣٦ هـ د. أبا عبد الحق: أنت كشخص سلفي معروف، ما هي النقاط المختلفة بينكم وبين الصوفية؟

فأجاب أبو عبد الحق:

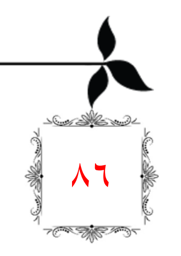
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، لا شك نحن كلنا مسلمون، ونحن نرى أنهم أيضاً مسلمون، ولكن يبدو أنه يوجد سوء تفاهم أو سوء ظن بين الطرفين!.

في التصريحات التي قاموا بها في مسجد "خانقا" أو على الشوارع -يقصد المظاهرات ضد السلفيين-، تكلَّموا فيها حول السلفيين، وهددوا السلفيين بتهديدات شديدة، كأننا نعيش في بلاد لا حكم فيه، لكن مع الأسف لننظر ما هي اتهاماتهم ضد السلفيين.

المقدِّمة: إذاً هم ليسوا مشركين؟!

أبو عبد الحق: المشرك هو الذي يعبد غير الله، لكن لا يشترط أنَّ كل من أخطأ نقول أنه مشرك أو نقول أنه كافر، الآن هم كفَّرونا، ونحن لا نكفِّرهم،





ونرى أنهم مسلمون وإخواننا!، ونصيحتنا لهم أن لا تدَّعوا بالدِّين والوطنية أكثر منا.

المقدِّمة: يا دكتور إذا استغاث شخص بالنبي صلى الله وعليه وسلم أو برجل صالح، هل هو مشرك؟!

أبو عبد الحق: لا، لا نقول أنه مشرك، نقول: إنَّ فعله هذا غلط!، لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا سألت فأسال الله وإذا استعنت فاستعن بالله"، وإذا كنا مسلمين كل يوم في جميع صلاتنا وفي كل ركعة نقول: إياك نعبد وإياك نستعين)).

وكلامه هذا واضح في تمييع الخلاف بين السلفية والصوفية.

ولما ردَّ عليه الأخ يوسف رشيد وفقه الله كلامه هذا، ردَّ عليه أبو عبد الحق بما يدل على مراده وإصراره فقال: ((نعم قلتُ أسباب النزاع أمران:

الأول: سوء تفاهم، وعدم معرفة البعض، والجهل.

الثاني: سبب النزاع هو الظن السيئ والنية الفاسدة.

كما قال الإمام ابن القيم: "إنما يؤتى الرجل من سوء فهمه أو من سوء قصده أو كليهما، فإذا اجتمع كمل نصيبه من الهلاك" مختصر الصواعق ١/ ٤٨٥.

لأنه في كلام الصوفية يتبين بأنهم لم يعرفوننا جيداً!، ويفهمون بأننا مع داعش أو مع فكرتهم أو أننا تكفيريون، ويظنون إذا قلنا: قالوا كذا أو هذا شرك وكفر يعني أنهم كفار بدون توفر الشروط وانتفاء الموانع.




أو يسيئون فهمنا!، لأنهم يظنون أننا لا نصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، أو أننا لا نقرا أية الكرسي، أو أننا قلنا بأنَّ الصوفية كفَّار!.

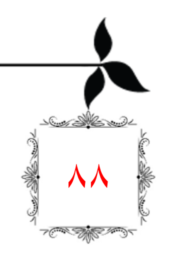
السبب الثاني: يوجد خلاف بسبب الظن السيئ، كما ترى الصوفية يظنون بنا بأننا لا نحب الرسول صلى الله عليه وسلم!؛ لأنه لا نحتفل بمولد النبي، ويظنون بأننا ضدُّ أولياء الله؛ لأننا نقول لا يجوز الاستغاثة بهم والسجود لهم، على هذا أيُّ خطأ كبير في كلامي يا يوسف رشيد؟!)).

أقول:

لفظ كلام العلامة ابن القيم رحمه الله في "مختصر الصواعق" هو: ((وَإِنَّمَا يُؤْتَى الرَّجُلُ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِ أَوْ مِنْ سُوءِ قَصْدِهِ أَوْ مِنْ كِلَيْهِمَا، فَإِذَا هُمَا اجْتَمَعَا كَمُلَ نَصِيبُهُ مِنَ الضَّلَالِ))، وهذا في عموم من ضلَّ من هذه الأمة.

والكلام مع أبي عبد الحق عن نقاط الاختلاف بين السلفية والصوفية لا عن سبب ضلال الصوفية؛ هذه واحدة.

والثانية: العلامة ابن القيم رحمه الله ذكر سوء الفهم وسوء القصد، ومراده أنَّ سبب ضلال الناس من سوء فهمهم للنصوص أو سوء قصدهم لمعان فاسدة لا تقتضيها، بينما أبو عبد الحق ذكر سوء التفاهم وسوء الظن، ومراده أنَّ خلاف الصوفية والسلفية سببه أحد هذين الأمرين، إما سوء تفاهم بينهم أو سوء ظن بعضهم لبعض، فأين هذا من ذاك؟!

فالاستدلال بكلام ابن القيم رحمه الله بعيدٌ عن موضع النزاع وموضع الانتقاد!.

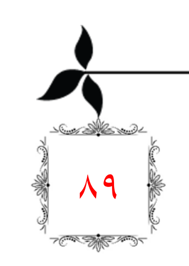
فكفاك تلبيساً وتمويهاً يا أبا عبد الحق.

وفي مؤتمر (الموصل قلعة الإسلام التعايش) سُئل أبو عبد الحق من أحد المعترضين: السلفية هاجمت التصوف؛ أنا لا أقصد تصوف الخرافة؟

فأجاب أبو عبد الحق: ((إذاً أنا معك يا أخي الحبيب، والله لا نهاجم التصوف؛ تصوف الشيخ عبد القادر الكيلاني وكذلك الجنيد البغدادي، هؤلاء السادة الكرام البررة أبداً، لسنا ضدهم ولا على خلاف معهم؛ بل نجلهم وهم تاج رؤوسنا، لكن صوفية الخرافة كما تفضلت أنت نعم نحن على خلاف معها؛ لأن هذه الخرافة ما تجلب على الإسلام والمسلمين خيراً، وإنما تبث فيهم الخرافة والخزعبلات)).

يظهر أنَّ أبا عبد الحق يحاول في بعض اللقاءات والمؤتمرات أن يقرِّب بين السلفية والصوفية وأن يجمع شملهم تحت دعوى أنهم مسلمون وأنهم إخواننا وأنَّ الخلاف بيننا وبينهم سببه سوء تفاهم من الطرفين أو سوء ظن، وأنَّ التصوف قسمان: تصوف خرافة وتصوف غير خرافة، فالأول نختلف مع أهله، والثاني لسنا ضده ولا خلاف لنا مع أهله.

فأين الدفاع عن السنة وعن المنهج السلفي الذي يدَّعيه أبو عبد الحق في هذه اللقاءات والمؤتمرات؟!



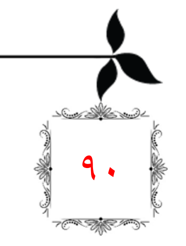

وكيف يزعم مثل هذه المزاعم الباطلة التي تدلُّ على شدة تمييعه للخلاف بيننا وبين الصوفية؟!

فهل الخلاف بيننا وبين الصوفية سببه سوء ظن أو سوء تفاهم بين الطرفين؟

أم سببه أنَّ الصوفية دعاة قبور وأضرحة ومقامات ومزارات وطرق بدعية شيطانية مبنية على الشرك بالأموات والأحياء بأنواع العبادات التي لا يجوز أن تصرف إلا لله سبحانه وتعالى، بالإضافة إلى أنواع من الإلحاد والزندقة والتأويلات الباطلة وألوان من البدع والخرافات والخزعبلات، فهل هذه كلها ناتجة عن سوء ظن أو سوء فهم بين الطرفين؟ أم عن دين باطل واعتقاد فاسد؟!

ولما أنكر مشايخ المدينة عليه هذا التمييع، كتب أبو عبد الحق في تراجعه المنشور في سحاب بعنوان [تراجع وبيان]: ((١- أتراجع عن قولي: "دعاء غير الله خطأ"، لأنَّ في هذا الحكم تساهلاً، بل كان الواجب عليَّ أن أقول: "شركٌ" كما صرَّحتُ بذلك في القناة الفضائية نفسها وقلتُ: إنَّ دعاء غير الله شرك أكبر وكفر أكبر مخرج من الدين، وصوتي مسجلٌ محفوظ، وألَّفتُ كتاباً مجلداً مطبوعاً بعنوان (عبادة الله لا عبادة الأشخاص) وبينتُ فيه أنَّ دعاء غير الله شركٌ أكبر، بل منذ أكثر من عشرين سنة وأنا أدعو الناس إلى توحيد الله وأبينُ لهم أنَّ دعاء غير الله شرك أكبر، وأنَّ الذين يدعون غير الله ويستغيثون بغيره قد أشركوا بالله





شركاً أكبر، أما تنزيل هذا الحكم على الأعيان فيتطلب إقامة الحجة عليهم وإزالة الشبهة عنهم.

٢- أتراجع عن كل كلام صدر مني يُفهم منه تمييع الخلاف مع الصوفية، وأدينُ اللهَ بأني أخالُفهم في كل ما خالفوا فيه الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة)).

وهنا وقفة: هل كلام أبي عبد الحق المتقدِّم يُفهم منه تمييع الخلاف أم هو صريح في ذلك؟!

هو صرَّح أنَّ الخلاف سببه سوء تفاهم أو سوء ظن بين الطرفين في لقائه وفي رده، فكيف يزعم أنه يُفهم منه؟!

وفي لقائه [الجواب الكافي/ بتقديم سعدون حمادي] -بعد اللتيا واللتي- أقرَّ أبو عبد الحق أنَّ التصوف الموجود في واقعنا هو تصوف الشرك والبدعة والخرافة، وصرَّح بحقيقة الخلاف مع الصوفية من جهة العبودية والمتابعة، وقرر أنه أحياناً في حالات نادرة الخلاف مع الصوفية سببه سوء ظن منهم وسوء فهم!، وهذا يناقض كلامه الأول، وهل العبرة بالنادر أم بالغالب؟!

فلماذا إذاً لا يقر أبو عبد الحق بالرجوع عن خطئه الأول ويشكر ناقده؟!

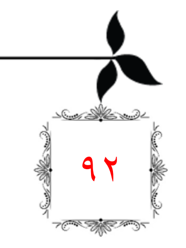
ولماذا يُحاول أن يصوِّر الناقد بأنه ينسب إليه خلاف معتقده بمثل هذا اللقاء المتأخر بعد أن أدانه العلماء الكبار؟!

وأما تبجيل أبي عبد الحق للتصوف الأول ودعواه أنه ليس بيننا وبينه خلاف!، فهذه دعوى غير صحيحة، وقد ادَّعاها دكاترة قبله!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في كتابه [كشف زيف التصوف/ الرد على لطف الله خوجه]: ((فقد اطلعتُ على مقال للدكتور لطف الله خوجة، نشرته جريدة المدينة في ملحقها المسمى بـ "الرسالة" في يوم الجمعة ٥/ ٨/ ١٤٢٥هـ الموافق ٩ سبتمبر ٢٠٠٥م يتحدَّث عن التصوف والصوفية، فرأيتُ أنه أصاب المحز أو قارب في أول مقاله؛ حيث ردَّ القول بأنَّ أصل التصوف صحيح موافق للكتاب والسنة، وردَّ دعوى تقسيم التصوف إلى محمود ومذموم، وأنَّ الكلام المنسوب إلى أئمة الصوفية مثل الجنيد والسري فيه ما يخدم التصوف الفلسفي المذموم، ونفى أي وجود لطريقة صوفية محمودة، ونفذ إلى قوله: "فالحاصل والواقع: أنَّ طريقة هؤلاء الأئمة الذين أعلنوا التقيد بالشريعة مجهولة غير معروفة، فإذا كان هذا هو الحال: فكيف يمكن أن يقال: إنَّ تصوف هؤلاء الأوائل هو التصوف الصحيح؟!"، وقد أجاد في هذا، سددنا الله وإياه في كل قول وعمل، غير أنه بعد هذه الإجادة ذهب يفرق بين أهل التصوف الحقيقي وبين أهل التصوف المجازي! ويعتبر الأخير من أهل السنة، ولي معه وقفات...

إنَّ حصر التصوف المذموم في الفكرة الفلسفية الغالية وقصر الحكم بالخروج عن السنة على من يتحقق بهذه الفلسفة الغالية ليس بصواب، فأئمة السلف حكموا على عموم الخوارج والقدرية والشيعة بالبدعة ولو لم يكن





عندهم فلسفة أو محادة لأنهم خالفوا الكتاب والسنة وأحدثوا في الدين ما ليس فيه بأفهامهم الفاسدة لا لقصدهم المحادة، ولو قصد المبتدع المحادة لله ومعاندته لكفر، ولكن السلف لم يكفروهم لأنهم متأولون وعندهم شبه.

كذلك التصوف كانت بدايته تنطلق من زهد مخالف للزهد الشرعي الذي قرره الكتاب والسنة، وعبادة فيها مجاهدات ونظريات ترصد الوساوس والخطرات، وتميزٌ عن الأمة بهذا المنهج، يضاف إلى ذلك جهلهم بالشريعة واعتمادهم على الأحاديث الضعيفة والموضوعة والقول على الله بغير علم، وكل هذه مخالفات لهدي الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة وفقهاؤها.

فبهذا المنهج المنحرف والتميز به عن الأمة بل عن أهل السنة وارتباطهم به وبشيوخه: شذَّوا عن أهل السنة وحكم عليهم وعلى منهجهم ومؤلفاتهم بالبدعة.

وقد ذكر الكثير من ذلك ابن الجوزي، وهو موجود في مؤلفات الصوفية كالطبقات لأبي عبدالرحمن السُلمي، وكالرسالة للقشيري، وكالإحياء للغزالي، والقوت لأبي طالب المكي، والغنية لعبدالقادر الجيلاني.

وإذن فالتصوف من بدايته مذموم ومبتدع قبل أن تدخله الفلسفة، فحصر الذم في الفلسفة الصوفية غير صواب، فهذا ما يتعلق ببداية التصوف ونشأته وحكم أهله.





أما المتأخرون: فقد زادوا على التصوف وفلسفته أشياء وأشياء ليست مقصورة على شيوخهم وزعمائهم؛ بل هي منتشرة في الأتباع: كالتعلق بالأولياء وقبورهم ومشاهدهم، وكالأوراد المخترعة القائمة على البدع والشركيات والكذب على الله، وكالموالد وما فيها من غلو وشركيات أيضاً...

ولكن يرد عليه: أنَّ التصوف أخلاط وأنواع:

- منها أعمال شركية قبورية وغيرها.

- ومنها أعمال بدعية من صلوات بدعية وأوراد بدعية تخصص بأزمنة معينة وولاءات لطرق معينة ومخاصمات لغيرها ولأهل السنة.

- وموالد فيها شركيات وبدع وغلو في شيوخ الطرق.

وهذه لا شك أنها تخرج العاملين بها عن دائرة السنة إلى دائرة البدع.

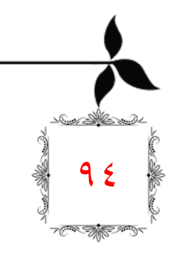
فاتضح أنَّ ما قرره الأخ غير صحيح...

أقول: إنَّ المشكلة في حصر الدكتور التصوف المذموم في التصوف الفلسفي المتمثل في الحلول ووحدة الوجود والحكم عليه بالضلال مع حسن ظنه بما عدا ذلك من أنواع التصوف وما لازم التصوف ورافقه من ضلالات تخرج أهلها من دائرة أهل السنة؛ وقد ألمحنا إلى بعضها فيما سلف.

فالدكتور يرى أنَّ التصوف قسمان:

١- فلسفي: فهو ضلال وكفر عنده، وهو مصيب في ذلك ولا ينازعه سني صادق فيه.





٢- والقسم الآخر: إنما هو تعبد وزهد ومجاهدة.

أقول:

ليس هذا فحسب هو واقع عموم الصوفية والتصوف، وقد بينتُ ذلك سلفاً، وواقع الصوفية وتاريخهم عامتهم وخاصتهم يؤكد ما ذكرتُ.

وأنا أدعو الدكتور لطف الله أن يقوم بجولة إلى بلاد المسلمين في العالم وغيرها ليرى بأم عينيه واقع الصوفية العقدي والعملي والمنهجي والسلوكي لعامتهم وخاصتهم، هل هو تعبد وتزهد ومجاهدة فحسب؟! فإن وجده كما ذكر سلمنا له، وإن وجده واقعاً مؤلماً يندى له الجبين كما ذكرتُ أنا؛ ويعرفه كل سلفي في العالم: فأرجو من الدكتور أن يغير نظرته هذه وأن يغير حكمه، فالأمر ليس بهذه السهولة التي تبدت له)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في المصدر نفسه [كشف زيف التصوف/ الرد على د. عبد العزيز القاري]: ((قال القاري: "والإصلاح يكون بالعودة إلى التصوف الصحيح الذي هو مذهب في السلوك مستنبط من الكتاب والسنة وملتزم بحدود الشريعة، وهو الذي أسسه الأوائل من مشايخ السلف كما يسميهم شيخ الإسلام ابن تيمية مثل: إبراهيم بن أدهم، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، والسري السقطي، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وعبد القادر الجيلاني".

أقول: في وصف التصوف بهذه الأوصاف نظر؛ ففيه: عقائد ومناهج وأصول ليست مأخوذة من الكتاب والسنة ولا منضبطة بهما، ولا تجد عقائد وأصول منضبطة إلا عقائد وأصول أهل السنة والحديث ومن سار على نهجهم بخلاف الصوفية وغيرها من الفرق.

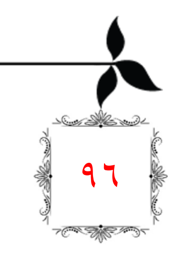
قال القاري: "وهدفي كان توجيه الاهتمام ولفت الأنظار -خاصة أنظار إخواننا الصوفية- إلى التصوف الصحيح، ليرتبطوا بالكتاب والسنة ويظلوا داخل حدود الشريعة، ولنتكاتف جميعاً ضد الأخطار المحدقة بنا والتي تتهددنا نحن أهل السنة اليوم".

أقول: هذا الكلام فيه ما فيه، والصوفية اليوم وقبل اليوم ومن عهد الإمام أحمد وإسحاق وأبي زرعة يتخبَّطون في البدع، وكلما امتد بهم الزمان زادوا تخبطاً وبعداً عن منهج أهل السنة وعقائدهم، ولقد أحلت الصوفية وغيرهم إلى غير مليء)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في المصدر السابق في بيان أثر التصوف في الشيخ عبد القادر الكيلاني:

((ويقول [عبد القادر الكيلاني] خلال حديثه عن الصوفي والمتصوف: "فالمتصوف المبتديء والصوفي المنتهي ... المتصوف متحمل والصوفي محمول، حمل المتصوف كل ثقيل وخفيف، فحمل حتى ذابت نفسه وزال هواه وتلاشت إرادته وأمانته فصار صافياً، فسمي صوفياً، فحمل، فصار محمول القدرة، كرة





المشيئة، مربى القدس، منبع العلوم والحكم، بيت الأمن والفوز، كهف الأولياء والأبدال وموئلهم ومرجعهم ومتنفسهم ومستراحهم ومسرتهم، إذ هو عين القلادة درة التاج منظر الرب".

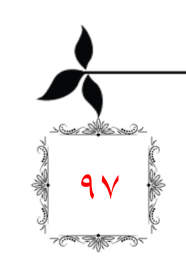
ثم يصف المريد بصفات لا يطيقها البشر من المكابدة ثم يقول: "ثم يجاهد نفسه وهواه بأمر الله عز وجل حتى يفارق أخراه وما أعدَّ عز وجل لأوليائه فيها من جنة لرغبته في مولاه!، فيخرج من الأكوان، فيصفى من الأحداث، ويتجوهر لرب الأنام!، فتنقطع منه العلائق والأسباب والأهل والأولاد، فتنسد عنه الجهات وتنفتح في وجهه جهة الجهات وباب الأبواب وهو الرضى بقضاء رب الأنام ورب الأرباب، ويفعل فيه فعل العالم بما كان وما هو آت والخبير بالسرائر والخفيات وما تتحرك به الجوارح وما تضمره القلوب والنيات، ثم يفتح تجاه هذا الباب باب يسمى باب القربة إلى المليك الديان، ثم يرفع منه إلى مجالس الأنس، ثم يجلس على كرسي التوحيد، ثم يرفع عنه الحجب، ويدخل دار الفردانية، ويكشف عنه الجلال والعظمة، فإذا وقع بصره على الجلال والعظمة بقي بلا هو فانياً عن نفسه وصفاته عن حوله وقوته وحركته وإرادته ومناه ودنياه وأخراه، فيصير كإناء بلور" الغنية (٢/ ١٦٠).

من أين أخذ عبد القادر صفات الصوفي والمتصوف؟!

هل أخذها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؟

ألم ينه رسول الله عن التبتل والرهبانية؟





ألم ينه عن التشدد، وأمر بالاعتدال في العبادة في الصلاة والصوم والنوم والقيام وقراءة القرآن؟

من أين لعبد القادر من أنَّ الصوفي مربى القدس، منبع العلوم والحكم، بيت الأمن والفوز، كهف الأولياء والأبدال وموئلهم ومرجعهم، درة التاج، منظر الرب.

هل قال رسول الله هذا عن نفسه أو عن أحد من أصحابه مثل هذا؟!

أما قال الله لرسوله: "قل لا أملك لكم ضراً ولا رشداً"؟

أما قال لإمام الأنبياء وخاتم الرسل: "قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً"؟

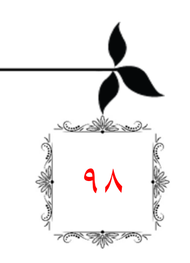
وهل يجوز الزهد في الآخرة؟

وهل زهد الأنبياء والصحابة والصديقون فيها؟

ومن أين له أنَّ الصوفي يترقَّى إلى هذه المراتب، فيفتح له باب القربة إلى الملك الديان، ثم يرفع منه إلى مجالس الأنس، ثم يجلس على كرسي التوحيد، ثم ترفع عنه الحجب، فيدخل دار الفردانية، ويكشف عنه الجلال والعظمة، فإذا وقع بصره على الجلال والعظمة بقي بلا هو!.

فهل الصوفي يرى اللهَ في هذه الدنيا فيعطى منزلة أفضل من منزلة محمد وموسى عليهم الصلاة والسلام؟!





وما معنى بقي "بلا هو" فانياً عن نفسه وصفاته؟ أليس هذا فتحاً للقول بوحدة الوجود؟.

ثم يقول الشيخ عبد القادر بعد ذكر عناية الله بالصوفية: "فالله تعالى تولى إخراجهم من الظلمات إلى النور، وهو عز وجل أطلعهم على ما أضمرت قلوب العباد، وانطوت عليه النيات، إذ جعلهم ربي جواسيس القلوب، والأمناء على السرائر والخفيات، وحرسهم من الأعداء في الخلوات والجلوات، لا شيطان مضل ولا هوى متبع يميل بهم إلى الزلات، قال الله عز وجل: (إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان)، ولا نفس أمارة بالسوء، ولا شهوة غالبة متبعة تدعوه إلى اللذات المردية في الدركات المخرجة من أهل السنة والجماعات" الغنية (٢/ ١٦١).

من أين لعبد القادر أنَّ اللهَ أطلع الصوفية على ما أضمرت قلوب العباد وانطوت عليه النيات وجعلهم جواسيس القلوب والأمناء على السرائر والخفيات إلى آخر هذه الدعاوى الباطلة؟!

فعلم الغيب وبما في قلوب العباد وسرائرهم وخفياتهم أمر مختص بالله لا يشركه فيها ملك مقرب ولا نبي مرسل، والله يقول: "قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله".

فإذا كان هذا أثر التصوف في الشيخ عبد القادر المنتمي إلى مذهب الإمام أحمد إمام السنة؛ فكيف بحال غيره؟!)).

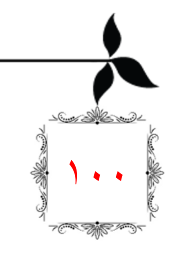
أقول:

رد شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله على هذين الدكتورين وبيان حقيقة التصوف الأول يغنينا عن الرد على الدكتور الثالث (أبي عبد الحق)، فكلامهم كلهم يخرج من مشكاة واحدة كما يلاحظ القارئ البصير!.

وأما جواب أبي عبد الحق الجديد، فقد كذب فيه عدة كذبات واضحات:

الأولى والثانية: قال أبو عبد الحق في أول هذا الجواب: ((هذه أيضاً كالتهمة الأولى تبرأت منها وبينتُ تراجعي عنها ونشرتُ في سحاب ومع ذلك هم مصرون على ترديد هذه التهمة وإلصاقها بي وتعييبي بها، وهذا نص البيان كما في سحاب: ١- عبارة سوء التفاهم أو سوء الظن موهمة، وقد يُفهم منها أنَّ السلفيين أيضاً ساء فهمهم للصوفية؛ وهذا غير صحيح، إذا قد خانتني العبارة مع أنني لم أقصد هذا المقصد، بل قصدتُ أنَّ الصوفية هم الذين ساء فهمهم للسلفية وساء ظنهم بهم. ٢- أما عبارة "الصوفية إخواننا وأنَّ دعاء غير الله غلط وخطأ" فلم يذكر هؤلاء الكتَّاب سبب قولي المتقدِّم "إنهم إخواننا" والظرف الذي قيل فيه هذا القول؟ الجواب: لأنهم لو ذكروا ذلك لتحولت المؤاخذة إلى منقبة كما أبينه إن شاء الله. سبق وأن قلتُ: إنَّ الصوفية بعدما ضاقت بهم الأرض بما رحبت بسبب الدعوة السلفية التي تنطلق من "قناة النصيحة" قاموا بمظاهرة استنكارية في وسط مدينة السليمانية...)).





الكذبة الأولى/ ليس هذا نص كلامه في البيان المنشور في سحاب، وإنما نص كلامه: ((١- أتراجع عن قولي: "دعاء غير الله خطأ"، لأنَّ في هذا الحكم تساهلاً، بل كان الواجب عليّ أن أقول: (شركٌ) كما صرّحتُ بذلك في القناة الفضائية نفسها، وقلتُ: إنَّ دعاء غير الله شرك أكبر وكفر أكبر مخرج من الدين، -وصوتي مسجلٌ محفوظ-، وألَّفتُ كتاباً مجلداً مطبوعا بعنوان "عبادة الله لا عبادة الأشخاص"، وبينتُ فيه أنَّ دعاء غير الله شركٌ أكبر، بل منذ أكثر من عشرين سنة وأنا أدعو الناس إلى توحيد الله وأبين لهم أنَّ دعاء غير الله شرك أكبر، وأنَّ الذين يدعون غير الله ويستغيثون بغيره قد أشركوا بالله شركاً أكبر، أما تنزيل هذا الحكم على الأعيان فيتطلب إقامة الحجة عليهم وإزالة الشبهة عنهم.

٢- أتراجع عن كل كلام صدر مني يُفهم منه تمييع الخلاف مع الصوفية، وأدين الله بأني أخالفهم في كل ما خالفوا فيه الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة)).

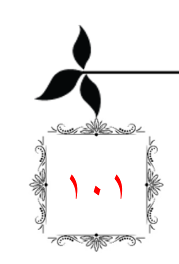
والفرق واضح بين البيانين!

وهل كلامه أعلاه الذي يدل على تمييعه الخلاف مع الصوفية بطريقة مستهجنة، يُفهم منه التمييع أم هو منطوق؟!

وهل جهودك القديمة في الدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك وبيانه تسوِّغ لك يا أبا عبد الحق هذا القول الباطل؟

أم خانتك العبارة مرة أخرى؟!





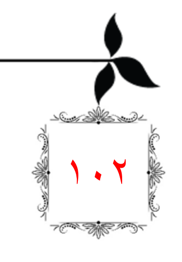
إذا خانتك العبارة فلماذا تقول في جوابك الجديد: ((بل هم [الصوفية] يسيئون الظنَّ بنا ويبغون علينا، وأردتُ تهدئة الوضع ودفع شرَّهم عن السلفية والسلفيين وقناتهم السلفية "النصيحة"، ولكن المنتقدين الحماسيين الذين لا يعرفون المصالح والمفاسد ولا يُفكرون في مآلات الأمور ولا يعون ذلك لجهلهم بمقاصد الشريعة، ولأنهم لا يتحملون مسؤولية حماية الدعوة السلفية المباركة ولا سيما عند النوازل)).

فكلامك هذا يدلُّ من جديد أنك لا تعرف حقيقة خلاف الصوفية مع السلفيين، فتزعم مرة أخرى أنَّ خلافهم معنا سببه سوء ظنهم بنا!.

يا أبا عبد الحق ادرس التوحيد جيداً وادرس الشرك جيداً، واعرف أنَّ خلافنا مع الصوفية ومع الرافضة خلاف بين أهل التوحيد الخالص والعبودية الصافية لله عزَّ وجلَّ وبين أهل الشرك والقبور والأضرحة والمقامات والمزارات والخرافات والشرك بالأموات، فليس السبب سوء ظن ولا سوء تفاهم ولا مجرد بغي بين طائفتين متنازعتين، وإنما صراع حقيقي بين الحق والباطل وبين التوحيد والشرك، فمتى تفهم هذا يا من دعوتَ إلى التوحيد وحذرتَ من الشرك أكثر من عشرين سنة؟!!.

ثم ألم تعترف بأنَّك تساهلتَ في الكلام بما يُفهم منه تمييع الخلاف مع الصوفية، وأنَّ العبارة خانتك، فلماذا تصب جام غضبك على المنتقدين طعناً وتجهيلاً؟!





وهل تمييع الخلاف مع الصوفية من مقاصد الشريعة؟!

وهل حماية الدعوة السلفية تتطلب تميع الخلاف مع الصوفية؟!

أم أنَّ الحفاظ على "قناة النصيحة" أصبح أصلاً من أصول الدعوة السلفية ومقصداً من مقاصد الشريعة يجب التنازل عن بعض الأمور من أجله؟!!

وأما كلام أبي عبد الحق عن "قناة النصيحة" وحصر الدعوة السلفية فيها؛ فهذا يذكِّرنا بطريقة الحزبيين والجمعيات الحزبية التي تصوِّر جهودها هي الأوحد في الساحة الدعوية!، وهذا كذب، فالدعوة السلفية في إقليم كردستان قائمة -ولله الحمد- بفضل الله عزَّ وجلَّ أولاً ثم بدعوة الإخوة السلفيين من طلبة العلم والدعاة على المنهج السلفي، ولا يتعرضون إلى أذى الصوفية إلا كما يتعرض غيرهم في باقي البلدان من أذى الصوفية والرافضة والخوارج، ومع هذا لم يتنازلوا عن أصل دعوتهم ولا ميَّعوا الخلاف مع مخالفيهم، لكنَّ أبا عبد الحق يهوِّل في تصوير الواقع ويبالغ في حكاية حاله وقناته وما يتعرضون إليه ليسوِّغ لنفسه ما يقوم به من تمييع للثوابت وتضييع للأصول في منهجه الجديد، فليعلم هذا جيداً.

بل أقولها بكل صراحة: إنَّ أذية أبي عبد الحق وطلابه المتهورين المتعصبين أشد على إخواننا في مناطق الإقليم الآن من أذية أهل التصوف، وأبو عبد الحق وأصحابه -لما لهم من علاقات حزبية وارتباطات سياسية!- في مأمن من هذه

الأخطار التي يصوِّرونها ويبالغون في نقلها ونشرها من باب المظلومية الموهومة!، فليُعلم هذا أيضاً.

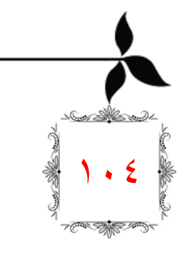
الكذبة الثانية/ زعم أنَّ الكتَّاب الذين كتبوا المؤاخذات عليه لم يذكروا السبب والظرف الذي تكلَّم فيه أبو عبد الحق كلامه الباطل، ويقصد خروج مظاهرات الصوفية ضد السلفية في الإقليم، وهذه كذبة على كتَّاب المؤاخذات، ولو رجع إلى أول مقاله لوجد فيه عبارة: ((بعد خروج بعض الصوفية في مظاهرات ضد السلفيين بحجة أنَّ داعش سلفية؛ سألت المقدِّمة على شاشة قناة (rudaw) الفضائية في "مقابلة تلفزيونية" بتاريخ ٣/ ربيع الأول/ ١٤٣٦ هـ ...))، فنحن كتبنا سبب اللقاء وظروفه وهي مظاهرات الصوفية، فكيف يزعم أننا لم نذكر السبب والظرف؟! وقد قيل: حبل الكذب قصير، لكن لم أتصور أن يكون بهذا القصر!!.

الكذبة الثالثة/ قوله: ((ثم أنا لم أخالف الشرع فيما أعلم)) أي في قوله في اللقاء: "دعاء غير الله غلط" ولم يقل: "شرك".

وهذه كذبة أخرى تدلُّ على أنَّ تراجعاته هي مجرد حبر على ورق كما يقال!.

فقد قال أبو عبد الحق في تراجعه في شبكة سحاب: ((أتراجع عن قولي: "دعاء غير الله خطأ"، لأنَّ في هذا الحكم تساهلاً، بل كان الواجب عليّ أن أقول: "شركٌ")).





في هذا التراجع جعلتَ كلامك من قبيل التساهل، وأنَّ الواجب أن تقول: شرك.

وفي جوابك الجديد: تقول: أنا لم أخالف الشرع!

- إما أنَّ الشرع يدعو إلى التساهل والتمييع!!

- وإما أنك كذبتَ في تراجعك أو في جوابك الجديد!

الكذبة الرابعة والخامسة/ قوله في جوابه الجديد: ((وكذلك لم أقل: "إنَّ السلفيين ساء فهمهم للصوفية" وإنما بينتُ أنَّ سبب الخلاف عموماً هو سوء الفهم أو سوء القصد))، وقال أيضاً: ((ولم أقل والله إنَّ السلفيين ساء فهمهم للصوفية في أي شيء، ولا ساء ظنهم بهم، بل قلتُ: "السلفيين على الحق والصوفية على باطل وخرافة ثم بينتُ ضلالاتهم")).

أما زعمك أنك لم تقل: إنَّ السلفيين ساء فهمهم أو ساء ظنهم بالصوفية، وإنما نسبت سوء الظن وسوء الفهم إلى الصوفية فقط، فهذه الكذبة الرابعة!.

قالت المقدِّمة: أنت كشخص سلفي معروف، ما هي النقاط المختلفة بينكم وبين الصوفية؟

فأجاب أبو عبد الحق: ((لا شك نحن كلنا مسلمون، ونحن نرى أنهم أيضاً مسلمون، ولكن يبدو أنه يوجد سوء تفاهم أو سوء ظن بين الطرفين)).

وأما زعمك أنَّك قلتَ في هذا اللقاء: "السلفيين على الحق والصوفية على باطل وخرافة" ثم بينتَ ضلالاتهم، فهذه كذبة لها قرون، وأنى لك إثباتها؟!





وكيف يستقيم قولك هذا مع قولك السابق: "وأردتُ تهدئة الوضع ودفع شرَّهم عن السلفية"؟!

هل يهدأ الوضع بهذا الكلام [الذي لا حقيقة له ولا واقع إلا في أماني أبي عبد الحق!]؟!

الكذبة السادسة/ قوله: ((وإن كان يُفهم من كلامي أنَّ السلفيين أيضاً عندهم سوء فهم وسوء ظن: فهذا باطل، وأنا متراجع عنه، وأبرأ إلى الله منه)).

أولاً: هو منطوق لا مفهوم!، فكفاك كذباً.

ويظهر أنك لا تعرف الفرق بين "المنطوق" و"المفهوم"؟!

قال العلامة الشوكاني رحمه الله في "إرشاد الفحول": ((فالمنطوق: ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق، أي: يكون حكمًا للمذكور وحالاً من أحواله.

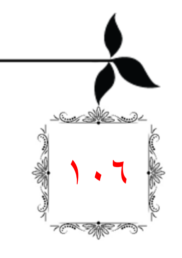
والمفهوم: ما دلَّ عليه اللفظ لا في محل النطق، أي: يكون حكمًا لغير المذكور وحالاً من أحواله.

والحاصل: أنَّ الألفاظ قوالب للمعاني المستفاد منها، فتارة تستفاد منها من جهة النطق تصريحاً، وتارة من جهته تلويحاً، فالأول: المنطوق، والثاني: المفهوم)).

وأبو عبد الحق قال: ((يوجد سوء تفاهم أو سوء ظن بين الطرفين)).

فهل هذا منطوق أم مفهوم؟!





ثانياً: أنت تارة تحيل الغلط إلى فهم السامع أو القارئ!، وتارة إلى عبارتك التي خانتك!.

وكلامك في اللقاء واضح!، وعلى فرض أنه قد يُفهم منه ما لا تريده من المعنى الفاسد، فالواجب عليك أن تزيل هذا الإيهام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الرد على البكري ٢/ ٧٠٢-٧٠٣]: ((بل الواجب أن يعبِّر عن المعنى باللفظ الذي يدلُّ عليه؛ فإنْ كان اللفظ نصاً أو ظاهراً حصل المقصود، وإنْ كان اللفظ يحتمل معنيين: أحدهما صحيح والآخر فاسد: تبين المراد، وإنْ كان اللفظ يُفهم منه معنى فاسد لم يُطلق إلا مع بيان ما يزيل المحذور، وإنْ كان اللفظ يوهم بعض المستمعين معنى فاسداً لم يخاطب بذلك اللفظ إذا علم أنه يوهم معنى فاسداً؛ لأنَّ المقصود بالكلام البيان والإفهام، وأما إذا كان اللفظ دالاً على المراد وجهل بعض الناس معناه من غير تفريط من المتكلِّم: فالدرك على المستمع لا على المتكلم)).

وقال رحمه الله كما في [المجموع ٢٠/ ٥٤٠]: ((فإنَّ مَنْ خاطب بلفظ عام يتناول حقاً وباطلاً ولم يبين مراده: توجَّه الاعتراض عليه)).

وأبو عبد الحق دائماً يجعل اللوم على فهم السامع والقارئ أو فهم الناقد المعترض!.

بل استدلال أبي عبد الحق بما فهمه من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله -الذي سيأتي الجواب عنه مفصلاً- يدلُّ على إصراره على الغلط وأنه لا يرى نفسه

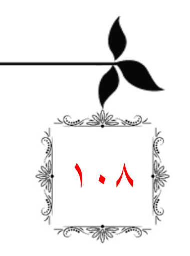



خالف الشرع في هذا التساهل والتمييع لا من جهة أصل الكلمة التي قالها ولا من جهة المقاصد والمصالح والمفاسد وحماية الدعوة السلفية التي يتبجَّح بفهمها دون ناقديه!.

الكذبة السابعة/ قوله: ((وكذلك بينتُ هذا الأمر في قناة النصيحة الفضائية)) وذكر رابطين!، أما الرابط الأول: فهو مسرحيته مع سعدون حمادي في "الجواب الكافي"، وبيَّن فيه أنَّ الخلاف مع الصوفية في حالات نادرة سببه سوء فهمهم وسوء ظنهم، وهذا يناقض كلامه الأول في لقائه في قناة [Rudaw] الفضائية!، بل يناقض كلامه في "جوابه الجديد المنشور في الفيس بوك" الذي قال في أوله: ((بل قصدتُ أنَّ الصوفية هم الذين ساء فهمهم للسلفية وساء ظنهم بهم)).

وأما الرابط الثاني: فكان مقطعاً من مداخلة لأبي عبد الحق في إحدى القاعات التي جمعتْه مع كبار الصوفية تحت شعار [التصالح الاجتماعي نحو خطبة متزنة]!، وقد اقترح أبو عبد الحق على رئاسة المؤتمر أن يقوموا بعد المؤتمر فيصلوا الظهر ركعتين قصراً لأنهم مسافرون خلف إمام سلفي، ثم يصلي السلفيون خلف إمام صوفي الركعتين الآخريتين يقصد صلاة العصر جمعاً!، وقال أبو عبد الحق: لنرى هل الأساتذة الصوفية يصلون خلفنا أم يكفروننا؟ وبعدها نعرف من المتطرف؟ ومن الذي يكفِّر المقابل؟ ومن المتشدد؟ ومن المتساهل؟، ثم بيَّن أنَّ قناة النصيحة كانت تدعو للبيشمركة ووقفت معهم في





جمع المساعدات، وأنَّ داعش لا تمثل الإسلام وأنهم يفسدون ولا يجاهدون، وأنَّ السلفية تصدت للجهالة والخرافة وبينت العقيدة الصحيحة من العقيدة الفاسدة وبينت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، كل هذا بجواب عام مختصر، ثم دافع عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي طعن فيه أحد المتكلِّمين في المؤتمر وشوَّه سمعته، فبيَّن أبو عبد الحق أنَّ ابن تيمية رحمه الله كان في وقت التتار يسعى إلى فك أسرى اليهود والنصارى كما يسعى إلى فك أسرى المسلمين، في هذه الجزئية فقط!.

فهل يعدُّ أبو عبد الحق مداخلته هذه من قبيل بيان بطلان الصوفية وكشف ضلالهم؟!!!

أم هو الكذب والبهتان في أعلى صوره؟!

وما علاقة هذا الرابط بجوابه الجديد أصلاً؟!

أم يظن أبو عبد الحق أنَّ السلفيين لا يكشفون مثل هذه الألاعيب؟!

وهذا المقطع (المداخلة الهزيلة!) قام أتباعه الغلاة بتصويرها ونشرها كأنها نصرٌ على الصوفية ودحضٌ لأفكارهم!، وأنَّ أبا عبد الحق بيَّن فيها ضلال الصوفية في الوقت الذي قاموا فيه بالتشويش عليه ورفع الأصوات والضجيج حتى لا يُسمع كلامه!، كأنه كان يُبين ضلالهم ويدعوهم إلى منهج السلف الصالح، وهذا كله كذب في كذب، بل هي مداخلة يستجدي فيها أبو عبد الحق من المسؤولين عن هذا التجمع أن يسمحوا له أن يصلي بالصوفية ثم هو يصلي

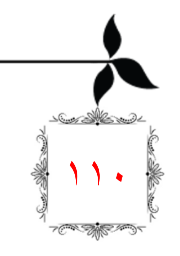
خلفهم!!، ليكشف لهم مَنْ الذي لا يقبل الآخر!!، فهو حريصٌ شديد الحرص على أن يكون هو الذي يقبل الآخر ولا يتشدد معه، فأي نصر؟! وأي بيان؟!

وفي ختام هذا الرد أذكر وقفتين:

الوقفة الأولى/

ما ذكره أبو عبد الحق عن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ولم يذكر مصدره!، فقد بحثتُ عنه من قبل وبحث غيري من الإخوة فلم نجده، وطالبناه بالمصدر فلم يذكره!، ثم نبهني أحد إخواني -جزاه الله خيراً- بعد كتابة هذا الرد ونشره: أنَّ كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله موجود في [فتح ذي الجلال والإكرام شرح بلوغ المرام ١/ ٩٩، وبحثتُ بعدها في "الشرح المجموع من كلام الشيخ ابن باز رحمه الله والشيخ ابن عثيمين رحمه الله دار ابن الجوزي" الموجود في مكتبة مسجدنا فوجدتُه في (١/ ٧١)، ولم أكن أظن أني أجده في هذا الكتاب، ولهذا قمتُ بتعديل الرد].

ونص كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هو: ((لو أننا رأينا شخصاً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يا محمد، يا محمد، يا محمد ارزقني، افعل.. افعل... هل نصيح به؟ ما نصيح به، ندعه، وإذا انتهى أمسكناه وقلنا: يا أخي، أقول: يا أخي لأنَّ هذا لم يكفر، هذا جاهل، وإلا ما قلتُ: يا أخي وهو مشرك.

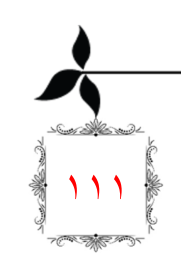
هذا لا يصلح، ما يستقيم، دعاء غير الله غلط، ما أقول شرك حتى يطمئن أكثر، أرأيتَ هل الرسول أقدر على أن يجيبك أو الله أقدر؟)).

وهذا الكلام ذكره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله من فوائد حديث "بول الأعرابي في المسجد" في "باب المياه" من باب أنَّ الأصل وجوب المبادرة إلى إنكار المنكر إلا إذا كان في تأخيره مصلحة أعظم أو في المبادرة إليه مفسدة أعظم.

وكلام الشيخ رحمه الله في كون الأصلح في دعوة من وقع في الشرك، هل الأصلح المبادرة والتصريح أم لا؟ ومعلوم أنَّ الجاهل يتعامل معه على خلاف ما يتعامل مع العارف من باب الحكمة في دعوته والأسلوب الأحسن في إرشاده إلى الهدى.

فكلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله من باب التنزيل والتطبيق بالتي هي أحسن في دعوة بعض الجهلة من هذه الأمة المتلبسين بالشرك الأكبر لا من باب التأصيل كما صوَّر كلامَه أبو عبد الحق، لأنَّ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في باب التأصيل يُصرِّح في كون الاستغاثة بغير الله شركاً، بل وتردد في مخاطبة المستغيث بغير الله بوصف يا أخي، ودونكم البيان في موضعين:

الموضع الأول: قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [اللقاء الشهري ٣٥]: ((كذلك إنسان وجدته أمام قبر النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الرسول عليه الصلاة والسلام منهمكاً غاية الانهماك في الدعاء، يبكي بانفعال، هل من الحكمة أن تتركه حتى يقضي وطره ثم بعدئذٍ تكلمه تقول: هذا حرام، هذا شرك لكن




بأسلوب؛ إنَّ النبي عليه الصلاة والسلام لا يرضى بهذا، بل إنَّ النبي عليه الصلاة والسلام إنما بعث ليهدم هذا: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ" [الأنبياء:٢٥]، "وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ" [غافر:٦٠]، وتبين له بلطف.

ولا حرج أنك تمسك يده بهدوء وتجلس معه، لأنَّ العقيدة أمرها مشكل، هذا رجل معتقد من بلده إلى أن وصل إلى المدينة أنَّ أكبر فرصة ينتهزها أن يقف أمام قبر النبي عليه الصلاة والسلام ليدعوه، ائتِ به واجلس معه وطمئنه وبيِّن له، لأنَّ المقصود هو إصلاح حاله وليس الانتقاد، المقصود الإصلاح لا الانتقاد)).

والموضع الثاني: قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [دروس الحرم المدني لعام ١٤١٦هـ الدرس/ ٥]: ((لو رأيتَ رجلاً يستغيث بصاحب قبر: يا سيدي! يا مولاي! يا ولي الله! أغثني، مثلاً: يستغيث بصاحب القبر، نحن نعلم أنَّ الاستغاثة بصاحب القبر شركٌ أكبر مخرج عن الملة، فهذا الذي يستغيث بصاحب القبر نقول: لو متَّ على هذا لكنتَ من أصحاب النار، أصحاب النار المخلدين فيها، لقول الله تعالى: "إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ" [المائدة: ٧٢].





رأيتَ رجلاً يستغيث بقبر، هل تأتي مباشرة وتقول: أنت كافر! أنت مشرك! قد حرم اللهُ عليك الجنة؟ لا.

ولا يجوز أن تقول هذا، وإن كان واقع الحال هو ما ذكرتَ، لكن لا يجوز، هذا تنفير، اذكر له الحق، والحق مطابقٌ تماماً للفطرة.

قل: يا أخي!، أو لا تقل: يا أخي!، هذه مشكلة!.

هل تقول لهذا الذي يستغيث بالقبر: يا أخي! تعال هذا شرك بالله؟

أو لا تقول: يا أخي؟!

هو على كل حال؛ هذا الرجل الذي يستغيث بالقبر لا تظن أنه يستغيث به وهو يعتقد أنه شركٌ مخرج عن الإسلام أبداً؛ هذا إذا كان ينتسب إلى الإسلام.

فإذاً يصح أن تقول: يا أخي؛ باعتبار أنه يرى نفسه مسلماً.

وإن شئتَ فقل: يا أخي؛ باعتبارٍ آخر وهو أنه باعتبار ما يكون.

وإن شئت فقل: يا رجل -وتسلم من هذا الإشكال- استغث بالله عز وجل كما قال الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام وأصحابه: "إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ" [الأنفال: ٩]، الاستجابة مُرتَّبة على الاستغاثة، والفاء تدل على الترتيب والتعقيب، استغث بالله حتى يستجيب الله لك، وربك على كل شيء قدير، وهذا المخلوق الذي أنت الآن تستغيث به هو ميت هامد؛ ربما تكون الأرض أكلته ولا يبقى من جسده إلا عجب الذنب ولا ينفعك، ثم بعد ذلك ترغبه في التوحيد.





أترون أنَّ هذا يَقبل؟

أو لو قيل له: أنت مشرك، وهذا شرك، ومن أشرك بالله حرم الله عليه الجنة؟

الذي وبَّخته وأنكرتَ عليه بشدة: هذا لا يقبل في الغالب، لكن من أتيته بلطف وموعظة حسنة قَبِلَ)).

فالشيخ ابن عثيمين رحمه الله في كلامه هنا لم ينف وصف الشرك عن (الاستغاثة بغير الله)، وتردد في وصف المستغيث هذا بالإخوة واستشكله ثم رجَّح أن يقول: يا رجل ولا يقول: يا أخي.

وأما أبو عبد الحق فجوابه كان من باب التأصيل العام، فالمقدِّمة [ذات الحجاب غير الشرعي!] سألت أبا عبد الحق عن حكم شخص استغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم أو برجل صالح؛ هل هو مشرك؟ والكلام عام، فيُمكنه أن يقول: نعم من استغاث بغير الله فقد أشرك، ولكننا لا نكفِّره إن كان جاهلاً إلا إذا قامت عليه الحجة، لكنه فرَّ من هذا الجواب العلمي وهو يزعم أنه بيَّن ضلال الصوفية في هذا اللقاء كما تقدَّم!، فماذا قال؟ قال: ((لا نقول أنه مشرك، نقول: إنَّ فعله هذا غلط!))، فهل فعله مجرد غلط أم شرك أكبر؟!، وكلامه في قناة فضائية يشاهدها آلاف من عامة الناس، فكان الواجب عليه تعجيل البيان لا تأخير البيان، والواجب التصريح بالحكم العام ثم التفصيل في حكم المعيَّن، ولكنَّ أبا عبد الحق لم يفعل ذلك كلَّه، فكلامه الباطل يختلف كلياً عن كلام





الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، ولا يصح قياس كلامه على كلام الشيخ للفارق بين الكلامين.

وقد اعترف أبو عبد الحق في بيانه المنشور في "شبكة سحاب" أنَّ هذا تساهل منه في الجواب وأنه مخطئ فيه، ثم رجع عن هذا في جوابه الجديد قائلاً: ((أنا لم أخالف الشرع))، واستدلَّ بكلام الشيخ ابن عثيمين الأول وترك كلامه رحمه الله في الموضعين الآخرين؛ وهذا من تتبع الرخص ومن التشهي في أخذ الأقوال على ما يوافق الهوى، والله المستعان.

وأما الوقفة الثانية/

دعواه أنَّ الصوفية إخواننا، فهم نعم إخوانه إن أصرَّ وعاند على هذا وليسوا إخواننا، وقد سُئل شيخنا العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما في شبكة "الورقات": هل تصح عبارة إخواننا الشيعة، إخواننا الصوفية، إخواننا القطبية ...الخ، إلى أخر الطوائف البدعية بحجة أنَّ بعض هذه الطوائف لم تخرج عن حد إخوة الإيمان أو حد الإسلام وأنهم من فرق أهل القبلة؟

فأجاب بقوله: ((الإخوة الإيمانية لا يسلبها بالكل إلا الكفر، فالبدع المكفرة سالبة للإخوة الإيمانية، لكن الرافضة بدعتهم مكفرة فليسوا إخواناً لنا، الرافضة ليسوا إخواناً لنا، وكذلك أهل التصوف الذين هم على وحدة الوجود، كذلك الباطنية ليسوا إخواناً لنا، المقصود: أنَّ من كانت بدعته مكفِّرة ليس أخاً لنا، هذا في الجملة من حيث العموم)).





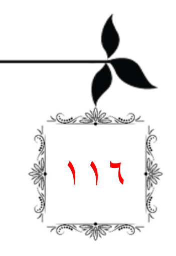
وأبو عبد الحق نفسه قال في أول جوابه مع سعدون حمادي كما في [الجواب الكافي] حول الخلاف مع الصوفية قال: ((لا شكَّ أنَّ المراد بالصوفية في عصرنا: الذين يستغيثون بغير الله والذين يبتدعون في دين الله، نسأل الله العافية، وليست الصوفية الذين ذكرهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كالجنيد والشيخ عبدالقادر الكيلاني وغيره رحمهم الله، لا، وإنما نقصد هؤلاء في عصرنا الذين يستغيثون بغير الله منهم، فالخلاف بيننا وبينهم ليس بسبب سوء تفاهم ولا بسبب سوء ظن، وإنما الخلاف بين إفراد الله بالعبادة وبين الإشراك بالله سبحانه وتعالى في العبادة، هذا السبب الأول، والسبب الثاني: بين تجريد المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم وبين التقدم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم والابتداع في دينه، نعم فالخلاف خلافٌ جوهري)).

فهل يُقال فيمن يشرك في عبادة الله ويدعو الناس إلى هذا الشرك علانية ويحارب التوحيد وأهله؛ بالإضافة إلى عقيدة الحلول والاتحاد والفناء والكشف ومعرفة الغيب وغيرها من الضلالات والخرافات: إخواننا؟!!

فأين أنت يا أبا عبد الحق من قول الله عزَّ وجلَّ: "فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ"، أي تابوا من الشرك في عبادة الله كما في التفاسير؟!

والله الموفِّق.





٣- أبو عبد الحق الكردي يقرر قاعدة (المعذرة والتعاون) بقالب جديد

شارك أبو عبد الحق الكردي في مؤتمر (الموصل قلعة الإسلام والتعايش)، هذا المؤتمر الذي انعقد في أربيل واجتمع فيه الصابئة والعلمانيون والأحزاب الإسلامية والقومية والجهادية والأشاعرة والصوفية والإخوانيون والمميعة من أمثال أبي منار وأبي الحارث عبد الله تلكيف -المعروف بعدائه المعلن ضد دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب رحمه الله ووصفها بالتكفير وأنَّ داعش خرجت منها!-.

وقد قال محافظ الموصل أثيل النجيفي في أول هذا المؤتمر: ((على علماء الدِّين أن يبحثوا في تأصيل مفهوم حقوق المواطنة المتساوية بدلاً من حقوق أهل الذمة التي أوجدتها مفاهيم مختلفة لشكل الدولة)).

وقال فيه د. إسماعيل طه: ((فإنَّ الإسلام دين رحمة ومساواة، ولا يمنع المسلمين العيش مع مخالفيهم في العقيدة والدين؛ فهم جميعاً عباد الله)).

ودعوة المساواة بين الأديان في هذا المؤتمر ظاهرة بلا مراء، ومع هذا لم يُنكر أبو عبد الحق هذه الدعوة الباطلة، بل لما تقدَّم لإلقاء كلمته في المؤتمر؛ عاتب بشدة القائمين عليه على عدم إشراك السلفيين معهم في مثل هذه المؤتمرات الرسمية العامة!!.

وقال في آخر كلمته: ((وأختم كلمتي بارك الله فيكم، أقول: لماذا معشر أهل السنة؛ لماذا تُهَمِّشُون السلفيين في المنتدى؟ لماذا تهمِّشون السلفيين في لِجان



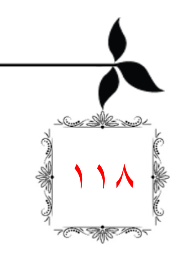


الفتوى؟ لماذا تهمِّشون السلفيين في جانب الأُخوة؟ لماذا تهمشون السلفيين في جانب مَحَاوُرِكم ولِجاناتكم؟ أَلَيْسُوا من أهل السنة؟! أليسوا من المسلمين؟! ألا يريدون نصرة دين الله جلَّ وعلا؟ أم أنكم ترون أنهم مع داعش؟! هم أبعد الناس عن داعش، وهم سبب الأمن والأمان في البلاد المسلمة، هم السلفيون ليس داعش ولا القاعدة ولا جبهة النصرة، السلفيون هم الذين يتبعون الصحابة رضوان الله عليهم جميعا، يا إخوة هذا عتاب على بعض من يشمله العتاب، هذا أول لقاء وأول منتدى يحضره السلفيون، أما قبل هذا كانوا مُهَمَّشين، لا يُحْسَب لهم أي حساب؛ احتقاراً لهم أم استصغاراً بهم أم عِداءً لهم؟!، يا إخوة خَلِ نشاركهم، نحن إخوانكم، نراكم من أهل السنة عموماً، فلنتعاون، اسمعْ مني وأَسْمَعُ منك، إنْ رأيتَ مني خيراً أو سَمِعْتَ مني خيراً فَاقْبَلْهُ، وأنا كذلك، وإن رأيتَ مني خَلَلاً صَوِّبْنِي وصَحِّحْنِي، وأما هذا التهميش لا ينفعُ معشرَ أهل السنة، وعلينا أن نتعاون على البر والتقوى)).

وقد اعترض عليه أحدهم قائلاً: هل أشركتَ أنت غيرَ السلفيين في مساجدكم وقناتكم؟

فكان جواب د. أبي عبد الحق: ((أخي الحبيب أنا ما أُطالِبُ أحداً أن يُشرِكني في مشاريعه الخاصة، وإنما أطالب الجميع بأن نشترك في الأمور العامة الرسمية والحكومية كمثل هذه المؤتمرات، كما أنك لا تشركني في مشروعك الخاص، كذلك ما أشركُكَ، لماذا؟ لأنني قد أرى رأياً أنت لا تراه، أنت ترى





الخروج في الثورات والانقلابات!، وأنا على عكس من ذلك، فلذا من حقي أن لا أدع مجالاً أن تتكلم في منبري بارك الله فيك، وهذا ليس بدِكتاتورية. لكن كلامي في الأمور العامة والمصالح العامة: يجب أن نتعاون ونتشاور)).

كيف يقرر أبو عبد الحق أنه يتعاون ويتشاور مع دعاة الخروج والثورات في الأمور العامة، لكن لا يشركهم في قناته الفضائية ولا في مشاريعه الخاصة؛ لأنه يختلف معهم في رأيهم؟!

وهذا تقرير واضح لقاعدة "المعذرة والتعاون" الإخوانية: نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، وإن زعم أبو عبد الحق أنه أبطل هذه القاعدة في بعض رسائله أو لقاءاته، فهذا لا يعفيه عن مخالفته في موافقة هذه القاعدة بقالب آخر، وخاصة أنَّ أبا عبد الحق في حاله الجديد سائرٌ على العمل بهذا التأصيل الجديد في زياراته لمقرات الحزبيين ولقاءاته لشخصيات سياسيين بدعوى دفع المخاطر العامة ومواجهة التحديات الكبرى وتحقيق مصلحة الدعوة وأمن إقليم كردستان، كما سيأتي بيانه بعد هذه المؤاخذة.

وهذا المؤتمر تكلَّم فيه أبو عبد الحق في بيان الفروق بين السلفيين وداعش، وملخص هذه الفروق هو: ذم دعوة داعش وبيان ضلالها وبطلانها، وهذا مما لا يُنكره عليه الجالسون في المؤتمر ألبتة!، لأنَّ الغاية من المؤتمر تجريم داعش، ومع هذا عدَّ أبو عبد الحق مشاركته في المؤتمر من باب نصرة الدين ورد الباطل، مع





كونه لم يُنكر على الجالسين ما هم فيه من دين فاسد أو دعوة ضلال، بل سكت عن الأخطاء الكبيرة التي وردت في كلمات المتكلِّمين في هذا اللقاء.

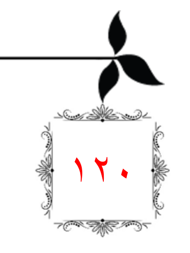
والأعجب من ذلك؛ أنه لما اعترض عليه سائل قائلاً: الشيخ محمد بن عبدالوهاب هو الذي قام بالثورات، والسلفيون يُمجِّدون هذا الأمر؟!.

فانظر كيف نصر أبو عبد الحق الدِّين ودعاته؟!!

قال أبو عبد الحق: ((أخي الحبيب؛ أما أنا ما طالبتُ أحداً بأن يرجع إلى ما كان عليه محمد بن عبد الوهاب، أنا طالبتُ نفسي وإياكم بالرجوع إلى ما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومالك)، وأطالبكم بالرجوع إلى ما كان عليه السلف، وما قام به آحاد الصحابة ليس بحجة؛ فكيف ما يقوم به آحاد العلماء؟!.

وأنا لسْتُ بصدد الحكم على ما فعله الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالسلب والإيجاب، وإنما أقول الثورات ما أَتَتْ بخير، بل أَقرأُ لكم كلاماً في جواب هذا السؤال بارك الله فيك، كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يذْكُرُ: "وقَلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولَّد عن فعله من الشر أعظم مما تولَّد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة وكابن الأشعث الذي خرج على عبدالملك بالعراق وكابن المُهَلَّب الذي خرج على أبيه بخراسان وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضاً وكالذين خرجوا على





المنصور بالمدينة وبالبصرة وأمثال هؤلاء، وغاية هؤلاء: إما أن يُغْلَبُوا، وإما أن يَغْلِبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة عند الله جل وعلا، ثم يقول -أي: شيخ الإسلام-: هؤلاء لا أقاموا ديناً ولا أبْقَوا دنيا")).

هل يفهم السامع لهذا الجواب في المؤتمر نصرة لهذه الإمام رحمه الله؟!

أم يفهم منه لمزاً وتخاذلاً ومداهنةً وتنازلاً؟!

ولما اعترض عليه المشايخ والسلفيون هذا الجواب الدبلوماسي كما وصفه الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله، أجاب بقوله: ((ثم إنَّ الدخول بجدل في هذا الموضوع في وسط غير محب للشيخ؛ قد يُدخل المرء فيما لا يُحمد عقباه، لذا كان قطع الجدل بقاعدة كلية أولى، والموقف لا يتحمَّل تأخيراً)).

وهذا كما قيل: عذر أقبح من ذنب!

فإذا كان هذا الوسط غير محب للشيخ محمد عبد الوهاب!؛ فلماذا يستميت أبو عبد الحق في المشاركة فيه ويعاتبهم على التهميش وعدم المشاركة؟!

ويظهر أنَّ أبا عبد الحق سائر على قاعدته التي أسسها بقوله في رسالته "الفرق بين السلفي والحدادي": ((في كثير من الأحيان قول الحق يفضي إلى نتائج سيئة))!، ولهذا فهو لا يصدع بالحق في هذه اللقاءات لا في الفضائيات ولا في المؤتمرات، وإنما يداهن على حساب الحق خوفاً من نفرة الخلق!، وهذه من آثار حب الزعامة المهلك.

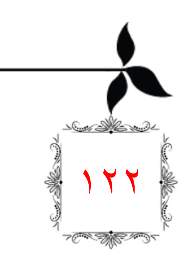
وأما جوابه الجديد المنشور في الفيس بوك، فلم يأتِ فيه بشيء جديد، وإنما ذكر فيه ما يدلُّ على ثبوت هذه المؤاخذة عليه بكل تأكيد:

١- أطال الكلام أبو عبد الحق في جوابه الجديد عن أصل مشاركته في مؤتمر أربيل المعنون بـ [الموصل قلعة الإسلام والتعايش] وعن الدوافع التي دفعته إلى المشاركة وعن كلامه في هذه المشاركة في بيان براءة السلفية من فكر الدواعش.

والسلفيون لو رأوا في مشاركة أبي عبد الحق في هذا المؤتمر بياناً واضحاً للمنهج السلفي ورداً صارماً على الشبهات التي يوجهها خصوم هذا المنهج له ولعلمائه وما ذكره من دعوة صريحة إلى المساواة بين الأديان لهان الخطب بالنسبة لأصل المشاركة في مثل هذه المؤتمرات التي تقام في بلد منكوب ينظر القائمون على أموره إلى السلفيين أنهم القاعدة الأساسية للدواعش وأنَّ داعش جاءت من السعودية!، وهذه المؤتمرات لا تخرج غالباً بثمرة إلا مجرد القيل والقال بلا أفعال على أرض الواقع ولا يتغير شيء عما كان عليه قبل المؤتمر!، بل قد تزداد الخصومة بين الحاضرين، ومن ينكر هذا فهو يغالط نفسه.

فالسلفيون لم يروا من أبي عبد الحق في هذا المؤتمر إلا الحرص على دعوته إليه ومعاتبة الحاضرين على تهميشه، بالإضافة إلى سكوته عن الأخطاء الكبيرة التي ذكرها مَنْ تقدَّم قبله إلى المنصة للكلام، بل رأوا منه مداهنة واضحة في أجوبته لما اعترض عليه أحد الحاضرين وتقريراً صريحاً لقاعدة "المعذرة





والتعاون". وأما كلمته المعنونة بـ "الفروق الجوهرية بين داعش والسلفية"، التي هي في الأصل بيان للفكر الداعشي وبراءة السلفية منه، والحاضرون يعرفون هذا الفكر، وإنما اجتماعهم لتجريم الفكر الداعشي وآثاره!، فهذه الكلمة هي مناغمة من أبي عبد الحق للحاضرين، وكان الواجب عليه أن يستغلَّ مثل هذه الاجتماعات لبيان المنهج السلفي القائم على التصفية والتربية وأساسه الدعوة إلى التوحيد والسنة والتحذير من الشرك والبدع، لا أن يقوم فقط بدور المدافع عن الدعوة السلفية وتبرئتها من فكر الدواعش، ولو أنه تكلَّم بهذه الفروق من أجل إبراء الدعوة السلفية وعلَّق على أخطاء المتكلِّمين بكلمات يسيرة ولم يداهن في جوابه ولم يقرر قاعدة التعاون مع المخالف في الأمور العامة ولم يظهر حرصه على مثل هذه المؤتمرات لسكت عنه السلفيون وقالوا: ضَعُفَ في بيان المنهج السلفي في هذا الموقف، لكنه زاد على ذلك والله المستعان.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله في برنامج "نور على الدرب": ((قالوا: "الساكتُ عن الحق شيطان أخرس، والناطقُ بالباطل شيطان ناطق"، فالذي يقول الباطل ويدعو إلى الباطل هذا من الشياطين الناطقين، والذي يسكت عن الحق مع القدرة ولا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن منكر ولا يغير ما يجب تغييره ويسكت وهو يستطيع أن يتكلم هذا يقال له شيطان أخرس من شياطين الإنس)).





٢- وأما مقارنة أبي عبد الحق أصل مشاركته في مؤتمر [الموصل قلعة الإسلام والتعايش] بمشاركة الشيخ ربيع حفظه الله لمؤتمر في الوحدة الوطنية، فهذه مقارنة باطلة وقياس فاسد من نوع قياس الشبه الذي هو عادة المبطلين.

وقد كتبتُ رداً على أنصار الحلبي بعنوان [الحلبي وأنصاره من مسلك "تتبع الرخص" إلى العمل بـ "قياس الشبه"!] أقتبس منه الآتي: ((وها هم هذه الأيام يستعملون مسلك "قياس الشبه" على جهة الإلزام أيضاً؛ فيساوون مثلاً بين علي الحلبي الذي شارك في "مؤتمر يدعو إلى الإخاء الديني والتعايش السلمي"؛ ولا يتكلَّم فيه بكلمة حق!، بل أثنى على صاحب الدعوة في مقال له جديد حول أحداث سوريا بعنوان [قال سماحةُ الدكتور الشيخ أحمد هليل: ما يجري في سورية وصمةُ عارٍ في جبين الأمة] يقول في أوله: "قال سماحةُ قاضي قضاة الديار الأردنية إمام الحضرة الهاشمية الأستاذ الدكتور الشيخ أحمد بن محمد هليل حفظه الله ورعاه"، وختمه بقوله: "جزى الله سماحة أستاذنا الشيخ أبي محمد خيراً على هذه الكلمة الصادقة الصادعة؛ في وقت عزَّ فيه من يتكلَّم بالحق والله المستعان".

يساوون هؤلاء بين فعل الحلبي هذا، وبين الشيخ ربيع حفظه الله الذي حضر "مؤتمر للوحدة الوطنية" وصدع فيه بالحق ولم يخش لومة لائم!.

هل يستويان؟!

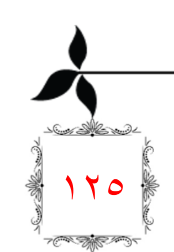



نعم يستويان لكن عند المبطلين الذين يقولون بقياس الشبه [والمراد به هنا: المساواة بين الأصل والفرع لمجرد الصورة الخالية من الأوصاف والمعاني] من أجل رد الحق وتزيين الباطل الذي هم عليه ويدعون إليه.

ورحم الله العلامة ابن قيم الجوزية الذي بيَّن فساد هذا المسلك في [إعلام الموقعين ١/ ١٤٨-١٥٠] فقال: {فصل "قياس الشبه": وأما قياس الشبه فلم يحكه الله سبحانه إلا عن المبطلين:

- فمنه: قوله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيهم: "إنْ يسرق فقد سرق أخ له من قبل"، فلم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلة ولا دليلها!، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع بينه وبين يوسف، فقالوا: هذا مقيس على أخيه بينهما شبه من وجوه عديدة، وذاك قد سرق فكذلك هذا!!، وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي، وهو قياس فاسد، والتساوي في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوي في السرقة لو كانت حقاً!، ولا دليل على التساوي فيها فيكون الجمع لنوع شبه خال عن العلة ودليلها.

- ومنه: قوله تعالى إخباراً عن الكفار أنهم قالوا: "ما نراك إلا بشراً مثلنا"، فاعتبَروا صورة مجرد الآدمية وشبه المجانسة فيها!، واستدلوا بذلك على أنَّ حكم أحد الشبهين حكم الآخر، فكما لا نكون نحن رسلاً فكذلك أنتم!!!، فإذا تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا؛ وهذا من أبطل القياس!، فإنَّ

الواقع من التخصيص والتفضيل وجعل بعض هذا النوع شريفاً وبعضه دنياً وبعضه مرؤوساً وبعضه رئيساً وبعضه ملكاً وبعضه سوقة يبطل هذا القياس؛ كما أشار سبحانه إلى ذلك في قوله: "أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون"، وإجابة الرسل عن هذا السؤال بقولهم "إن نحن إلا بشر مثلكم ولكنَّ الله يمنُّ على من يشاء من عباده"، وأجاب الله سبحانه عنه بقوله: "الله أعلم حيث يجعل رسالاته".

- وكذلك قوله سبحانه: "وقال الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون"؛ فاعتبروا المساواة في البشرية وما هو من خصائصها من الأكل والشرب، وهذا مجرد قياس شبه وجمع صوري!.

- ونظير هذا قوله: "ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فقالوا أبشر يهدوننا".

- ومن هذا: قياس المشركين الربا على البيع بمجرد الشبه الصوري!!.

- ومنه: قياسهم الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبه.

وبالجملة: فلم يجيء هذا القياس في القرآن إلا مردوداً مذموماً.





- ومن ذلك: قوله تعالى: "إنَّ الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين. ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها"، فبين الله سبحانه أنَّ هذه الأصنام أشباح وصور خالية عن صفات الإلهية، وأنَّ المعنى المعتبر معدوم فيها، وأنها لو دعيت لم تجب، فهي صورة خالية عن أوصاف ومعان تقتضي عبادتها، وزاد هذا تقريراً بقوله: "ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها" أي: أنَّ جميع ما لهذه الأصنام من الأعضاء التي نحتتها أيديكم إنما هي صور عاطلة عن حقائقها وصفاتها؛ لأنَّ المعنى المراد المختص بالرِّجل هو مشيها وهو معدوم في هذه الرِّجل، والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معدوم في هذه اليد، والمراد بالعين إبصارها وهو معدوم في هذه العين، ومن الأذن سمعها وهو معدوم فيها، والصور في ذلك كله ثابتة موجودة، وكلها فارغة خالية من الأوصاف والمعاني، فاستوى وجودها وعدمها.

وهذا كله مدحض لقياس الشبه الخالي عن العلة المؤثرة والوصف المقتضي للحكم، والله أعلم}.

قلتُ: فمن صور هذا القياس؛ ما عليه المبطلون -أو قل بحق: المطبِّلون!- الذين حيرتهم مواقف شيخهم من ثنائه على رسائل تدعوا إلى الإخاء الديني والتعايش السلمي وفق مبدأ الإنسانية والمساواة بين الأديان وحضوره في

مؤتمرات تدعوا لذلك، فلم يجدوا في الجواب عنها مخرجاً إلا طريقة الإلزام التي أضرتهم ولم تنفعهم!، وأحزنتهم ولم تفرحهم!، وفرَّقت شملهم ولم تجمعهم!))

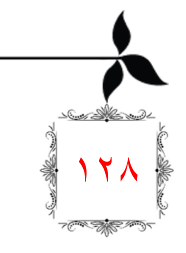
انتهى الاقتباس.

فيظهر أنَّ أبا عبد الحق وأنصاره على طريقة الحلبي وأنصاره حذو القذة بالقذة!.

ومن أراد أن يعرف ماذا قال الشيخ ربيع حفظه الله في مؤتمر الوحدة الوطنية الذي دعا له خادم الحرمين نفسه؟ فليقرأ مقال الشيخ ربيع المعنون [طريق الحوار الصحيح الهادف الموصل إلى الوحدة الإسلامية/ وهو رد على مقال منشور في جريدة المدينة لمحمد عطية] الذي قال حفظه الله في أوله: ((أولاً: جاء في هذا المقال: [ثناء على خادم الحرمين حفظه الله الذي تبنى "الحوار الوطني" ويشجعه لحرصه على جمع كلمة الأمة وحرصه على ما يصلحها ويدفع عنها الفتن، وأثنى على علماء السنة الذين يدعون إلى الحوار بين السنة والشيعة].

ونحن نؤيد الدعوة إلى "الحوار النزيه"، وأطلب من أطراف الحوار أن يضعوا الأصول الصحيحة التي يقوم عليها الحوار والتي توصلنا إلى النتائج المحمودة التي ينشدها كل مصلح مخلص، مع رجائي أن يتوفر الصدق والإخلاص والحرص على الوصول إلى الحق والأخذ به)).

وذكر الشيخ ربيع حفظه الله –أثناء رده– ضلالات الرافضة الكبرى ثم قال معقباً: ((هذه الفواقر تشكل كل واحدة منها عقبة كأداء أمام الوحدة، فإما

أن يدينها الشيعة ويتبرأون منها باطناً وظاهراً ويحكمون على قائليها ومعتقديها بما يستحقون فتحصل الغاية المنشودة وهي الوحدة، وإما أن يصروا عليها فيكونون هم المسؤولين عن الفرقة وهم الذين وضعوا العقبات في وجه الوحدة والذين ينشدونها ويحرصون عليها.

إنَّ الوحدة الإسلامية التي يعتقد أهل السنة وجوبها لابدَّ أن تقوم على أصول صحيحة مستمدة من الكتاب والسنة)).

وجاء في خاتمته معقباً على النقاط المشتركة: ((١- إنَّ هذه الأمور الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليست هي كل ما أمر الله بالاعتصام به، وإنما هي من جملة ما أمر الله بالاعتصام به من أصول وفروع، ومنها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وهناك محرمات أمر الله باجتنابها وأوامر كلفنا باتباعها لا يتسع المقام لسردها.

٢- إنَّ هذه الأمور التي ذكرتَها لا يؤديها الشيعة كما أمر الله؛ ومنها شهادة أن لا إله إلا الله حيث يدعون غير الله ويستغيثون بهم ويتوكلون عليهم وغير ذلك من مخالفاتهم وذلك ينافي شهادة أن لا إله إلا الله، بل تجاوزوا ذلك إلى اعتقاد أنَّ الأئمة يعلمون الغيب ويتصرفون في الكون، بل لهم سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون، فهذا شرك عظيم في الربوبية.

وشهادة أنَّ محمداً رسول الله قد أخلُّوا بها إذ أعطوا الأئمة حق التشريع وفضلوهم على الأنبياء والملائكة؛ وهذه عقيدة باطنية كان أوائل الشيعة يكفرون بها الباطنية.

والجهاد عقيدة الشيعة فيه: أنه لا جهاد إلى أن يقوم المهدي المزعوم.

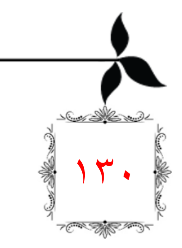
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد قلب موضوعهما الشيعة فأصبح كثير من المعروف عندهم منكراً وعلى رأس ذلك التوحيد، والمنكر معروفاً وعلى رأس ذلك الشرك والخرافات والغلو في أهل البيت ... الخ.

والوحدة الإسلامية لا تقوم إلا على أسس صحيحة، فإذا قامت على أسس خائرة متهاوية فسرعان ما تتهاوى وتسقط.

فمن كان ناصحاً صادقاً في نشدان الوحدة الإسلامية فليجتهد في إقامتها على الأسس المتينة الصحيحة التي قامت عليها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم والقرون المفضلة، وليجتنب الغش والخلل؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"، قالها في بائع الطعام فكيف بمن يريد أن يقيم صرح الإسلام؟!)).

وهذا المؤتمر الذي دعا إليه ولي العهد سابقاً (الملك عبد الله) العلماء والمشايخ وغيرهم؛ كان في مكتبة الملك عبد العزيز، وقد نشر أحد الحزبيين المتسترين في أحد المواقع العامة عن مدير إدارة المكتبة حاكياً بعض ما جرى في المؤتمر قوله: ((وبالنسبة للشيخ ربيع؛ فأنا والله من أشدِّ الناس الذين يبغضونه





لأسباب كثيرة ليس هذا محلها، ولكن والحق يقال: كان الشيخ ربيع المدخلي نجم الحوار بالأمس يوم الاثنين، فقد بدأ كلمته عن الرافضة وأغلظ عليهم القول واستمر يتكلَّم عن الرافضة إلى أن انتهى)).

وقال الحزبي السروري الدوسري في الموقع نفسه بحروفه: ((بعد صدور التوصيات وعرضها على الأمير عبد الله، أبدى سعادة بالغة بها، وطلب لقاء أعضاء المؤتمر، وتم إرسال طائرة خاصة لنقل الحضور للقاء الأمير في جدة، وتم بالفعل اللقاء في جده بعد صلاة الجمعة يوم ٢٠/ ٤/ ١٤٢٤هـ ولمدة ثلاث ساعات، أبدى الأمير خلالها ترحيب كبير بالضيوف، كما أبدى سعادة كبيرة للغاية بهذا اللقاء، وأوضح أنَّ الدنيا عنده تساوي هذا اللقاء الوطني للحوار وما صدر عنه من توصيات، وكان هذا اللقاء مع الأمير عبد الله والكلمات والتعليقات من أعضاء المؤتمر الوطني مقصورةً فقط على المشاركين في اللقاء الوطني للحوار، وبعض الأمراء إخوان الأمير عبد الله وأبنائه وأبناء إخوته فقط، وطلب من البقية مغادرة القاعة، وكان من الحضور الأمير سلطان والأمير نواف والأمير ممدوح والأمير عبد الإله والأمير محمد بن نايف.. وغيرهم.

كما أعلن الأمير موافقته على التوصيات التي رفعها المشاركون دون أن يقرأها، بل إنه عندما طلب منه قراءتها كرر أنه موافق عليها، كما وافق على إنشاء مركز وطني للحوار وطلب من الحضور الاجتماع عدة مرات في الشهر لهذا الغرض.





ثم قام العلامة الدكتور حمزة الفعر -المدرس بالمسجد الحرام- بإلقاء كلمة رائعة مركزة شدَّت انتباه الأمير وإخوانه وأعجب بها وبطرحه وأفكاره، ثم قام العلامة المفكر الشيخ سلمان بإلقاء كلمة أخرى لم تكن بأقل مستوى وجاذبية من كلمة الشيخ حمزة إن لم تكن أفضل.

ثم قام الشيخ ربيع مدخلي وأتى بطامة أتت عليه وعلى زميليه [عبد السلام بن برجس وفالح الحربي] حيث قال -بعد أن مدح الحكومة وإنجازاتها وخدمتها للإسلام- قال: "إننا غير موافقين على كل التوصيات، ونطلب منكم عدم نشرها، وهذا الكلام لا يمثلنا كلنا".

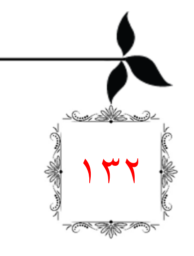
فما كان من الأمير عبد الله إلا أن أصدر قراراً في الحال بأن تنقل وتنشر هذه التوصيات عبر وكالات الأنباء العالمية والتلفاز والإذاعة، وقال: "إنني موافق على كل ما فيها وأنتم ثقل هذا البلد وأنتم حماته ولا نثق إلا في الله ثم فيكم" أو كما قال أبو متعب..!!!!!)).

وقال أبو العباس عماد طارق: ((الشيخ ربيع كان يمتلك الجرأة في أن ينكر التوصيات أمام الملك)).

فهذه كلمات خصوم الشيخ ربيع حفظه الله، وقد قيل: والحقُّ ما شهدت به الأعداء، وأحسنُ منه قول ربنا: "وشهد شاهد من أهلها".

وقال الشيخ أبو فريحان جمال الحارثي: ((الشيخ ربيع حفظه الله بنفسه حدثني ببعض كلمته التي ألقاها في ذلك اللقاء، وقد مسح بالرافضة والإخوان





والحزبيين الأرض في ذلك اللقاء، ولم يستطع أحدٌ منهم أن يدافع عن نفسه أو يتكلم مع وجود بعض رؤوسهم!، وممن كان موجوداً: الصفار والقرني عائض وسلمان العودة، وهنا خبر لأول مرة يُنشر وأنا أُشهد الله على ذلك: فقد حدثنا العلامة الجبل الهمام الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله تعالى في صيف ذلك العام ١٤٢٤هـ وفي منزله بالطائف وكنا نحو ستة أشخاص لا أستطيع أن أسميهم لأني لم أستأذنهم، فقال حفظه الله: "لم يُبري ذمته في ذلك اللقاء غير الشيخ ربيع، فقد بلغتني كلمته في اللقاء"، فموتوا بغيضكم. كتبه/ أبو فريحان جمال بن فريحان الحارثي، الأربعاء ٥/ ٥/ ١٤٣٣هـ)).

وقال الشيخ فؤاد العمري: ((كنتُ في زيارة لمعالي الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ عضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في مكتبه بالطائف فجاء ذكر الشيخ ربيع بن هادي فذكره بالجميل والثناء العاطر، ثم أشار إلى مواقف الشيخ في الحوار وأنه سمع سماحة المفتي عبدالعزيز آل الشيخ يدعو له باسمه لِمَ سمعه من مواقف صلبة وثابتة طيلة أيام الحوار وخُتمت بكلمة الشيخ بين يدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله)).

كما أخبر الشيخ فؤاد العمري وفقه الله عن الشيخ محمد بن هادي حفظه الله عن الشيخ عبد السلام بن برجس رحمه الله وكان حاضراً في اللقاء قال: ((إنَّ المتكلِّم ليس الشيخ ربيع؛ وكأنما هو مَلَكٌ يتحدَّث على لسانه)).



ومن أراد المزيد في هذا الموضوع والمصدر فلينظر مقال [العلامة الربيع كان "نجم" الحوار يا صعافقة الحلبي ... بشهادة الأعداء!!] في شبكة سحاب.

فهل يُقال بعد هذا: أنَّ مشاركة أبي عبد الحق في مؤتمر "الموصل قلعة الإسلام والتعايش" كمشاركة الشيخ ربيع في مؤتمر الوحدة الوطنية؟!

لا يقول بهذا إلا أصحاب قياس الشبه كما تقدَّم.

٣- ما معنى (التعايش) الذي يدعو إليه مؤتمر أربيل الذي شارك فيه أبو عبد الحق؟

المراد به "التعايش السلمي بين الطوائف والأديان"، أي يحترم بعضهم بعضاً ويكون بينهم تسامح وتعاون مشترك ولا يعادي بعضهم بعضاً، ويقبل بعضهم الآخر، ويقبل الجميع بتعدد الطوائف والأديان والأفكار في البلد الواحد، فقد جاء في "الموسوعة الحرة": ((التعايش السلمي: هو مفهوم في العلاقات الدولية دعا إليه خروتشوف عقب وفاة ستالين!، ومعناه: انتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الإيديولوجية والتفاهم بين المعسكرين في القضايا الدولية. ونعني بالمعسكرين هنا: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، كما تدعو الأديان كافة إلى التعايش السلمي فيما بينها، وتشجيع لغة الحوار والتفاهم والتعاون بين الأمم المختلفة)).

والتعايش بهذا المعنى ينسف عقيدة الولاء والبراء وشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه من أفكار الإخوان المسلمين، فقد جاء في مقال منشور





في شبكة سحاب بعنوان [رد العلامة ربيع المدخلي على من يدعو إلى "التعايش الطائفي" "بيان التعايش الطائفي"]: سُئل الشيخ ربيع حفظه الله: في ناسٍ الآن يدعون إلى التعايش الطائفي، (بيان التعايش الطائفي) لو يبين الشيخ للإخوان؟

فكان جوابه: ((هذه دعوة باطلة تخالف منهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وتخالف منهج السلف وتخالف الكتاب والسنة، التعايش الطائفي معناه أنك تقر الباطل، ولا تدعو إلى الخير ولا تأمر بالمعروف ولا تنهى عن المنكر، لا تنكر الشرك لا تنكر البدع، لا تدعو إلى التوحيد، هذا التعايش الطائفي!، التعايش مع الروافض مع الصوفية الغلاة عباد القبور، نتعايش مع هؤلاء ولا نحرك فيهم ساكناً، وهذه هي دعوة الإخوان المسلمين الضالة التي أشرت إليها أنهم انحرفوا عن منهج الأنبياء، بل يحاربون من يدعو إلى منهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويتولون الروافض والخوارج والصوفية وكل أهل الضلال، بل حتى يتحالفون مع العلمانيين مع الشيوعيين مع الروافض مع البعثيين مع كل هؤلاء، فهذه دعوة ضالة، المنهج السلفي ضدها ويحاربها، والمنهج السلفي واضح والحمد لله، ليس فيه المداهنات في البدع.

ولقد أشرت لكم إلى الكتب كتب أهل السنة التي تدعو إلى منهج الله الحق وتحذر من البدع وتفندها بالحجج والبراهين، وهذا هو الطريق: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي وعد الله تبارك وتعالى".





فهذه الطائفة هي التي تدعو إلى توحيد الله الحق وإلى منهج الله الحق وإلى اتباع الرسول وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورد البدع وتفنيد الشرك وتفنيد الضلال، هذه هي الدعوة الصحيحة التي هي وراثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

العلماء ورثة الأنبياء، ورثتهم في ماذا؟ في التعايش السلمي؟! التعايش الطائفي الباطل؟! ورثوهم في الدعوة إلى توحيد الله وإلى العلم النافع وإلى العمل الصالح وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هذا ما أقوله في الإجابة على هذا الكلام والتضليل، نعوذ بالله من هؤلاء، هؤلاء ما زادوا الأمة إلا ضلالاً، وما زادوهم إلا فتناً، نسأل الله العافية)).

وإذا عرفنا هذا فكان الواجب على أبي عبد الحق أن يُبيِّن لهم هذه الفكرة الباطلة ولا يسكت عن تمريرها في المؤتمر، لأنَّ السلفي الصادق لا يتعايش مع أهل البدع فضلاً عن الكفار والمشركين على أساس الاحترام والتسامح والقبول بالآخر، قال الشيخ ربيع حفظه الله في كتابه "أهل الحديث هم الطائفة المنصورة": ((والمجاهدون السلفيون يجاهدون في سبيل الله لإعلاء كلمة الله، فإذا طهروا بلداً من أدناس الشرك والإلحاد؛ أقاموا فيه حاكمية الله قبل أن يستعيدوا أنفاسهم؛ لأنَّ حاكمية الله وبغض الطواغيت تجري في دمائهم لا كلاماً يلاك على الألسن.





وأما موالاة أعداء الله؛ فحدِّث ولا حرج عن غيرهم، أما هم؛ فالحمد لله هم أنظف الناس وأنزههم منها، بل حتى لا يستطيعون التعايش مع أهل البدع؛ فكيف بالكفار الصرحاء؟! ويلحظ القارئ من تعامل (سلمان) مع التجمعات التي لا تهتم بالسنة ولا بصحة العقيدة تعاملاً هادئاً، كأنَّ صحة العقيدة والاهتمام بالسنة شيء عادي، أما أهل الحديث؛ فإنَّ صحة العقيدة عندهم أمر أعظم وأكبر شيء في هذا الكون؛ فقد يكون فساد العقيدة شركاً أكبر، وقد يكون تجهُّماً وقد يكون رفضاً ... وكل ذلك من أخبث أنواع الضلال وأكبرها، ويقولون في كل منها: "لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً")).

٤- قول أبي عبد الحق في جوابه الجديد: ((إذ بدون تواجدنا في المحافل العامة لا يُمكن أن نحافظ على ما في أيدينا ونحصل على احترام السلطات والجهات الأمنية)).

هذا الكلام يشبه كلام دعاة الأحزاب والسياسة العصرية!، وقد قال قبل ذلك: ((وواقع حالنا أنَّ الدولة لغيرنا والمؤسسات الرسمية الدينية تُسلَّم إلى الحزبيين لأنهم يعملون في السياسة، فإذا تركنا هذه المؤسسات خسرنا ما بأيدينا من المساجد ومنابر الدعوة)).

ونحن ولله الحمد وحده لسنا بحاجة ولا مساجدنا بحاجة ولا دعوتنا بحاجة إلى أن نتقرب إلى جهات حزبية ولا شخصيات سياسية ولا سلطات





أمنية لحماية هذه الدعوة السلفية من المخاطر والمكائد من قبل أعدائها، فالسلفي البصير يعلم علم اليقين أنَّ الله عزَّ وجلَّ تكفل بحفظ هذه الدعوة بشرط الصبر والتقوى، قال تعالى: "وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ"، وأنَّ الواجب عليه هو البلاغ والبيان والدعوة على منهج السلف الصالح والله يعصمه من الناس ويمكِّن له في الأرض ويؤمِّن له الطريق، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ".

وليست غايتنا المحافظة على ما في أيدينا من مساجد أو منابر أو قنوات فضائية ولا غايتنا إرضاء المسؤولين والسلطات الأمنية عنا، بل غايتنا إرضاء الله عزَّ وجلَّ والدعوة إلى الدين الحق والتحذير من الباطل سواء كانت المساجد والمنابر والقنوات بيدنا أو بيد غيرنا، فدعوتنا غير محصورة بكون هذه الأمور بيدنا.

والسلفيون الصادقون في إقليم كردستان قائمون بهذه الدعوة السلفية من غير حاجة إلى إرضاء أحد غير الله عزَّ وجلَّ ولا بحاجة إلى قناة فضائية يداهنون في دينهم للمحافظة عليها!، والحمد لله لا يتعرضون إلى ما يحاول أبو عبد الحق تصويره بنوع من المبالغة وتهويل الواقع ليسوِّغ مواقفه وأفعاله الخاطئة.

ثم هل يتصوَّر أبو عبد الحق أنه بهذه الطريقة في مجالسة أهل البدع والتعاون معهم وحضور مؤتمراتهم والتقرب إلى الأحزاب والشخصيات

السياسية يحافظ على الدعوة السلفية وعلى ما في أيدي السلفيين من مساجد ومنابر؟!

إنَّ ما يقوم به أبو عبد الحق في منهجه الجديد الذي تنكَّب فيه طريق العلماء من مجالسة ومخالطة الحزبيين والسياسيين وأهل البدع والتعاون معهم في الأمور العامة هي مخالفة صريحة لهذه الدعوة السلفية الصافية النقية، ولا يُمكن بهذه المخالفة أن يأمن العقوبة أو أن يحقق الشرط الذي تكفَّل الله عزَّ وجلَّ به حفظ هذه الدعوة وعصمة أهلها من كيد أعدائها، فليفطن أبو عبد الحق لهذا قبل فوات الأوان.

٥- وأما اعتذار أبي عبد الحق عن سكوته في الدفاع عن الشيخ محمد عبدالوهاب رحمه الله -لما اتهمه أحد المعترضين بأنه يرى الخروج على الحكومات- بقوله: ((أراد السائل إشغال الناس عن أصل دعوتي فلم يكن من الحكمة والدين مجاراته فيما أراد، بل قطع الطريق عليه)) ثم استدل بكلام للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: "فلا يُنازعنَّك في الأمر".

وهل الحفاظ على أصل دعوتك أعظم من الحفاظ على أصل دعوة الإمام المجدد رحمه الله؟!

ما أنا وأنت والسلفيون في هذه البلدان إلا من ثمرات دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فالواجب علينا أن نذبَّ عن عرضه وسمعته ودعوته

بكل ما نستطيع لأمرين: لكونه إماماً في الدِّين، ولكوننا من ثمرات دعوته المباركة، و"هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"؟!.

وأما كلام الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله فهو حجةٌ لنا لا حجة لك، الشيخ رحمه الله ذكر أنَّ الله عزَّ وجلَّ نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن مجادلة المشركين والنظر في اعتراضاتهم والجواب عن أعيانها إذ كانوا منكرين لأصل رسالته، وهذا حق، والواجب على أبي عبد الحق أن يعرض على الحاضرين في المؤتمر الدعوة السلفية فإن رفضوها فلا يستمع إلى اعتراضاتهم بعد ذلك ولا يجيب عنها لأنهم ينكرون أصل الدعوة السلفية، وأما إن قبلوها فيستمع لاعتراضاتهم ويجيب عنها.

وأبو عبد الحق قال بعد كلام الشيخ السعدي: ((ثم إنَّ الدخول في جدل بهذا الموضوع في وسط غير محب للشيخ قد يدخل المرء فيما لا يُحمد عقباه، لذا كان قطع الجدل بقاعدة كلية أولى، والموقف لا يتحمَّل تأخيراً، فقد اجتهدتُ في ذلك))، وإذا كان الوسط بهذا الوصف فعلام تعاتبهم في عدم دعوة السلفيين لهذه المؤتمرات وتنكر عليهم تهميش السلفيين؟! وماذا ترجو من وسط بهذا الوصف؟! وكيف تقول في أول جوابك الجديد: "ولا أرى في مثل هذه المشاركات بأساً" يعني في المستقبل؟!





ثم ماذا لو قلبنا عليك الأمر وقلنا لك: لماذا دافعت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مؤتمر [التصالح الاجتماعي نحو خطبة متزنة] في وسط من الصوفية الحاقدين عليه لما نسبوا إليه كلاماً باطلاً؟!

ما الفرق بين الأمرين؟

أم هو التناقض؟!

ثم أنت يا أبا عبد الحق ما سكتَّ عن جواب اعتراض المعترض، وإنما أجبته بما يفهم منه الحاضرون أموراً خطيرة:

الأول: قولك: "أنا ما طالبتُ أحداً بأن يرجع إلى ما كان عليه محمد بن عبد الوهاب، أنا طالبتُ نفسي وإياكم بالرجوع إلى ما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار"، فهل ما كان عليه الشيخ محمد بن عبدالوهاب يختلف عما كان عليه السلف الصالح؟!

الثاني: قولك "وما قام به آحاد الصحابة ليس بحجة؛ فكيف ما يقوم به آحاد العلماء؟!"، لم تفصِّل بين موافقة الدليل وبين مخالفة الدليل!، ولم تفصِّل بين ما إذا اشتهر قول الصحابي ولم يخالفه أحد وبين ما اختلف فيه الصحابة فيما بينهم!.

الثالث: قولك: "وأنا لسْتُ بصدد الحكم على ما فعله الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالسلب والإيجاب، وإنما أقول الثورات ما أَتَتْ بخير"، وفي كلامك لمز بما فعله الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله!، وخاصة أنك ذكرتَ كلاماً




لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذم الخروج وبيان عاقبة الخارجين وآثارهم وأنهم ما أقاموا ديناً ولا أبقوا دنيا!.

فماذا يفهم الحاضرون من كلامك هذا؟!

وهل جوابك هذا يعدُّ إعراضاً عن إجابة المنكرين لأصول دعوتنا السلفية؟!

٦- قرر أبو عبد الحق في جوابه الجديد قاعدة "المعذرة والتعاون" وقاعدة "المنهج الواسع الأفيح" في معاملة المناهج المخالفة لمنهج السلف!، حيث نقل كلامه أعلاه في كونه يشارك من يرى الخروج في الثورات والانقلابات في الأمور العامة ولا يشاركهم في مشاريعه الخاصة، ثم قال بعدها مباشرة: ((وأما مسألة التعاون مع أهل البدع: فقد ذكر الإمام ابن القيم في كتابه [زاد المعاد ٣/ ٣٠٣] من فوائد يوم الحديبية: "أَنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبِدَعِ وَالْفُجُورِ وَالْبُغَاةِ وَالظّلَمَةِ إِذَا طَلَبُوا أَمْرًا يُعَظّمُونَ فِيهِ حُرْمَةً مِنْ حُرُمَاتِ اللهّ تَعَالَى: أُجِيبُوا إِلَيْهِ وَأُعْطُوهُ وَأُعِينُوا عَلَيْهِ وَإِنْ مُنِعُوا غَيْرَهُ، فَيُعَاوَنُونَ عَلَى مَا فِيهِ تَعْظِيمُ حُرُمَاتِ اللهّ تَعَالَى لَا عَلَى كُفْرِهِمْ وَبَغْيِهِمْ، وَيُمْنَعُونَ مِمّا سِوَى ذَلِكَ، فَكُلّ مَنْ الْتَمَسَ الْمُعَاوَنَةَ عَلَى مَحْبُوبٍ للهّ تَعَالَى مُرْضٍ لَهُ: أُجِيبَ إلَى ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ مَا لَمْ يَتَرَتّبْ عَلَى إعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَحْبُوبِ مَبْغُوضٌ للهّ أَعْظَمَ مِنْهُ؛ وَهَذَا مِنْ أَدَقِّ الْمَوَاضِعِ وَأَصْعَبِهَا وَأَشَقِّهَا عَلَى النّفُوسِ")).





وحاصل كلامه هنا: جواز التعاون والمشاركة مع أهل البدع في الأمور العامة!.

وإذا لم يكن هذا هو المنهج الواسع الأفيح الذي قرره أبو الحسن المأربي ليسع أهل السنة والأمة جميعاً كما زعم، فلا أدري ما هو هذا المنهج؟

وإذا لم يكن هذا من تطبيقات قاعدة الإخوان المسلمين "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، فلا أدري ما هي تطبيقاته؟

والعبرة بالحقائق والمعاني لا بالقوالب والمباني.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [حقيقة المنهج الواسع عند أبي الحسن]: ((تبيَّن أنك تقصد بالمنهج الواسع الذي يسع أهل السنة ويسع الأمة بخلاف ما فسرته لأهل المدينة!، وإنما تريد به ما تعنيه قاعدة الإخوان المسلمين "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، فيشمل ذلك كل الطوائف الصوفية والحزبية وغيرها، فضلاً عن الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ)).

وقال حفظه الله في [جناية أبي الحسن على الأصول السلفية]: ((قوله: "نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة يسع أهل السنة والأمة كلها"، وهو يريد القاعدة المشهورة "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلافنا فيه"، وكنتُ في مناقشة سابقة قلتُ: "يحتمل كذا ويحتمل أنه يريد ما يريده الإخوان المسلمون"، ثم بعد دراستي لمشاكله وأقواله: اتضح لي أنه يريد هذه القاعدة التي وسعت الأمة، ويؤكِّد ذلك أنه ضاق ذرعاً بمنهج أهل السنة والجماعة لأنه يحتاج





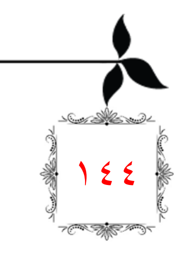
إلى صبر وصمود في مواجهة المحن ومواجهة أهل البدع وهو لا يطيق ذلك، فأراد أن يتبحبح ويتوسَّع ويتحرَّر من أعباء المنهج السلفي الثقيلة التي لا يحملها إلا الصادقون من الرجال)).

وأبو عبد الحق في هذه المسألة أيضاً يحذو حذو المأربي والحلبي ومن على شاكلتهم، فقد نقل علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح] كلام العلامة ابن القيم رحمه الله الذي استدلَّ به أبو عبد الحق -والأصوب أنَّ أبا عبد الحق أخذه من المأربي والحلبي!- وعلَّق الحلبي بقوله: "أخشى أن يأتي متسرع وبالباطل متدرع ليتهم الإمام ابن القيم رحمه الله بالتهاون والتمييع و... و...".

والجواب عنه من وجهين:

الأول: هذا الاستدلال هو استدلال بالكلام المتشابه المحتمل وترك المحكم البيِّن، فالمحكم في كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع السلف وآثارهم: تحريم مجالسة أهل البدع ومخالطتهم، ووجوب هجرهم ومقاطعتهم، وقد كتب شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله مقالاً في شبكة سحاب بعنوان [تحذير أهل السنة السلفيين من مجالسة ومخالطة أهل الأهواء المبتدعين]، ونصحنا بإرسال نسخة من هذا المقال لأبي عبد الحق، وأرسلتُه له ولكن بلا جدوى!، كما كتب الشيخ خالد الظفيري وفقه الله رسالة قيمة في هذا الباب بعنوان [إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء] وهي منشورة مطبوعة، وقد ذكرتُ النصوص وإجماع السلف وآثارهم مفصلاً في مقالين لي؛





الأول: [البرهان في نقض دعوى أنَّ الأئمة الثلاثة لا يرون هجر المبتدعة في هذا الزمان](١)، والثاني: [تحذير الخلق من المذبذب بين أهل الباطل وأهل الحق](٢)، فمن أراد معرفة ذلك فلينظر فيهما.

وقد جاء في رسالة [نصيحة الشيخ ربيع لأهل العراق]: ((قلتم -سدد الله خطاكم وثبتنا وإياكم على منهج السلف الصالح-: قلتم: "أن يتعاون مع كافة المسلمين وفقاً للضوابط العلمية في المنهج السلفي؛ وهذا هو اختيار الشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني!، ومن أخذ بفتوى الشيخ ربيع فلا يعاب عليه؛ لأنَّ ما هذا الاختلاف في الأخذ، إنما هو من باب الأولى".

أقول [الشيخ ربيع]: سامحكم الله؛ لماذا تجعلونني وحدي في مقابلة الأئمة؟! فهل أنا وحدي الذي لا يرى التعاون مع أهل البدع والأهواء؟! فآلاف السلفيين -وعلى رأسهم الأئمة الكبار- وعشرات من المعاصرين يقولون ما نسبتموه إلى ربيع وحده، ومئات النصوص من كلام أئمة السلف فيها التحذير من أهل الأهواء وهجرانهم، بل هناك أئمة نقلوا إجماع أهل السنة على هجران أهل البدع والتحذير منهم ومن مجالستهم فضلاً عن التعاون معهم)).

قال العلامة ابن مفلح رحمه الله في الآداب الشرعية (١/ ٣٢٣): ((فَصْلٌ: فِي الِاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ فِي الدَّوْلَةِ:

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia601502.us.archive.org/25/items/3RFMasael3lmyaManhajya/3RFMasael3lmyaManhajya.pdf

(٢) متوفر على الرابط التالي:
https://ia601504.us.archive.org/35/items/TahtheerAMAlMothabthab/TahtheerAMAlMothabthab.pdf




قَالَ أَبُو عَلِيِّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ الْبَلْخِيّ: دَخَلْتُ عَلَى أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ، فَجَاءَهُ رَسُولُ الْخَلِيفَةِ يَسْأَلُهُ عَنْ الِاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ، قَالَ: يُسْتَعَانُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ؟! قَالَ: إنَّ النَّصَارَى وَالْيَهُودَ لَا يَدْعُونَ إلَى أَدْيَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ دَاعِيَةٌ.

عَزَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ إلَى مَنَاقِبِ الْبَيْهَقِيّ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ يَعْنِي لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ: "فَالنَّهْيُ عَنْ الِاسْتِعَانَةِ بِالدَّاعِيَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ الضَّرَرِ عَلَى الْأُمَّةِ" انْتَهَى كَلَامُهُ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ.

وَفِي جَامِعِ الخلالِ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ أَصْحَابَ بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ وَأَهْلُ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الضَّرَرِ عَلَى الدِّينِ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ الْمَرُّوذِيِّ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَأَذِنَ، فَجَاءَ أَرْبَعَةُ رُسُلِ الْمُتَوَكِّلِ يَسْأَلُونَهُ فَقَالُوا: الْجَهْمِيَّةُ يُسْتَعَانُ بِهِمْ عَلَى أُمُورِ السُّلْطَانِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا أَوْلَى أَمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ عَلَى أُمُورِ السُّلْطَانِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُسَلَّطُونَ فِيهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا يَكُونُوا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، قَدْ اسْتَعَانَ بِهِمْ السَّلَفُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرُّوذِيُّ: أَيُسْتَعَانُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَهُمَا مُشْرِكَانِ،




وَلَا يُسْتَعَانُ بِالْجَهْمِيِّ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ يَغْتَرُّ بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ، وَأُولَئِكَ لَا يَغْتَرُّ بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ)).

الثاني: إنَّ كلام العلامة ابن القيم رحمه الله يتنزَّل على ولي أمر المسلمين أو أمرائه أو نوابه المسؤولين لا يتنزَّل على آحاد المسلمين، فولاة الأمور هم الذين يَعطون أو يَمنعون إذا طُلب منهم أمرٌ فيه تعظيم حرمات الله عزَّ وجلَّ، والعلامة ابن القيم رحمه الله ذكر هذه الفائدة من قصة الحديبية التي أجاب فيها النبيُّ صلى الله عليه وسلم المشركين إلى الصلح وما كان فيه من قبوله ببعض الشروط التي رآها بعض أصحابه لا ينبغي قبولها، فلا يُمكن تعميم هذه الفائدة التي استخرجها العلامة ابن القيم على عموم المسلمين وإنما تنزَّل على ولي أمرهم، فكما أنه لا يُمكن لآحاد المسلمين أن يعقد صلحاً عاماً مع الكفَّار والمبتدعة والظلمة والبغاة وإنما هذا من شأن الولاة؛ فكذلك إعانتهم على ما فيه تعظيم حرمات الله، فلا يصح استدلال المأربي والحلبي وأبي عبد الحق بهذه الحادثة، لأنَّ الدعوى أوسع من الدليل.

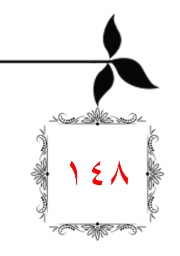
ثم إنَّ التعاون مع المبتدعة الذي يبغيه المأربي والحلبي وأبو عبد الحق تعاون مطلق، بينما التعاون الذي ذكره ابن القيم رحمه الله مشروط بشرطين:

الأول/ أن يكون التعاون في أمرٍ تُعظَّم فيه حرمات الله عزَّ وجلَّ أو على محبوبٍ لله تعالى يرضاه لا على تقوية بدعتهم.

الثاني/ أن لا يترتب على إعانتهم مبغوضٌ لله أعظم منه.

والنظر في تحقق هذين الشرطين يحتاج إلى رسوخ في العلم وفقه في الدِّين ومجاهدة هوى النفس وحماستها؛ كما قال ابن القيم في آخر كلامه: "وَهَذَا مِنْ أَدَقِّ الْمَوَاضِعِ وَأَصْعَبِهَا وَأَشَقِّهَا عَلَى النُّفُوسِ"، ولعلنا نتذكَّر الفتوى التي أفتى بها الشيخ الألباني رحمه الله في هجرة المستضعفين من فلسطين وكذلك الصلح الذي دعا إليه الشيخ ابن باز رحمه الله مع اليهود في فلسطين وما ترتب عليهما من ردود أفعال الحماسيين وانفعالاتهم غير المنضبطة بالشرع، فلا يُمكن لأمثال المأربي والحلبي وأبي عبد الحق ممن زلت أقدامهم وضلت أفهامهم في مسائل كثيرة تدل على عدم رسوخهم وتدل على تمكّن الهوى في نفوسهم أن يقرروا في مثل هذه المسائل؛ ومنها التعاون مع أهل البدع، وخاصة وقد رأى السلفيون من سيرتهم العملية مع المبتدعة كيف تقوى أهل البدع في هذا الزمان وكيف تصدَّع الصف السلفي وحصلت فيه من الفتن والتفرق والاختلافات بسبب مواقف هؤلاء (المأربي والحلبي وأبي عبد الحق)، وبهذا نعلم أنَّ الشرطين لم يتحققا، فلا هم لأهل البدع كسروا ولا لأهل السنة نصروا، بل هم لأهل البدع أعانوا ولأهل السنة خذلوا.

٧- وأما قول أبي عبد الحق في خاتمة جوابه: ((ولكنَّ المتأثرين بالحدادية الملبسين ما نقلوا جهادي هذا، وإنما نقلوا للعلماء أنَّ أبا عبد الحق حضر مؤتمراً حضره الحزبيون والصوفية والعلمانيون أيضاً ليوهموا أنني شاركتُ مع هؤلاء المبتدعة في نزهة وسفرة أو جلسة استراحة، ولا شكَّ أنَّ هذا من الخيانة)).

بل الخيانة والكذب من طبعك يا أبا عبد الحق.

ألم تنقل أنت عنا من كلامنا في أول جوابك هذا أننا قلنا: ((وهذا المؤتمر تكلَّم فيه أبو عبد الحق في بيان الفروق بين السلفيين وداعش، وملخص هذه الفروق هو: ذم دعوة داعش وبيان ضلالها وبطلانها، وهذا مما لا يُنكره عليه الجالسون في المؤتمر ألبتة!)).

فأين خيانتنا؟!

حبل الكذب قصير!

بل أنت حاولت إيهام العلماء والمشايخ بأنك نصرت الدِّين وكشفت الباطل كما فعل شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في مؤتمر حوار الوحدة الوطنية!، والحمد لله كشفنا باطلك وكذبك للعلماء والمشايخ من كلامك الموثَّق عنك، وهذا الذي أغاظك ودفعك لاتهامنا بالخيانة، لأننا نقلنا الصورة كاملة لمشايخنا وبيَّنا ما جرى فعلاً وواقعاً في المؤتمر، فانكشف كذب أبي عبد الحق وسكوته عن الباطل الذي قيل في المؤتمر؛ بالإضافة إلى الباطل الذي قرره وقاله.

٨- وأما الروابط التي أشار إليها أبو عبد الحق في آخر جوابه، وذكر أنه ردَّ فيها على شبهة خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الدولة العثمانية وفنَّد قاعدة "المعذرة والتعاون" في قناته الفضائية في [الجواب الكافي].

فكونه فنَّد قاعدة "المعذرة والتعاون" -كما في الرابط الثالث- لا يعني أنه لا يقررها عملياً في زياراته لمقرات الحزبيين أو لم يقررها في مؤتمر أربيل كما تقدَّم،

فكان الواجب عليه أن يعترف بغلطه وأن يتراجع عنه، لكنه أصرَّ في جوابه هذا -المنشور في الفيس بوك- على تقرير هذه القاعدة بقالب [يجوز التعاون مع أهل البدع وإشراكهم معنا والمشاركة معهم في الأمور العامة ولا نشاركهم في مشاريعنا الخاصة كما لا يشركوننا في مشاريعهم الخاصة].

فكون أبي عبد الحق لا يقرر قاعدة "المعذرة والتعاون" لفظاً ومبنى لا يعني أنه لا يقررها واقعاً ومعنى، كما أنَّ المأربي والحلبي ينكران قاعدة "المعذرة والتعاون" ولكنهما يقررانها في قالب جديد وفي واقع دعوتهم كما لا يخفى على السلفي البصير، فليفطن السلفي لهذا.

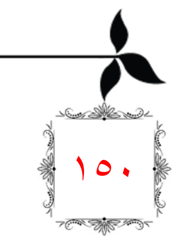
وأما الرابطان الأول والثاني فهما باللغة الكردية!

ولهذا فأنا مضطر هنا أن أدفع التهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وكان على أبي عبد الحق أن يدفع هذه الفرية الباطلة عن الإمام المجدد في جوابه الجديد على أدنى حد كما يدافع عن نفسه بهذه الأجوبة المتكررة!، لكن كما يُقال: فاقد الشيء لا يعطيه، فهو ليس أهلاً للرد على مثل هذه الأباطيل.

والجواب عن تهمة خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله على الدولة العثمانية أجاب عنها أهل العلم:

فقد قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله كما في [دورة تجديد الفكر الإسلامي، ألقيت المحاضرة في قاعة المحاضرات بجامعة الملك





سعود في عام ١٤٠٢هـ]: ((لم يخرج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على دولة الخلافة العثمانية فيما أعلم وأعتقد، فلم يكن في نجد رئاسة ولا إمارة للأتراك، بل كانت نجد إمارات صغيرة وقرى متناثرة وعلى كل بلدة أو قرية -مهما صغرت- أمير مستقل، وهي إمارات بينها قتال وحروب ومشاجرات، والشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يخرج على دولة الخلافة وإنما خرج على أوضاع فاسدة في بلده، فجاهد في الله حق جهاده وصابر وثابر حتى امتدَّ نور هذه الدعوة إلى البلاد الأخرى)).

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ((وهذا الذي يقول هذه المقالة هل هو ملتزم بالسمع والطاعة؟! أغلب الذين يقولون هذه المقالة يرون الخروج على الأئمة الآن ولا يلتزمون ولا يعترفون بولاية ولاة الأمور، هذه ناحية.

والناحية الثانية: الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله والإمام محمد بن سعود لم يخرجا على ولي الأمر في وقتهم؛ لأنَّ الدولة العثمانية ليس لها سلطة على بلاد نجد، وإنما كانت بلاد نجد بيد أمرائها، كل بلدة من بلاد نجد عليها أمير مستقل بها يحكمها، وإذا مات يخلفه أحد أبنائه أو أقاربه، فليس للعثمانيين سلطة على بلاد نجد ولا يهتمون بها، الدولة العثمانية ما تهتم ببلاد نجد لأنَّ ما فيها إنتاج في وقتها ولا يهتمون بها، وإنما حاربوا الدولة السعودية لا لأنهم خرجوا عليهم حاربوهم خوفاً منهم، حاربوا الدولة السعودية خوفاً منها لما عظم شأنها وظهر أمرها خافوا منها، فحاربوها خشية من أنَّ الدولة السعودية تغزوهم في



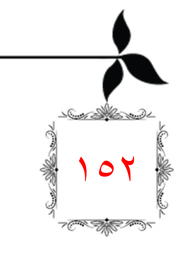


بلادهم هذا القصد، وإلا هم ليس لهم سلطة على بلاد نجد، وإنما كانت بلاد نجد بيد أمرائها وحكامها جيلاً بعد جيل حتى جاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالدعوة وناصره محمد بن سعود فبسطوا سلطتهم على بلاد نجد كلها وعلى غيرها من بلاد الجزيرة مكنهم الله سبحانه وتعالى، لأنهم قاموا بدعوة محمد صلى الله عليه وسلم ونشر الإسلام، فدخلت الإمارات كلها التي كانت من قبل متوزعة في نجد دخلت تحت سلطة واحدة، فحينئذ خشيت الدولة العثمانية أنهم يصلونهم في بلادهم في بلاد العراق وفي بلاد الشام خشوا على أنفسهم، وأيضاً عندهم خرافات وعندهم أضرحة فخشوا على ما هم عليه، وعندهم تصوف وبدع فخشوا على ما هم عليه من هذه الأمور أنَّ دعوة الشيخ تغيرها، فلذلك حاربوا الدولة السعودية)).

أقول:

ومن رجع إلى تاريخ نجد وكلام المؤرخين وأهل العلم يعرف يقيناً أنَّ نجداً لم تكن تحت سطوة الدولة العثمانية في وقت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وإنما كانت إمارات متنازعة فيما بينها، لكل إمارة أمير متسلِّط عليها بدون تكليف من الدولة العثمانية وإنما يتسلَّط بماله وأولاده وأرضه وبستانه، فقام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالدعوة إلى التوحيد وإقامة السنن والشريعة ونبذ الشرك ومحاربة البدع والخرافات وبمناصرة الإمام محمد بن سعود استطاعا بتوفيق الله عز وجل أن يجمعا هذه الإمارات تحت ولاية الإمام





محمد بن سعود رحمه الله، وانتشر دين التوحيد ورفعت رايته وانطمس دين الشرك وانتكست رايته، وأصبحت لأهل نجد قوة كبيرة ودعوة ظاهرة يهاب منها بعض الأشراف في مكة وهم نواب العثمانيين، فكتبوا إليهم الرسائل العديدة في إعانة على مواجهة هذا الخطر على حدِّ زعمهم، واستطاع غلاة المتصوفة من المنتسبين إلى العلم والدين زوراً وبهتاناً أن يغرروا بعض خلفاء الدولة العثمانية فأصدروا فيهم فتاوى تكفر المنتسبين إلى دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وتوجب قتالهم وغزوا ديارهم، وفشلت العديد من هذه المحاولات بفضل الله عزَّ وجلَّ وحده، وبسبب ضعف الدولة العثمانية وشجاعة أهل التوحيد من المنتسبين لدعوة الشيخ في صدِّ هذا العدوان.

وعلى فرض أنَّ الدولة العثمانية كان لها نفوذ على أهل نجد في بعض أمورها، فقد كان بعض أهل العلم يرون أنَّ هذه الدولة قائمة على نصرة الشرك ومحاربة التوحيد، ويرون أنها دولة كافرة لا سمع لها ولا طاعة، وقد كانت دولة ضعيفة ومتفرقة في وقت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فكان يرى أئمة الدعوة بعلمهم الواسع في كتب الأئمة وببصرهم النافذ في المصالح والمفاسد وإعداد العدة في وجوب مواجهة عدوان الأتراك وأفتوا بوجوب جهادهم.

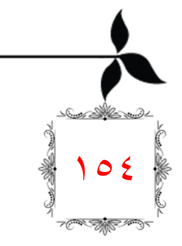
ثم إنَّ الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ذكر أصلاً مستقلاً في رسالته "ستة أصول" فقال: ((الأصل الثالث: أنَّ من تمام الاجتماع:

السمع والطاعة لمن تأمَّر علينا ولو كان عبداً حبشياً؛ فبين الله هذا بياناً شافياً كافياً، بوجوه من أنواع البيان شرعاً وقدراً، ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند أكثر من يدَّعي العلم، فكيف العمل به؟!)).

وقال رحمه الله في رسالته لأهل القصيم كما في [مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١١)]: ((وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة: وجبت طاعته وحرم الخروج عليه)).

وقال رحمه الله كما في "الدرر السنية/ فصل في الإمامة والبيعة والسمع والطاعة": ((الأئمة مجمعون من كل مذهب على: أنَّ مَنْ تغلَّب على بلد -أو بلدان- له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأنَّ الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا؛ ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أنَّ شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم)).

وقال أيضاً: ((وبعد: يجيئنا من العلوم أنه يقع بين أهل الدين والأمير بعض الحرشة، وهذا شيء ما يستقيم عليه دين، والدين: هو الحب في الله والبغض فيه، فإنْ كان الأمير ما يجعل بطانته أهل الدين صار بطانته أهل الشر. وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم والتغاضي عن زلته؛ وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين، يتغاضون عن أميرهم. وكذلك الأمير يتغاضى عنهم

ويجعلهم مشورته وأهل مجلسه، ولا يسمع فيهم كلام العدوان، وترى الكل -من: أهل الدين، والأمير- ما يعبد اللهَ أحدٌ منهم إلا برفيقه، فأنتم توكلوا على الله، واستعينوا بالله على الائتلاف والمحبة واجتماع الكلمة، فإنَّ العدو يفرح إذا رأى أنَّ الكل ناقم على رفيقه، والسبب: يرجو عود الباطل)).

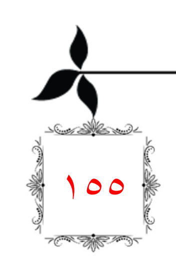
وهذا أحد أحفاد الشيخ وطلابه العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رحمه الله يقول في "المصدر السابق": ((أهل العلم والدين يأتمرون بما أمروا به من المعروف، وينتهون عما نهوا عنه من المنكر، ويجاهدون مع كل إمام؛ كما هو منصوص عليه في عقائد أهل السنة، ولم يقل أحد منهم: بجواز قتال المتغلِّب والخروج عليه وترك الأمة تموج في دمائها وتستبيح الأموال والحرمات ويجوس العدو الحربي خلال ديارهم وينزل بحماهم، هذا لا يقول بجوازه وإباحته إلا مصابٌ في عقله موتورٌ في دينه وفهمه، وقد قيل:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم........ ولا سراة إذا جهالهم سادوا)).

وقال أيضاً: ((وقد عرفتم مبدأ هذه الفتنة وأولها، والحكم في أهلها وجندها، ثم صار لهم دولة بالغلبة والسيف، واستولوا على أكثر بلاد المسلمين وديارهم، وصارت الإمامة لهم بهذا الوجه ومن هذا الطريق، كما عليه العمل عند كافة أهل العلم من أهل الأمصار في أعصار متطاولة.

وأول ذلك: ولاية آل مروان، لم تصدر لا عن بيعة ولا عن رأي ولا عن رضى من أهل العلم والدين، بل بالغلبة، حتى صار على ابن الزبير ما صار،





وانقاد لهم سائر أهل القرى والأمصار، وكذلك مبدأ الدولة العباسية، ومخرجها من خراسان، وزعيمها رجل فارسي، يُدعى أبا مسلم، صال على من يليه، ودعا إلى الدولة العباسية، وشهر السيف وقتل من امتنع عن ذلك، وقاتل عليه، وقتل ابن هبيرة أمير العراق، وقتل خلقاً كثيراً لا يحصيهم إلا الله، وظهرت الرايات السود العباسية، وجاسوا خلال الديار قتلاً ونهباً في أواخر القرن الأول؛ وشاهد ذلك أهل القرن الثاني والثالث من أهل العلم والدين وأئمة الإسلام، كما لا يخفى على من شم رائحة العلم وصار على نصيب من معرفة التاريخ وأيام الناس.

وأهل العلم مع هذه الحوادث متفقون على طاعة من تغلَّب عليهم؛ في المعروف، يرون نفوذ أحكامه وصحة إمامته، لا يختلف في ذلك اثنان، ويرون المنع من الخروج عليهم بالسيف وتفريق الأمة، وإن كان الأئمة ظلمة فسقة، ما لم يروا كفراً بواحاً؛ ونصوصهم في ذلك موجودة عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأمثالهم ونظرائهم.

إذا عرفت هذا: فالحاصل في هذا العصر بين أهل نجد، له حكم أمثاله من الحوادث السابقة في زمن أكابر الأئمة كما قدمنا، وصارت ولاية المتغلِّب ثابتة كما إليه أشرنا، ووقع اتفاق من ينتسب إلى العلم لديكم على هذا)).

وقال: ((ثم قدم علينا سعود بمن معه من العجمان والدواسر وأهل الفرع وأهل الحريق وأهل الأفلاج وأهل الوادي، ونحن في قلة وضعف، وليس في





بلدنا من يبلغ الأربعين مقاتلاً، فخرجتُ إليه وبذلتُ جهدي ودافعتُ عن المسلمين ما استطعتُ، خشية استباحة البلدة، ومعه من الأشرار وفجار القرى من يحثه على ذلك ويتفوه بتكفير بعض رؤساء أهل بلدتنا، وبعض الأعراب يطلقه بانتسابهم إلى عبد الله بن فيصل، فوقى الله شر تلك الفتنة ولطف بنا، ودخلها بعد صلح وعقد.

وما جرى من المظالم والنكث دون ما كنا نتوقع، وليس الكلام بصدده، وإنما الكلام في بيان ما نراه ونعتقده، وصارت له ولايةٌ بالغلبة والقهر، تنفذ بها أحكامه، وتجب طاعته في المعروف، كما عليه كافة أهل العلم على تقادم الأعصار ومر الدهور، وما قيل من تكفيره لم يثبت لديَّ، فسرتُ على آثار أهل العلم، واقتديتُ بهم في الطاعة في المعروف، وترك الفتنة وما توجب من الفساد على الدين والدنيا، والله يعلم أني بار راشد في ذلك.

ومن أشكل عليه شئ من ذلك: فليراجع كتب الإجماع، كمصنف ابن حزم، ومصنف ابن هبيرة، وما ذكره الحنابلة وغيرهم، وما ظننتُ أنَّ هذا يخفى على من له أدنى تحصيل وممارسة، وقد قيل: سلطانٌ ظلومٌ خيرٌ من فتنةٍ تدومُ)).

فإذا عرفنا هذا كلَّه، فكيف يُقال: إنَّ الشيخ محمداً بن عبد الوهاب وأتباعه كانوا يرون الثورات والخروج على ولاة الأمر؟! لا يقول هذا إلا قبوري معرض أو جاهل مغرض.

والله الموفِّق.

٤- تأصيل قاعدة جواز الكلام في الحكَّام علناً إذا كانوا لا يأمرون بالمعروف

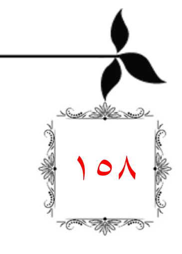
تكرر من د. أبي عبد الحق الكردي في [القنوات الفضائية] وفي [الخطب المنبرية] وصف "حكومة إقليم كردستان" بالفساد والظلم والميل إلى الأحزاب الحاكمة وسوء الإدارة في مجال المال والنفط والكهرباء والماء، وأنها ترسل نفط الإقليم إلى اليهود، وكل هذا في وقت أزمة تأخير رواتب الموظفين وخروج المظاهرات في إقليم كردستان!.

بل تكلَّم على ملك المملكة العربية السعودية والرئيس المصري (عبدالفتاح السيسي)، وأباح للسائل عن الملك عبد الله الكلام فيه بما شاء!.

وقد أنكر عليه بعض الإخوة ذلك فلم يلتفت إلى إنكارهم، ونصحه أقرب الناس منه ولم يقبل النصح، ثم بلغ به المبلَغ أن يؤصِّل تأصيلاً على خطى أهل الخروج والمظاهرات:

فقد سُئل أبو عبد الحق في محاضرة مسجَّلة بتاريخ ٥ من ذي القعدة ١٤٣٦هـ: الأستاذ الفاضل: أنت في خطبة لك في يوم الجمعة قلتَ: "يقولون: بأنَّ الرؤساء هم ظالمون؛ نعم اي والله هم ظالمون"!، بعض الناس: قد فهموا بأنَّ هذا يُعدُّ ذكراً لمساوئ الحكام على المنبر، ويقولون: إنَّ هذا ليس من منهج السلف، فما تعليقك على هذا القول؟!





فأجاب أبو عبد الحق: ((يا إخواني هؤلاء بعض من الحداديين يثيرون هذا الشيء!!، فإنهم جهَّال لا يفهمون منهج السلف ولم يفهموا الأحاديث!، فهم جهال بالأحاديث إلى مدى لم يفهموا منهج السلف ولا يعرفونه!، أليس منهج السلفية هو أحاديث رسول الله عليه الصلاة والسلام؟ ألا يأخذ السلفية من الحديث؟

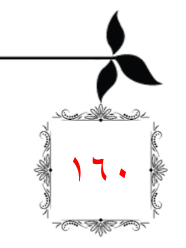
فهم قد فهموا بأنَّ منهج السلفية هو أنك كما يقول أحدهم في كلام له: "نحن ليس عندنا أي مشكلة مع الرئيس والسلطة والحزب مطلقاً"، فهذا خطأ!! ولا نقول هذا أبداً!، كيف يقول السلفي هذا؟!، كيف ليس عندي أي مشكلة؟!، أنا أقول: "في المعروف" وأُقيده، "في المعروف" ليس عندنا مشكلة: "إنما الطاعة في المعروف"، إذا أمر بالمعروف ما عندي مشكلة، ولكن إذا أمر بالمنكر والله أنا عندي مشكلة ولا أطيعه!!!، لذا إذا قلنا: والله يوجد في الحكومة والرئيس ظلم، فإنَّ الشيخ ربيع نفسه يقول هكذا!، والشيخ صالح الفوزان يقول هكذا!، والشيخ ابن عثيمين يقول هكذا!، يقول: نحن لا نقول عندما نقول: فلنطع الرئيس ولا نخرج و لا نفعل المظاهرة ولا نحدث فتنة؛ فهذا لا يعني أننا نأتي ونقول للناس: إنَّ حكومتنا هي حكومة عصر الخلافة الراشدة!، عصر عمر بن عبد العزيز!، عصر عمر بن الخطاب!؛ أيها الناس: لا يوجد أي مشكلة!!، فإذا قلنا هكذا يعني أننا نكذب على الناس!!، أليس كذلك يا إخواني؟!.

فإننا لا نقل لا يوجد أي خلل، بل نحن نقول كالحديث بالضبط، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "وإنْ أكل مالك" وماذا؟! "وضرب ظهرك"، فالنبي عليه الصلاة والسلام يقول: "اسمع وأطع"، فبسبب مال الدنيا لا تحدث فتنة ولا ترق الدماء لئلا يصاب المسلمون بفتنة!، فإنَّ الضرر الصغير أهون من الضرر الكبير، والضرر الشخصي أهون من الضرر العام للأمة.

النبي عليه الصلاة والسلام نفسه أشار إلى أنه يأتي أمراء فيهم الظلم أم لا؟ ما معنى "أكل مالك"؟ هذا ظلم أم لا؟ "وضرب ظهرك"؟ يعني أنهم يظلمون، أو يقول: "قلوبهم قلوب الشياطين" في ماذا؟ "في جثمان الإنس"، فالنبي صلى الله عليه وسلم نفسه يشير إلى هذا، أما أن نقول ليس لديهم ظلم، نعم عندهم ظلم، أو يقول ماذا؟ يقول: "أدِّ الذي عليك واسأل الله حقك"، يعني الذي هو حق لك لا يعطونك، "إنكم سترون بعدي أثرة"، ترون أثرة يعني ترون ظلماً، فالأمراء يظلمون ولا يعطونكم حقكم، يعني هذا ظلم.

لذا أنا كسلفي إذا أقول لهذا الشعب:

أيها الناس لا يوجد ظلم أبداً في هذه الحكومة!!، ليس عندنا أي مشكلة!!، ما شاء الله حكومة عادلة!!، ورئيس عادل!!، لا يوجد أي مشكلة!، ألا ترون لا يوجد أي مشكلة!، فهل الناس يستهزئون بي أم لا؟!، فالناس يقولون: هذا الرجل هل هو نائم أم أنه قد جُنَّ؟! أم ذهب عنه عقله؟!، ألا يرى أنه يوجد عدم عدالة)).

أقول:

تفريقك يا أبا عبد الحق بين (إذا كان الحاكم يأمر بالمعروف): فليس عندنا معه مشكلة وبالتالي لا نتكلَّم عليه على المنابر وفي القنوات الفضائية، وبين (إذا كان الحاكم يأمر بالمنكر): فعندنا معه مشكلة ونقول عنه على المنبر وفي القنوات الفضائية في وقت الفتنة: الرئيس ظالم وهذا ظلم من الحكومة وهذا فساد من قبل الحكومة!، فهذا تأصيل خطير يوافق تماماً تأصيل الخوارج لكن بقالب جديد.

فالخوارج يقولون: إذا كان الحاكم عادلاً يأمر بالمعروف فلا يجوز الخروج عليه، وإذا كان ظالماً يأمر بالمنكر فيجوز الخروج عليه، ويزعمون أنَّ الأحاديث التي تأمر بلزوم السمع والطاعة وعدم الخروج وعدم نزع اليد عن طاعة الحاكم مقيَّدة (بالمعروف)، أي إذا كان يأمر بالمعروف، وأما إذا أمر بالمعصية والمنكر والظلم فلا طاعة ولا سمع أولاً ويجب الخروج عليه ثانياً.

وأبو عبد الحق يقول: عندنا معه مشكلة، ثم يجيز الكلام عليه على المنبر وفي القنوات الفضائية بوصفه بالظلم والفساد، ويستدل على ذلك بأنَّ الأحاديث مقيدة (بالمعروف)!، والأعجب أنه يصف الذي يقول: "ليس عندنا مشكلة مع الحاكم" بأنه جُنَّ وفقد عقله!!.

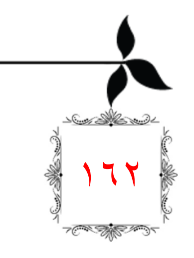
أليس هذا طعناً بالنصوص الصريحة التي تأمر بالصبر على ظلم الأمراء وجور الحكَّام؟

ألا يعدُّ هذا طعناً بمنهج السلف الصالح والآثار المستفيضة في عدم التأليب على الحكام ولو بشطر كلمة؟!

أليس كلامه هذا موافقاً لمنهج أهل الخروج من القعدية؛ الذين يُحرِّضون الناس على حكامهم بالكلام ويقعدون عن الخروج؟!

ومعلوم أنَّ الخروج قد يكون بالسيف والمواجهة وقد يكون بالكلمة والتهييج في وقت الأزمات، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما في [تعليقاته على رسالة "رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين" للشوكاني ص٦٦]: ((بل العجب أنه وجَّه الطعن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال له: "اعدل هذه قسمة ما أُرِيدَ بها وجه الله"، وهذا أكبرُ دليل على: أنَّ الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول والكلام، يعني: هذا ما أخذَ السيفَ على الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنه أنكر عليه، وما يُوجد في بعض كتب أهل السنة من أنَّ الخروج على الإمام: هو الخروج بالسيف، فمرادهم بذلك: هو "الخروج النهائي الأكبر"، كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم: الزنا يكون بالعين، ويكون بالأُذُن، ويكون باليد، ويكون بالرِّجل، لكن الزنا الأعظم: هو زنا الحقيقة، هو زنا الفرج، ولهذا قال: "الفرج يُصدِّقه أو يُكذِّبه"، فهذه العبارة من بعض العلماء: هذا مرادهم.

ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال: أنه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول، الناس لا يمكن أن يأخذوا

سيوفهم يحاربون الإمام بدون شيء يثيرهم، لابد أن يكون هناك شيء يثيرهم، وهو الكلام، فيكون الخروج على الأئمة بالكلام خروجاً حقيقة؛ دلَّت عليه السنة، ودلَّ عليه الواقع، أما السنة فعرفتموها، وأما الواقع: فإنا نعلم علم اليقين: أنَّ الخروج بالسيف فرعٌ عن الخروج باللسان والقول، لأنَّ الناس لم يخرجوا على الإمام بمجرد "يلَّه امشِ خذ السيف"، لابد أن يكون توطئة وتمهيد: قدح في الأئمة، وستر لمحاسنهم، ثم تمتلئ القلوب غيظًا وحقدًا، وحينئذٍ يحصل البلاء)).

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله كما في "موقعه الرسمي" بعنوان: (الخروج على الحاكم بالقول أخطر من الخروج عليه بالسيف): هل الخروج على الحاكم بالقول كالخروج بالسيف سواء بسواء؟ وما الحكم بالخروج على الحاكم؟

فكان جوابه: ((الخروج على الحاكم بالقول قد يكون أشد من الخروج بالسيف، بل الخروج بالسيف مترتب على الخروج بالقول، الخروج بالقول خطيرٌ جدًا، ولا يجوز للإنسان أن يحث الناس على الخروج على ولاة الأمور، ويُبغِّض ولاةَ أمور المسلمين إلى الناس، فإنَّ هذا سبب في حمل السلاح فيما بعد والقتال، فهو أشد من الخروج بالسيف؛ لأنه يُفسِد العقيدة، ويُحرِّش بين الناس، ويُلقي العداوة بينهم، وربما يسبب حمل السلاح، نعم)).

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله أيضاً كما في "موقعه الرسمي" بعنوان: (صور الخروج على الأئمة): هل الخروج على الأئمة يكون بالسيف

فقط، أم يدخل في ذلك الطعن فيهم، وتحريض الناس على منابذتهم والتظاهر ضدهم؟

فكان جوابه: ((ذكرنا هذا لكم، قلنا: الخروج على الأئمة يكون بالخروج عليهم بالسيف؛ وهذا أشد الخروج، ويكون بالكلام: بسبِّهم وشتمهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر؛ هذا يهيِّج الناس ويحثهم على الخروج على ولي الأمر، ويُنَقِّص قدر الولاة عندهم، هذا خروج، فالكلام خروج، نعم)).

والكلام في ولاة الأمور من فوق المنابر وفي القنوات الفضائية التي يشاهدها آلاف من عوام المسلمين ليس من منهج السلف الصالح، فقد سُئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٢١١): هل من منهج السلف نقد الولاة من فوق المنابر؟ وما منهج السلف في نصح الولاة؟

فكان جوابه رحمه الله: ((ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذِكر ذلك على المنابر؛ لأنَّ ذلك يُفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكنَّ الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يُوجَّه إلى الخير)).

ولا بدَّ أن نعلم أنَّ من فِرق الخوارج فرقة تسمى "القَعَدية"، وهم من أخبث وأشر فرق الخوارج، يقعدون عن الخروج على الحكام الظلمة بالسيف





والمواجهة، ولكنهم يحرِّضون الناس بالكلام عليهم وتوغير الصدور وتأليب النفوس الذي ينتهي غالباً بالخروج أو المظاهرات.

روى الإمام أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص٢٧١ عن عبد الله بن محمد الضعيف رحمه الله أنه قال: ((قَعَدُ الخوارج هم أخبثُ الخوارج)).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح: ((القَعَدِيَّة: الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يُباشرون ذلك)).

وقال في الفتح في كلامه حول "عمران بن حطان": ((والقعدية: قومٌ من الخَوَارِج كَانُوا يَقُولُونَ بقَوْلهمْ، وَلَا يرَوْنَ الْخُرُوجَ بل يزينونه!)).

وقال في تهذيب التهذيب في ترجمة "عمران بن حطان": ((وقال ابن البرقي كان: حرورياً، وقال الدار قطني: متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه، وقال المبرد في الكامل: كان رأس القعد من الصفرية وفقيههم وخطيبهم وشاعرهم انتهى.

والقعد الخوارج: كانوا لا يرون [الخروج] بالحرب؛ بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه.

وقال أبو نواس:

فكأني وما أحسن منها .... قعدي يزين التحكيما

لكن ذكر أبو الفرج الأصبهاني: أنه إنما صار قعدياً لما عجز عن الحرب، والله أعلم.





قلتُ: وكان من المعروفين في مذهب الخوارج وكان قبل ذلك مشهوراً بطلب العلم والحديث ثم ابتلي!!)).

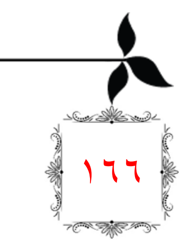
وقال في ترجمته في "الإصابة": ((كان من رؤوس الخوارج من القعدية بفتحتين: وهم الذين يحسِّنون لغيرهم الخروج على المسلمين ولا يباشرون القتال)).

وقد سُئِلَ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله: هل يكون الخروج على ولاة الأمر بالكلام؟ أو لابدَّ من الخروج عليهم بالسيف؟

فكان جوابه كما في "الموقع الرسمي/ قسم الفتاوى": ((بدايةُ الخروج بالكلام؛ الكلام في تهييج الناس وتثويرهم وشحنهم وإلقاء البغضاء بين الناس؛ هذه فتنة قد تكون أشدَّ من السيف، ما يكون السيف إلا تعبيراً عمَّا في النفوس، ولهذا عبد الله بن إباض رئيس الإباضية من القَعَدَة؛ يُعَدُّ من الخوارج، يعني يحرِّك الناس بالكلام، وفِرقة سموها: "القَعَدِيَّة"، وهم من الخوارج، يعني يحرِّكون الناس بالكلام)).

فالخروج بالسيف والخروج بالكلمة وكيفما كان الخروج وبأي وجهٍ كان فهو مذموم شرعاً ومجمعٌ على ذمه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المجموع (٣٥/ ١٢): ((وَأَمَّا أَهْلُ العِلْمِ وَالدِّينِ وَالفَضْلِ فَلَا يُرَخِّصُونَ لِأَحَدِ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ وُلَاةِ الأُمُورِ وَغِشِّهِمْ وَالخُرُوجِ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِ مِنْ





الوُجُوهِ؛ كَمَا قَدْ عُرِفَ مِنْ عَادَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالدِّينِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَمِنْ سِيرَةِ غَيْرِهِمْ)).

وقد سمعتُ لأبي عبد الحق كلاماً في لقائه مع سعدون حمادي في برنامج "الجواب الكافي" الذي يخرج في قناته الفضائية "النصيحة" حول مسألة "ذكر مساوئ الحكام على المنابر"، يحاول فيه أن يصوِّر ناقديه في هذه المسألة ويصوِّر واقعه وكلامه فيها تصويراً مغلوطاً بعيداً عن الحقيقة!.

فصوَّر نفسه أنه يُنكر الكلام على الحكَّام على المنابر ويُنكر ذكر مساوئهم في القنوات الفضائية!، وأنه إنما يُنكر المنكرات المنتشرة في أوساط الناس، وأنَّ البعض عنده تفريط في هذه الصورة لأنه لا يقبل "إنكار المنكرات" خشية أن يُفهم هذا الإنكار على الحكومات التي أقرَّته؛ ولهذا يُنكر على المنكر لهذه المنكرات!!.

وهذا تلبيس وقلب للحقيقة وتزوير للواقع، فواقعه ليس كذلك، وواقع خصومه من السلفيين الذين ينتقدونه ليس كذلك، وقد تقدَّم كلامه: "يقولون: بأن الرؤساء هم ظالمون، نعم اي والله هم ظالمون"، وقال: "والله يوجد في الحكومة والرئيس ظلم"، وقال: "أنا كسلفي إذا أقول لهذا الشعب: أيها الناس لا يوجد ظلم أبدًا في هذه الحكومة!، ليس عندنا أي مشكلة!، ما شاء الله حكومة عادلة!، ورئيس عادل!، لا يوجد أي مشكلة!، ألا ترون لا يوجد أي مشكلة؟!،




فهل الناس يستهزئون بي أم لا؟ فالناس يقولون: هذا الرجل هل هو نائم؟! أم أنه قد جُنَّ؟! أم ذهب عنه عقله؟!".

فهل يلاحظ القارئ المنصف أنَّ كلام أبي عبد الحق هو في [إنكار المنكرات] أم في [نقد الرئيس والحكومات]؟!

ولينظر القارئ إلى أبي عبد الحق في كلامه في أول ردي هذا وهو يصوِّر واقعه وواقع السلفيين المنتقدين له: ((هم قد فهموا بأنَّ منهج السلفية هو أنك كما يقول أحدهم في كلام له: "نحن ليس عندنا أي مشكلة مع الرئيس والسلطة والحزب مطلقاً"!، فهذا خطأ، ولا نقول هذا أبداً، كيف يقول السلفي هذا؟! كيف ليس عندي أي مشكلة؟!)).

إذاً حقيقة الخلاف بين أبي عبد الحق وبين السلفيين المنتقدين له ليس في [إنكار المنكرات] كما يصوِّره أبو عبد الحق في حاله الجديد، وإنما الخلاف معه في [تصريحه على المنابر وفي القنوات الفضائية: أنَّ السلفيين عندهم مشكلة مع الرئيس والسلطة والحزب الحاكم لأنه لا يأمر بالمعروف].

ومعنى كلام أبي عبد الحق "عندنا مشكلة مع الرئيس" أي يجوز أن أقول: هو ظالم!، ويجوز أن أذكر ظلمه وفساده وخيانته وتحزُّبه على رؤوس الخلائق!، كما تقدَّم من صريح كلامه.

بل هو يستدل على ذكر مساوئ الحكَّام بالأحاديث التي جاء فيها وصف بعض الأمراء الذين سيأتون بعده صلى الله عليه وسلم أو أمراء آخر الزمان بأنهم





يظلمون الناس ويستأثرون بالحكم والأموال ولا يؤدُّون حقوق الناس عليهم، وهذا من أفسد الاستدلالات.

فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر أوصاف هؤلاء الحكام والأمراء من باب الإخبار بحالهم، وفي الوقت نفسه أمرنا بالصبر عليهم والسمع والطاعة لهم بالمعروف وعدم الخروج عليهم وإن ظلموا، وأمرنا النصيحة لهم بالسر إن أمكن وإلا فيجب كف اللسان عن ذكرهم بسوء وأداء حقهم علينا وسؤال حقنا من الله وحده، فكيف سوَّغ أبو عبد الحق لنفسه أن يتلاعب بهذه النصوص الصريحة ويحرِّفها عن مواضعها بهذه الصورة القبيحة؛ ويزعم أنها تجيز ذكر مساوئ الحكام على رؤوس الخلائق؟! نسأل الله عزَّ وجلَّ أن لا يزيغ قلوبنا وأن يجنبنا مضلات الفتن.

وقد تعدَّى أبو عبد الحق تجويز الكلام في حكامه علناً والتأصيل لذلك إلى الكلام في حكام غيره:

فقد سُئل أبو عبد الحق: يا شيخ بالنسبة لموضوع الانتخابات؛ صحيح نحن عندنا أمثلة سيئة على النتائج، ولكن عندنا أمثلة جيدة أيضاً، أي: على فوز الإخوان، مثل تركيا وماليزيا، حيث فاز فيها الإسلاميون، وما حدث في مصر: فمعلوم أنَّ السعودية قد خصَّصت ستة عشر مليار دولار لإسقاط محمد مرسي، وعبد الفتاح السيسي الذي قال علناً: نحن نؤيد كل ما يبغضه الله!، ومع ذلك



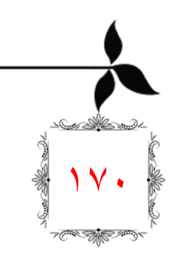


نرى أنَّ عبد الرحمن السديس يدعو لآل سعود في مكة بالنصرة ويقول: اللهم انصر آل سعود ونائبه؟!

فكان جواب أبي عبد الحق: ((بالنسبة للسؤال الثاني وهو: أنَّ السعودية صرفت كذا مليار دولار، والله أنا لا أدري بهذا، لأنني ليس لي معها علاقة، ولا أدري كيف حصلتم على هذه المعلومة؛ وكونها صرفت كذا مليار دولار للإتيان بالسيسي وإسقاط مرسي؟! والله أنا لا أعلم شيئاً عن هذا يا أخي العزيز، ولكنها أيدت السيسي؛ فهذه مواقف سياسية، والمواقف السياسية في الأحزاب والحكومات شيء عادي، وفي وقت أنَّ مرسي بعدما استلم السلطة يذهب رأساً ويولي ظهره عن جميع الدول السنية، فيذهب ويضع يده في يد إيران، ويدعو أحمد نجاتي إلى مصر، طبعاً أنَّ السعودية تخاف على نفسها، على أن تكون هناك دولة تضع يدها في يد إيران في وسط الدول العربية لأنَّ فيه خطر على المنطقة بصورة عامة، وهناك أيضاً سورية في الجانب الآخر، فهذه مشكلة المواقف السياسية، وهذه ليست من شغلي، وملك السعودية ليس على القرآن والسنة حتى أعرضه على الميزان!؛ ميزان الكتاب والسنة، فأنا لا علاقة لي به يُحسِن أو يُسيء، فانتقده وقل فيه ما شئتَ إلى الصباح!، فهذا ليس من شغلنا)).

أليس قول أبي عبد الحق "وملك السعودية ليس على القرآن والسنة حتى أعرضه على الميزان!" طعناً في هذا الملك الذي يحكم بلاد الحرمين بشرع الله وبما أنزل الله؟!





هل يعتقد أبو عبد الحق أنَّ حكومة بلاد الحرمين لا تحكم بالكتاب والسنة حقاً؟!

إذاً فليفرح القطبية وإخوانهم السرورية بهذا الكلام، وليمدُّوا أيديهم إلى يد أبي عبد الحق، لعله لا يمانع الآن في صحبتهم والتعاون معهم، وخاصة أنه يقرر جواز التعاون مع أهل البدع في الأمور العامة، ويصف جميع الأحزاب الإسلامية والتنظيمات التكفيرية بأنهم إخوانه في الله، ويزور مقراتهم ويلتقي بمرشديهم من باب العمل المشترك في حفظ الأمن ودفع المخاطر، ولا يعدُّ المظاهرات التي تطالب بالحقوق والخدمات من الخروج!؛ هذا بالإضافة إلى طعنه الصريح في الحكومات على المنابر والقنوات الفضائية، فماذا ترك من منهج السرورية والقطبية؟!

وأما جوابه الجديد في الفيس بوك:

فما ذكره أبو عبد الحق في جوابه هذا يدل على أنه بلغ أعلى مراتب التلبيس والتمويه، ودونكم البيان:

١- وصفَ أبو عبد الحق السلفيين -الذين ينتقدون كلامه في الحكام على المنابر والقنوات الفضائية- بعدة أوصاف: الإرجاء!، سوء المذهب!، الجهل!، المتخاذلين الجبناء!، المرجفين الجبناء!، الجبناء المتملقين!، لسان حالهم يقول: لا يجوز لك أن تنكر منكراً لكون المنكر رسمياً حكومياً!، وهؤلاء لا ينطقون بالحق



حفاظاً على مصالحهم ويرون صدعي بالحق وتحذيري من الكفر والنفاق مخالفةً لمنهج السلف وموافقةً لمنهج الخوارج!.

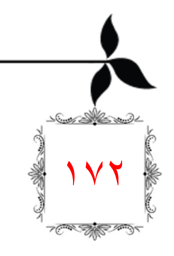
أولاً: كأنَّ المتكلِّم بهذه الأوصاف المشينة قطبي محترق على طريقة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبي محمد المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني وملا كريكار الكردي...، الذين يطعنون بالعلماء وبالسلفيين بمثل هذه الأوصاف لأنهم لا يجيزون الكلام على ولاة الأمور أمام العامة من الناس.

ثانياً: هل أصبح الكلام في الرئيس والحكومة والحزب الحاكم على رؤوس الخلائق من الشجاعة والبطولة؟!

ومن الذي يتقرب إلى الأحزاب الإسلامية والشخصيات السياسية والجهات الأمنية؛ يكثر من الزيارات واللقاءات من أجل المحافظة على مصالحه الخاصة (قناة النصيحة) وإرضاء الآخرين ويصرِّح قائلاً: "إذ بدون تواجدنا في المحافل العامة لا يُمكن أن نحافظ على ما في أيدينا ونحصل على احترام السلطات والجهات الأمنية"؟!

ومن الذي يشارك في لقاءات في قنوات فضائية ومؤتمرات سياسية ويسمع المنكر والضلال فلا يُحرِّك ساكناً عملاً بقاعدة "في كثير من الأحيان قول الحق يفضي الى نتائج سيئة"!، أو يسمع الطعن الصريح بالعلماء فيداهن بدعوى "إنَّ الدخول بجدل في هذا الموضوع في وسط غير محب للشيخ قد يُدخل المرء فيما لا يُحمد عقباه"؟!





فاترك التلبيس يا أبا عبد الحق فإنَّك مفضوح.

٢- وصفَ أبو عبد الحق نفسه بأوصاف تدل على افتخاره بنفسه وثنائه عليها وغروره وعجبه بها، وكأنه الأوحد في الساحة الدعوية في العراق!!.

من ذلك أنه قال: "إنني بدعوتي السلفية من أسباب استقرار الأمن في البلد".

وقال: "ولو تسأل أيَّ منصف من هو السبب الرئيس في انتشار الدعوة السلفية وحماية الأمن لها وللسلفيين؟ ومن الذي درأ اتهامات الخصوم للسلفيين بالتكفير والتفجير وزعزعة أمن البلد؟ لقال لك -إن شهد بالحق- أنَّ السبب الأول هو أبو عبد الحق وإخوانه المتعاونون معه".

وقال: "بسبب إظهاري لحقيقة الدعوة السلفية في المحافل والمنابر والقنوات اطمأنَّ الراعي والرعية لهذه الدعوة المباركة".

وقال: "السلطة الحاكمة تحترمني أكثر من كل هؤلاء الجبناء المتملقين".

بل إنَّ أخطاءك يا أبا عبد الحق وإصرارك عليها ومماطلتك وتلاعبك في تراجعاتك من أسباب الوهن والفتن والتفرق بين السلفيين في هذا البلد وفي إقليم كردستان، وقد اعترفت أنت بشيء من هذا في بداية مقالك [تراجع عن المؤاخذات المنهجية] الذي نُشر في سحاب قبل سنة تقريباً فقلتَ: ((وتمر الدعوة في منطقتنا ببداية خلاف حول مسائل شرعية ومنهجية، في الوقت الذي هي في أمس الحاجة الى التكاتف والاجتماع والائتلاف، وقد كتب بعض الاخوة

الحريصين على الدعوة أولاً وعليَّ ثانياً نصيحة طيبة بدى فيها آثار الحرص على جمع كلمة السلفيين على الحق، وذكروا لي بعض الأخطاء التي وقعت مني)).

ولماذا تحجِّر واسعاً يا أبا عبد الحق؟!

أين جهود المشايخ وطلبة العلم والدعاة السلفيين في عموم هذا البلد وفي إقليم كردستان خاصة؟!

لماذا تختزل هذه الجهود الكبيرة في شخصك وجهودك؟!

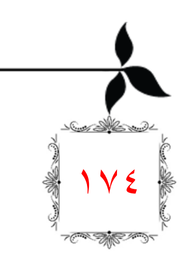
وهب أنَّ لك جهوداً لم يبلغها أحدٌ قبلك ولن يبلغها أحدٌ بعدك في تحقيق أمن هذا البلد وحماية هذه الدعوة السلفية؛ هل هذا يسوِّغ لك الانتكاسة والتلون في الدين بتجويز زيارة مقرات الأحزاب الإسلامية والتعاون مع أهل البدع والتهوين من شأن المظاهرات وذكر مساوئ الحكام على المنابر وإقرار مبدأ حرية الرأي وتقرير قاعدة المعذرة والتعاون وتأصيل الأصول والمسائل والاستدلالات على طريقة أهل التمييع؟!

وأي أمن هذا الذي كنتَ أبرز أسبابه في بلدنا؟!

ألم تسمع ما حصل ويحصل لأهل السنة العرب في هذا البلد عموماً من أنواع البلاء والأذى بالقتل والحبس والخطف والضرب والإهانة والمضايقة والفصل من الأعمال والتهجير وسلب الأموال والممتلكات وهدم الدور والأحياء والقرى والمساجد؟!

أم إنَّ الأمن الذي تقصده هو أمنك وحمايتك؟!





نعم لا يخفى على أحدٍ من السلفيين في العراق ما يعيش فيه أبو عبد الحق من ترف العيش الخاص به في المسكن والمركب والتجارة والقناة الفضائية والأكاديمية الدراسية والحمايات والعلاقات الحزبية والارتباطات السياسية، فهذا هو الأمن المنشود الذي يسعى أبو عبد الحق إلى ديمومته ويخشى من فقدانه.

وأما حماية السلفيين ودعوتهم؛ فإن كان أبو عبد الحق يقصد المتعصبين له المجادلين عنه الغالين فيه، فنعم هو يسعى إلى تحقيق أمنهم أيضاً، لأنهم دمى يحرِّك بهم دعوته يمنة ويسرة بحسب هواه، وإن كان يقصد السلفيين الصادقين المتجردين فهو من أسباب خوفهم واضطراب أمنهم، فكم من ساكتٍ عن أخطائه خوفاً من وشاياته الكاذبة وعلاقاته الأمنية؟! وكم من طالب علم طُرِدَ من مسجده وأُغلقت حلقته لأنه ذكر فلاناً أو فلاناً بخير وهم من منتقدي أبي عبد الحق؟! وكم سلفي تعرض للإهانة والمضايقة والأذى لأنه لا يصرِّح بالثناء على أبي عبد الحق أو لا يصرِّح بالطعن في منتقديه؟! وكم من سلفي هُجِّر من الإقليم أو قرر الهجرة لأنه ضاق ذرعاً بتصرفات متعصبيه؟ والأمثلة كثيرة، فلا يُغالط أبو عبد الحق نفسه.

٣- حاول أبو عبد الحق في جوابه الجديد عن هذه المؤاخذة أن يصوِّر ما وقع فيه من مخالفة في الطعن بالحكام علناً في القنوات الفضائية وعلى المنابر على خلاف الحقيقة، وكذلك صوَّر الناقدين له في هذه المؤاخذة على خلاف موضع إنكارهم عليه.





أولاً: صوَّر نفسه أنه ينكر المنكرات مثل (مخططات العلمانية والديمقراطية، المنافقين الذين يصفون دين الإسلام بالتخلف والرجعية، المنافقين الذين يمنعون الحجاب الشرعي والصلاة بالنسبة للطلاب والطالبات، التحذير من الكفر والنفاق والبدعة على المنابر والفضائيات، إنكار قرار وزير الثقافة والإعلام الذي منع كتب الأئمة السلفيين).

ولو أنه أشغل نفسه ودعوته واستغلَّ قناته ومنبره في إنكار الشرك والمراقد والأضرحة والطرق الصوفية والخرافات المنتشرة في الإقليم لكان خيراً له.

ثانياً: صوَّر الناقدين له أنهم يعدون إنكار هذه الأمور من الطعن في الحكَّام!، ويعدون نصح الأمة وبيان المناهج المخالفة والمنكرات المنتشرة من الطعن في الحكام والمسؤولين!، فقال: ((ولكن عند المخالفين: لا يجوز لي أن أنصح الناس وأقول: أنَّ هذه المناهج مخالفة للإسلام والسنة، ولسان حالهم يقول: لا يجوز لك أن تنكر منكراً لكون المنكر رسمياً حكومياً!!، ولما أنكرتُ هذه المنكرات ونصحتُ الأمة قالوا: أنك تطعن في الحكَّام))، وعزى سبب نقد السلفيين له إلى الجبن والخوف على مصالحهم فقال: ((أم إنَّ المرجفين الجبناء الذين لا ينطقون بالحق حفاظاً على مصالحهم ويرون صدعي بالحق وتحذيري من الكفر والنفاق مخالفةً لمنهج السلف وموافقةً لمنهج الخوارج؟!)).

وقسَّم الموضوع في هذه المؤاخذة إلى قسمين -في رسالته التي أرسلها إلى المشايخ "الأجوبة السديدة"!- لتصوير الواقع على خلاف ما هو عليه فقال:





((قول المنتقد "كلامه في الحكام على المنبر" ثم ذكر مقتطفات مبتورة من كلامي ليستدل بها على دعواه، فظهر لي من تصرفاته جهلة بالتفريق بين أمرين:

الأول/ تحريم الخروج على حكَّام المسلمين بالسلاح بل وبالكلام أيضاً، وهذا ما نحن عليه، وهو منهج السلف.

الثاني/ وجوب إنكار المنكر المعلن من قِبَل الحكومة وبعض المسؤولين إنكاراً مقروناً بالحكمة ونهي الناس عن الخروج)).

والجواب عن ذلك:

لو أنَّ أبا عبد الحق ذكر ما سماه بـ "المقتطفات من كلامه" لانكشف أمره وبان كذبه وظهر صدق ناقديه، ولكنه كتم ذلك بالكلية ليتسنى له أن يشرح أصل المؤاخذة ونقدها على ما يهوى هو ويشتهي!، ثم يزعم أنَّ الناقد يبتر كلامه!.

لماذا يا أبا عبد الحق لا تذكر كلامك بطوله وتبيِّن موضع البتر فيه؟!

أم أنك تخشى من ظهور هذا الكلام؟!

ثم لعلَّك غفلتَ يا أبا عبد الحق أنك اعترفتَ بالتراجع عن بعض هذا الكلام -بطريقة اللف والدوران كالعادة!- فقلتَ: ((أما عن قولي على المنبر بأنَّ الحكَّام ظلمة؛ فأقول: مع إنني لم أُسمِّ مسؤولاً بعينه، إلا أنه ما كان ينبغي قول هذا على المنبر مع وجود الظلم فيهم، فأنا متراجع عن هذا)).

فهل تراجعتَ عن إنكار المنكرات؟!

أم تراجعتَ عن الطعن في الحكّام؟!

ألم أقل لك: حبل الكذب قصير!، فلماذا لا تفهم؟!

وبهذا يعرف القارئ أنَّ إنكار الناقدين لكلامك لا لأنك أنكرتَ المنكرات كما تزعم!، وإنما لأنك طعنتَ في ولاة الأمور، وسيأتي من نص كلامك ما يدل على هذا.

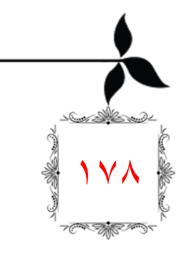
وأما زعمك أنك لم تسمِّ مسؤولاً بعينه، وكذلك قلت في أول جوابك: ((سبق الجواب عليها في عدة مواطن: الأول: في كتابي "قذائف الحق الدامغة" وهذا نصُّه: "السؤال٤/ يزعمون أنك تطعن في ولاة الأمور والمسؤولين والحكوميين علناً وعلى المنابر وفي الدروس، وهذا من صفات الخوارج؟ الجواب/ هذا زعم باطل ناتج عن جهل صاحبه أو عن سوء مذهبه وإرجائه؛ لأنني لم أذكر رئيساً ولا مسؤولاً بعينه: طاعناً فيه أو مشهراً به")).

هل عدم ذكر اسم الرئيس أو الوزير أو المسؤول بعينه يعفينا عن منهج الخوارج الطاعنين في ولاة الأمور؟!

يعني قولك: ((والله يوجد في الحكومة والرئيس ظلم)).

وقولك: ((فهم قد فهموا بأنَّ منهج السلفية هو أنك كما يقول أحدهم في كلام له: "نحن ليس عندنا أي مشكلة مع الرئيس والسلطة والحزب مطلقاً"، فهذا خطأ!! ولا نقول هذا أبداً!، كيف يقول السلفي هذا؟!))؟!





وقولك: ((لذا أنا كسلفي إذا أقول لهذا الشعب: أيها الناس لا يوجد ظلم أبداً في هذه الحكومة!!، ليس عندنا أي مشكلة، ما شاء الله حكومة عادلة!، ورئيس عادل!، لا يوجد أي مشكلة!، ألا ترون لا يوجد أي مشكلة!، فهل الناس يستهزئون بي أم لا؟!، فالناس يقولون: هذا الرجل هل هو نائم؟! أم أنه قد جن؟! أم ذهب عنه عقله؟!، ألا يرى أنه يوجد عدم عدالة؟!)).

وقولك في خطبة الجمعة: ((الأذى موجود في البلد، الفساد موجود، الظلم موجود، إن كنتَ من حزبه يعمل لك وإن لم تكن من حزبه لا يعمل لك، هذا موجود أعرف هذا أحسن منك)).

يعني كلامك هذا لا يعني طعناً في الرئيس والحكومة والحزب الحاكم، ولا يدخل في باب التحريض والتأليب عليهم؛ ما دام أنَّك لم تذكر اسم الرئيس؟!!.

من أين لك هذا التأصيل الجديد يا أبا عبد الحق؟!

كلامك هذا سيتنفس به القطبيون الصعداء، فهم في أكثر كتاباتهم وبياناتهم وخطبهم ودروسهم لا يصرِّحون باسم الرئيس أو الوزير أو المسؤول، لكنَّ القارئ أو المستمع يعرف مقصودهم وكأنهم ذكروا اسمه، فهل هذا يعفيهم من النقد؟ ويعفيهم من نهج الخوارج؟، عند أبي عبد الحق نعم يعفيهم لأنه على طريقتهم في هذا، أما عند السلفيين فلا يعفيهم أبداً.

ثم إذا ذكر أبو عبد الحق في تحريضاته وتأليباته "رئيس الإقليم" و"محافظ السليمانية" ألا يعدُّ هذا تصريحاً؟ أما ماذا؟!

قال أبو عبد الحق في قناة فضائية: ((أخي؛ والله اليوم لا ينخدع أحد بهذا الكلام، هل فهمت؟ أي خلاف رأي؟! فعلى الإنسان أن يكون صريحا وجريئاً، هل فهمت؟ إذا لم تكن تحسبه رئيساً للإقليم ولا تراه لائقاً: تعال وقل مثل الناس لا نقبله مثل الأحزاب الأخرى، أما بعض الناس يريد أن يأكل من هنا ومن هناك، هذا شيء ليس بطيب، فهي صفة غير جميلة، فعلى المسلم أن يكون صريحاً واضحاً بيناً)).

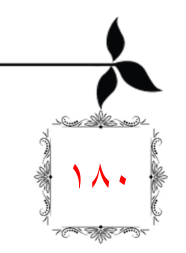
وقال أيضاً: ((فلتتجرأ هذه الأحزاب الأربعة بجراءة وتقول: قررنا أنَّ فلاناً ليس برئيس الإقليم؛ ونحن نقوم بانتخابات في البرلمان ونصبنا فلاناً رئيساً للإقليم؟! لم يفعلوا)).

وقال بعد أن ذكر قصة مؤلمة عن بعض السوريين: ((الرؤساء لا يبالون بهذا!!، لا يعلمون كيف يحاسبهم الله يوم القيامة؟!

إذاً لا يظن رؤساؤنا أنَّ بقائهم على كرسيهم واحتفاظهم به أنهم بذلك مفلحون وناجون وحصلوا على مغانم، والله ستحاسب عن عشرة، فكيف لا تحاسب عن أمة؟!

أنت مسؤول إن لم يكن هناك كهرباء، أنت مسؤول إن لم يكن هناك ماء، أنت مسؤول عن حياة الناس، أنت مسؤول إن لم يكن الناس في حياة كريمة، لا شكَّ أنت مسؤول بقدر استطاعتك، لا شك لو قمتَ بخيانة وقصرتَ وأفسدتَ فيها وتحزَّبتَ فيها كل هذه ستحاسب من أجلها يوم القيامة)).





ويقول: ((نحن نعيش على النفط، وانظر إلى حال نفطنا وغازنا وبترولنا، لأننا نقول دستورنا ديموقراطي وعلماني، انظر الى نفطنا وبنزيننا كله يذهب الى الدول العلمانية والديموقراطية!، يقولون: يذهب أكثره إلى اليهود إلى إسرائيل!!، ولا نعلم أكثره إلى أين يذهب؟!، لكن النفط والبنزين ليس لنا!)).

وقال في خطبة الجمعة: ((يا محافظ السليمانية أنتم الذين كنتم تنظِّرون للمظاهرات؛ فذوقوا ما جنيتم)).

وقال في جوابه الجديد هذا: ((وأما في العراق الديمقراطي فلم يبارك الله لأهله في النفط لأنهم لم يرضوا بالإسلام دستوراً وحيداً للدولة، وإنما تأثروا بالدول الديمقراطية الغربية مع ما عندهم من الرفض والشركيات، فذهب نفط العراق للغرب ولليهود ولم يستفد أهل العراق من نفط العراق)).

ولما سُئل أبو عبد الحق عن (الملك عبد الله) و(عبد الفتاح السيسي) و(محمد مرسي) أمام الناس، فكان من جوابه: ((وملك السعودية ليس على القرآن والسنة حتى أعرضه على الميزان؛ ميزان الكتاب والسنة، فأنا لا علاقة لي به يُحسِن أو يُسيء، فانتقده وقل فيه ما شئتَ إلى الصباح!، فهذا ليس من شغلنا)).

هذا أيضاً لا يعدُّ ذكراً لأسماء الرؤساء بأعيانهم؟!!

كفاك تلبيساً يا أبا عبد الحق.





وبهذا يتبين للقارئ المنصف أنَّ خلاف السلفيين -الناقدين لأبي عبدالحق- معه في كلامه السابق وليس في إنكاره للمنكرات التي ذكرها في جوابه الجديد.

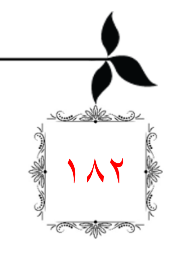
٤- وأما ما زعمه أبو عبد الحق من كونه له سلف في كلامه هذا في ولاة الأمور؛ وذكر منهم الشيخ صالحاً الفوزان والشيخ ربيعاً المدخلي والشيخ صالحاً اللحيدان والشيخ عبد المحسن العبَّاد حفظهم الله، ثم قال: ((فهذه النقولات المباركة عن أهل العلم الدالة على المنهج الحق والطريق المستقيم قد أخذتُ بها وعملتُ بمقتضاها)).

فالجواب عنه:

هذا من التلبيس والتمويه، بل يعدُّ من تشويه دعوة هؤلاء المشايخ السلفيين.

فكلام هؤلاء المشايخ جاء في سياق الثناء على بلاد الحرمين وولاة أمورهم، ثم بعد هذا الثناء الواسع بينوا أنَّ مؤسسات الدولة أو الحكومة لا تسلم من بعض الأخطاء أو المخالفات وأنَّ النقص موجود لأنها غير كاملة، وهذا يشبه الثناء على العلماء وبيان منزلتهم والتعريف بقدرهم وحقهم ثم التعقيب بالقول: لكنَّ العالم يصيب ويخطئ ويقبل من كلامه ما وافق الحق ويرد ما خالفه لأنه غير معصوم، فهل يعدُّ هذا التعقيب بعد ذلك الثناء طعناً؟ كلا، فكذلك كلام المشايخ المذكورين.





لكنَّ أبا عبد الحق أظهر بعض كلامهم ووضع تحته خطاً بدعوى أنه يوافق كلامه؛ ودونكم التفصيل:

وضع خطاً تحت قول الشيخ الفوزان: "لا نقول: إنها كاملة من كل وجه، لكن هي -والحمد لله- لا تزال قائمة على الخير فيها أمر بالمعروف ونهي عن المنكر وإقامة للحدود وحكم بما أنزل الله".

وقوله أيضاً: " إننا -والحمد لله- نرى من حكومة هذه البلاد قياماً بالواجب نحو الإسلام وتحكيماً لشريعته ولو وجد بعض النقص في ذلك ونرجو الله أن يصلحه، نحن -ولله الحمد- على ثقة من ولاة أمرنا وعلى ثقة من المنهج الذي نسير عليه، وليس معنى هذا أننا قد كملنا وأن ليس عندنا نقص ولا تقصير بل عندنا نقص؛ ولكن نحن في سبيل إصلاحه وعلاجه -إن شاء الله- بالطرق الشرعية".

وضع خطاً تحت قول الشيخ ربيع: ((وهذه البلاد وهذه الحكومة تتبنى عقيدة التوحيد عقيدة نوح وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهود وصالح، تدرس توحيد العبادة وتوحيد الأسماء والصفات، تدرس في هذه البلاد أحكام الشريعة، محاكم شرعية، القضاة يحكمون بقال الله قال رسول الله ... خير كثير، المعاصي موجودة والمخالفات موجودة، فهذه البلاد -والحمد لله- هي المعقل الأخير للإسلام".





وضع خطاً تحت قول الشيخ اللحيدان: "هذه البلاد قلب الإسلام وحرزه، تنعم بأمور كثيرة من الأمن لا يوجد لها نظير في العالم، وهي بدون شك أفضل حكومة على الإطلاق في هذه الدنيا، ولا يعني هذا ولا يقول أحد: إنها كاملة، بل لها أخطاء ولنا أخطاء، ولكنها خير حكومة على وجه الأرض".

أقول:

فلا أدري أين وجه المقارنة بين طعونات أبي عبد الحق بالحكام الصريحة وبين كلام المشايخ هذا؟!

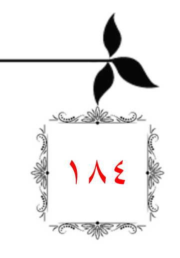
ولكنه التلبيس والتمويه الذي اعتاده هذا الرجل في أجوبته وتراجعاته، ويظنُّ أنه يمر على السلفيين.

وأما كلام الشيخ العباد بعد أن بيَّن أنَّ نصح ولاة الأمور يكون سراً وبرفق ولين ثم عقَّب بقوله: "وإذا ظهرت أمور منكرة من مسؤولين في الدولة أو غير مسؤولين سواء في الصحف أو في غيرها، فإنَّ الواجب إنكار المنكر علانية كما كان ظهوره علانية".

وهل يفهم أبو عبد الحق من إنكار هذا المنكر المعلن أن يصف الرئيس أو الحكومة أو الوزير أو المسؤول بالظلم أو بالفساد؟! هل هذا هو مراد الشيخ العباد؟!!

اتق الله يا أبا عبد الحق ولا تفتح باباً من الشر والفتنة لا تحمد عقباه.





ولا تلبس الحق بالباطل، فإنكار المنكرات حق مطلوب بشروطه وضوابطه، وأما ذكر مساوئ الحكام على المنابر وإظهار أخطائهم في القنوات الفضائية في وقت الأزمات والمحن فهو عين الباطل، والله تعالى يقول: "وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ".

وأما كلام الشيخ ربيع حفظه الله: ((والله إنَّنا لنبرأ من أخطاء الحكام وغيرهم، ونحب من يطبق شريعة الله، ونكره مخالفة هذه الشريعة، ولا نؤيّد أيَّ خطأ أبداً، والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام يقول -كما في حديث أم سلمة-: "ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون: فمن عرف بَرِئ، ومن أنكر سَلِمَ، ولكن من رضي وتابع" قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا" صحيح مسلم (٣/ ١٤٨٠).

فنحن ننكر المنكرات إن شاء الله بقدر ما نستطيع؛ بقلوبنا وبألسنتنا وبأقلامنا في حدود طاقتنا، وإذا عجزنا عن شيء ننكره بقلوبنا ولا نرضاه أبداً "ولكن من رضي وتابع")).

فهذا الكلام قاله الشيخ ربيع في شرحه لـ [كتاب الشريعة/ باب ذم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم، وثواب من قتلهم أو قتلوه]، بعد وصف الخوارج وذم مسلكهم.

فالشيخ ربيع أراد أن يغلق الباب على القطبيين والسروريين والتكفيريين الخوارج الذين يتهمون العلماء بأنهم يؤيدون أخطاء الحكام وأنهم علماء





السلاطين والطواغيت، وكلامه حفظه الله لا غبار عليه أبداً، فالواجب على المسلم البراءة من أخطاء المخطئين سواء كانوا حكاماً أو محكومين، وإنكار المنكرات بقدر الاستطاعة، وعدم الرضا بالأخطاء.

فأين موضع الاستدلال بهذا الكلام يا أبا عبد الحق؟!

وهل خلافنا معك في هذا؟!

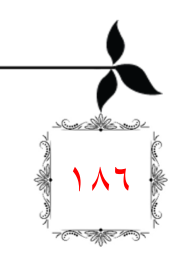
وأما كلام الشيخ ربيع حفظه الله في حكومة السودان: "لماذا لا يتكلمون في حكومة السودان وهي طاغوتية الآن؟....".

هذه الكلمة التي استدلَّ بها هذا أبو عبد الحق من كلام الشيخ ربيع لم يبق مخالفٌ للشيخ من الحدادية والمميعة والحزبية والقطبية والتكفيرية إلا واحتجَّ بها على الشيخ، وهي في مواقعهم جميعاً، فجاء أبو عبد الحق ومتعصبته فضربوا معهم سهماً بهذه الشبهة وبهذا التلبيس والتمويه!.

وكلام الشيخ ربيع هذا كان في شريط "غربة التوحيد والسنة" أي قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، وهو يتكلم عن انشغال الدعوات الحزبية والسياسية والقطبية بنقد الحكومات ومنازعتها عن الدعوة إلى التوحيد والسنة والتحذير من الشرك والبدع.

وذكر حفظه الله في كلمته هذه المتآمرين على دعوة التوحيد وحكومة بلادهم وجامعاتهم ومؤسساتهم ونقدهم لها، ثم ذكر مستفهماً معترضاً عليهم: "لماذا لا يتكلَّمون في حكومة السودان وهي طاغوتية الآن...".





فهذا من باب الإلزام وبيان تناقض المتآمرين على حكومة بلاد التوحيد الذين يكيلون بمكيالين، وليس من باب تحريض الناس وتهييجهم ضد هذه الحكومات.

فهؤلاء المتآمرون في بلاد الحرمين وغيرها من أفراخ الإخوان والقطبية لا يتكلَّمون على حكومة السودان لأنها حكومة إخوانية مع كونها تدعو إلى وحدة الأديان وحرية الأديان والمساواة بين الأديان، وهذا من الطاغوت الذي أمرنا شرعاً أن نكفر به، وكذلك لا يتكلَّمون على حكومة أفغانستان لأنها إخوانية صوفية في وقتها، ولا يتكلَّمون على حكومة اليمن وهي قومية بعثية ولا على حكومة إيران وهي رافضية صفوية، بينما نرى هؤلاء المتآمرين يتكلَّمون في حكومة بلاد الحرمين لأنها حكومة سلفية تحكم بما أنزل الله وتحارب الخوارج وأذنابهم وتضيق عليهم الخناق، ولهذا يسعون إلى إثارة الفتنة وتحريض الناس ضد هذه الحكومة.

فالكلام أصالة في بيان تناقض هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية والتكفيرية وبيان كذب دعواهم في المطالبة بتحكيم الشريعة في بلاد الحرمين، فهذه البلاد تحكم بالشريعة، ولكنَّ هؤلاء القطبيين يريدون مآرب سياسية كما لا يخفى على السلفي البصير.

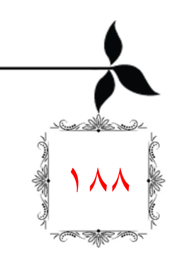
فماذا صنع أبو عبد الحق؟!

جاء إلى كلام الشيخ ربيع هذا وقطعه من سياقه ومقصده ليحتجَّ به على طريقته في الطعن في الحكومات على المنابر والقنوات الفضائية، والله المستعان.

٥- وأما قول أبي عبد الحق في جوابه الجديد: ((أما أن أسلك سبيل الخوارج في تحريض الناس على الحكام فحاشا وكلا، بل حذرتُ من مسلك الخوارج ومن المظاهرات والانقلابات والثورات التي لم تجلب ولن تجلب إلا الدمار والفساد)).

أما تحريض الناس على الحكَّام فقد تقدَّم كلامه، وقد فهمه أقرب الناس إليه في وقته والمدافع عنه بقوة كما قال هو عن نفسه الأخ أبو حمزة موفق حسين العليوي ونصحه بذلك قائلاً: ((مع كون الشيخ [أبي عبد الحق الكردي] قد اجتهد في ردِّ الناس عن المنكر بالتسليم بوجود شيء في الحكومة؛ وفعل ذلك استدراجاً للناس كي يقبلوا منه، إلا أنَّ اجتهاده هذا مصادم للنصوص السلفية التي تمنع ذكر عورات أولي الأمر على الملأ في أي سياق كان، لذا هذا الكلام يا شيخ عبد اللطيف ينبغي الرجوع عنه، وأقول لك ذلك حرصاً مني على الدعوة أولاً وعليك ثانياً، وإن اعتذرتَ بعرض الكلام على بعض مشايخ السلفيين وإقرارهم له: فإنَّ الأصول السلفية مقدَّمة على أقوال الجميع، واعلم أنك بتراجعك عن ذلك تزداد رفعة، فإنَّ الرجوع إلى الحق أولى)).

وقال له أيضاً في بيان منشور: ((فإنَّ منهج السلف مباين لمنهج أهل الأهواء والبدع في أمور عديدة؛ ومن أهمها: التعامل مع ولاة الأمر، فهم أعني

السلفيين يطيعونهم بالمعروف ويُحرِّمون الخروج عليهم سواء بالكلام أو بالسيف، ويمنعون من ذكر مثالبهم في المحافل العامة أو الخاصة، وينكرون على من يفعل ذلك أشد الإنكار؛ سواء كان ذلك منهم أو من غيرهم، بل ويوالون ويعادون على ذلك، بل ولا يقبل منهج السلف الكلام على ولاة الأمر للدول الأخرى.

وهذه المنهيات لا تقبل في أي سياق جاءت، لذا أنصح من وقع في شيء من ذلك من السلفيين التراجع تراجعاً واضحاً: من غير تبرير، ولا اعتذار بالسياق والسباق والمناسبة، ولا محاولة تبرير ذلك بكلام بعض أهل العلم المجمل الذي لا يسعف في تبرير ذلك؛ بل هو من معالجة الخطأ بخطأ أكبر منه، وأقول ذلك نصحاً للدين ولمن وقع في شيء من ذلك، وينبغي على كل حريص على الدعوة وعلى المتكلِّم بذلك أن ينصح لأخيه ظالماً ومظلوماً، ويعين أخيه بالرجوع إلى الحق وترك الكلام في السياسة وولاة الأمور وتوابع ذلك؛ مما يضر ولا ينفع في دين ولا دنيا)).

فيا أبا عبد الحق؛ هل الأخ أبو حمزة من المتأثرين بالحدادية أيضاً؟!

وأما المظاهرات؛ فقد سُئل أبو عبد الحق في مقطع مصوَّر مع بعض الشباب الذين حوله: هل الذين يقومون بالمظاهرات خوارج أو فعلهم فعل الخوارج؟





فكان جوابه: ((لا والله، نحن لا نقول لأحد، ولا لهؤلاء خوارج، ولا نقول فعلهم فعل الخوارج، بل نطلب ونرجو من الحكومة أن تحقق طلباتهم، وأي طلب من طلباتهم حق: نرجو من الحكومة أن تحققها لهم، أما أن نقول هؤلاء خوارج أو فعلهم فعل الخوارج: فهذا ليس من شأننا أن نحكم على هؤلاء، وإنما نحن أهل السنة علينا أن ننصح الناس، لأنه إذا لم يكن الناس صالحين، فإنَّ الوضع لا يصلح أبداً، والله أعلم)).

فأين إنكار المظاهرات في جوابه هذا؟!

وأما الثورات والانقلابات، فقد أجاز أبو عبد الحق التعاون مع دعاة الثورات والانقلابات في الأمور العامة فقال في مؤتمر [الموصل قلعة الإسلام والتعايش]: ((أنت ترى الخروج في الثورات والانقلابات، وأنا على عكس من ذلك، فلذا من حقي أن لا أدع مجالاً أن تتكلم في منبري بارك الله فيك؛ وهذا ليس بدِكتاتورية، لكن كلامي في الأمور العامة والمصالح العامة: يجب أن نتعاون ونتشاور)).

فهل أنكر عليه أم أوجب التعاون معه؟!

وإنْ قصدتَ يا أبا عبد الحق أنك حذرتَ من قبل عن المظاهرات في [رسالة مطبوعة] أو حذرتَ فيما بعد في [الجواب الكافي]، فهذا يدلُّ على اضطرابك وتناقضك في الأجوبة والمواقف، والواجب أن تبيِّن أنَّ كلامك




المتقدِّم خطأ، وأنك ترجع عنه رجوعاً واضحاً بلا تلاعب ولا تلبيس، وهذا ما لم تفعله حتى هذه اللحظة.

والله الموفِّق.

٥- التقلُّب في مسألة المظاهرات وحكم المتظاهرين

سُئل أبو عبد الحق الكردي في جلسة مع بعض الشباب مسجَّلة ومصورة:

هل الذين يقومون بالمظاهرات خوارج؟ أو فعلهم فعل الخوارج؟

فكان جوابه: ((لا والله، نحن لا نقول لأحد ولا لهؤلاء: خوارج، ولا نقول: فعلهم فعل الخوارج؛ بل نطلب ونرجو من الحكومة أن تحقق مطالبهم، وأي طلب من مطالبهم حق نرجو من الحكومة أن تحققه لهم.

أما أن نقول: هؤلاء خوارج أو فعلهم فعل الخوارج؛ فهذا ليس من شأننا أن نحكم على هؤلاء.

وإنما نحن أهل السنة علينا أن ننصح الناس؛ لأنه إذا لم يكن الناس صالحين: فإنَّ الوضع لا ينصلح أبداً، والله أعلم)).

في جوابه هذا عدة وقفات:

الأولى: هل يفهم القارئ أو السامع لهذا الجواب أنه يقول بتحريم المظاهرات أو أنه يُنكر على هؤلاء المتظاهرين هذا الخروج؟!

لم يذكر أبو عبد الحق تحريم المظاهرات ولم يظهر إنكاره على المتظاهرين مع مناسبة هذا في جوابه هنا؛ ولا غرابة في موقفه هذا فهو يتماشى مع قاعدته التي أسسها من قبل في التفريق بين السلفي والحدادي بقوله: "في كثير من الأحيان قول الحق يفضي الى نتائج سيئة!".

ومعلوم أنَّ علماء السلفيين جميعاً في هذا العصر يصرحون بتحريم المظاهرات، وكلامهم معلوم ومنشور ولا أرى حاجة في ذكره هنا، وخاصة أنَّ أبا عبد الحق نفسه ذكر كلامهم في رسالتين له منشورتين!.

الثانية: نفى أبو عبد الحق بإطلاقٍ وجزمٍ مؤكَّدٍ بالقسم أن تكون المظاهرات من الخروج على ولاة الأمور وأن يكون المتظاهرون من الخوارج بلا تفصيل؛ وهذا سابقة جديدة منه، وهي دليل آخر يدلُّ على تقلُّب أبي عبد الحق وتغيره.

وأما كون المظاهرات من الخروج على ولاة الأمر؛ فهذا أمرٌ ظاهر، وقد سُئل الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في صوتية منشورة بعنوان [أسئلة في المسجد النبوي بتاريخ يوم الاثنين ١١ ربيع الاول ١٤٣٢هـ]: هل يمكن القول بأنَّ المظاهرات والمسيرات تعتبر من الخروج على ولي الأمر [علماً أنَّ المذكور في الأسئلة المظاهرات السلمية]؟ فكان جوابه حتمياً مؤكَّداً: ((لا شك هي من وسائل الخروج، بل هي من الخروج لا شك)).





وأما كون المتظاهرين من الخوارج فهذا هو الأصل، وما دام أنَّ المظاهرات من الخروج على ولي الأمر، فمن خرج على ولي أمره فهو خارجي كما صرَّح بذلك أهل العلم، وقد ذكر الإمام اللالكائي رحمه الله في "اعتقاد أهل السنة ١/ ١٨١" بسنده وروايته "أصول السنة" للإمام أحمد رحمه الله وفيها: ((ومن خرج على إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة: فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق))، وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة "٧٦"]: ((ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين: فهو خارجي، وقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميتته ميتة الجاهلية))، وقال الشهرستاني في [الملل والنحل ١/ ١٠٥]: ((كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجياً؛ سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان إلى يوم الدين والأئمة في كل زمان)).

الثالثة: وأما قول أبي عبد الحق: ((بل نطلب ونرجو من الحكومة أن تحقق مطالبهم))، فهذا من باب دغدغة مشاعر الناس ومسايرة حماستهم وموافقة عواطفهم، وكان الواجب عليه أن يطالب الناس بالصبر وعدم الخروج في المظاهرات، وأن يسألوا الله عزَّ وجلَّ حقَّهم، فقد أخرج الشيخان عن أُسَيْدِ بْنِ





حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ خَلاَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلاَنًا؟ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِى أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ"، وأخرجا عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهَا سَتكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: "تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِى عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ".

الرابعة: قول أبي عبد الحق: ((أما أن نقول: هؤلاء خوارج أو فعلهم فعل الخوارج؛ فهذا ليس من شأننا أن نحكم على هؤلاء، وإنما نحن أهل السنة علينا أن ننصح الناس)).

هذا الكلام أشدُّ من قاعدة "نصحح ولا نجرِّح" أو "نصحح ولا نهدم"!، لأنَّ هذا القاعدة تصرِّح بتصحيح الأخطاء والتوقف في تجريح الأشخاص، أو كما يقول الحلبي: "لواء التصحيح أم بلاء التجريح؟!"، بينما قاعدة أبي عبد الحق فمفادها "ننصح ولا نجرِّح"، فلم يذكر حتى تصحيح الأخطاء هنا!، ولم ينكر فعل المتظاهرين فضلاً أن يحكم عليهم!، فقاعدته أسوأ وأخطر من قاعدة العرعور والمأربي والحلبي [التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص][1].

---

(١) ولمزيد فائدة يُنظر نقض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لهذه القاعدة في المقال التالي:
https://ia803400.us.archive.org/34/items/SAYQaedaAALAshkhas/SAYQaedaAALAshkhas.pdf




ومما يؤكِّد أنه سائر على قاعدة هؤلاء المميعة، بيانه الجديد الذي زعم فيه أنه تراجع عن تبديع السلفيين بأعيانهم ثم نكص على عقبيه في رسالة له عبر الواتساب!، وقد قال في أول البيان: ((الذي أراه الآن هو أنَّ إطلاق التبديع والتفسيق على المعينين ممن انتسبوا إلى أهل السنة والجماعة "السلفية" ليس من المصلحة الشرعية؛ لما رأينا من الآثار السلبية التي ترتبت على تبديع المعينين منهم، وعدم الاكتفاء بالرد على أخطائهم والتحذير من انحرافاتهم"، وقال في آخره: "وإذا رأوا من الدعاة والعلماء مخالفةً واضحةً ولم يجدوا لمخالفته مساغاً: فليحذروا من مخالفته لأنَّ الإقرار على الخطأ لا يجوز شرعاً، لكن فليكن الرد بأحسن عبارة ودون تهجم أو تجريح"!)).

فهنا يرى أبو عبد الحق الاكتفاء برد الأخطاء والتحذير من المخالفات دون تبديع ولا تجريح، وهذه نصُّ قاعدة العرعور والمأربي والحلبي، بل هذا هو الأصل السادس من أصول حسن البنا حيث قال: ((ولكنا لا نعرض للأشخاص -فيما اختلف فيه- بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم، وقد أفضوا إلى ما قدَّموا)).

وزعم بعض متعصبة أبي عبد الحق الكردي أنَّ كلام شيخه مقتبس من كلام الشيخ ابن باز رحمه الله، وهذا يدلُّ على أمرين:

١- أنَّ شيخه أبا عبد الحق الكردي يسرق أحياناً كلام غيره ولا يذكر مصدره، بل يعزوه إلى نفسه، وقد رأيتُ بنفسي منه مثل ذلك.





٢- أنَّ هذا المتعصب وشيخه من قبل لا يفرِّقان بين كلام الشيخ ابن باز رحمه الله المقيد بـ (فيما يسوغ فيه الاجتهاد) وبين تلاعب أبي عبد الحق في كلام الشيخ ابن باز وإضافة عبارة (مخالفةً واضحة ولم يجدوا لمخالفته مساغاً)، فنصُّ كلام الشيخ ابن باز رحمه الله هو: ((وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد: فإنَّ صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن؛ حرصاً على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ودفعاً لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسر ذلك ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة ودون تهجم أو تجريح)).

فأين كلام الشيخ ابن باز رحمه الله في [المسائل الاجتهادية] من كلام أبي عبد الحق في [المخالفات الواضحة التي ليس لها مسوَّغ]؟!

والمقصود هنا: أنَّ توقُّف أبي عبد الحق في وصف المتظاهرين بالخوارج مطلقاً مبنيٌّ على منهجه الجديد في عدم التجريح في المخالفات الواضحة التي ليس لها مسوَّغ، فليفطن لهذا.

والعجيب أنَّ أبا عبد الحق الكردي يتورَّع في وصف المتظاهرين بالخوارج ولو على سبيل التعميم لا التعيين، وفي الوقت نفسه لا يتورَّع في وصف السلفيين الذين يردون عليه ويكشفون أخطاءه بالحدادية وعلى سبيل التعيين؟!





قال الشيخ ربيع حفظه الله كما في [بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد على المسمى بـِ "مختار طيباوي" "الحلقة الأولى"]: ((ومن أصول هؤلاء الذين يلبسون لباس السلفية لحرب أهل السنة ومنهجهم: "نُصحِّح ولا نُجرِّح"، يوهمون الناس أنهم أهل ورع وإنصاف!، وهم بهذا الأصل مخالفون لكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح القائم على كتاب الله وسنة رسوله، ومناهضون لأهل الحديث والسنة وأصولهم في الجرح والتعديل من فجر تأريخهم إلى يومنا هذا، والذين شحنت مؤلفاتهم في الجرح والتعديل وكتب الجرح الخاصة بالجرح لأهل البدع وغيرهم من الكذابين والمتهمين، ومناهضون لدواوين أهل السنة في نقد أهل البدع وبيان عقائدهم من جهمية ومعتزلة وخوارج ومرجئة وصوفية وغيرهم ينقدون ويجرحون طوائفهم وأعيان كثير منهم خاصة دعاتهم)).

ومن أراد معرفة بطلان قاعدة أبي عبد الحق "الاكتفاء بالتحذير من المخالفة الواضحة التي ليس لها مسوَّغ دون تجريح المخالف" ومعرفة كلام العلماء الكبار فيها فليراجع مقالي [قاعدة "التحذير من الأخطاء وعدم التعرض للأشخاص" بين حسن البنا وأفراخه من أهل التمييع][1].

ولما أنكر السلفيون هذه المؤاخذة على أبي عبد الحق لم يتراجع عنها، بل اشتدَّ نكيره هو ومتعصبوه على السلفيين الذين ردوا عليه، وذهبوا يستدلون

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia601502.us.archive.org/25/items/3RFMasael3lmyaManhajya/3RFMasael3lmyaManhajya.pdf

بكلام بعض العلماء في التفريق بين "الخوارج" و"البغاة"، وسيأتي الكلام عن ذلك مفصلاً قريباً.

التعليق على جوابه في برنامج "الجواب الكافي":

ثم خرج أبو عبد الحق في برنامج "الجواب الكافي" مع المقدِّم سعدون حمادي فسأله: هل صحيح بأنكم تنفون أن تكون المظاهرات من الخروج على الحكَّام؟

فأجاب أبو عبد الحق: ((المظاهرات على نوعين بارك الله فيك، وكلا النوعين لا يجوز في شرع الله، هي عادة غربية وما أثمرت حتى في الواقع وفي التجربة، ما أثمرت خيراً وإنما أثمرت دماراً كما لاحظنا ورأينا في سوريا وليبيا ومصر وفي كثير من البلدان في عصرنا هذا، لكن هل كل المتظاهرين على حدٍّ سواء وحكمهم واحد؟ لا، هناك من يخرج يتظاهر بالخروج على الحكومة وإسقاط النظام يعني في أي دولة كانت، الكلام ليس في دولة بعينها، يكفِّرون ويريدون الإطاحة بهذا النظام: نعم هذا هو الخروج، وأما الذي يخرج يطالب بقوته بسبب ظلم الحاكم أو بسبب ظلم الأنظمة الحاكمة، يطالبون بقوتهم ويريدون حقوقهم، نقول: هؤلاء لا يريدون إسقاط الحكومة ولا تكفير ولا تدمير ولا سفك دماء ولا يحملون السلاح، وإنما يطلبون حقوقهم، نقول: هؤلاء ليسوا من الخوارج، مع أنَّ عملهم هذا عملٌ غير شرعي، ووسيلة غير شرعية هذه، وقد يؤدي هذا العمل إلى النوع الأول: فحينئذ يكون من الخروج، لكن في





الحالة الآنية الوقتية هل يُعطى القسم الثاني حكم القسم الأول؟ لا، يفترقان ويختلفان بارك الله فيك، مع أنَّ المطالبة بالحقوق لا تكون بهذه الطريقة بارك الله فيكم)).

وهنا صرَّح أبو عبد الحق بأنَّ المظاهرات غير شرعية وأنَّ المطالبة بالحقوق لا تكون بهذه الطريقة، وأنَّ المظاهرات قد تكون خروجاً على الحاكم، وأنَّ قسماً من المتظاهرين قد يكونون من الخوارج، وهذا يخالف إطلاقه في الجواب الأول أعلاه، وهو لم يصرِّح هنا بخطئه أولاً ولم يصرِّح بتراجعه ثانياً، فهذا يدلُّ على تناقضه واضطرابه في مسألة المظاهرات.

والأهم من ذلك أنه قسَّم المظاهرات في جوابه هذا إلى قسمين:

١- مظاهرات لإسقاط النظام وما يصاحب ذلك من تكفير وتدمير وسفك دماء وحمل السلاح، فهذا هو الخروج على الحاكم.

٢- مظاهرات للمطالبة بالحقوق بسبب ظلم الحاكم والأنظمة الحاكمة بدون تكفير ولا تدمير ولا سفك دماء ولا حمل سلاح، فهذا ليس من الخروج على الحاكم.

وهذا يعني بعبارة أخرى أنَّ أبا عبد الحق يذهب إلى تقسيم المظاهرات إلى "مظاهرات سلمية" و"مظاهرات غير سلمية"، ويعدُّ المظاهرات السلمية ليست من الخروج على الحكَّام، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على تأثره بأفكار الحزبيين

الذين يزورهم بين الحين والآخر ولا يعدُّ ذلك مخالفة شرعية، ويقرر معهم بعض مصطلحاتهم الحادثة.

وقد سئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله كما في [الإجابات الفاصلة على الشبهات الحاصلة من فوائد وتوجيهات ونصائح هامة]: أفتى أحد الدعاة في إحدى القنوات الفضائية: "أنَّ الخروج على الحاكم هو الخروج المسلح فقط لا الخروج في المظاهرات"، فهل هذا الكلام صحيح؟

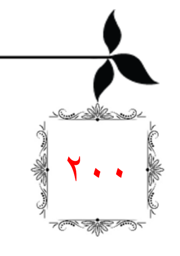
فكان جوابه: ((هذا يتكلَّم بغير علم، فإن كان ضالاً فنرجو الله أن يهديه ويرده إلى الصواب، أما إن كان مغرضاً فنرجو الله أن يعامله بما يستحق وأن يكفي المسلمين شره، والخروج على الإمام ليس مقصوراً على السلاح، بل الكلام في حق ولي الأمر وسباب ولي الأمر خروج عليه وتحريض عليه وسبب فتنة وشر، فالكلام لا يقل خطورة عن السلاح، كما قال الشاعر:

فإنَّ النار بالعودين تذكى .... وإنَّ الحرب أولها كلام

رُبَّ كلمة أثارت حرباً ضروساً، فالخروج على الإمام يكون بالسلاح ويكون بالكلام ويكون بالاعتقاد، إذا اعتقد أنه يجوز الخروج على ولي الأمر)).

وهذا التقسيم الذي ذكره أبو عبد الحق هو في الحقيقة تقسيم بين (الغالب) و(النادر)!، فيندر وجود مظاهرات سلمية في بلداننا كما هو ملاحظ في عصرنا، حيث تبدأ المظاهرات بأنها سلمية في أول الأمر، ثم يركب موجتها أناسٌ لهم أغراض سياسية وينادون بشعارات وهتافات تغاير سلمية المظاهرات، وتزداد





الحماسة يوماً بعد يوم، ويفقد الناس صبرهم وتفقد الجهات العسكرية والأمنية صبرهم فتحصل المواجهة بين الصفين؛ وخاصة مع وجود المندسين في هذه الجموع الغوغائية.

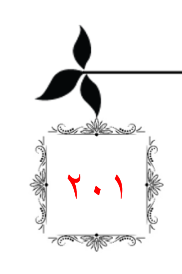
قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله [حكم المظاهرات في الإسلام/ الحلقة الثانية – حوار مع سعود الفنيسان]: ((إنَّ المظاهرات معروفة لدى العرب والعجم، وهي عبارة عن تجمعات غوغائية، يشترك في المطالبات بها المسلم الغِرُّ والكافر، يجوبون فيها الشوارع والميادين، ولهم شعارات وهتافات بأصوات عالية منكرة وحركات بغيضة واختلاط منكر بين الرجال والنساء يحرمه الإسلام ويأباه الشرف والمروءة، وغالباً أو تسعة وتسعين في المائة أن يكون فيها تخريب وتدمير للممتلكات ونهب للمتاجر وإحراق للسيارات، ويكون فيها سفك للدماء، ويندر جداً أن تكون سلمية، والحكم للغالب لا للنادر)).

فهل يعي أبو عبد الحق هذا الأمر لما قسَّم المظاهرات إلى سلمية وغير سلمية؟ أم غفل عنه؟!

العجيب أنَّ أبا عبد الحق جعل الغالب هو النادر فقال: ((وقد يؤدي هذا العمل إلى النوع الأول: فحينئذ يكون من الخروج))، وجعل النادر هو الغالب فقال: ((لكن في الحالة الآنية الوقتية هل يُعطى القسم الثاني حكم القسم الأول؟ لا، يفترقان ويختلفان)).

وهل الأعمال تبنى أحكامها على أولها أم على خواتيمها؟!





وأما جواب أبي عبد الحق الجديد في الفيس بوك:

فبدأه بسؤال خارج موضع المؤاخذة أصلاً فقال: ((هل أبو عبد الحق خالف منهج السلف والعلماء السلفيين لما قال: المتظاهرون للمطالبة برواتبهم وحقوقهم ليس حكمهم حكم الخوارج المكفِّرة المارقين كلاب أهل النار؟)).

فلينظر القارئ المنصف: هل أصل المؤاخذة على أبي عبد الحق كانت في هذا؟!

أبو عبد الحق في جوابه الأول لم يذكر تحريم المظاهرات ولم يُنكر على المتظاهرين أصلاً، ونفى بشدة أن تكون المظاهرات من الخروج على الحكام وأن يكون المتظاهرون من الخوارج مطلقاً، ثم في برنامج الجواب الكافي قسَّم المظاهرات إلى سلمية وغير سلمية، وحكم فقط على (غير السلمية) أنها من الخروج وأنَّ أصحابها خوارج، فهذا محل الانتقاد، وهذا موضع المؤاخذة.

فكفاك تلبيساً يا أبا عبد الحق.

والخوارج ليسوا صنفاً واحداً، قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله [حكم المظاهرات في الإسلام/ الحلقة الثانية – حوار مع سعود الفنيسان]: ((ومعلوم عند أهل العلم والتأريخ أنَّ الخوارج قسمان:

- قسم يسلُّون السيوف على الحكام والأمة.

- وقسم يُحرِّكون الفتن بالكلام والإثارة والتهييج على الخروج؛ وهم المعرفون بالقعد، ورأس هذا الصنف عمران بن حطان؛ مادح ابن ملجم قاتل



علي. وبعض الأحزاب السياسية هم امتداد لهذا النوع من الخوارج، كما أنَّ المعتزلة امتداد لهم)).

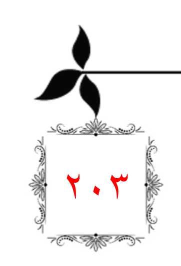
فمن يُحرِّك الفتن بالكلام والطعن والخطب الحماسية والشعارات العاطفية ضد الحكام ويهيج الناس للخروج عليهم ويزين هذا الخروج لهم: فهؤلاء خوارج وإن لم يكونوا من القسم الأول، فافهم هذا يا أبا عبد الحق ولا تكن من الغافلين.

وأما جواب أبي عبد الحق عن السؤال -الذي صاغه لنفسه ليخرج من الزلل والتناقض!- فهو أدهى وأمر، حيث قال: ((الجواب/ كلا، لأنه يوجد الفرق بين "الخوارج" و"المتظاهرين" كما يظهر في كلام أئمة الدعوة السلفية)).

هذا الجواب المجمل يدلُّ على أنَّ أبا عبد الحق تراجع عن قوله في "الجواب الكافي"، والذي عدَّ فيه صنفاً من المتظاهرين من الخوارج؛ وهم أصحاب المظاهرات غير السلمية كما تقدَّم في كلامه.

فجوابه الجديد هذا يصرِّح فيه بالتفريق على وجه الإطلاق بين الخوارج والمتظاهرين، وأنَّ المتظاهرين -من غير تفصيل ولا استثناء!- صنف غير الخوارج، والأدهى أنه نسب هذا التفريق إلى أئمة الدعوة بلا نزاع ولا تفصيل!، وهذا يدلُّ على أنه لا يفهم كلام العلماء الذين ذكر كلامهم في جوابه.





- فأما كلام العلامة ابن قدامة المقدسي رحمه الله؛ فهو ذكر أصناف الخارجين على الإمام: قطاع طرق، وبغاة، وخوارج، وذكر صفة قطاع الطرق: قوم يسعون في الأرض الفساد امتنعوا من طاعة الإمام وخرجوا عن قبضته بغير تأويل وكذا لو كانوا نفراً يسيراً ولهم تأويل، والبغاة: قوم من أهل الحق لهم منعة وشوكة خرجوا عن قبضة الإمام ويقصدون خلعه لتأويل سائغ، والخوارج: الذين يكفِّرون بالذنب ويكفِّرون الإمام ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم.

فالسؤال الذي نطرحه على أبي عبد الحق ولا أظنه يجيب عليه: المتظاهرون المطالبون بحقوقهم الذي لا يريدون إسقاط النظام؛ من أي الأصناف الذين ذكرهم ابن قدامة؟!

ثم هب أنَّ المتظاهرين ليسوا من صنف الخوارج مطلقاً كما يزعم أبو عبدالحق، وأنهم من صنف قطَّاع الطرق أو من صنف البغاة، فالعلامة ابن قدامة جعل هذه الأصناف كلها من الخارجين على الإمام، وأبو عبد الحق لا يرى ذلك لا في جوابه الأول أعلاه ولا في جوابه في برنامج الجواب الكافي!. كما أنَّ العلامة ابن قدامة ذكر في كلامه أنَّ هذه الأصناف يعان الإمام على قتالهم ودفع شرهم، بينما أبو عبد الحق طالب الحكومة على تلبية مطالبهم وحقوقهم.

- وأما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ ففرَّق بين "البغاة" و"الخوارج" وليس بين "المتظاهرين" و"الخوارج"، إلا إذا كان المتظاهرون





والبغاة صنفاً واحداً مطلقاً، والبغاة يخرجون على ولاة الأمور يطلبون ما في أيديهم من المال والإمارة كما في كلام شيخ الإسلام رحمه الله، فهل المتظاهرون كذلك؟ نترك الجواب لأبي عبد الحق الذي عدَّ من يطلب إسقاط النظام من "الخوارج" كما في "الجواب الكافي"!.

- وأما كلام الشيخ ابن باز رحمه الله، فهو رحمه الله قد سُئل أولاً من سائل: متى يسمَّى الرجل خارجياً؟ فقال رحمه الله: "إذا فعل فعلهم، وكفَّر الناس بالمعاصي"، فسأله آخر مباشرة: هل كل من خرج على الحاكم يسمى خارجياً؟ فقال رحمه الله: "لا، الخارجي الذي يكفِّر الناس بالمعاصي ويرى خلودهم في النار".

فالكلام عن الضابط الذي يسمى به الرجل خارجياً، فالخروج على الحاكم قد يكون من البغاة أو الخوارج أو قطاع الطرق، وقد يكون الخارج مجتهداً مخطئاً معذوراً كما حصل من بعض السلف، فلا يكون الخروج على الحاكم ضابطاً في معرفة الخارجي؛ لأنه يشترك معه غيره، ولهذا ذكر الشيخ رحمه الله الضابط الذي يُعرف به الخارجي وهو التكفير بالمعاصي وتخليد أهل الكبائر في النار.

فعاد إليه السائل الأول قائلاً: أحسن الله إليك؛ الخوارج في عهد علي رضي الله عنه لم يعتقدوا تكفير الناس لكنهم خرجوا عليه؟ فقال الشيخ ابن باز رحمه الله: "لكنهم كفَّروه وقتلوه"، فالشيخ ابن باز رحمه الله يتكلَّم عن صفة الخارجي



سواء كان يحمل عقيدة تكفير المسلمين بالمعاصي أو عقيدة تكفير الحاكم ومن رضي بحكمه.

ومعلوم أنَّ مبدأ أمر الخوارج كان الإنكار على ولاة الأمور وذكر معايبهم على رؤوس الخلائق حتى بلغ الأمر إلى المطالبة بخلعهم أو التصريح بتكفيرهم أو الخروج عليهم بالسيف، والخوارج قد يخرجون على الحاكم الذي لم يروا منه كفراً بواحاً لاعتقادهم جواز الخروج على الحاكم الظالم.

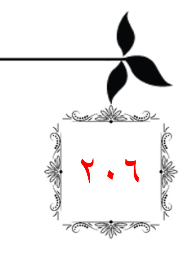
قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي كما في [فتاويه ص (٣٣١-٣٣٢)]: ((وحديث العلماء في الفرق الإسلامية عن الخوارج إنما هو عن هؤلاء الذين خرجوا على علي رضي الله عنه من أجل التحكيم، أما طلحة، والزبير، ومعاوية، ومن تبعهم فلم يعرفوا عند علماء المسلمين بهذا الاسم.

ثم صارت كلمة "الخوارج" تطلق على: كل من خرج على إمام من أئمة المسلمين اتفقت الجماعة على إمامته في أي عصر من العصور؛ دون أن يأتي ذلك الإمام بكفر ظاهر ليس له عليه حجة)).

وكون التكفير من الصفات التي يُعرف بها الخوارج فهذا لا يفيد الحصر، بل يُعرف الخارجي بهذه الصفة وبغيرها من الصفات التي امتازوا بها عن غيرهم.

سُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله كما في صوتية [متى يحكم على الشخص بأنه خارجي؟"]: أحسن الله إليكم، سائل يقول: هل كل من خرج





على الإمام يسمى خارجيًا، أم أنه لابدَّ مع ذلك من اعتقاد المسائل التي يكون بها من الخوارج كتكفير صاحب الكبيرة والخلود في النار وغير ذلك؟

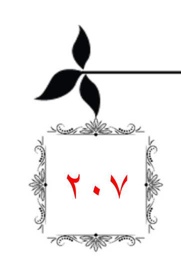
فكان جوابه: ((الخوارج لهم صفات، منها: الخروج على ولي الأمر، ومنها: التكفير بالكبيرة، والتكفير بالكبيرة هذا هو الأصل، هم ما خرجوا على ولي الأمر إلا لأنهم كفَّروه؛ كفَّروه بارتكاب الكبيرة، فالأصل أنهم يكفِّرون بارتكاب الكبائر التي دون الشرك، ويتفرع على هذا خروجهم على ولي الأمر، ويتفرع على هذا استحلال لدماء المسلمين، كله مترتب على أنهم يكفِّرون بالكبيرة، هذا مذهبهم، فسبب ضلالهم: هو التكفير بالكبيرة، نسال الله العافية، نعم.

فمن اِتصف بخصلة من خصالهم فهو منهم:

- الذي خرج على ولي الأمر هذا من الخوارج.
- الذي يكفر بالكبيرة هذا من الخوارج.
- الذي يستحل دماء المسلمين هذا من الخوارج.
- الذي يجمع بين الأمور الثلاثة هذا هو أشد أنواع الخوارج)).

قال السائل: أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة، وهذا سائل يسأل، السؤال متعلِّق بالسؤال السابق: يقول هل يكون من معاني الخروج الخروج بالكلام واعتقاد القلب من غير حمل للسلاح أو إظهار لما يعتقد في مسائل الخوارج؟



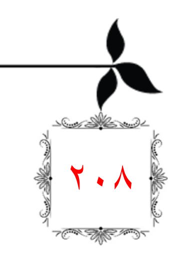


فكان جواب الشيخ: ((هذا كما ذكرنا، فمن اتصف بخصلة من خصالهم فهو منهم؛ سواءً في العقيدة ولو لم يتكلَّم؛ إن رأى أنَّ الخوارج على صواب وهم على حق لكن لا يعلم هذا إلا الله احنا مالنا قد يكون من الخوارج ونحن لا ندري لأنه يعتقد هذا ويراه، ويكون من الخوارج إذا تكلَّم بكلامهم وكفَّر المسلمين وتكلم بهذا وأظهره، وصار أشد من ذلك إذا حمل السلاح فهو من الخوارج)).

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله كما في "موقعه الرسمي": متى يسمى الرجل من الخوارج؟! هل إذا فعل خصلة من خصالهم يعد منهم؟! أم يجب أن يعتقد ويعمل جميع أعمالهم؟!

فأجاب: ((من عمل عمل الخوارج وقال بقولهم فإنه يعتبر من الخوارج، الخوارج: هم الذين يخرجون عن إمام المسلمين ويشقون عصا الطاعة، فمن اعتقد هذا الاعتقاد أو فعله مع إمام المسلمين: فإنه من الخوارج، وكذلك من يكفِّر المسلمين بالكبائر التي توجد فيهم: هذا مذهب الخوارج؛ فمن كفَّر المسلمين، كفَّر أحدًا من المسلمين بمعصية دون الشرك: فإنه يعتبر من الخوارج، فهذا مذهب الخوارج، نسأل الله العافية)).

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه على حديث ذي الخويصرة فقال: [بَابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الخَوَارِجِ لِلتَّأَلُّفِ، وَأَنْ لاَ يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ]، ومعلوم أنَّ

ذي الخويصرة هذا كان رأس الخوارج بقوله للنبي صلى الله عليه وسلم لما قسَّم الغنائم: "اعدل يا محمد"، لم يكن خارجياً بعقيدة التكفير ولا بالخروج بالسيف.

والقعدية عدَّهم العلماء من الخوارج ولم يشهروا السيف في وجه ولاة الأمور، وإنما زيَّنوا للناس الخروج عليهم، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة "فتح الباري": ((القَعَدِيَّة: الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يُباشرون ذلك)).

إذاً من يخرج على ولاة الأمر يُعدُّ من الخوارج وإن لم يشاركهم في باقي معتقداتهم، وهذا هو المعروف في عرف المحدثين كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في [فوائد المجاميع (٢٣٥)]: ((المحدِّثون قد يُطلقون "الخوارج" على مطلق الخارجين عن السلطان وإن كانوا بريئين عن سائر أقوال الخوارج الشاذة)).

لكن ليس كل من خرج على ولاة الأمر يُعدُّ من الخوارج، فقد يكون باغياً متأولاً -وقد يُعذر إذا كان مجتهداً قاصداً للحق فأخطئه، وقد لا يعذر إذا كان داعية إلى الفتنة والفوضى بالجهل والهوى- وقد يكون قاطعاً للطريق مفسداً في الأرض مسفكاً للدم ومتلفاً للمال، وهذا ما لم يفهمه أبو عبد الحق من كلام أهل العلم المذكورين في جوابه الجديد، فظنَّ كلامهم في التفريق بين (الخوارج والبغاة) دليلاً على صحة تفريقه بين (الخوارج والمتظاهرين) مطلقاً، ولهذا هو




رجع إلى قوله الأول وملخصه: أنَّ المتظاهرين ليسوا من الخوارج ولا يُعدُّ فعلهم من الخروج مطلقاً، وهذا تأصيل عام.

وإنما فرَّق العلماء قديماً وحديثاً بين "الخوارج" و"البغاة" لا لنفي الخروج عن البغاة ولا لنفي كون الخروج على ولاة الأمور من صفات الخوارج التي يُعرفون بها، وإنما لإخراج من خرج على ولاة الأمور من السلف الصالح بتأويل ولم يكن من الخوارج، وقد استقرَّ قول السلف بعد ذلك على عدم الخروج كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

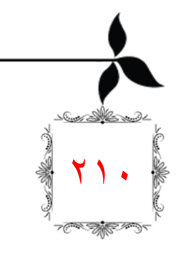
وبعض الناس قد يخرج على ولاة الأمور وهو يرى الخروج عليهم محرَّماً، لكنه يتأول خروجه ببعض المعاذير، أو يكون حاله كمن يفعل المحرَّم وهو يعتقد حرمته، فمثل هؤلاء يدخلون في البغاة لا في الخوارج، لكن هذا وذاك لا يقتضي تأصيلاً عاماً كما فعل أبو عبد الحق، فليفطن لهذا.

وأما ما ذكره أبو عبد الحق من كلام الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، فلو أنه تأمَّل ما جرى حول الجواب من أخذ ورد بين الشيخ والسائل لعرف تمام جواب الشيخ في هذه المسألة، ولكنَّ أبا عبد الحق اكتفى بما ظنَّه أنه يوافق رأيه وأعرض عما بعده.

ودونكم المناقشة كاملة:

سُئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما في [أسئلة وأجوبة عبر الهاتف مع الشيخ عبيد الجابري المجموعة الرابعة]، السائل: هل كل من خرج في مظاهرة أو





إضراب أو مسيرة أو اعتصام في مخيم خارج المدينة للمطالبة بالحقوق في زعمهم، فتدخل رجال الأمن لتفريقهم، فوقعت مشادات بين المتظاهرين ورجال الأمن، نتج عنها قتلى في كلا الفريقين، فهل يعتبر هؤلاء خوارج؟ وما ضابط الوصف بالخوارج؟

فكان جوابه: ((الظاهر أنَّ هؤلاء المتظاهرين بغاة، إلا إنْ صحب ذلك تكفير الحاكم ومن حوله، والمظاهرات بشتى أشكالها وأسمائها هي خلاف سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولعلكم بلغكم "التنبيهات إلى الكشف عن حقيقة المظاهرات" محاضرة خاصة، المحاضرة مستقلة، بُثت من موقع ميراث الأنبياء، بينتُ نشأتها ومكانتها من الدين، وأنها بدعية)).

السائل: أليس البغاة خوارج يا شيخ؟ كما قال علي أو غيره: "إخواننا بغوا علينا".

الشيخ عبيد: ((أولاً: هذه المقالة فيها نظر، في ثبوتها نظر عن علي رضي الله عنه، كما ذكر غير واحد من المحققين.

وثانياً: الخروج على ضربين:

خروج عام: وهو كل من أعلن التمرد على الحاكم وحمل السيف في وجهه، سواء كفَّره أو لم يكفِّره، والبغاة لم يكفِّروا، لكن يَدَّعون مظالم وبخس حقوق وغير ذلك من الأمور، ولهذا قال الفقهاء: "الحاكم يناظرهم فإن ادَّعوا مظلمة رفعها، وإن ألقوا شبهة كشفها".





والثاني: الخروج على الإمام مع تكفيره وتكفير من حوله، وقد يكون يصحب ذلك تكفير القطر كله بما فيه من علماء وخبراء وعوام، يكفرونهم لموالاتهم الحاكم أو لرضاهم به، هذا هو الخروج الخاص؛ سواء حمل السلاح أو لم يحمله، فمن حمل السلاح منهم كان محارباً، ومن حسَّن الخروج وجمع أخطاء الحاكم والجهات النائبة عنه وصار يشهرها في الملأ ويمقتها ويسب إلى غير ذلك من مسببات السخط سخط الخاصة والعامة: هذا هو الخروج القعدي، وأهله يسمون الخوارج القاعدية أو القعدية؛ هم لا يحملون السيف ولكنهم يحرضون الخاصة والعامة على الحاكم)).

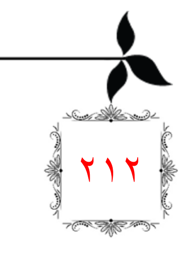
السائل: هؤلاء البغاة يا شيخ يوصفون بالخوارج أو لا؟

الشيخ عبيد: ((الخروج العام نعم، أنا قلتُ لك: الخروج قسمان، خروج عام وخروج خاص، فمن حيث الخروج العام العرفي هم خوارج، لكن يفرق بينهم وبين المكفِّرة، بقول "البغاة" بوصفهم بالبغاة)).

والمستفاد من كلام الشيخ عبيد حفظه الله:

١- لا يُعدُّ كل من خرج في مظاهرة أو مسيرة أو اعتصام أو إضراب للمطالبة بالحقوق من الخوارج، وهذا حق، لأنَّ منهم الجاهل الذي خرج بتغرير من دعاة الفتنة والخروج الذين يصوِّرون المظاهرات من وسائل التعبير عن الرأي ومن طرق إصلاح الواقع وإقامة العدل ورد الظلم وإنكار المنكرات والصدع بالحق، فهؤلاء جهلة لا يعلمون حرمة هذا الخروج أصلاً، ومنهم





الغوغاء الذين يخرجون من باب إشاعة الفوضى وانفراط الأمن والاختلاط بالنساء وانتهاك المحرمات والتعدي على الحدود فهؤلاء مفسدون في الأرض، ومنهم من يعلم حرمة الخروج ويعتقد حرمته ولكنه يخرج معهم متأولاً أو معتذراً ببعض المعاذير فهؤلاء بغاة، ومنهم من يخرج للإطاحة بالحاكم لأنه لا يعتقد شرعيته ولا شرعية حكومته ويرى جواز الخروج على الحاكم الظالم فهذا على فكر الخوارج، فإن كان عنده بعض الشبهات فتكشف له وتقام الحجة عليه، وإن لم تكن له شبهة فهو من الخوارج، وإن كان يعتقد عقيدة الخوارج في تكفير المسلمين بالمعاصي وتخليدهم في النار واستحلال دمائهم فهذا من الخوارج المكفِّرة.

فالشيخ عبيد حفظه الله فصَّل من جهة الحكم على الأفراد.

٢- الخروج على ولاة الأمور على ضربين: خروج عام سواء كفَّر الحاكم أو لم يكفِّره، وخروج خاص وهو خروج مع تكفير الحاكم ومن رضي به، فالأول يدخل فيه البغاة، والثاني هو خروج الخوارج.

٣- البغاة يطلق عليهم خوارج بالعرف العام وليسوا خوارج مكفِّرة.

وأبو عبد الحق لم يفهم كلام الشيخ عبيد حفظه الله لأنه لم يرجع إلى تمام جوابه، ولهذا فهو يصوِّر كلام الشيخ عبيد موافقاً لكلامه، وليس كذلك، فالشيخ عبيد حكم على حادثة معينة، وفرَّق بين المتظاهرين البغاة -وعدَّهم من الخوارج في الخروج العام- وبين الخوارج المكفِّرة، وعدَّ الشيخ كل هذه الصور





من الخروج على ولاة الأمر، وأما أبو عبد الحق فنفى كون المتظاهرين من الخوارج مطلقاً، ونفى كون فعلهم من الخروج، فأين كلامه من كلام الشيخ عبيد؟!.

وأما قول أبي عبد الحق في خاتمة جوابه الجديد: ((ولا يفهمنَّ أحدٌ أني مؤيدٌ لهذه المظاهرات أو أرى جوازها، لا، بل الناس في بلدي يعرفون أنني أرى تحريمها، وألَّفتُ في تحريمها رسالتين)).

أولاً: أنت في جوابك الأول سكتَّ عن بيان حكم المظاهرات ولم تنكرها أصلاً!؛ مع حاجة الناس إلى بيان حكمها في ذلك الوقت.

ثانياً: أنت هوَّنت من شأن المظاهرات؛ فتارة تنفي صفة الخروج عنها، وتارة تفرِّق بين السلمية وغير السلمية، وتارة تفرِّق بين المتظاهرين والخوارج مطلقاً بلا تفصيل، ولم تصفهم حتى بالبغاة ولا بقطَّاع الطرق.

ثالثاً: كونك كتبتَ رسالتين في إنكار المظاهرات قديماً وكون الناس يعرفون أنك ترى حرمتها هذا لا يعني أنك لا تقع في تناقض واضطراب بسبب منهجك الجديد أو تقع في تمييع وتهوين في الجواب عنها لإرضاء الناس وخشية أن ينفروا عنك أو يزيغ قلبك ويتلون دينك في يوم وليلة؛ والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ"، وكم داعية كان متصدِّراً الساحة الدعوية ثم انقلب





على منهجه القديم وعلى ما كان يقرره من قبل؟!، والأعمال بالخواتيم، نسأل الله عزَّ وجلَّ الثبات على الهدى حتى الممات وأن يختم لنا بالحسنى.

رابعاً: لو كان الأمر كما تزعم أنَّ الناس في الإقليم يعرفون أنك ترى حرمة المظاهرات في الآونة الأخيرة، فلماذا خرج أحد الخطباء من أصحابك "رمضان قابيل" -وهو من الواقفين معك ويخرج في قناتك "النصيحة" مراراًا!- متصدِّراً في مظاهرة في مدينة جمجمال بسبب انقطاع الماء؟ وقد أجرت معه قناة (NRT) الفضائية لقاءً عن سبب هذه المظاهرة وشاهده آلاف الناس!.

فإن كان هذا الدَّعي لا يعرف أنك تحرم المظاهرات -وهو من أصحابك!- فكيف بعوام الناس؟!

وإن كان يعرف أنك تحرم هذه المظاهرات ومع هذا خرج فيها، فمن ثمارهم تعرفونهم!، هذا من ثمار دعوتك المبنية على المنهج الواسع الأفيح.

ثم لماذا لم تُنكر عليه هذا الخروج في بيان معلن أو تمنعه من إلقاء المحاضرات أو نشر خطبه في قناتك الخاصة على أدنى حال؟!

والله الموفِّق.



٦- الأصل أنَّ عمل البرلمان ووضع القوانين ليس محرماً وأعتبر كل عضو في لجنة الدستور ممثلاً لي

قال أبو عبد الحق في لقاء مرئي: ((البرلمان الأصل أنه عمل ليس بكفر أو شرك أو غير شرعي؛ هو مجموعة من القوانين والقرارات تصدر لترتيب أمور الناس في البلد وتدبيرها.

هناك الكثير من الأمور بالتفصيل لم تأت في القرآن والسنة؛ لكن أُشير إليها بالإجمال، فإذا هذه التفاصيل يجعلونها قرارات لمصلحة الناس في الدين والدنيا بالشكل الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية: فهذا عمل جيد.

إذاً الأصل في وضع القوانين ليس بمحرم في الشرع إلا قانوناً يخالف الشريعة الإسلامية.

ولا يجوز للإنسان أن يفهم خطأ من قول الله عز وجل: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" أو "ولا يشرك في حكمه أحداً" هكذا يَفهم من هذه الآيات: أنه أي قانون يصدر أنه كفر)).

وكلامه هذا عليه مؤاخذات:

الأولى/ قوله: ((البرلمان الأصل أنه عمل ليس بكفر أو شرك أو غير شرعي؛ هو مجموعة من القوانين والقرارات تصدر لترتيب أمور الناس في البلد وتدبيرها)).

قبل أن نعرف حكم البرلمان لا بدَّ أن نعرف ما هو البرلمان.





جاء في [الموسوعة الحرة]: ((البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب: هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصاً بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين، ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجِّلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر.

ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلَّق بإصدار التشريعات والقوانين أو إلغائها، والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.

ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل: مجلس النواب، المجلس التشريعي، مجلس الشعب، مجلس الأمة، أو الجمعية الوطنية، أو المؤتمر العام الوطني.

والبرلمان له ثلاث مهام هي: التشريع، والرقابة على أعمال الحكومة، وتمثيل الشعب أمام الحكومة)).

فهذه صفة البرلمان، ومعلوم أنَّ البرلمان هو جهة تشريعية تعتمد في تنظيم القوانين على التصويت بالأكثرية دون النظر إلى موافقة الشرع ومخالفته.



فهل يقال في هذا البرلمان: الأصل أنه عمل مشروع أو عمل ليس بكفر ولا شرك؟!

يا أبا عبد الحق؛ هل الانتخابات والديمقراطية أمر مشروع؟!

وهل إقرار القوانين والتشريعات أو إلغاءها بحسب تصويت الأكثرية في مجلس البرلمان أمر مشروع؟

وهل انتخاب الناس أو ترشيح أفراد البرلمان دون النظر إلى الدِّين والاستقامة والأمانة والصلاح ورجاحة العقل والذكورية أمر مشروع؟!

وهل مصدر التشريع هو حكم الشعب أمر مشروع؟!

والله لا يقول بأنَّ هذه أمور مشروعة إلا رجل ملبِّس مداهن مشكوك في دينه أو رجل جاهل مغفَّل؛ يهرف بما لا يعرف!.

وقول أبي عبد الحق في وصف البرلمان: ((هو مجموعة من القوانين والقرارات تصدر لترتيب أمور الناس في البلد وتدبيرها)).

هذا من باب تصوير الواقع على خلاف ما هو عليه!

فالبرلمان سلطة تشريع القوانين في أمور الناس الدينية والدنيوية سواء كانت من باب التشريع والتقنين أو من باب الترتيب والتدبير، وقد تقدَّم بيان صفة البرلمان في هذا العصر.

ويظهر أنَّ أبا عبد الحق يتكلَّم عن برلمان لا واقع له إلا في مخيلته، لأنَّ البرلمانات العصرية معروفة عند عامة الناس فضلاً عن خواصهم، ولا تحتاج إلى

مزيد بيان وإيضاح، ولكنَّ التلبيس والمداهنة والتمييع وإرضاء الناس هي التي دفعت أبا عبد الحق إلى هذا القول، والله المستعان.

الثانية/ قوله: ((هناك الكثير من الأمور بالتفصيل لم تأتِ في القرآن والسنة؛ لكن أُشير إليها بالإجمال، فإذا هذه التفاصيل يجعلونها قرارات لمصلحة الناس في الدين والدنيا بالشكل الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية: فهذا عمل جيد)).

إن كان مراده أنَّ الكثير من الأمور التي تحتاج إلى أحكام وتشريع لا يوجد فيها نص من الكتاب والسنة كان كلامه هذا قريباً مما قاله غلاة أهل الرأي والقياس، قال العلامة ابن القيم رحمه الله في [إعلام الموقعين ١/ ٣٤٩]: ((وأما أصحاب الرأي والقياس فإنهم لما لم يعتنوا بالنصوص ولم يعتقدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها وغلاتهم على أنها لم تف بعشر معشارها فوسَّعوا طرق الرأي والقياس)).

وقال رحمه الله في فصل الخطاب بين نفاة القياس والمثبتين [١/ ٣٣٧]: ((والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث؛ وهو أنَّ النصوص محيطة بأحكام الحوادث، ولم يحلنا الله ولا رسوله على رأي ولا قياس، بل قد بيَّن الأحكام كلها والنصوص كافية وافية بها، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص فهما دليلان للكتاب والميزان)).



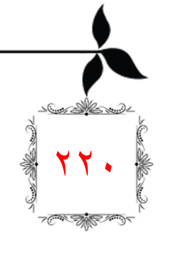

وكلام ابن القيم هنا في الرد على غلاة أهل الرأي والقياس؛ فكيف بأهل القانون الوضعي؟!

وأما قول أبي عبد الحق: ((فإذا هذه التفاصيل يجعلونها قرارات لمصلحة الناس في الدين والدنيا بالشكل الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية: فهذا عمل جيد)).

الكثير من الناس يعتقد أنَّ الشريعة أهملت بعض المصالح ولهذا يجيز تشريع أمور محدثة لما يرى فيها من مصلحة، وإذا كان الفقهاء قد اختلفوا في حجية "المصالح المرسلة" على قولين، حتى قال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ١١/ ٣٤٤]: ((وَالْقَوْلُ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ يُشَرِّعُ مِنْ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ غَالِبًا، وَهِيَ تُشْبِهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَسْأَلَةُ الِاسْتِحْسَانِ وَالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّ وَالرَّأْيِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الِاسْتِحْسَانَ: طَلَبُ الْحُسْنِ وَالْأَحْسَنُ كَالِاسْتِخْرَاجِ وَهُوَ رُؤْيَةُ الشَّيْءِ حُسْنًا، كَمَا أَنَّ الِاسْتِقْبَاحَ رُؤْيَتُهُ قَبِيحًا، وَالْحُسْنُ هُوَ الْمَصْلَحَةُ، فَالِاسْتِحْسَانُ وَالِاسْتِصْلَاحُ مُتَقَارِبَانِ، وَالتَّحْسِينُ الْعَقْلِيُّ قَوْلٌ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ الْحَسَنَ لَكِنَّ بَيْنَ هَذِهِ فُرُوقٌ، وَالْقَوْلُ الْجَامِعُ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُهْمِلُ مَصْلَحَةً قَطُّ، بَلْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَكْمَلَ لَنَا الدِّينَ وَأَتَمَّ النِّعْمَةَ)).

هذا في تشريع الأحكام بناءً على القول بالمصالح المرسلة، فكيف في تشريع الأحكام بناءً على القوانين الوضعية؟!





والكثير مما رآه الناس مصلحة وشرعوا له أحكاماً حادثة يكون سببه تفريط الناس وذنوبهم سواء كانوا رعاة أو رعية أو قد يدخل في باب تغيير الدين وتبديله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٠٠-١٠٢]: ((والضابط في هذا والله أعلم أن يقال: إنَّ الناس لا يحدثون شيئاً إلا لأنهم يرونه مصلحة؛ إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين، فما رآه الناس مصلحة نظر في السبب المحوج إليه:

- فإن كان السبب المحوج إليه أمراً حدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تفريط منا: فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه، وكذلك إن كان المقتضي لفعله قائماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم لمعارض زال بموته.

- وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه أو كان السبب المحوج إليه بعض ذنوب العباد: فهنا لا يجوز الإحداث.

فكل أمر يكون المقتضي لفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لو كان مصلحة ولم يفعل: يعلم أنه ليس بمصلحة.

وأما ما حدث المقتضي له بعد موته من غير معصية الخالق فقد يكون مصلحة، ثم هنا للفقهاء طريقان:

أحدهما: أنَّ ذلك يفعل ما لم ينه عنه؛ وهذا قول القائلين بالمصالح المرسلة.




والثاني: أنَّ ذلك لا يفعل إن لم يؤمر به؛ وهو قول من لا يرى إثبات الأحكام بالمصالح المرسلة، وهؤلاء ضربان:

* منهم من لا يثبت الحكم إن لم يدخل في لفظ كلام الشارع أو فعله أو إقراره، وهم نفاة القياس.

* ومنهم من يثبته بلفظ الشارع أو بمعناه وهم القياسيون.

فأما ما كان المقتضي لفعله موجوداً لو كان مصلحة وهو مع هذا لم يشرعه: فوضعه تغيير لدين الله، وإنما دخل فيه من نُسب إلى تغيير الدين؛ من الملوك والعلماء والعباد، أو من زلَّ منهم باجتهاد)).

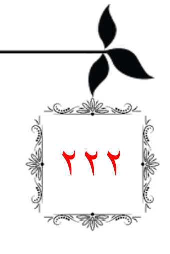
ولا ينسى القارئ أنَّ كلام شيخ الإسلام رحمه الله في "المصالح المرسلة"، وكلامنا في القوانين الوضعية، والفرق بينهما كبير.

ثم لينظر القارئ إلى أبي عبد الحق كيف يهوِّن من أمر البرلمان التشريعي ويحاول تصويره أنه مجرد قرارات تقام لمصلحة الناس في دينهم ودنياهم، وإذا كانت لا تخالف الشرع فهي عمل جيد، فهل البرلمانات العصرية تخالف الشرع في كثير من أحكامه وتشريعاته أم توافقه؟!

كم من الأحكام الشرعية معطلة وملغاة بسبب هذه البرلمانات التشريعية والقوانين الوضعية؟!

وكم من الحدود لا تقام؟!





وكم من مبادئ الكفر والإلحاد والضلالة تقام وتشرَّع في هذه البرلمانات والدساتير والقوانين؟

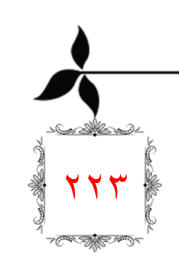
هل يخفى هذا على عوام الناس فضلاً عن السلفيين؟!

إذاً ما فائدة هذا القيد "بالشكل الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية: فهذا عمل جيد"، وواقع البرلمانات العصرية يدل على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية في أصل تشريعها فضلاً عن فروعها وأحكامها وقراراتها؟!

الثالثة/ قوله: ((إذاً الأصل في وضع القوانين ليس بمحرَّم في الشرع إلا قانوناً يخالف الشريعة الإسلامية)).

١- إذا كان العلماء اختلفوا في "المصالح المرسلة" كمصدر للتشريع كما تقدَّم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فكيف بالقوانين الوضعية التي لا يخفى ما فيها من مخالفات كثيرة للشريعة الإسلامية؟!

قال الشيخ ابن باز رحمه الله كما في [المجموع ١/ ٢٧٤-٢٧٥فتوى بعنوان "يجب تحكيم الشرع في الخاطفين"]: ((أما القوانين التي وضعها الناس لذلك من غير استناد إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فكلها من وضع البشر، ولا يجوز لأهل الإسلام التحاكم إليها، وليس بعضها أولى بالتحاكم إليه من بعض، لأنها كلها من حكم الجاهلية ومن حكم الطاغوت الذي حذَّر الله منه ونسب إلى المنافقين الرغبة في التحاكم إليه؛ كما قال تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ



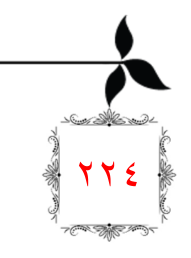

يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالًا بَعِيدًا وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا"، فلا يجوز لأهل الإسلام أن يتشبهوا بأعداء الله المنافقين بالتحاكم إلى غير الله والصدود عن حكم الله ورسوله. ولا يجوز أن يحتج بما وقع فيه أغلب المسلمين اليوم من التحاكم إلى القوانين الوضعية، فإنَّ ذلك لا يبرره ولا يجعله جائزاً، بل هو من أنكر المنكرات وإن وقع فيه الأكثرون.

وليس وقوع الأكثر في أمر من الأمور دليلاً على جوازه؛ كما قال سبحانه: "وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَخْرُصُونَ".

وكل حكم يخالف شرع الله فهو من حكم الجاهلية، قال سبحانه: "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"، وأخبر سبحانه أنَّ الحكم بغير ما أنزل الله كفر وظلم وفسق، فقال سبحانه في سورة المائدة: "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ" "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"، وهذه الآيات وما جاء في معناها؛ توجب على المسلمين: الحذر من الحكم بغير ما أنزل الله والبراءة منه، والمبادرة إلى حكم الله ورسوله وانشراح الصدر به والتسليم له)).

والواجب على أبي عبد الحق أن ينصح الدول المسلمة وحكامها وشعوبها بلزوم شريعة الإسلام ونبذ القوانين الوضعية لأنه يعرف أنَّ أكثر هذه الدول





تحكم بالقانون الوضعي المخالف للشريعة الإسلامية، وهذا من أقبح المنكرات التي يجب بيانها والتحذير منها؛ كما قال الشيخ ابن باز رحمه الله في [المجموع ٢/ ٢٥٧]: ((ولما وقع أيضاً بسبب الجهل بهذا الأصل الأصيل في غالب البلاد الإسلامية من تحكيم القوانين الوضعية والآراء البشرية والإعراض عن حكم الله ورسوله الذي هو أعدل الأحكام وأحسنها))، وقال رحمه الله [المجموع ٢/ ١٤٢]: ((من أقبح السيئات وأعظم المنكرات: التحاكم إلى غير شريعة الله من القوانين الوضعية والنظم البشرية وعادات الأسلاف والأجداد وأحكام الكهنة والسحرة والمنجمين التي قد وقع فيها الكثير من الناس اليوم وارتضاها بدلاً من شريعة الله التي بعث بها رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ولا ريب أنَّ ذلك من أعظم النفاق ومن أكبر شعائر الكفر والظلم والفسوق وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن وحذَّر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم)).

٢- القوانين الوضعية هي أشبه ما تكون بكتاب "الياسق" الذي وضعه ملك التتار جنكيزخان لمن بعده، ومن استحلَّ الحكم به كفر بالإجماع، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره: ((وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ يُنْكِرُ تَعَالَى عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ الْمُحْكَمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، النَّاهِي عَنْ كُلِّ شَرٍّ وَعَدْلٍ إِلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْآرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ وَالِاصْطِلَاحَاتِ، الَّتِي وَضَعَهَا الرِّجَالُ بِلَا مُسْتَنَدٍ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْكُمُونَ بِهِ مِنَ الضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، مِمَّا يَضَعُونَهَا بِآرَائِهِمْ

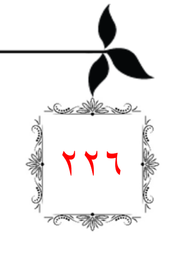




وَأَهْوَائِهِمْ، وَكَمَا يَحْكُمُ بِهِ التَّتَارُ مِنَ السِّيَاسَاتِ الْمَلَكِيَّةِ الْمَأْخُوذَةِ عَنْ مَلِكِهِمْ جِنْكِزْخَانَ، الَّذِي وَضَعَ لَهُمُ اليَساق وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كِتَابٍ مَجْمُوعٍ مِنْ أَحْكَامٍ قَدِ اقْتَبَسَهَا عَنْ شَرَائِعَ شَتَّى، مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ أَخَذَهَا مِنْ مُجَرَّدِ نَظَرِهِ وَهَوَاهُ، فَصَارَتْ فِي بَنِيهِ شَرْعًا مُتَّبَعًا، يُقَدِّمُونَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم. وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قِتَالُهُ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى حُكْمِ اللهِ وَرَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم فَلَا يَحْكُمُ سِوَاهُ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ)).

وإنما كفر هؤلاء لأنهم استحلوا الحكم بالياسق أو نسبوه إلى الله عزَّ وجلَّ، قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٣/ ١٣٩): ((وأما كتابه الياسا فإنه يكتب في مجلدين بخط غليظ، ويحمل على بعير عندهم، وقد ذكر بعضهم أنه كان يصعد جبلاً ثم ينزل ثم يصعد ثم ينزل مراراً حتى يعيى ويقع مغشياً عليه، ويأمر من عنده أن يكتب ما يلقى على لسانه حينئذ، فإن كان هذا هكذا فالظاهر أنَّ الشيطان كان ينطق على لسانه بما فيها... وذكر نتفاً من أحكام الياسق ثم قال: وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدَّمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين)).





٣- كون بعض القوانين الوضعية توافق الشريعة الإسلامية فهذه لا تسمى قوانين وضعية على الحقيقة بل هي من عمل الشريعة وحكم الله أو من باب التنظيم والترتيب والتبويب في وضع الأحكام الشرعية أو من باب التوضيح والبيان لهذه الأحكام وتسهيل هذه الأمور بلغة عصرية، سُئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في [المجموع ٦/ ١٧٥-١٧٦]: وماذا عن إهمال تطبيق الشريعة؟

فكان جوابه: ((إنَّ الواجب أن تحكم الدول المنتسبة للإسلام شريعة الله، وأن تدع القوانين الوضعية التي وضعها الرجال، فإنَّ الله جل وعلا أوجب على المسلمين أن يحكموا شرع الله، فقال سبحانه: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً".

فالواجب على جميع المسلمين أن يحكموا شرع الله وأن يتركوا التحاكم إلى القوانين الوضعية التي وضعها الشرق أو الغرب، ففي شرع الله ما يكفي والحمدلله، ولهذا قال الله عز وجل: "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ".

نعم إذا وجد نظام أو قانون يوافق الشرع في أية مسألة من مسائل القانون فلا بأس، ويمكن أن تضع الدول قوانين يعرفها الناس ويستفيدون منها بشرط





موافقتها للشرع، وهذا ليس من تحكيم القوانين بل هذا عمل بالشرع، ومثلما وضع العلماء أبواباً يوضحون فيها الأحكام الشرعية.

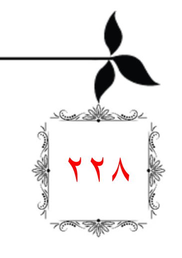
فإذا وضعت الدولة قانوناً يعرفه الناس في مجال التجارة أو في مجال البيوع أو فيما يتعلق بالأوقاف أو النكاح، إذا وضعت شيئاً واضحاً في أبواب معينة يسير عليها الناس على هدي كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يسمى قوانين، بل هي مثلما وضع الفقهاء في كتبهم أبواباً يوضحون فيها أحكام الله، فإذا وضعت الدولة شيئاً يوضح حكم الله في مسألة من المسائل وبينت الشروط فليس هذا ببدع من القول ولا يضر إذا لم يكن مخالفاً لشرع الله)).

وقال رحمه الله في [المجموع ١٠/ ٢٣٥]: ((فالواجب الحكم بشريعة الله، وعلى جميع الحكومات الإسلامية الحكم بشريعة الله وألا يتجاوزوها إلى غيرها، فلا يجوز الحكم بالأنظمة التي وضعها الرجال، بل يجب أن يحكم شرع الله في عباد الله، وفي ذلك السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، وفي ذلك المصلحة العظيمة والعاقبة الحميدة للحكام والشعوب جميعاً.

أما الأنظمة التي لا تخالف الشرع فلا بأس، الأنظمة والقوانين الموافقة لشرع الله فلا بأس يحكم بها لأنها وافقت شرع الله.

أما النظام المخالف لشرع الله فلا يجوز الحكم به ولا التحاكم إليه، ويجب على المسلمين إقامة الحدود الشرعية على مستحقيها، وإلزام الناس بأمر الله،





وردعهم عن محارم الله، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، هذا يجب على ولاة الأمور أينما كانوا، يجب على ولاة أمر المسلمين أن يحكِّموا شرع الله وأن يستقيموا عليه وأن يحافظوا عليه وأن يلزموا الشعوب به، وأن يأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر، وبذلك تحصل لهم السعادة في الدنيا والآخرة، والعاقبة الحميدة في الدنيا والآخرة، والفوز بالجنة، والنجاة من النار)).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [شرح رياض الصالحين ١/ ١٧٨]: (("إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً" يعني ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة وبين القوانين الوضعية، ولا يمكن أن يكون هناك توفيق بين حكم الله وحكم الطاغوت أبداً، حكم الطاغوت لو فرض أنه وافق حكم الله لكان حكماً لله لا للطاغوت، ولهذا ليس في القوانين الوضعية من المسائل النافعة: فإنها قد سبق إليها الشرع الإسلامي)).

ونحن لا ننكر أنَّ القوانين الوضعية قد يوجد فيها ما يوافق الشرع ويوجد فيها الكثير مما يخالف الشرع أو تعطيل لأحكام الشرع، وقد سئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في [المجموع ٧/ ١٠٦]: ما حكم سن القوانين الوضعية؟ وهل يجوز العمل بها؟ وهل يكفر الحاكم بسنه هذه القوانين؟

فكان جوابه: ((إذا كان القانون يوافق الشرع فلا بأس به مثل أن يسنَّ قانوناً للطرق ينفع المسلمين وغير ذلك من الأشياء التي تنفع المسلمين وليس فيها مخالفة للشرع ولكن لتسهيل أمور المسلمين فلا بأس بها.

أما القوانين التي تخالف الشرع فلا يجوز سنَّها، فإذا سنَّ قانوناً يتضمن أنه لا حدَّ على الزاني أو لا حدَّ على السارق أو لا حدَّ على شارب الخمر: فهذا قانون باطل، وإذا استحلَّه الوالي كفر لكونه استحلَّ ما يخالف النص والإجماع، وهكذا كل من استحل ما حرم الله من المحرمات المجمع عليها فهو يكفر بذلك)).

لكن السؤال الذي نطرحه على أبي عبد الحق: هل القوانين الوضعية في أكثر الدول المسلمة من القسم الأول [ما يوافق الشريعة] أم من القسم الثاني [ما يخالف الشريعة]؟

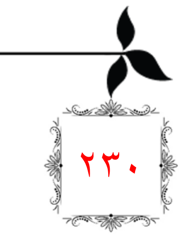
تقدَّم كلام الشيخ ابن باز رحمه الله أنَّ أغلب الدول المسلمة تحكم بالقوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية، وهذا أمر واقع ما له من دافع، فلماذا لم يبيِّن أبو عبد الحق وجوب الحكم بشريعة الإسلام ونبذ التحاكم إلى القوانين الوضعية في لقائه المشار إليه في أول هذه المؤاخذة؟!

ولماذا يجعل أبو عبد الحق الأصل في القوانين الوضعية هو الجواز وهو يعلم مخالفة هذه القوانين للشريعة في الكثير من الأحكام؟!

ولماذا يبني أبو عبد الحق كلامه في تجويز وضع القوانين على الأقل [ما يوافق الشريعة] ولا يبني كلامه على الغالب [ما يخالف الشريعة]؟!

وأبو عبد الحق في جوابه الجديد المنشور في الفيس بوك نقل كلامه المنتقَد ولم يُعلِّق بكلمة ولم يعتذر لنفسه وإنما اكتفى بالتهويل والتشغيب وذكر جهوده: خرجتُ في قناة كذا وأنكرتُ العلمانية وطالبتُ أن يكون الدستور منبثقاً من





الكتاب والسنة، وألَّفتُ كتاب كذا في بيان خطورة العلمانية وأنها كفر ثم قال: ((وخصومي يعلمون ذلك ولكنهم يكتمون الحق أحياناً ويلبسون الحق بالباطل أحياناً مع الأسف، وإلا فهم يعلمون والناس كلهم علموا أنني ذهبتُ لمشاركة هذا البرنامج كمحامٍ ومدافعٍ عن الدستور الإسلامي ضد الدستور العلماني)).

وهل خصومك من السلفيين الذين ينتقدونك هم الذين طالبوك أن تقول أمام آلاف الناس أنَّ البرلمان ليس عملاً محرماً وأنَّ الأصل في القوانين الوضعية الجواز؟!

لماذا تُحمِّل السلفيين أعباء أخطائك الكثيرة والمستمرة؟!

وأين كتم الحق ولبس الحق بالباطل في نقل كلامك الذي خرج من فيك؟!

أم تريد منا حمل مخالفاتك الجديدة الصريحة على ما كتبته في الماضي من كتابات صحيحة؟!

أم أنَّ جهود المرء الماضية تسوِّغ له أن يقع في المخالفات في المستقبل بلا نكير؟!

ثم أين دعوى إنكارك للدستور العلماني وأنت تعدُّ جميع أعضاء لجنة كتابة الدستور ممثلين لك!؛ ومعلوم أنَّ فيهم القومي والعلماني وفيهم الإخواني السياسي والحماسي الإسلامي؟!




سأل مقدِّم قناة "Rudaw" أبا عبد الحق في مقابلة معه في شهر شوال لعام ١٤٣٦هـ: لو رجعنا إلى اللجنة الدستورية المكلَّفة بصياغة الدستور؛ والمكونة من ٢١ عضواً، هل فيها من يمثلكم؟ إنْ كان فيها من يمثلكم فمن هم؟ وإلا فهل ترضون بدستور ليس فيه من يمثلكم؟

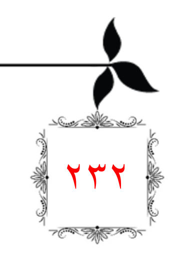
فكان جوابه: ((والله أنا أعتبر كل عضو من هذه اللجنة ممثلاً لي!، ونصيحتي لهم نصيحة أخوية وهي: إنَّ هذه القضية ليست قضية سياسية وليست حزبية، ليست صراعاً بين الجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي والاتحاد الوطني وحزب التغيير والحزب الديمقراطي.

هذه القضية حساسة جداً، قضية التعامل بمصير أمة، لها علاقة بأخلاقهم واقتصادهم ومستقبلهم وعاقبتهم، لها علاقة بدينهم، ولذلك أتمنى من اللجنة أن تفكر في القضية، وسمعتُ أنَّ الإسلاميين ليسوا هم فقط يدافعون عن الشريعة، هم يدافعون ونشكرهم على هذا، لكن ليسوا هم فقط يدافعون، وإنما هناك أشخاص آخرون من غيرهم دافعوا ولله الحمد...

واحذِّر لجنة الدستور من أن يضعوا القلم على الورق ويكتبوا قانوناً يخالف شرع الله)).

وهذا الدستور الذي وضعتُه هذه اللجنة هو دستور ديمقراطي علماني بشهادة الإسلاميين والعلمانيين!.





قال "دانا دارا" ممثل الجماعة الإسلامية -وهو في الوقت نفسه أحد أعضاء لجنة كتابة الدستور-: ((من ثوابت هذا الدستور: أن يكون نظام البلاد مدنية ديمقراطية، نعم نحن نكتب دستوراً لا إسلامي؛ لا يعاقب رجلاً ارتد عن الإسلام، وأحسن مواثيق الدستور: هي مواثيق الدول الأوروبية للحرية، وجعلنا دستور الدول الأوروبية أصلاً لنا في هذه اللجنة)).

وقال أيضاً: ((فأنا أعتقد: بأن أفضل اتفاقية دولية للحقوق والحريات هي الاتفاقية الأوروبية للحقوق والحريات، ولقد جعلنا الدستور الأوروبي أساساً لنا، لأننا نرى أنَّ الدستور الأوروبي قد كتب أفضل نص للحقوق والحريات)).

ومع هذا كله لا زلتَ تشعر أنَّ نصيحتك لهم في آخر كلامك: ((واحذِّر لجنة الدستور من أن يضعوا القلم على الورق ويكتبوا قانوناً يخالف شرع الله)) لها أثر!.

وقال "سوران سيوكاني" وهو من العلمانيين في مقابلته على قناة NRT الفضائية بعدما سمع هذه الكلمات من الإسلامي السابق!: ((إذن لا فرق بيننا وبينكم، كلنا نطالب بدولة مدنية ديموقراطية، إذن كلنا علمانيون)).

ثم يأتي أبو عبد الحق فيقول في أعضاء لجنة هذا الدستور العلماني: ((والله أنا أعتبر كل عضوٍ من هذه اللجنة ممثلاً لي))!.

وهذه طامة كبيرة تدل على مدى الانحراف الذي وصله أبو عبد الحق.




كيف يعدُّ لجنة تتكون من أعضاء فيهم العلماني والقومي والتكفيري والحزبي ممثلين له؟!

هل السلفيون حزب لهم من يمثلهم؟!

متى كان للسلفيين من يمثلهم في السياسة المعاصرة أو المناصب أو اللجان في دول لا تحكم بشريعة الإسلام في كثير من أمورها؟!

يا أبا عبد الحق إنَّ اعتبار أعضاء لجنة الدستور ممثلون لك يعني أنك راض عنهم، ويلزم من هذا حتماً أنك راض عن دستورهم، ولهذا قال لك المقدِّم: "فهل ترضون بدستور ليس فيه من يمثلكم؟"، وكفى بهذه ضلالة وزيغاً.

وأما قولك في جوابك الجديد: ((ثم أنا قلتُ هذا الكلام "أعتبرهم ممثلين لي" باعتبار أنني واحد من الشعب الذي يمثله هؤلاء، وأيضاً من باب التشجيع لهم وحثهم على موافقة الشريعة وعدم مخالفتها)).

لم يطلب أحدٌ من الشعب أن يرشِّحوا ممثليهم في لجنة صياغة الدستور، وإنما تجري هذه الأمور وفق سياقات قانونية مبنية على أسس الديمقراطية المعاصرة، فمن طالبك يا أبا عبد الحق أن تعد أعضاء هذه اللجنة ممثلين لك؟!

وهل الرضى بالعلمانيين والقوميين والحزبيين والتكفيريين والإسلاميين السياسيين -وقد يكون فيهم الصوفي القبوري أو الملحد الكافر- ممثلين في لجنة الدستور يُمكن أن يدخل في باب التشجيع والترغيب؟!

أم هذا من باب المداهنة وسبل المفتونين؟





والله تعالى يقول: "وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ".

ولما عرف أبو عبد الحق أنَّ اعتذاره هذا هو أقبح من ذنبه، حاول الخروج من هذه المؤاخذة بطريق اللف والدوران فقال: ((أنا لم أثنِ عليهم، وكلامي عنهم كان من باب المداراة والتلطف بالخطاب وارتكاب أدنى المفسدتين)).

هل يدري أبو عبد الحق ماذا يخرج من رأسه؟!

إذا كنتَ تعدُّهم ممثلين لك فكيف لم تثنِ عليهم؟

وأين ذمك لهم؟!

وكلامك عنهم من باب المداهنة لا من باب المداراة؛ لأنك أيدتَ الباطل وأهله.

وهل من التلطف بالخطاب إرضاء المبطلين باعتبارهم ممثلين لك؟!

وأي مفسدة أعظم من تأييدك لهذا الدستور الذي كُتب على وفق دساتير الدول الأوربية، واتفق في وصفه الإسلامي والعلماني بأنه دستور ديمقراطي مدني؟!

ويظهر أنَّ أبا عبد الحق في قرارة نفسه يعلم أنه أخطأ خطأً كبيراً في عدِّ أعضاء لجنة صياغة الدستور العلماني ممثلين له وأنَّ الاعتذار ببعض المعاذير الفارغة لا تسعفه ولا تخرجه من هذه الورطة التي يكابر فيها ولا يرجع عن خطئه فيها بقول صريح، فلم يجد بداً من ختم جوابه بقوله: ((ومع هذا فأنا أبرأ



إلى الله من أن أعتقد أو أقول: أنَّ العلماني أو المبتدع يمثلني فيما يضع من القوانين المخالفة لشرع الله)).

ويظهر أنَّ اللف والدوران أصبحت سمة بارزة في تراجعات أو أجوبة أبي عبد الحق، فقوله مقيداً: "فيما يضع من القوانين المخالفة لشرع الله"، يُفهم منه أنه يرضى بهم ممثلين له فيما يضعونه من قوانين موافقة للشرع، يعني بعبارة موجزة: العلماني يمثل أبا عبد الحق إن وضع قانوناً يوافق الشريعة ولا يمثله إن وضع قانوناً يخالف الشريعة، ألا يصدق في هذه ما كان يقول الشيخ الألباني رحمه الله: هذه دوبلة!.

والله الموفق.

٧- أحكام العلماء -ومنهم الشيخ ربيع- في الدعاة اجتهادية محتملة

قال أبو عبد الحق الكردي في رسالته "قذائف الحق" ص٢٣: ((نعم إنَّ أحكام العلماء على الدعاة اجتهادية)).

وقال في "الجواب الصريح لمن بدَّل الدين الصحيح" ص٨١: ((فهو -أي الشيخ ربيعاً- يرى أنَّ أحكامه على الرجال اجتهادية وليست نصية)).

وفي موضع آخر قال ص٨٣: ((ونحن لا ندعوكم إلى تقليد الشيخ ربيع، ولا نقول كما تفترون علينا: أنَّ أحكامه على الرجال نصية وليست اجتهادية، بل هي اجتهادية ومحتملة للخطأ)).




وكلامه هذا عليه وقفات:

الأولى/ معنى [أحكام علماء الجرح والتعديل في الرجال اجتهادية محتملة للخطأ] أي أنها غير ملزمة للآخرين، فهي مثل المسائل الفقهية الاجتهادية التي لم يرد فيها نص فتحتمل الصواب وتحتمل الخطأ، ولا تشنيع فيها ولا تغليظ، وهذا ما يدندن حوله الحلبي ومن كان على طريقته.

قال علي الحلبي في خاتمة [جوابه على رسالة صادق البيضاني حول "قضايا منهجية"]: ((لو أنَّنِي اختَرْتُ في "محمد حسَّان" و"الحُوَينِي" مثلاً أو غيرهما قولاً يُناقِضُ القولَ الذي اختارَهُ بعضُ المشايخِ والعُلماءِ -مِن الطَّعنِ بِهما-؛ فهَل في هذا ما يُناقِضُ منهجَ أهلِ السُّنَّةِ وطريقتَهم في أحكامِ الجَرحِ والتعديلِ؟! نَعَم؛ أنا أتكلَّمُ عمَّن لهُم أصولٌ سُنِّيَّةٌ سلفيَّةٌ واضحةٌ صريحةٌ، ولا أتكلَّمُ عن الحزبيِّين والتكفيريِّين -ومَن لَفَّ لَفَّهُم-!.

وعليهِ؛ فإنَّ مخالفتي -أو عدمَ مُوافقتِي- للشيخ فلان! أو فُلان في طَعْنِهِ بِفُلانٍ أو فُلان -ممَّن هُم على أُصولِ نَهجِ السَّلَفِ والسُّنَّةِ- لا أُؤاخَذُ بها -ألبتَّة؛ ذلكم أنّي -في الوقتِ نفسِهِ- مُوافِقٌ مَن لا يقلُّ عنهُ مكانةً مِن أهلِ السُّنَّةِ -مِن فُضلاءِ العصرِ وعُلمائِهِ- إن لم يكُن أكثرَ وأكبرَ.

ناهِيكَ عن أصلٍ علميٍّ راسخِ مُقَرَّرٍ، وهو: أنَّ الاختلافَ في الجَرحِ والتعديلِ -مِن جهةِ الضَّبْطِ، أو العدالةِ، أو البِدعةِ- خلافٌ اجتهاديٌّ سُنِّيٌّ مُعْتَبَرٌ في القديمِ والحديثِ ضِمنَ الضوابطِ العلميَّةِ المعروفةِ؛ وهذا جدٌّ واضحٍ،





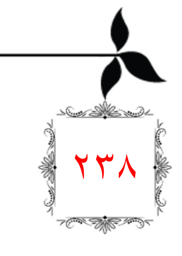
ودلائِلُ ذلك وشواهدُه -النظريَّة، والتطبيقيَّة- أكبرُ وأكثرُ مِن أنْ تُحصَرَ، فلا يُجادَلُ بها!، ولا يَنفِي هذا أو يُعارِضُ لُزومَ وُجودِ التَّناصُحِ بيننا، وإبداءِ وُجوه التَّواصِي بالحقِّ والصَّبرِ والمَرحَمَة فينا)).

وقال عبد المالك رمضاني في جلسته مع التونسيين: ((أجمع العلماء أنَّ مسائل الجرح والتعديل مسائل اجتهادية، أجمع العلماء كلهم؛ نستغرب كيف يتوقفون في هذا الباب؟!)).

وقال أبو العباس عماد طارق -أحد مشرفي منتديات كل السلفيين- في حلقته الأولى [مبنى الحكم على الرجال: هل هو اجتهادي أو نصي؟] في سلسلته "بين منهجين": ((أما وقد انتفى النص بموت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبقى سوى الاجتهاد مصدراً في الحكم على الرجال، ولهذا فقد أطبقت كلمة علماء الأمة في فنِّ النقد على أنَّ مبنى الحكم على الرجال داخل في باب الاجتهاد))، وقال أيضاً: ((فشيخنا -الحلبي- بحمد الله قد بنى كتابه على ما اتفق عليه أئمة المسلمين في مختلف العصور من أنَّ مبنى الحكم على الرجال مرده إلى الاجتهاد ومبناه عليه، فهو متبع لأقوال السلف غير مبتدع؛ كما يزعمه أهل البهت والعدوان)).

والقول بأنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من باب الاجتهاد يقتضي تأصيل الأصول الباطلة في الدفاع عن المبطلين ومنها "لا يلزمني" و "لا يقنعني".





وقد سُئل الشيخ ربيع حفظه الله في [محاضرة مشتركة بين الشيخ ربيع والشيخ علي بن ناصر الفقيهي يوم الخميس ٢٨ شوال ١٤٣١ هـ]: هل مسائل الجرح والتعديل اجتهادية؟ وكيف نرد على مَنْ يقول ذلك؛ وأنه لا يلزمني قول الشيخ الفلاني؟!

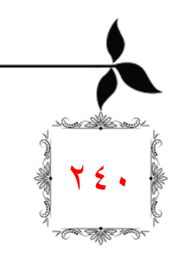
فكان جواب الشيخ ربيع حفظه الله: ((مجموعة من المدسوسين على المنهج السلفي واللابسين للمنهج السلفي زوراً ركَّزوا عل قضية الجرح والتعديل، "نصحح ولا نجرح" "نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة كلها" "نصحح ولا نهدم"، يعني ما في تغيير لمنكر ولا بدعة ولا أي شيء، والأمة كلها في المنهج الواسع الأفيح، حتى الروافض يدخلون، وشرعوا يكيلون التهم للجرح والتعديل ومن يقوم به، حتى وصل بعضهم [وهو الحلبي] إلى أن يقول: "إنَّ الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب ولا في السنة" الله أكبر!، قلتُ لهذا القائل: كيف تقول هذا الكلام؟! قال: "خطأ لفظي"!، بعدما نشره في أشرطة قال: "هذا خطأ لفظي"!، هذا خطأ جوهري، القرآن مليء بأدلة الجرح والتعديل، طعن في قوم فرعون، طعن في قوم نوح، طعن في قوم هود، في قوم صالح، في قريش، في أبي لهب في .. ، السنة فيها مليئة، منهج السلف فيها مليء، وهو سلاح في وجه أهل البدع، فيريدون تحطيم هذا السلاح، وتجريد السلفيين من هذا السلاح الذي استمد من كتاب الله ومن سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، طلع أول واحد يحارب الجرح والتعديل!، وطلع الثاني!، والثالث!،

والرابع! ...، والعاشر!، ويتبعهم أفواج!!، وهؤلاء الذين حذرَّتكم منهم يلبسون لباس السلفية ويفرِّقون السلفيين بهذه القواعد وبهذه التأصيلات، بارك الله فيكم.

واحد قتل نفساً ورآه شاهدان عدلان، أديا بالشهادة عند الحاكم الشرعي، بماذا يحكم؟ يحكم بالقصاص وإلا خالف كتاب الله وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام "وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ"، وأدلة الشهادات وأدلة الجرح والتعديل شيء واحد، فإنَّ غير العدل لا تقبل شهادته وغير العدل لا تقبل روايته، الكذاب، الخائن، الذي لا يضبط الكلام؛ هذا لا تقبل منه شهادة ولا يقبل منه جرح ولا تعديل.

وإذا كان عالماً وضابطاً ومتقناً وطعن في شخص قال: "فلان كذاب"، يجب على الناس أن يقبلوا قوله، وسار السلف على هذا المنهج، "فلان كذاب" كذاب، "فلان سيء الحفظ" سيء الحفظ، فلان مبتدع، مرجئ، خارجي، معتزلي كذا ...، خلص، قالها أحمد، قالها ابن معين، قالها ابن المديني، قالها البخاري، مشت، كيف؟ لأنَّ الله أمر بقبول خبر العدل "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"، فلا تتبين وتتثبت إلا من خبر الفاسق، خبر الفاسق ما تقول كذب، يحتمل الصحة؛ لكن أنتَ لا تقبله، تثبت، لكن خبر العدل ما دام عدلاً ضابطاً ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن تقبل هذا الخبر،





ودواوين السنة مملوءة بأخبار هؤلاء الصادقين، الصادق العدل يروي عن الصادق العدل على رسول الله عليه الصلاة والسلام، قام ديننا على هذا.

فهؤلاء يريدون أن يسقطوا قواعدنا التي قام عليها ديننا وحديث رسول الله والنقل عن الصحابة والنقل عن الأئمة، بارك الله فيك، كثير منه يأتي عن العدل الواحد عن العدل الواحد ويمشي، ويجب قبول هذا بدليل "إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"، "وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ".

وفي الأخبار يُكتفى بخبر الواحد فقط، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل شخصاً واحداً إلى كسرى وتقوم به الحجة، ويرسل إلى قيصر شخصاً واحداً فتقوم عليه الحجة، وإذا ما دخل في الإسلام بتبليغ رسالة هذا الفرد العدل الصادق، إذا رفض الإسلام ولم يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم، رسول الله يجهز له الجيش، وجهز عليه الصلاة والسلام لغزوة تبوك للروم بناء على إنهم رفضوا هذه الدعوة التي بلغها رجل واحد، ويرسل إلى البحرين، ويرسل إلى عمان، ويرسل إلى اليمن، أفراداً يرسل وتقبل أخبارهم، وتبنى عليهم الحجة، ومن لا يقبل خبرهم تجهز له الجيوش، كيف الآن عشرة، خمسة عشر سلفياً يتفقون على قضية معينة فترفض، ويقول لا بدَّ من الإجماع.

ومن قواعدهم: أنه لا يقبل جرح وتعديل شخص ولو قال عشرة من الأئمة المعاصرين أنَّ فلاناً مبتدع عنده كذا وكذا، ما يقبل منهم، هذا من هؤلاء




الذين حذرتكم منهم يدَّعون السلفية وهم يهدمون المنهج السلفي وقواعده وأصوله.

وكم لهم من التأصيلات الفاسدة "لا يلزمني"، تجيء تنقلُ من كتاب: فلان قال في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية كذا وكذا؛ ضلالاً واضحاً كالشمس، يقول لك: "ما يلزمني هذا الكلام"، أيده عشرات في هذا الكلام يقول لك: "ما يلزمني"، عندهم قاعدة "ما يلزمني"، عندهم قواعد لرفض الحق، وقواعد لرد الحق، وقواعد في رد قواعد الجرح والتعديل.

فتعلموا قواعد الجرح والتعديل وانظروا منهج السلف وسيروا على نهجهم، ودعوكم من هؤلاء المضللين المهوِّشين على دين الله الحق وعلى المنهج السلفي وأهله)).

الثانية/ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من باب الأخبار، وهؤلاء العلماء عدول ثقات، فأخبارهم من باب أخبار الثقات، وأخبار الثقات يجب الأخذ بها.

قال العلامة الصنعاني رحمه الله في [توضيح الأفكار ٢/١١٨-١١٩]: ((والتزكية والجرح: من باب الأخبار؛ إذ مفاد قول المزكي: "فلان عدل" أي: آتٍ بالواجبات تارك للمقبحات محافظ المروءة، وقوله جرحاً: "هو فاسق" لشربه الخمر مثلاً، الكل إخبار عدل، يجب قبوله لقيام الأدلة على العمل بخبر العدل؛ وليس تقليداً له.





كما سلف للمصنف رحمه الله نظيره في قول العدل: "هذا الحديث صحيح"، فإنه قال: إنه خبر عدل، وإنَّ قبوله ليس من التقليد، وإنْ كان ناقض نفسه في محل آخر، وقد قررنا الصحيح من كلاميه.

والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأنْ يخبر بأنه ابن فلان أو أنَّ هذه داره أو جاريته، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر: لا إله إلا الله؛ ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان لإخباره بالتوحيد وإنْ كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإنْ كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبل أيضاً، وإنْ كان عن صفة غيره بأنه "عدل" أو "فاسق" قُبِل أيضاً؛ إذ الكل خبر عدل، وقبول خبره ليس تقليداً له؛ بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار)).

وقال العلامة الصنعاني رحمه الله في [إرشاد النقاد ص ١٠٨-١١٤]:

((فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل -دامت إفادته- من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث فيضعف هذا حديثًا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح وآخر يعدله؛ فهذا مما يشعر بأنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟





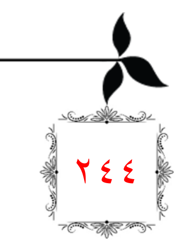
فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجَّال من الدجاجلة" وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث، ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه.

فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثاً يكون من رواية ابن إسحاق قائلاً قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأن ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق، القدح الذي ليس وراءه وراء، ويرى حديثاً من رواية ابن إسحاق فيضعف الحديث لذلك؛ قائلاً قد روى لي إمام وهو مالك بأنَّ ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلساً، فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحَّح أو ضعَّف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عملٌ بالرواية، وكل من المصحِّح





والمضعِّف مجتهدٌ عاملٌ برواية عدل، فعرفت أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد.

نعم؛ وقد يأتي مَنْ له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة اطلاع على كلام الأئمة فإنه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح، فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومخرجه فيجده كلاماً خرج مخرج الغضب الذي لا يخلو عنه البشر ولا يحفظ لسانه حال حصوله إلا من عصمه الله، فإنه لما قال ابن إسحاق: "اعرضوا عليَّ عِلم مالك فأنا بيطاره"، فبلغ مالكًا فقال: تلك الكلمة الجافية التي لولا جلالة من قالها وما نرجوه من عفو الله من فلتات اللسان عند الغضب لكان القدح بها فيمن قالها أقرب إلى القدح فيمن قيلت فيه، فلما وجدناه خرج مخرج الغضب لم نره قادحًا في ابن إسحاق، فإنه خرج مجرد جزاء السيئة بالسيئة، على أنَّ ابن إسحاق لم يقدح في مالك ولا في علمه، غاية ما أفاد كلامه أنه أعلم من مالك، وأنه بيطار علومه، وليس في ذلك قدح على مالك، ونظرنا كلام شعبة في ابن إسحاق؛ فقدمنا قوله لأنه خرج مخرج النصح للمسلمين ليس له حامل عليه إلا ذلك.

وأما الجامد في ذهنه الأبله في نظره فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرح والتعديل فيقدم الجرح؛ لأنَّ الجارح أولى وإنْ كُثر المعدِّلون، وهذه القاعدة لو أخذت كلية لم يبق لنا عدل إلا الرسل، فإنه ما سلم فاضل من طاعن من ذلك لا من الخلفاء الراشدين ولا أحد من أئمة الدين.

كما قيل:

فما سلم صديق من رافض ... ولا نجا من ناصبي علي

ما سلم الله من بريته ... ولا نبي الهدى فكيف أنا؟!

القاعدة ظاهرية يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل.

على أنه لك أن تقول: كلام مالك ليس بقادح في ابن إسحاق؛ لما علمتَ أنه خرج مخرج الغضب لا مخرج النصح للمسلمين، فلم يعارض في ابن إسحاق جرح. واعلم أنَّ ذكرنا لابن إسحاق والكلام فيه مثال وطريق يسلك منه إلى نظائره.

وإذا عرفتَ هذا؛ فهذا الترجيح لا يخرج عما ذكرناه عن كونه من باب قبول أخبار العدول، بل هو منه، إنما لما تعارض الخبران عندنا في حال هذا الراوي تتبعنا حقائق الخبرين ومحل صدورهما والباعث على التكلم بهما، فظهر الاعتماد على أحدهما دون الآخر، فهو من باب قبول الأخبار.

فهكذا يلزم الناظر البحث عن حقائق الأحوال وعن الباعث عن صدورها من أفواه الرجال، فإنه يكون كلامه بعد ذلك أقوم قيلاً وأحسن دليلاً وأوفق نظراً وأجل قدراً.

فمن عمل برواية التعديل والتزكية، ومن عمل برواية القدح والتجريح -وإنْ كان الكل قابلين لأخبار العدول عاملين بما يجب عليهم من قبول خبر المنقول- فالكل مجتهدون، ولكن تخالفت الآثار وتفاوتت الأنظار، ومن هنا





ونحوه: وقع اختلاف المجتهدين في عدة مسائل من أمهات الدين، والكل مأجورون بالنص الثابت، منهم من له أجر، ومنهم من له أجران.

ومن هنا؛ علمتَ أنَّ اختلاف الأئمة في تصحيح خبر من إمام وتضعيفه من إمام آخر ناشئ عما تلقوه من أخبار العدول عن الرواة؛ فهذا الإمام لم يبلغه عن الرواة هذا الخبر الذي حكم بصحته إلا العدالة والضبط فصحح أخبارهم، ولهذا تجد من يتعقب بعض الأحاديث التي صححها إمام بقوله: كيف تصححه وفيه فلان كذاب؟ ونحو هذا.

ومعلوم أنَّ مَنْ صحح هذا الحديث لم يبلغه أنَّ في رجاله كذاباً، وهذا الإمام بلغه من أحوال رواة ذلك الخبر أو بعضهم عدم العدالة وسوء الحفظ أو انقطاع الخبر أو شذوذه حكم عليه بعدم الصحة، وهذا معروف من جبلة العباد وطبائعهم؛ فمن الناس مَنْ يغلب عليه حسن الظن في الناس وتلقي أقوالهم بالصدق، ومن الناس مَنْ له نباهة وفطنة وطول خبرة لأحوال الناس فلا يكتفي بالظاهر بل يفتش عن الحقائق فيقع على الحق والصواب)).

فهذا كلام عالم في الحديث، وقد بيِّن رحمه الله أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل هو من قبيل الأخبار، وخبر الثقة ملزم ويجب قبوله اتباعاً للدليل الذي أمرنا بوجوب قبول خبر الثقة وليس من باب التقليد أو اتباع آراء الرجال؛ قال العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه [إعلام الموقعين ٢/ ٢٥٤-٢٥٥] أثناء رده على شبهات أهل التقليد: ((الوجه الستون: قولكم "وقد جاءت الشريعة بقبول





قول القائف والخارص والقاسم والمقوم والحاكمين بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد لهم محض"؟!

أتعنون به أنه تقليد لبعض العلماء في قبول أقوالهم؟

أو تقليدهم فيما يخبرون به؟

فإنْ عنيتم الأول فهو باطل.

وإن عنيتم الثاني فليس فيه ما تستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه.

وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر المخبر والشاهد؛ لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها؛ بل لمجرد إحسان الظن بقائلها مع تجويز الخطأ عليه.

فأين قبول الأخبار والشهادات والأقارير إلى التقليد في الفتوى؟!

والمخبر بهذه الأمور يخبر عن أمر حسي؛ طريق العلم به: إدراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة.

وقد أمر الله سبحانه بقبول خبر المخبر به؛ إذا كان ظاهر الصدق والعدالة.

وطرد هذا ونظيره: قبول خبر المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه قال أو فعل.

وقبول خبر المخبر عمن أخبر عنه بذلك.

وهلم جراً.





فهذا حق لا ينازع فيه أحد!.

وأما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه: فليس فيه أكثر من العلم بأنَّ ذلك ظنه واجتهاده!، فتقليدنا له في ذلك بمنزلة تقليدنا له فيما يخبر به عن رؤيته وسماعه وإدراكه.

فأين في هذا ما يوجب علينا أو يسوِّغ لنا أن نفتي بذلك، أو نحكم به وندين الله به، ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل، ونترك له نصوص القرآن والسنة وآثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم؟!

ومن هذا الباب:

تقليد الأعمى في القبلة ودخول الوقت لغيره؛ وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر ويقال له: أصبحت أصبحت، وكذلك تقليد الناس للمؤذن في دخول الوقت، وتقليد من في المطمورة لمن يعلمه بأوقات الصلاة والفطر والصوم وأمثال ذلك.

ومن ذلك: التقليد في قبول الترجمة في الرسالة والتعريف، والتعديل والجرح؛ كل هذا من باب الأخبار؛ التي أمر الله بقبول المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً.

وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية، وإدخال الزوجة على زوجها، وقبول خبر المرأة ذمية كانت أو مسلمة في انقطاع دم حيضها لوقته، وجواز وطئها أو نكاحها بذلك، وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم!!؛ وإذا كان





تقليداً لها، فإنَّ الله سبحانه شرع لنا أن نقبل قولها ونقلدها فيه، ولم يشرع لنا أن نتلقى أحكامه عن غير رسوله، فضلاً عن أن نترك سنة رسوله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الأمة)).

ثم قال رحمه الله في المصدر نفسه [٤/ ٢٥٧-٢٥٨]:

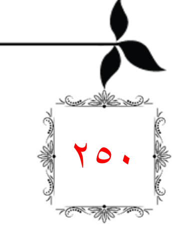
((الوجه الثالث والستون: قولكم "قد أجمع الناس على تقليد الزوج لمن يهدي إليه زوجته ليلة الدخول، وعلى تقليد الأعمى في القبلة والوقت، وتقليد المؤذنين، وتقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة، وتقليد الزوجة في انقطاع دمها ووطئها وتزويجها"؟

فجوابه: ما تقدم؛ أنَّ استدلالكم بهذا من باب المغاليط!، وليس هذا من التقليد المذموم على لسان السلف والخلف في شيء، ونحن لم نرجع إلى أقوال هؤلاء لكونهم أخبروا بها؛ بل لأنَّ الله ورسوله أمر بقبول قولهم وجعله دليلاً على ترتب الأحكام، فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار.

فأين في هذا ما يسوغ التقليد في أحكام الدين والإعراض عن القرآن والسنن ونصب رجل بعينه ميزاناً على كتاب الله وسنة رسوله؟!)).

فإذا عرفنا أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من باب الأخبار لا من باب الأحكام، وعرفنا أنَّ محل الاجتهاد في معرفة هذه الأخبار بتفاصيلها واستخراج الحكم المناسب منها، فمن بلغه بعض الأخبار الصحيحة أو الخاطئة في رجل معين وبنى حكمه عليه بناءً على ذلك هو في الحقيقة بنى حكمه على





خبر، وهو مجتهد بين الأجر والأجرين لأنه استفرغ وسعه في معرفة حال الرجل، وإذا اختلفت فيه الأخبار عن العدول الثقات تعديلاً وجرحاً فعليه أن يدرس هذه الأخبار بين ثبوتها وعدمها وبين متشددها ومتساهلها ومعتدلها وبين مجملها ومفصلها حتى يصل إلى الحكم المناسب المعتدل في هذا الرجل، وهو مجتهد في هذا أيضاً، وهذه الدراسة لا تخرجها من كونها أخبار ثقات، فمبنى الحكم على الأخبار، والأخبار ليست محل رأي واستنباط واجتهاد كالفتيا في المسائل الفقهية الاجتهادية حتى يقال فيها تحتمل الخطأ وتحتمل الصواب.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله [الحلبيُّ يوهِم الناسَ أنه على منهجِ الجبالِ من أئمةِ الحديثِ ونقَّادِ الرجال]: ((وقول الحلبي: "هل أقوال العلماء في باب الجرح والتعديل من باب (الأخبار) التي أصلُها إما الصدق أو الكذب؟! أم من باب (الأحكام) التي أصلها الاجتهاد خطأً أو صواباً؟!".

أقول: إنَّ أقوال أئمة الجرح والتعديل الأمناء الصادقين العادلين من باب الأخبار؛ لأنها قائمة على دراسات لأحوال الرواة ورواياتهم وعلى معرفتهم بسيرهم وأخلاقهم وصدقهم وضبطهم وإتقانهم، أو كذبهم أو سوء حفظهم أو سوء معتقدهم، ومن طرق كثيرة توصلهم إلى معرفة مراتب الرجال ومراتب رواياتهم؛ لأنَّ الله الذي تعهد بحفظ دينه أحلهم هذه المنـزلة، فيجب على المسلمين قبول أخبارهم عن أحوال الرجال وعن أحوال رواياتهم وعقائدهم، هذا هو الأصل.





ومن الأدلة على أنَّ أقوال العلماء في الجرح والتعديل من باب الأخبار الحديثان النبويان الآتيان:

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مر بجنازة فأثني عليها خيراً، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "وجبت وجبت وجبت"، ومر بجنازة فأثني عليها شراً، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "وجبت وجبت وجبت"، قال عمر: فدى لك أبي وأمي؛ مر بجنازة فأثني عليها خيراً فقلت: وجبت وجبت وجبت، ومر بجنازة فأثني عليها شراً فقلت: وجبت وجبت وجبت؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شراً وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض، أنتم شهداء الله في الأرض، أنتم شهداء الله في الأرض" متفق عليه؛ أخرجه البخاري في "صحيحه" حديث (١٣٦٧)، ومسلم حديث (٩٤٩)، واللفظ لمسلم.

الشاهد من هذا الحديث:

١- إقرار النبي صلى الله عليه وسلم شهادة بعض أصحابه على أناس بالخير والشر.

٢- حكمه صلى الله عيه وسلم بالجنة لمن شُهد له بالخير، وبالنار لمن شُهد عليه بالشر، بناء على هذه الشهادة.

٣- قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات (تأكيداً لما سبق): "أنتم شهداء الله في الأرض".





٤- أئمة الجرح والتعديل من أفضل وأكمل شهداء الله في الأرض بعد صحابة محمد صلى الله عليه وسلم، فيجب أن تُقبل أخبارهم في الجرح والتعديل، ولا يردها إلا ضال مضل.

* وفي معنى هذا الحديث ما رواه البخاري بإسناده إلى عَبْدِاللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ" فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: وَثَلَاثَةٌ، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: وَاثْنَانِ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَاحِدِ" أخرجه البخاري في "الجنائز" حديث (١٣٦٨)، وأخرجه أيضاً في "الشهادات" برقم (٢٦٤٣).

فعمر والصحابة رضي الله عنهم على هذا المنهج في قبول الجرح والتعديل من الثقات، واعتبار ذلك من الأخبار لا من الأحكام.

ولعلَّ الذين شهدوا في عهد عمر رضي الله عنه من التابعين، وعلماء السنة على هذا المنهج، قال الخطيب البغدادي في "الكفاية" (ص٣٩) خلال استدلاله على مشروعية الجرح للنصيحة: "ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل





بئس رجل العشيرة دليل على أنَّ إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه والله أعلم أنَّ بئس للناس الحالة المذمومة منه وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل لئلا يتغطى أمره على مَنْ لا يخبره فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة"، ثم قال: "ومما يؤيد ذلك حديث فاطمة بنت قيس"، وساق إسناده إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام....، وساق الحديث إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "فإذا حللت فآذنيني"، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحي أسامة بن زيد"، قالت: فكرهته، ثم قال: "انكحي أسامة بن زيد"، فنكحته، فجعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبطت به.

ثم قال: "في هذا الخبر دلالة على أنَّ إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجتنب الرواية عنهم وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه وأخبر




عن معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار".

أقول: الشاهد منه استدلال الخطيب بهذين الحديثين على مشروعية الجرح للنصيحة وبأنَّ قول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الرجل: "بئس أخو العشيرة" من باب الإخبار، ومن باب النصيحة وتحذير للناس من أن يقعوا في الفحش، وأن أئمة الإسلام إنما أطلقوا الجرح في من ليس بعدل؛ لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره.

أي أن العلماء إنما أطلقوا الجرح في المجروحين إلا لأنهم يقصدون بذلك النصح للمسلمين، واستدل بحديث فاطمة بنت قيس على جواز الجرح للضعفاء من جهة النصيحة، واعتبر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيحة لفاطمة بأنَّ أبا جهم لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر أنَّ معاوية صعلوك لا مال له، اعتبر الخطيب هذا الكلام من باب الأخبار، لا من باب الأحكام)).

وأخبار الثقات يجب الأخذ بها ولو صدرت من عدل واحد بالإجماع، وقد نقل الخطيب البغدادي رحمه الله في [الكفاية في علم الرواية ص٣١] عدة أدلة على وجوب الأخذ بخبر العدل؛ ثم قال: ((وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا،





ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أنَّ من دين جميعهم: وجوبه؛ إذ لو كان فيهم مَنْ كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم)).

الثالثة/ دعوى أبي عبد الحق أنَّ أحكام الشيخ ربيع حفظه الله في الرجال -من جهة القدح بالبدعة- اجتهادية محتملة للخطأ، دعوى غير صحيحة، وهي تخالف ما قرره الشيخ ربيع حفظه الله نفسه.

فقد جاء في رسالة "نصيحة لأهل العراق" ص٢٥: ((تسوغ مخالفة الشيخ ربيع في أحكامه على الرجال؛ لأن مَبْنَىَ الحكم على الرجل مرده إلى الاجتهاد....)).

فقال الشيخ ربيع حفظه الله رداً على هذا الكلام في الرسالة نفسها: ((إنَّ أحكام الشيخ ربيع على الرجال ليست مبنية على الاجتهاد، وإنما هي قائمة على دراسة واسعة لأقوال من ينتقدهم من المخالفين للمنهج السلفي وأهله في مسائل أصولية: بعضها عقدي، وبعضها منهجي)).

وقد كلَّم أبو عبد الحق الشيخ ربيعاً حفظه الله حول هذا المسألة في بيته السابق في مكة وحاول أن يصوِّر للشيخ ربيع أنَّ منتقديه من السلفيين يعتقدون أنَّ أحكام الشيخ ربيع نصية ولهذا أنكروا عليه دعواه [أنَّ أحكام الشيخ ربيع اجتهادية]، والشيخ ربيع حفظه حاول إفهام أبي عبد الحق هذه المسألة بالدليل والبرهان، لكنه أصرَّ وعاند ولم يرفع بها رأساً.





ونحن لا نقول: أنَّ أحكام علماء الجرح والتعديل في الرجال نصية أو توقيفية كالنصِّ المنزَّل كما يحاول الحلبي وحزبه تصوير السلفيين، وتبعهم على هذا أبو عبد الحق ومتعصبته، وإنما نقول: كلام علماء الجرح والتعديل من باب أخبار الثقات، والنصوص وطريقة السلف تؤكِّد لزوم الأخذ بخبر الثقة وبناء الأحكام عليه، فكما أنَّ القاضي يحكم بناءً على شهادة الشهود ويفتي المفتي في الحادثة بحسب الأخبار والنقول فكذلك علماء الجرح والتعديل يحكمون بناءً على أخبار الثقات في الرجل جرحاً أو تعديلاً.

وقد سُئل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين السؤال/ ٢]: ما منهج السلف في مسألة قبول خبر الثقة؟

فأجاب بقوله: ((منهج السلف والقرآن والسنة على قبول خبر الثقة ووجوب بناء الأحكام عليها، إذا كان اثنان يشهدان على أنَّ فلاناً قتل فلاناً، فعلى الحاكم أن يحكم بالحكم الشرعي وهو القصاص من القاتل، وتثبت عقود النكاح بشهادة رجلين ثقتين، وتثبت عقود المعاملات والديون وغيرها بناء على شهود عدلين ثقتين أو رجل وامرأتان، فهؤلاء يخرِّبون قواعد الشريعة ويصادمون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم الضالة المضلة، والمعتزلة هم الذين كانوا يشترطون التعدد في الرواة، أما أهل السنة فلا)).



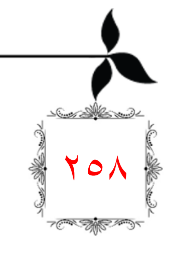


وسُئل [في المصدر نفسه السؤال/ ٦]: هل يلزم الرجل أن يقبل نقل الثقة وحكمه، أم نقله فقط؟!

فأجاب حفظه الله بقوله: ((خبر الثقة الأصل فيه القبول، إلا إذا خالف العدول؛ كما في الرواية الشاذة، وأما الأصل فيه القبول، ولا يجوز تكذيبُ المسلم وردُّ ما عنده من الحق، وإذا ما سلكنا هذا المنهج أبطلنا كثيراً من شرائع الإسلام، لو جلس رجل يعلِّمني من الكتاب والسنة، لو قال لي: قال رسول الله في صحيح البخاري كذا؛ أكذِّبه؟! لا، لما يقول لي: فلان مبتدع، أقول: لا!، هذا المذهب الذي يسمونه بالتثبت مذهب كاذب، التثبت الذي لا يريد الوصول للحقيقة وإنما يريد رد الحق، فيرد الحق ولا يتثبت، فيتخذ هذه حجة، وليس ممن يتثبت ليصل إلى الحق والحقيقة، وإنما ليرد الحق، ولهذا نراهم يردون أخباراً متواترة من علماء أجلاء تتخذ فتواهم وأحكامهم وأخبارهم، ويردونها بهذا المعول؛ الذي ظاهره معول إسلامي، وهو معول هدَّام ومعول شيطاني)).

الرابعة/ المسائل الاجتهادية: هي المسائل التي لم يرد فيها دليل أو وردت فيها أدلة خفية أو متعارضة متقاربة؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ٦/ ٩٢]: ((والصواب الذي عليه الأئمة: أنَّ مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً؛ مثل: حديث صحيح لا معارض من جنسه، فيسوغ له إذا عُدم ذلك فيها الاجتهاد؛ لتعارض الأدلة المتقاربة، أو لخفاء الأدلة فيها)).





وكلام علماء الجرح والتعديل في الرجال مبنيٌّ على أخبار الثقات عن أحوالهم وما ذكروه في كتبهم ومقالاتهم وما قالوه في دروسهم ومحاضراتهم، فهذه أدلة يُدان بها الرجل، فكيف يزعم هؤلاء أنَّ كلامهم من باب الاجتهاد؟!

وحقيقة هذه الدعوى [أحكام العلماء في الدعاة اجتهادية محتملة للخطأ] تعود إلى أمرين لا ثالث لهما:

❋ إما تكذيب هذه المصادر التي يُدان بها الرجل بلا حجة ولا بينة أو عدم اعتمادها بالكلية.

❋ أو تجهيل علماء الجرح والتعديل بما يوجب الجرح وما لا يوجبه.

وأحلاهما مرٌّ.

وعلى فرض أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الدعاة من المسائل الاجتهادية -وليست من باب الأخبار- كما يزعم أهل التمييع وتبعهم أبو عبدالحق، فمسائل الاجتهاد إذا ظهرت فيها الحجة وجب الانقياد لها، فالمسألة ليست متروكة للهوى والتشهي على طريقة "لا يلزمني" و"لا يقنعني"، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ١/ ١٦٤]: ((إنَّ مثل هذه المسألة أو نحوها من "مسائل الاجتهاد"؛ لا يجوز لمن تمسَّك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل، فهذا خلاف إجماع المسلمين.

فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين؛ وليس لمن رجَّح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية، وكذلك تنازعوا في

متروك التسمية، وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله، وفي شحم الثرب والكليتين، وذبحهم لذوات الظفر كالإبل والبط ونحو ذلك، مما حرمه الله عليهم، وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا، ونحو ذلك من المسائل، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين.

فمن صار إلى قولٍ مقلِّدٍ لقائله لم يكن له أن ينكر على مَنْ صار إلى القول الآخر مقلد لقائله؛ لكن إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت، ولا يجوز لأحد أن يرجِّح قولاً على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة)).

وأما جواب أبي عبد الحق المنشور في الفيس بوك:

فقد أكَّد أبو عبد الحق موافقته لأهل التمييع في هذا الأصل [كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال والدعاة من مسائل الاجتهاد]، ونقل كلامه في رسالته "قذائف الحق" قائلاً: ((اعتقادي في هذه المسألة هو: نعم إنَّ أحكام العلماء على الدعاة اجتهادية بمعنى أنها تنبني على النظر في حال المحكوم عليه وتتبع أقواله ومواقفه، ثم وزنها بميزان القرآن والسنة وما كان عليه سلف الأمة، ثم الخروج بنتيجة هي حكم العالم عليه تجريحاً وتعديلاً مستنداً إلى الأدلة والبراهين)). وقد تقدَّم الرد على هذا الأصل الباطل.

ويظهر أنَّ أبا عبد الحق يفهم من تتبع أحوال الدعاة في أقوالهم ومواقفهم ثم مقارنتها مع أدلة الشرع ومنهج السلف مخالفة أو موافقة ثم الخروج بالحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً من باب الاجتهاد المحتمل غير الملزم!، وهو يحاول أن يصوِّر هذه الدراسة من باب النظر والرأي والاجتهاد، والأمر ليس كذلك، فأهل العلم ذكروا أسباب الجرح بأدلتها من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، فمن ثبت فيه هذا الجرح من الدعاة بأخبار الثقات أو بمكتوب أو مسموع موثَّق عنه فهو يستحق الجرح؛ إذاً أين محل النظر والاجتهاد هنا؟! فالمسألة ليست مسألة دلالات تختلف فيها الأنظار والأفهام حتى يقال فيها إنها من مسائل الاجتهاد، فليفطن السلفي البصير لهذا.

وأبو عبد الحق في جوابه الجديد احتجَّ على تأصيله هذا بنقلين عن شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله، أما الأول فبتر أوله وآخره ومع هذا لم يفهم وسطه!، وأما الثاني فأخذه من موقع أهل التمييع وسار على طريقتهم في فهمه والإلزام به!، ودونكم البيان:

النقل الأول:

قال أبو عبد الحق: ((وقال الشيخ ربيع عن أقوال أئمة الجرح والتعديل: "أنها قائمة على دراسات لأحوال الرواة ورواياتهم وعلى معرفتهم بسيرهم وأخلاقهم وصدقهم وضبطهم وإتقانهم، أو كذبهم أو سوء حفظهم أو سوء معتقدهم، ومن طرق كثيرة توصلهم إلى معرفة مراتب الرجال ومراتب

رواياتهم". فأنا الآن أسأل ألا تُسمَّى هذه الدراسات لأحوال الرواة والدعاة اجتهاداً؟!)).

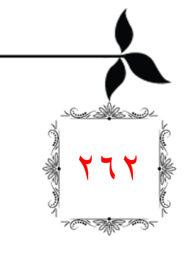
وسؤال أبي عبد الحق هذا هو في حقيقته اعتراض أو استدراك على كلام الشيخ ربيع حفظه الله وموافقة لكلام الحلبي ونصرة له.

فتمام الكلام كما قاله الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله [الحلبيُّ يوهِم الناسَ أنه على منهجِ الجبالِ من أئمةِ الحديثِ ونقَّادِ الرجال] هو: ((وقول الحلبي: "هل أقوال العلماء في باب الجرح والتعديل من باب (الأخبار) التي أصلُها إما الصدق أو الكذب؟! أم من باب (الأحكام) التي أصلها الاجتهاد خطأً أو صواباً؟!".

أقول: إنَّ أقوال أئمة الجرح والتعديل الأمناء الصادقين العادلين من باب الأخبار؛ لأنها قائمة على دراسات لأحوال الرواة ورواياتهم وعلى معرفتهم بسيرهم وأخلاقهم وصدقهم وضبطهم وإتقانهم، أو كذبهم أو سوء حفظهم أو سوء معتقدهم، ومن طرق كثيرة توصلهم إلى معرفة مراتب الرجال ومراتب رواياتهم؛ لأنَّ الله الذي تعهد بحفظ دينه أحلهم هذه المنزلة، فيجب على المسلمين قبول أخبارهم عن أحوال الرجال وعن أحوال رواياتهم وعقائدهم، هذا هو الأصل، ومن الأدلة على أنَّ أقوال العلماء في الجرح والتعديل من باب الأخبار...)).

فلينظر القارئ المنصف إلى صنيع أبي عبد الحق في كلام الشيخ ربيع حفظه الله: هل فعل ذلك عمداً أم سهواً؟! والشيخ ربيع حفظه الله في كلامه السابق يرد





على سؤال الحلبي: هل كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من باب الأخبار أم من باب الاجتهاد؟، ثم يأتي اليوم أبو عبد الحق ملبساً ومحرفاً فيستدل بكلام الشيخ ربيع على تأصيله الفاسد الذي وافق فيه الحلبي!، ويعيد السؤال جذعاً فيقول: ألا تُسمَّى هذه الدراسات لأحوال الرواة والدعاة اجتهاداً؟!، وهذا يعني أنَّ كلام الشيخ ربيع بعضه ينقض بعضاً!.

والجواب عن سؤال أبي عبد الحق: لا، هذه الدراسات من باب الأخبار لا من أمور الاجتهاد التي يجوز فيها الخلاف، وقد تقدَّم كلام العلماء فلا حاجة إلى إعادته.

النقل الثاني:

قال أبو عبد الحق: ((بل للشيخ ربيع قول آخر في هذه المسألة كما في [مجموع الكتب والرسائل ١١/ ٢٤٢-٢٤٣]: "وأما قولك [سفر الحوالي]: «أما الحكم على الأعيان فأمر تطبيقي تبعي له شروطه وضوابطه، ويجوز الخلاف فيه ما دام اجتهادياً»، فهو كلام حق.

أما السلفيون فهم يلتزمونه...، ولم يلتزمه سيد قطب وأتباعه....، ولم يراعوا الشروط والضوابط المنوَّه عنها، ولم يقولوا هذا أمر يجوز فيه الخلاف ما دام اجتهادياً".





يظهر من كلامه هذا أنه يرى أنَّ أقوال الثقات في باب الجرح والتعديل من الأمور الاجتهادية التابعة للشروط والضوابط، ويجوز فيها الخلاف لأنها اجتهادية)).

والجواب عن هذا:

١- للشيخ ربيع حفظه الله في هذه المسألة قول واحد، وليس له قول آخر كما يزعم أهل التمييع وتبعهم أبو عبد الحق، وقول الشيخ ربيع هو [إنَّ أقوال أئمة الجرح والتعديل الأمناء الصادقين العادلين من باب الأخبار] وليست من باب الاجتهاد.

٢- أخذ أبو عبد الحق هذا النقل عن الشيخ ربيع حفظه الله من موقع أهل التمييع [الكل إلا السلفيين]، حيث كتبوا مقالاً باسم (مشرفو كل السلفيين) بعنوان [تناقض الشيخ ربيع المدخلي في تأصيل موقفه من المخالفين، وكشف بعده عن رسوخ المؤصلين!]، ذكروا فيه كلام الشيخ ربيع من باب التناقض، وكذلك ذكره عماد طارق في مقال مستقل بعنوان [جديد تناقضات الشيخ المدخلي]، وقال فيه: ((إنَّ أقوال الثقات في باب الجرح والتعديل من الأمور الاجتهادية التي لها تتبع الشروط والضوابط، ويجوز الخلاف فيه ما زال اجتهادياً))، فجاء أبو عبد الحق بنص هذا الكلام فقال: ((يظهر من كلامه هذا أنه يرى: أنَّ أقوال الثقات في باب الجرح والتعديل من الأمور الاجتهادية التابعة للشروط والضوابط، ويجوز فيها الخلاف لأنها اجتهادية)).





فلينظر القارئ إلى مدى التوافق في الألفاظ والتأصيل والإلزام بين أهل التمييع وبين أبي عبد الحق الكردي.

٣- والعجيب أنَّ أهل التمييع كانوا أكثر أمانة من أبي عبد الحق في نقل كلام الشيخ ربيع حفظه الله المشار إليه، حيث نقلوا الكلام بتمامه، بينما حذف أبو عبد الحق بعضه ووضع مكان المحذوف نقاطاً من باب التعمية والتمويه على القارئ.

ولو أنَّ أبا عبد الحق أتعب نفسه قليلاً -إن أحسنَّا به الظن!- وراجع الكلام من مصدره لعرف وجهته وموضعه، ولكنَّه قصد مدافعة الحق بأدنى شبهة أو بطريقة التلبيس.

وموضع كلام سفر الحوالي هو في باب [الحكم على الأعيان بالكفر] وليس في باب [الحكم على الأعيان بالبدعة] فضلاً أن يكون في باب [الجرح والتعديل] عموماً كما صوَّره أبو عبد الحق تقليداً أو تمويهاً، والفرق بين هذه الأبواب لا يخفى على السلفي البصير.

وباب تكفير الأعيان من المنتسبين لأهل الإسلام مما جاء فيه الوعيد الشديد في عدة نصوص، وأما باب الجرح والتعديل فهو علم من أعظم علوم الشريعة ودلت عليه أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع وآثار أئمة السلف، وبه حفظ الدِّين وصيانة الشريعة من التحريف والتبديل وانتحال المبطلين

وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين، وهو من أعظم أنواع الجهاد، فلا يُقاس باب الحكم على الأعيان بالكفر والردة على باب الجرح والتعديل.

وكلام سفر الحوالي المشار إليه هو في "ظاهرة الإرجاء"، وأراد به إثبات أنَّ الأمة في القرون المتأخرة وقعت في هاوية الإرجاء، وأنهم أجمعوا على كفر الهازل نظرياً لا عملياً، ثم ذكر أنَّ من كفَّر هؤلاء من العلماء اتهم بالتكفير وذكر مثالاً [شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، وسيد قطب!!] ثم قال: ((ويعرضون عن تصريح هؤلاء العلماء بأنهم لا يقصدون تكفير الأعيان، بل تصحيح حقائق الدِّين في القلوب والأذهان))، وعلَّق في الهامش عليه بقوله: ((وذلك أنَّ تصحيح العقيدة أصل ضروري وواجب حتمي لا يحل السكوت عنه، أما الحكم على الأعيان؛ فأمر تطبيقي تبعي، له شروطه وضوابطه، ويجوز الخلاف فيه ما دام اجتهادياً)).

فردَّ عليه الشيخ ربيع بكلام طويل، من ذلك قوله كما في [مآخذ منهجية على سفر الحوالي]: ((وأما قولك: «أما الحكم على الأعيان فأمر تطبيقي تبعي، له شروطه وضوابطه، ويجوز الخلاف فيه ما دام اجتهادياً»، فهو كلام حق.

أما السلفيون فهم يلتزمونه ويسيرون فيه على طريقة السلف ومن سار على نهجهم كالإمام ابن تيمية وتلاميذه والإمام محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه، ولم يلتزمه سيد قطب وأتباعه وشنوا على السلفيين ضروب الحرب وكفر بعضهم كثيراً من السلفيين بأعيانهم، وكفر بعضهم ابن باز وابن عثيمين والألباني




بأعيانهم ووصفهم بعضهم بالثالوث واعتبروهم مع السلفيين من مرجئة الجهمية، ولم يراعوا الشروط والضوابط المنوَّه عنها ولم يقولوا هذا أمر يجوز فيه الخلاف ما دام اجتهادياً)).

وما تحته خط حذفه أبو عبد الحق من كلام الشيخ ربيع حفظه الله!، لأنَّ وجود هذا الكلام يُفهم القارئ وجهة الكلام وهو [مسألة تكفير الأعيان] وهذا ما كتمه أبو عبد الحق تقليداً لغيره أو تمويهاً من نفسه.

فهل يفعل مثل هذه التصرفات من يقصد الحق ويتحراه؟!

والله الموفِّق.

٨- عدم الإلزام بتبديع كل مَنْ يتفرد الشيخ ربيع أو غيره بتبديعهم (الحلبي نموذجاً)

قال أبو عبد الحق الكردي في رسالته [الجواب الصريح ص٥٤]: ((نعم تمسَّكتُ بغرز الشيخ السحيمي في تبديعه لأبي الحسن، وبغرزه في عدم إلزام الناس تبديع كل مَنْ يُبدِّعهم الشيخ ربيع أو غيره تبديعاً منفرداً!، ونحن في العراق ما ألزمنا الناس بتبديع الحلبي وما هجرناهم لعدم تبديعهم له؛ وإنما هم هجرونا)).

وكلامه هذا عليه وقفات:

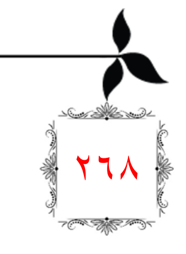



الأولى/ التفريق بين (قبول التبديع) و(الإلزام بالتبديع) سفسطة حلبية المراد منها تسويغ الخلاف في "مسائل التبديع" على قاعدته المعروفة [لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف فيما بيننا] وعلى أصليه المشهورين [لا يقنعني] و[لا يلزمني]، لكن على طريقة اللف والدوران، فمثلاً يقول الحلبي في هامش كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١٩]: ((تنبيه آخر: قلتُ في بعض مجالسي: لا "يُلزَمُ" أحدٌ بالأخذ بقول جارح إلا ببينة "مُقنِعَةٍ" وسببٍ واضحٍ أو بإجماعٍ علميٍّ معتبر، ففهما البعض -ولا أدري كيف؟- على أصل الجرح، وأنه لابدَّ له من إجماع!!.

وفرقٌ بين "قوله" أو "قبوله" وبين "الإلزام به" كبير كثير -كما لا يخفى- !!. فمن "قبله" -مقتنعًا به- فنعمَّا هو، ومن لم يقبله لعدم قناعته الشرعية العلمية لا يُلزم به، وإلا فكيف يُلزِمُ المختلفان في "واحدٍ" غيرهما؟!، وما دليل كل في هذا الإلزام؟!، وما موقف "الملزَم"؟!.

ثم إنَّ "الإلزام" المنفي -ها هنا- هو ما يترتب عليه تبديع وتجديع وتشنيع!، أمّا "الإلزام" بمعنى: الانتصار والتأييد وجمع الأدلة لنصرة قولٍ ما: فهذا مقبول غير مرذول، وقد قال الإمام الذهبي في [السير ١١/ ٨٢]: "وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو تجريحٍ فتمسَّك به"، وقال شيخ الإسلام في [منهاج السنة النبوية: ٣/ ٩٨]: "والحق: أنَّ أهل السنة لم يتفقوا قط على خطأ"، والكلام كله حول "أهل السنة" وفيهم، لا المبتدعة وذويهم!، فلا تتجنَّ!!)).





يعني الحلبي يفرِّق بين (قبول الجرح من شخص إذا اقتنع) وبين (وجوب قبول الجرح على الآخرين إذا لم يقتنعوا/ الإلزام بالجرح)، كما قال في هامش كتابه: ((وهذا الكلام الجليل يُبيِّن حكم أمرين مهمين: الأول: لزوم بيان أسباب الجرح من قبل الجارح. الثاني: أنَّ هذا اللزوم ليس ذا صلة حتماً بوجوب قبول جرحه!؛ فقد لا يقتنع به فيُردُّ!))، وقال: ((وهل -ثمّة- ما هو أبينُ تفسيراً للجرح من كلمة "كذاب"؟؟!! فأين قَبوله فضلاً عن الإلزام به؟؟!!، نعم؛ هكذا سار السلف على هذا المنهج البديع لا كما زعم الشيخ ربيع!)).

وأبو عبد الحق يقول: أنه متمسك بغرز السحيمي في [تبديع] المأربي وبغرزه في [عدم الإلزام بالتبديع] المنفرد.

فلا فرق بين سفسطة علي الحلبي وسفسطة أبي عبد الحق الكردي.

الثانية/ [عدم الإلزام بالتبديع المنفرد الصادر من عارف بأسباب الجرح] تأصيل باطل؛ لأنَّ أهل العلم لم يشترطوا (العدد) في قبول الجرح والإلزام به.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في [مقدمة ابن الصلاح ص٩٨-٩٩]: ((اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَثْبُتُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ إِلَّا بِاثْنَيْنِ كَمَا فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الشَّهَادَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ -وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ-:





أَنَّهُ يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ، لِأَنَّ الْعَدَدَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي جَرْحِ رَاوِيهِ وَتَعْدِيلِهِ؛ بِخِلَافِ الشَّهَادَاتِ، وَاللهُ أَعْلَمُ)).

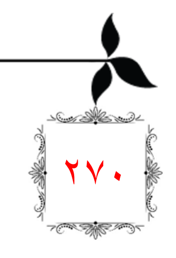
وقال أيضاً في [المقدمة ص٩٩]: ((إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرْحٌ وَتَعْدِيلٌ: فَالْجَرْحُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَدِّلَ يُخْبِرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَالْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قِيلَ التَّعْدِيلُ أَوْلَى، وَالصَّحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْجَرْحَ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ)).

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في [فتح المغيث ٢/ ١٩١]: ((إنْ كان المعدِّلون أكثر عدداً فهو -أي التعديل- معتبر حكاه الخطيب عن طائفة وصاحب المحصول؛ لأنَّ الكثرة يقوي الظنَّ، والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الحديثين.

قال الخطيب: وهذا خطأ وبُعد ممن توهَّمه؛ لأنَّ المعدِّلين وإنْ كثروا ما لبثوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أنَّ هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإنْ لم يعلموه فثبت ما ذكرناه.

وإنَّ تقديم الجرح إنما هو لتمضية زيادة خفيت على المعدِّل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدِّل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدَّله مائة: قُدِّم الواحد لذلك)).





وسُئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في محاضرة مفرغة بعنوان [أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث]: هل يكفي نقل كلام الأئمة في الجرح المفسر؟

فكان جوابه: ((كيف لا يكفي؟! إذا نقل الأئمة الجرح المفسَّر لا نقبل؟!، ولو إمام واحد نقل الجرح المفسر يكفينا، وتقدَّم لكم: أنه لو جرح واحد بجارح معتبر، وجاء من يعارضه ويزكي هذا المجروح: أنه يسقط ويسقط كلامه)).

وقال حفظه الله في رسالة معنونة بـ [أسئلة علمية موجهة إلى فالح]: ((فإذا بَيَّنَ العالمُ الناقدُ المعتبرُ حجتَه أو حججَه المعتبرة: فحينئذ يُقدَّم الجرح على التعديل ولو خالفه عشرات المعدِّلين، ولو تمادى أحدٌ في تعديله بعد قيام الحجة سقط)).

الثالثة/ عدم إلزام أبي عبد الحق الشباب السلفي في العراق بتبديع الحلبي وعدم هجر من لم يقبل تبديعه كان من أقوى الأسباب في ضياع الكثير من الشباب في أحضان الحلبية، ويتحمَّل ذلك أبو عبد الحق، ومع هذا هو يتبجَّح بين الحين والآخر أنه أول من ردَّ على الحلبي!.

فأبو عبد الحق خالف منهج السلف في هاتين القضيتين:

الأولى: عدم الإلزام بتبديع من يستحق التبديع كعلي الحلبي ومشهور حسن وأمثالهم.



الثانية: عدم هجر من يتعصَّب لهؤلاء المبتدعة -مع قيام الحجة وبيان المحجة-، ولا يقبل الكلام فيهم ولو صدر من كبار العلماء العارفين بأسباب الجرح والتعديل.

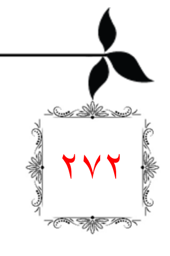
وهذه من موافقة أبي عبد الحق لأهل التمييع في طريقتهم في مسائل الهجر والتبديع.

ومسألة الإلزام بتبديع المبتدعة وهجرهم كتبتُ فيها مقالاً مدعَّماً بالأدلة الشرعية والآثار السلفية بعنوان [تحذير الخلق من المذبذب بين أهل الباطل وأهل الحق](١)، فليراجعه من أحبَّ البيان والتفصيل.

ومن ذلك ما جاء في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: قال الخلال أخبرنا المروذي: أنَّ أبا عبدالله [الإمام أحمد بن حنبل] ذكر حارثاً المحاسبي فقال: "حارث أصل البلية -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث، عامة مَنْ صحبه انتهك إلا ابن العلاف؛ فإنه مات مستوراً!، حذِّروا عن حارث أشدَّ التحذير" قلتُ: إنَّ قوماً يختلفون إليه؟ قال: ((نتقدَّم إليهم؛ لعلَّهم لا يعرفون بدعته، فإنْ قبلوا وإلا هجروا، ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويجحد، إنما التوبة لمن اعترف)).

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia601504.us.archive.org/35/items/TahtheerAMAlMothabthab/TahtheerAMAlMothabthab.pdf





وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة ص١٢١]: ((وإذا رأيتَ الرّجلَ يَجلسُ مع رجلٍ من أهلِ الأهواءِ فَحَذِّرْهُ وعَرِّفْهُ؛ فإنْ جَلَسَ معه بعدما عَلِمَ فاتّقِهِ، فإنَّه صاحبُ هوى)).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله في "الإبانة الكبرى": ((ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقربه في جوارك. ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه وهجرانه والمقت له، وهجران مَنْ والاه ونصره وذبَّ عنه وصاحبه وإن كان الفاعل لذلك يظهر السنة)).

ونقل الشيخ حمود التويجري رحمه الله في كتابه [القول البليغ ص٢٣٠] ما ذكره ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة": قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: "لا، أو تُعلِمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإنْ ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه: المرء بخدنه"، ثم قال الشيخ التويجري معلِّقاً: ((وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل:

- فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم: فإنه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به؛ من البغض والهجر والتجنُّب.

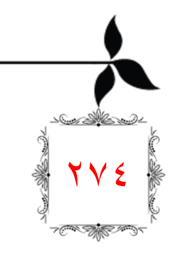
- ومن كان جاهلاً بهم: فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

وقال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله في [حواره مع علي الحلبي]: ((وبالجملة فإنَّ الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح: أنَّ من آوى أهل البدع أو جالسهم أو آكلهم وشاربهم أو سافر معهم مختاراً فإنَّه يلحق بهم؛ لاسيما إذا نُصح وأصرَّ على ما هو عليه؛ حتى ولو زعم أنَّه إنَّما جالسهم ليناصحهم!)).

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في مقدمة كتابه [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف]: ((ويجوز -بل يجب- الكلام في أهل البدع، والتحذير منهم ومن بدعهم أفراداً وجماعات، الماضون منهم والحاضرون؛ من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرامية وأهل الكلام الذين جرهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها، فهؤلاء يجب التحذير منهم ومن كتبهم وطرقهم الضالة، وما أكثرها.

وكذلك مَنْ سار على نهجهم من الفرق المعاصرة ممن باين أهل التوحيد والسنة ونابذهم وجانب مناهجهم، بل حاربها ونفر عنها وعن أهلها.





ويلحق بهم: مَنْ يناصرهم ويدافع عنهم ويذكر محاسنهم ويشيد بها، ويشيد بشخصياتهم وزعمائهم، وقد يفضِّل مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة)).

وسُئل حفظه الله في [تسجيل بصوته]: ما حكم الذي لا يزال يدافع عن أبي الحسن المأربي أو يقول هو متوقف؛ مع العلم أنه قرأ ردود العلماء على هذا الرجل، فهل نهجره ونحذِّر منه؟ جزاكم الله خيراً.

فأجاب الشيخ: ((أمهلوهم، أمهلوهم أياماً أخرى؛ فإن وقَفوا مع الحق ونصروه، ووقفوا ضد الباطل وأهانوه؛ فهم إخوانكم، وإن تمادوا؛ فلا نشكُّ أبداً ولا نتردد أنهم أصحاب أهواء فحينئذٍ يُهجَرون ولا كرامة.

فمَنْ وقَفَ مع أبي الحسن إلى هذا التاريخ: لا شك أنه على باطل وإنْ جاء بالمراوغات والحِيَل!، ولكن يُعذَر مرة أخرى ويُمهَل لمدة أسبوع أسبوعين، فإنْ تاب وأناب وسار مع علماء السلف وعلماء المنهج السلفي في نصرة الحق الذي وقفوا إلى جانبه فهو منا وأخونا، ومَن أبى إلا اتباع الشيطان فحينئذٍ يُهجَر)).

فهذه النقول العلمية تؤكِّد صحة قاعدة إلحاق من يجالس المبتدعة أو يماشيهم أو يجادل عنهم بهم إذا عرف حالهم، بينما أبو عبد الحق الآن يقرر أنه لا يُلزم الناس بالتبديع ولا يُطالبون بالهجر!!.

وأبو عبد الحق لا يجهل مثل هذه الآثار التي ذكرتُها سلفاً، بل بدَّع بهما الكلاري لأنه يجالس المبتدعة، وجاء في وريقات منشورات بعنوان [الانحرافات



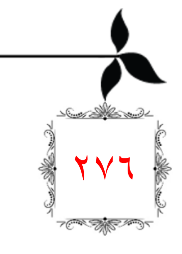


المنهجية لدى بهمن الكلاري] أرسلها لي قديماً أبو عبد الحق نفسه: ((هل هذه الانحرافات كافية لتبديع الإنسان بسببها؟ الجواب/ والله إنَّ بعضها يكفي لتبديع المرء به فضلاً عن اجتماعها كلها، وهذا منهج السلف كما حكى البغوي رحمه الله الإجماع على هجر المبتدعة فقال: "وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على: معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم" شرح السنة ١/ ٢٢٧، ولم يكن السلف يفرِّقون بين المبتدع وبين من يجالسهم ويكرمهم، وفيه آثار كثيرة...))، وذكروا الآثار التي تدل على إلحاق الرجل بأهل البدع إذا جالسهم وماشاهم ولو كان على سبيل المناصحة والبيان.

وهذا يدلُّ على أنَّ أبا عبد الحق تغيَّر عما كان في الماضي وتنكَّب طريق العلماء واتخذ طريق الزائغين المذبذبين.

ولما عرضتُ هذه المؤاخذة على الشيخ ربيع والمشايخ الآخرين طالبوا أبا عبد الحق بالرجوع عنها، فكتب مقالاً في سحاب بعنوان [تراجع وبيان] قال فيه: ((أتراجع عن قولي في كتابي [الجواب الصريح] الذي كتبته وقته في الرد على المميعين والذب عن مشايخنا السلفيين: "عدم إلزام الناس بتبديع كل من يبدعهم الشيخ ربيع أو غيره تبديعاً منفرداً"، لأنه قد يُفهم منه: أنني أشترط الإجماع للتبديع؛ وهذا ما لا أقصده ولا أعتقده، وقد بينتُ ذلك التراجع مراراً، وأنا أعتقد أنَّ الجرح المفسر من عالم واحد عارف بأسباب الجرح يلزم الجميع قبوله بدون اشتراط إجماع)).





أما شرط الإجماع فكلامك نعم محتمل، وأما شرط العدد فكلامك ظاهر وليس محتملاً، فليست المشكلة في الفهم وإنما في منطوق كلامك: بعدم إلزام الناس بتبديع كل من يبدعهم الشيخ ربيع أو غيره من العارفين بأسباب الجرح تبديعاً منفرداً.

وقول أبي عبد الحق: ((وأنا أعتقد أنَّ الجرح المفسر من عالم واحد عارف بأسباب الجرح يلزم الجميع قبوله))، بل والجرح المجمل يقبل إذا صدر من عارف بأسباب الجرح إن لم يُعارضه معدِّل.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله كما في [اختصار علوم الحديث ص١١]: ((أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مسلَّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح)).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة [لسان الميزان ١/ ١٦]: ((إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله؛ فالصواب التفصيل:

- فإنْ كان الجرح والحالة هذه مفسَّراً: قُبِل، وإلا عُمل بالتعديل.
- فأما مَنْ جُهِلَ ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك ونحو ذلك: فإنَّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك.

فوجه قولهم: "إنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسَّراً" هو فيمن اخْتُلِفَ في توثيقه وتجريحه)).





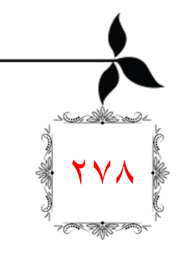
وقال الحافظ العراقي رحمه الله في [التقييد والإيضاح ص١٤١]: ((ومما يدفع هذا السؤال رأساً أو يكون جواباً عنه: أنَّ الجمهور إنما يوجبون البيان في جرح من ليس عالماً بأسباب الجرح والتعديل، وأما العالم بأسبابهما فيقبلون جرحه من غير تفسير)).

قال الشيخ ربيع حفظه الله معلِّقاً على كلام الحافظ العراقي كما في [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف]: ((فأنت ترى أنهم لا يشترطون في الجارح أن يذكر الجوانب المشرقة في المجروح، وأنَّ "العالم" بأسباب الجرح والتعديل يؤخذ كلامه مسلَّماً عند جمهور العلماء، ويجب الكشف عن جرح "غير العالم" بأسباب الجرح والتعديل، ولا يتهمون أحداً بأنه ظالم إذا اقتصر على الجوانب المظلمة)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في أحد أجوبته في نصيحة [الحث على المودة والائتلاف والتحذير من الفرقة والاختلاف]: ((يعني إنسان لا يتمكَّن وقف على كلام للبخاري لمسلم لأبي داود: "فلان كذاب"، "فلان سيء الحفظ"، "فلان واه"، "فلان متروك"، فلان كذا، ما وجد أحدٌ يعارضه: يقبل كلامه، لأنَّ هذا خبر، يقبله لأنه خبرٌ من الأخبار، ماهو فتوى، يقبله لأنه خبر من الأخبار، وقبول أخبار الثقات أمر ضروري لابدَّ منه.

لكن إذا كان طالب علم ووجد من يخالف هذا الرجل الذي جرحه وجد إماماً آخر قد خالفه وزكَّاه: فحينئذٍ لابدَّ من تفسير هذا الجرح، لا يُسلَّم لهذا





الجارح طالما هناك عالم آخر يعارضه في هذا التجريح، فإذا لم يعارضه أحد يُقبل، وإذا عارضه فلابدَّ من بيان أسباب الجرح، بارك الله فيكم، والأمر موجود في كتب المصطلح وكتب علوم الحديث، هذا شيء معروف عند طلاب العلم، فراجعوه بارك الله فيكم في مقدمة ابن الصلاح، وراجعوا فتح المغيث وراجعوا تدريب الراوي، وراجعوا كتب هذا الشأن، علوم الحديث وعلوم الجرح والتعديل)).

وكذلك لا عبرة بتعديل المعترض على هذا الجرح إن كان جاهلاً أو صاحب هوى، قال الشيخ ربيع حفظه الله في [نصيحة أخوية إلى فالح الحربي]: ((نعم إذا كان الجارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الجرح والتعديل والمعترض جاهل أو صاحب هوى: فلا عبرة باعتراضه)).

ولكي لا يقول جاهل: إنكم تقررون بهذا ما يقرره فالح الحربي، فأذكر من كلام الشيخ ربيع حفظه الله ما يُبيِّن فيه حقيقة الخلاف مع فالح وحتى لا يلتبس الأمر على بعض الشباب:

قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده [النهج الثابت الرشيد في إبطال دَعَاوَى فالح]: ((إنَّ فالحًا يوجب التقليد الأعمى على السائلين وغير السائلين من طلبة العلم وممن هو فوق مرتبة طلبة العلم، وإذا جرح الناس بهواه، وطولب ببيان أسباب الجرح يقول: لا يُسأل عن أسباب الجرح!، ويهدم القاعدة التي تنص على أنه: عند تعارض الجرح والتعديل فلا بدَّ من بيان السبب)).





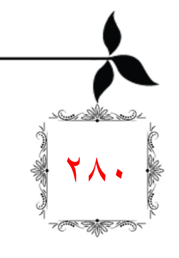
وقال في [نصيحة أخوية إلى فالح الحربي]: ((وهل يوافقك هؤلاء العلماء أنَّ قاعدة "بيان أسباب الجرح عند تعارض الجرح والتعديل أو عند الحاجة إلى بيان الأسباب" أنها قاعدة باطلة؟ وهل يوافقونك على أنَّ من قال بهذه القاعدة قد أضلَّ الناس بها؟!)).

ففالح الحربي لا يرى أنه مطالب بذكر أسباب الجرح والتبديع في أشخاص تزكيهم أعمالهم وهم مشتهرون بالسلفية ويعدِّهم علماء أعلم منه بهذا العلم بمفاوز، فيرى وجوب تقليده في أحكامه في هؤلاء الأشخاص، وسبب هذا التأصيل الباطل هو أنَّ فالحاً يفرِّق بين (باب الرواية) و(باب البدعة) من جهة ذكر الأسباب، فهو يرى أنَّ العالم في الجرح والتعديل مطالب بذكر أسباب جرحه للراوي وأما العالم في مسائل المنهج فغير مطالب بذكر أسباب تبديعه للشخص، وهذا تفريق لم يسبقه به عالم من علماء الأمة، ومعلوم أنَّ البدعة سبب من أسباب جرح الرواة كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في نزهة النظر.

وقد يقول قائل: إذا تراجع أبو عبد الحق عن هذه المخالفة فلماذا تصرون على إدانته بها؟! أليست هذه من سمات الحدادية؟!

أما تراجعات أبي عبد الحق فهي تلاعبات وليست تراجعات!، وهي حبر على ورق كما يقال!، وهي من باب الضحك على الذقون!، وقد ذكرتُ فيما سبق من مؤاخذات عليه أنه يتراجع أحياناً تراجعاً غير صحيح ثم يعود وينقضه من





جديد!، والمؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين، وكذلك هذه المؤاخذة تراجع عن تراجعه عنها!، ودونكم البيان:

في جلسة مسجَّلة -بعد تراجعه المزعوم- جمعت أبا عبد الحق مع المدعو "عبد الجليل" من محافظة دهوك؛ وهو حلبي مميع جلد بل صرَّح في الجلسة أنَّ حسن البنا والأشاعرة من أهل السنة وجادل عن ذلك بحماسة وعزم!.

ومما جاء في هذه الجلسة؛ قال عبد الجليل: ((والله الشباب لا يكلِّمون مَنْ لا يبدِّع علي الحلبي، لا يُكلِّموه، ويرونه مبتدعاً ولا يُسلِّمون عليه ويبغضونه ويسمونه مبتدعاً مميعاً)).

فقال أبو عبد الحق: ((أنا عن نفسي لستُ هكذا))!.

قال عبد الجليل: ((أنا لا أتكلَّم عن نفسي وعن نفسك!، أنا أتكلَّم عن الشباب، الآن أنت لست هكذا، وأنا الحمد لله لستُ هكذا، هل نتفق على إلقاء محاضرة وتصويرها أو تسجيلها بالصوت، أنت تقول: أنا والشيخ عبد الجليل مختلفين على أشخاص، على بعض الأشخاص: هذا الشخص يُبدِّعه بعض العلماء، وهذا الشخص نفسه لا يُبدِّعه بعض العلماء، فأنا على رأي من يبدِّعه، وملا جليل على رأي من لا يبدِّعه، ونحن الحمد لله إخوة متحابين!، ونحثكم على هذا الشيء: أن لا تبدِّعوا بعضكم بعضاً، لا تهجروا بعضكم بعضاً، لا تبغضوا بعضكم بعضاً بسبب هذا الفعل؛ هذا يكون الكلام مسجل صوتي أو مرئي)).

فقال أبو عبد الحق: ((طيب، وأزيدُ على ما ذكرتَ فأقول: أما فلان وفلان لا شكَّ أنهم انحرفوا وخالفوا المنهج السلفي؛ ولكنَّ الذي لا يُبدِّعهم ولكن يُخطئهم ولا يشجِّع الناسَ إلى التعلق بهم هذا لا نبدِّعه ولا نهجره)).

قال عبد الجليل: ((لا تقل لا نبدِّعه ولا نهجره؛ قل: لا تبدِّعوه أيها الشباب)).

فأيده أبو عبد الحق قائلاً: ((خلاص هذا ممكن)).

وكلام هذا الحلبي المميع (عبد الجليل) لا يستغرب منه لأنه مبنيٌّ على قاعدة شيخه الحلبي [لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف فيما بيننا]، لكننا نستغرب من تأييد أبي عبد الحق لكلام هذا المميع واتفاقه معه على عدم الإلزام بالتبديع والهجر.

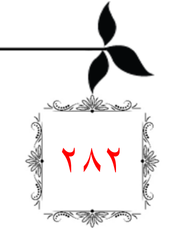
فأين تراجعه إذاً؟!

ألم أقل لكم: حبرٌ على ورق!!

وأما جوابه الجديد المنشور في الفيس بوك:

فقول أبي عبد الحق: ((وأنا لم أُعلِّق قبول حكم العالم بالإجماع والانفراد، وإنما علَّقتُه بكونه أصاب الحكم أم أخطأ)).





أما الإجماع فلم أنسبه إليك، لكنك تحاول إبعاد ذهن القارئ عن أصل المؤاخذة!، أو تحاول أن تصوِّر الناقد أنه يكذب عليك أو يبالغ في نقدك!، والله حسيبك.

وأما الانفراد، فهذا منطوق كلامك: "عدم إلزام الناس تبديع كل مَنْ يُبدِّعهم الشيخ ربيع أو غيره تبديعاً منفرداً"، فلماذا الكذب؟!

وأين تعليقك قبول الحكم بكونه أصاب أو أخطأ؟

لا يوجد إلا في مخيلتك!

وقول أبي عبد الحق: ((ولم أقصد بالاجتهادية أنها غير ملزمة وإن قامت على الدليل)).

يظهر أنَّ أبا عبد الحق اختلط في أجوبته من كثرة مؤاخذاته وتلاعباته على قول القائل:

(يهزُّ عليَّ الرمحَ ظبي مهفهف **** لعوبٌ بألباب البرية عابث

ولو كان رمحاً واحداً لاتقيته **** ولكنَّه رمح وثان وثالث)

فمسألة (الاجتهادية) في المؤاخذة السابقة!، وهو قد قال في خاتمتها: ((يظهر من كلامه هذا أنه يرى: أنَّ أقوال الثقات في باب الجرح والتعديل من الأمور الاجتهادية التابعة للشروط والضوابط، ويجوز فيها الخلاف لأنها اجتهادية)).

فكيف يقول في هذه المؤاخذة: ((ولم أقصد بالاجتهادية أنها غير ملزمة))؟!

ألم أقل لكم: لا يثبت على قول واحد!

وقول أبي عبد الحق: ((وبناء على ما سبق أقول: إنَّ الحكم الذي نسبه إليَّ الكاتب من أنني اشترط الإجماع في التبديع حكم جائر غير صحيح)).

أقول:

ألا تستحي يا أبا عبد الحق من الكذب؟!

أنت بنفسك نقلت المؤاخذة في جوابك بهذا اللفظ بتمامه: ((٨- أحكام علماء الجرح والتعديل في التبديع غير ملزمة إذا انفردوا بها:

قال د. أبو عبد الحق في "الجواب الصريح" ص٥٤: "نعم تمسَّكتُ بغرز الشيخ السحيمي في تبديعه لأبي الحسن، وبغرزه في عدم إلزام الناس تبديع كل مَنْ يُبدِّعهم الشيخ ربيع أو غيره تبديعاً منفرداً!، ونحن في العراق ما ألزمنا الناس بتبديع الحلبي وما هجرناهم لعدم تبديعهم له؛ وإنما هم هجرونا")).

فأين لفظ "الإجماع" في كلام الناقد؟!

أم أنك تفتعل تهمة ثم تزعم أنَّ الناقد نسبها إليك ثم تجيب عنها لأمرين كما تقدَّم؛ صرف الأذهان عن أصل المؤاخذة التي عجزتَ عن الجواب عنها!، وتصوير الناقد على خلاف واقعه!.

وقول أبي عبد الحق: ((ومع هذا فأنا قد كتبتُ تراجعاً عن هذه الجملة الموهومة ونشرتُه قبل سنتين في سحاب، ولكنهم أصروا إلى يومنا هذا على إلصاق هذه التهمة بي!، وهذه صورة التراجع...)).

أولاً: هذه الصورة التي وضعتها في جوابك هذا هي صورة من وريقاتك المسماة [كشف الأكاذيب الردية في وريقات المتأثرين بالحدادية] وليست صورة [تراجعك المنشور في سحاب].

ألم أقل لكم: الرجل من كثرة التلاعب والكذب أصابه الاختلاط!

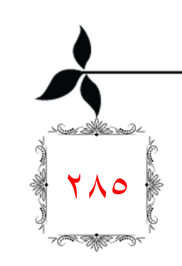
ثانياً: هذه الوريقات [كشف الأكاذيب الردية] لم تنشرها إلا بين أصحابك الخواص باعترافك في البيان المنشور في سحاب بعنوان [تراجع وبيان] حيث قلتَ: ((وقد دوَّنتها كلها وأعطيتها للمشايخ، ولا أنشرها في بلدي لحكمة، ولكن أعطي نسخاً منها لعدد من الإخوة الدعاة في مدن الإقليم)).

فهل هذا تراجع؟!!

ثم لماذا لم تنشرها في بلدك؟!

حقيقة كنتُ أتساءل عن هذا حيناً من الدهر، لأني لا أستغرب نشرك كلَّ ما فيه طعن وأذية لمخالفيك وناقديك وقد فعلتَ هذا معهم مراراً!، فلماذا لم تنشر هذه الكذبات وهي تنفعك وتضر ناقديك كما تزعم؟!

لكن بعد أن وصلتني هذه الكذبات من طريق أحد الإخوة عرفتُ السبب، وقد قيل: إذا عُرِف السبب بطل العجب!، عرفتُ أنك لا يمكنك




مواجهة ناقديك بهذه الورقات، لأنهم سيكشفون كذبك وتلبيسك فيها، وسيظهر للمشايخ وللسلفيين أنك تكذب وتصر على الكذب المفضوح، والله حسيبك.

ثالثاً: قولك في الصورة المنشورة من وريقاتك [كشف الأكاذيب الردية]: ((فأنا أتراجع عن هذه العبارة كي لا يفهم خطأ ولا يُنسب إليَّ ما لا أعتقده)).

رجعتَ يا أبا عبد الحق إلى اتهام غيرك بالفهم الخاطئ أو النسبة الكاذبة، ولماذا لا تتهم نفسك بالخطأ؟! أليست عبارتك صريحة في عدم الإلزام بالتبديع الصادر من العالم المنفرد؟! فلماذا تعيب غيرك ولا تعيب نفسك؟!

والله الموفِّق.

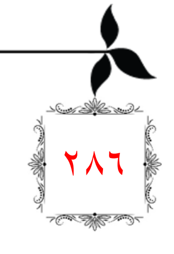
٩- عدم الإلزام بتبديع المختلف فيه (الحلبي نموذجاً!)

قال أبو عبد الحق في "الجواب الصريح" ص٩٧ في رده على أحد الحلبيين:

((مَنْ لم يبدِّع الخوارج والرافضة والجهمية: فهو المبتدع، أما مَنْ اختلف أهل العلم من السلفيين في تبديعه؛ وكان تبديعه موضع اجتهاد وأخذ ورد: فلا يُبدَّع مَنْ لم يبدِّعه، بل يُبين أمر المبتدع له ويُعلَّم بحاله، وتُذْكر له أسباب تجريحه وتفسَّر إنْ دعت الحاجة لذلك، فهذا كان قولي.

وليس القول الذي افتريته عليَّ ونسبته إليَّ يا كذَّاب!، ثم كيف أقول هذا وأنا أعلم أنَّ هناك من أهل العلم مَنْ لم يُبدِّع الحلبي؟!)).





هذه المؤاخذة بينها وبين المؤاخذة السابقة [عدم الإلزام بالتبديع الصادر من عالم منفرد] خصوص وعموم، فكلتاهما متعلقة بـ [عدم الإلزام بالتبديع]، لكن المؤاخذة السابقة إذا انفرد عالم بتبديع شخص، والمؤاخذة الحالية إذا اختلف العلماء في شخص.

فالأولى تقتضي عدم الإلزام بتبديع شخص إذا انفرد بتبديعه عالم!، والثانية تقتضي عدم الإلزام بتبديع شخص إذا لم يجمع العلماء على تبديعه!، وكلاهما أصلان باطلان من أصول أهل التمييع.

أما الأصل الأول فقد بينتُ بطلانه في المؤاخذة الثامنة.

وأما الأصل الثاني فهو أشدُّ وأنكى، لأنه يدور حول أصل عدم الإلزام بالجرح المفسَّر إلا إذا كان مجمعاً عليه، وهذا هو منهج أهل التمييع، يقول علي الحلبي في هامش كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١٩]: ((تنبيه آخر: قلتُ في بعض مجالسي: لا "يُلزَمُ" أحدٌ بالأخذ بقول جارح إلا ببينة "مُقنِعَةٍ" وسببٍ واضحٍ، أو بإجماعٍ علميٍّ معتبر)).

وهذا الأصل يستلزم بطلان قاعدة "وجوب قبول الجرح المفسَّر"، فلو كان أبو الحسن المأربي وعلي الحلبي وغيرهم من لفيف التمييع -وآخرهم أبو عبد الحق الكردي- يعتقدون أنَّ الجرح المفسَّر يجب قبوله لما قيدوا الإلزام به بالإجماع، ومعلوم أنَّ الواجب هو اللازم، فالجرح المفسَّر يلزم الآخرين، فكيف يقال بعدها: لا إلزام بالتبديع إلا المجمع عليه، وأما المختلف فيه فلا إلزام فيه؟!



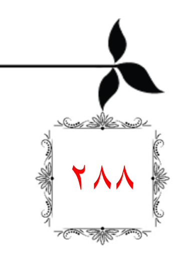


هذا ينقض قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر، وهذه القاعدة مقررة في علم مصطلح الحديث، قال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص٢١]: ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه "عيون الأثر" من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟!، وقد اتهمه به أيضًا الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلِّده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب)).

وكون الرجل يختلف فيه العلماء توثيقاً وتجريحاً هذا لا يعني أنَّ الكلام فيه أصبح غير ملزم، فقد سُئل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله -الذي يزعم أبو عبد الحق أنه درس عنده!- كما في [شريط الأجوبة الندية على الأسئلة الهولندية]: بعض الناس يردُّ قول الجارح من علماء السنة في بعض المبتدعة بحجة أنَّ هذا المجروح لم يتكلَّم فيه باقي علماء السنة، قائلاً: أين فلان وفلان؟! لماذا لا يتكلَّمون؟! لو كان حقاً لتابعوه، فهل يشترط في الكلام على الشخص وتجريحه أن يكون أكثر علماء السنة أو كلُّهم قد جرحوه؟ لاسيما وأنَّ هذا الجارح قد اطلع على بيِّنة من كلام هذا المبتدع من خلال محاضراته وتآليفه؟

فكان جوابه: ((نعم نعم، المسألة يا إخوان؛ ما قرأ القوم المصطلح، أو أنهم قرؤوه ويلبِّسون، نقول لكم بأعظم من هذا: هب أنَّ أحمد بن حنبل قال: ثقة،





ويحيى بن معين قال: كذَّاب، فهل يضر قول يحيى وقد خالفه أحمد بن حنبل؟! نعم، قول يحي جرح مفسر، اطلع على ما لم يطلع عليه أحمد، فماذا؟! فماذا؟ دع عنك لو جرحه يحيى بن معين وحده.

فعلى هذا إذا قام عالم من علماء العصر، وأبرز البراهين على ضلال محمد الغزالي أو يوسف القرضاوي أو منهج الإخوان المفلسين، نقبل ويجب قبوله، "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"، نعم، إذا جاءنا العدل نقبل، كما هو مفهوم الآية، إذا جاءنا العدل نقبل، فأين أنتم من الآية التي تدل على أنه إذا جاءنا العدل بنبأ نقبله، وإذا جاءنا الفاسق بنبأ نتبيَّن؟! فماذا يا إخوان!.

فالمهم القوم ملبِّسون مخالفون لعلمائنا المتقدمين ولعلمائنا المتأخرين، والحمد لله، وإني أحمد الله سبحانه وتعالى، الناس لا يَثقون بك يأيها المهوِّس ولا بكلامك)).

ومن كان عارفاً بكتب الجرح والتعديل يعلم يقيناً أنَّ الكثير من الرواة والأشخاص لم يجمع على جرحهم ومع هذا أخذ العلماء جرحهم المبني على الدليل وقبلوه، فأين هؤلاء من هذه الكتب؟!




وقد كتبتُ مقالة بعنوان [التَّلْخِيصُ الْمُفْحِمُ فِي بَيَانِ أَنَّ حُكَمَ تَجْرِيحِ الْمُبْتَدِعَةِ الصَادِرِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ الْمُعْتَبَرِينَ بِالأَدِلةِ والبَرَاهِينَ أَمْرٌ مُلْزِمٌ](١) بينتُ فيها من ثلاثة وجوه أنَّ جرح المبتدعة أمرٌ ملزم، فليرجع إليها من أراد البسط.

ولا فرق كبير بين من يشترط [الإجماع في قبول التبديع] وبين من يشترط [الإجماع في الإلزام بالتبديع]، فهذا التفريق من سفسطة الحلبي كما بينتُ ذلك في المؤاخذة السابقة، وقد كان الحلبي في أول أمره يشترط الإجماع في قبول التبديع!؛ فلما أنكر عليه السلفيون وذكروا أنَّ الكثير من المجروحين في الرواة مختلف فيهم وإذا لم يُقبل تجريح من جرحهم لكونهم من المختلف فيهم فهذا يؤدي إلى إهدار كلام الأئمة في المجروحين وإتلاف كتب المجروحين لعدم الفائدة منها أو قلتها، حينئذ قال الحلبي: أنا أتكلَّم عن الإلزام في التبديع لا عن قبول التبديع!، وما هو الفرق بينهما؟! كلاهما يراد منه تعطيل باب الجرح والتبديع.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد على المسمى بـِ "مختار طيباوي" (الحلقة الأولى)]: ((قادتهم هذه المطامع الدنيوية والضيق بالمنهج السلفي وأهله والأمراض الأخرى إلى وضع أصول فاجرة لمقاومة المنهج السلفي وإسقاط علمائه الذين ينتقدون أهل البدع ويبينون ضلالاتهم وخطر بدعهم.

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia903208.us.archive.org/20/items/AlTalkesAlMof7m/AlTalkesAlMof7m.pdf





ومن هذه الأصول التي تحقق أهدافهم "نصحح ولا نهدم أو لا نجرح" و"المنهج الواسع الأفيح" و"إذا حكمت حوكمت" وغيرها.

و"لا يُقبل التبديع إلا إذا أجمع العلماء عليه" وقصدهم أنه إذا اتفق أهل السنة على تبديع شخص ما بالحجج والبراهين وخالفتهم هذه الزمرة أو واحد منهم لا يقبل هذا التبديع الذي خالف فيه هؤلاء أو أحدهم.

لأنَّ أصولهم ولا سيما المنهج الواسع الأفيح يأبى هذا التبديع، وشرعوا في تطبيق هذه الأصول وإسقاط العلماء وأصولهم السلفية.

شرعوا في تطبيق هذه الأصول الباطلة بكل جرأة ووقاحة مع دعاواهم العريضة أنهم هم السلفيون حقاً وأنهم أهل العدل والإنصاف)).

وسئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في شريط [المنهج التمييعي وقواعده]: هل يشترط في جرح أهل البدع إجماع أهل العصر، أم يكفي عالم واحد فقط؟

فأجاب بقوله: ((هذه من القواعد المميعة الخبيثة -بارك الله فيكم-، في أي عصر اشترطوا هذا الإجماع؟! وما الدليل على هذا الشرط؟! كل شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، وإذا جَرَحَ الإمام أحمد بن حنبل أو يحيى بن معين، جَرَحَ مبتدعاً، أقول: لا بد أن يجمع أئمة السنة في العالم كلهم على أن هذا مبتدع؟!!، إذا قال أحمد: هذا مبتدع انتهى كل شيء، ولهذا كان إذا قال أحمد: فلان مبتدع سلَّم الناس له كلهم وركضوا وراءه، وإذا قال ابن معين:

هذا مبتدع ما أحد ينازعه، هم اشترطوا الإجماع؟!، هذا مستحيل في كل الأحكام الشرعية.

إذا جاء شاهدان على فلان أنه قتل، لماذا لا نشترط إجماع الأمة على أنه قتل؟! يعني شهادة اثنين عند القاضي الشرعي على فلان أنه قتل فلاناً، يجب على الحاكم أن يحكم بشرع الله؛ إما الدية وإما القصاص، يجب عليه تنفيذ شرع الله عز وجل، هل يشترط إجماع في مثل هذه القضية؟! وهي أخطر من تبديع المبتدع.

هؤلاء هم المميِّعون وأهل الباطل ودعاة الشر وأهل الصيد في الماء العكر -كما يقال- فلا تسمعوا لهذه الترهات.

فإذا جرح عالم بصير شخصاً -بارك الله فيكم- يجب قبول هذا الجرح، فإذا عارضه عالم عدل متقِن، فحينئذ يدرس ما قاله الطرفان وينظر في هذا الجرح وهذا التعديل، فإن كان الجرح مفسَّراً مبيَّناً: قُدِّم على التعديل ولو كثر عدد المعدلين.

إذا جاء عالم بجرح مفسَّر، وخالفه عشرون، خمسون عالماً، ما عندهم أدلة، ما عندهم إلا حسن الظن والأخذ بالظاهر، وعنده الأدلة على جرح هذا الرجل: فإنه يُقدَّم الجرح؛ لأنَّ الجارح معه حجة، والحجة هي المقدَّمة، وأحياناً تقدم الحجة ولو خالفها ملء أهل الأرض، ملء الأرض خالفه والحجة معه فالحق معه، الجماعة من كان على الحق ولو كان وحده، لو كان إنسان على السنة وخالفه




أهل مدينتين ثلاث مبتدعة، الحق معه، ويقدم ما عنده من الحجة والحق على ما عند الآخرين من الأباطيل.

فيجب أن نحترم الحق، وأن نحترم الحجة والبرهان "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" "وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله"، فالكثرة لا قيمة لها إذا كانت خاليةً من الحجة، فلو كان اجتمع أهل الأرض-إلا عدد قليل- على باطل، وليس معهم حجة فلا قيمة لهم ولا قيمة لمواقفهم، ولو كان الذي يقابلهم شخصاً واحد أو عدداً قليلاً، فالله في معرفة الحق والتمسك به وقبول الحق إذا كان يرافقه الحجة)).

وسُئل الشيخ محمد بن هادي حفظه الله كما في شريط [كلمات فيما يجري على الساحة السلفية]: هل يُشترط في التبديع الإجماع؟ وماذا تقول فيمن يقول: إنَّ علياً الحلبي اختلف العلماء فيه ما بين جرح وتعديل؟

فكان جوابه: ((أقول: اشتراط الإجماع في التبديع غير صحيح؛ إذا تكلَّم العالم العارف، وقف على ما يوجب التبديع، توافرت الشروط، قال بذلك وأدلى بالحجة وجب اتباعه، ولا ينبغي أن يُعارض -لا يجوز أن يُعارض- هذا الحكم بكون فلان ما بَدَّع، قد يكون فلان ما بلغه العلم في هذا؛ وقد يكون سمِع لكن ما عنده تصور عن هذه المسألة التي حدثت في هذا الشخص بعينه، فهذا لا يُعترض به على قول من أدلى بالحجة موَضّحة مُبَيّنة.





وهذا الكلام إذا قُلتَ به وقعتَ فيما هو خطير؛ وهو أنَّ كثيراً من أهل الأهواء تجد لهم أتباعاً الآن يُدافعون عنهم، وبدعهم ظاهرة معلومة من الدين ضرورةً؛ فهل تقول بعدم تبديعهم؟! هذا غير صحيح)).

وكثيراً ما نسمع أهل التمييع يقولون: لماذا لا يتكلَّم العالم فلان في فلان؟ لذا أنا أسكتُ عنه كما سكتَ عنه!.

من أجل ذلك نصح الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله العلماء نصيحة مهمة في خاتمة كتابه "الحد الفاصل بين الحق والباطل" فقال:

((ويجب أن يعلم علماؤنا الأفاضل أنَّ لأهل الأهواء والتحزب أساليب رهيبة لاحتواء الشباب والتسلط والسيطرة على عقولهم ولإحباط جهود المناضلين في الساحة عن المنهج السلفي وأهله.

من تلكم الأساليب الماكرة:

استغلال سكوت بعض العلماء عن فلان وفلان ولو كان من أضل الناس، فلو قدَّم الناقدون أقوى الحجج على بدعه وضلاله فيكفي عند هؤلاء المغالطين لهدم جهود المناضلين الناصحين التساؤل أمام الجهلة: فما بال فلان وفلان من العلماء سكتوا عن فلان وفلان؟! ولو كان فلان على ضلال لما سكتوا عن ضلاله!، وهكذا يلبسون على الدهماء؛ بل وكثير من المثقفين.





وغالب الناس لا يعرفون قواعد الشريعة ولا أصولها التي منها: أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، فإذا قام به البعض سقط عن الباقين.

ومن أساليبهم: انتزاع التزكيات من بعض العلماء لأناس تُدِينهم مؤلفاتهم ومواقفهم ونشاطهم بالبعد عن المنهج السلفي ومنابذة أهله وموالاة خصومه وأمور أخرى.

ومعظم الناس لا يعرفون قواعد الجرح والتعديل، وأنَّ الجرح المفصَّل مقدم على التعديل، لأنَّ المعدِّل يبني على الظاهر وعلى حسن الظن، والجارح يبني على العلم والواقع، كما هو معلوم عند أئمة الجرح والتعديل.

وبهذين الأسلوبين وغيرهما: يحبطون جهود الناصحين ونضال المناضلين بكل سهولة ويحتوون دهماء الناس بل كثير من المثقفين، ويجعلون منهم جنوداً لمحاربة المنهج السلفي وأهله والذب عن أئمة البدع والضلال.

وما أشد ما يعاني السلفيون من هاتين الثغرتين التي يجب على العلماء سدهما بقوة وحسم لما ترتب عليها من المضار والأخطار)).

وأما ما ذكره أبو عبد الحق الكردي في جوابه الجديد في الفيس بوك:

فقد قال في أوله: ((لم أقل ولن أقول باشتراط الإجماع في التبديع، وإنما أشترطُ الدليل والتفسير للتجريح عند وجود معارض معدِّل من العلماء





السلفيين... فهذا صريح قولي، وهو مقدَّم على ما توهَّمه الناقد، ومعلوم أنَّ نسبة القول لقائل بمجرد اللازم نسبة ظنية فلا يُقطع بها، فكيف إذا قابل هذا الظن تصريح بخلافه؟!)).

يا أبا عبد الحق أنت قلتَ: ((أما مَنْ اختلف أهل العلم من السلفيين في تبديعه؛ وكان تبديعه موضع اجتهاد وأخذ ورد: فلا يُبدَّع مَنْ لم يبدِّعه)).

وهذا يعني أنَّ من أجمع العلماء على تبديعه: يُبدَّع من لا يُبدِّعه، ومن اختلف العلماء في تبديعه: فلا يُبدَّع من لا يُبدِّعه، فالقضية متعلقة بالإجماع والاختلاف.

ثم ذكرتَ بعد ذلك: ((فلا يُبدَّع مَنْ لم يُبدِّعه، بل يُبين أمر المبتدع له ويُعلَّم بحاله، وتُذكر له أسباب تجريحه وتفسَّر إنْ دعت الحاجة لذلك، فهذا كان قولي)).

أين تبديعه -في كلامك هذا- إن لم يقبل الجرح المفسَّر؟!

لا يوجد، إذاً كيف تزعم أنك لم تشترط الإجماع في التبديع وإنما اشترطت تفسير الجرح؟!

كفاك تلبيساً وكذباً.

وهل تسمي هذا تصريحاً؟!

هذا تلاعب وتلبيس لا ينخدع به إلا مغفَّل يُقلِّدك أو صاحب هوى مثلك.




وأما قوله في جوابه المنشور: ((نعم إنَّ هذا الجزء من كلامي الذي هو "عدم إلزام الناس بتبديع كل من يبدعهم الشيخ ربيع أو غيره تبديعاً منفرداً" قد يُفهم منه: أنني لا أرى الإلزام بدون إجماع، ولكن هذا ما لم أقصده وما لا أعتقده، وبما أنَّ كلامي هذا يُوهم معنى غير صحيح فأنا أتراجع عن هذه العبارة كي لا يُفهم خطأ ولا يُنسب إليَّ ما لا أعتقده)).

فهذا اعتراف من أبي عبد الحق أنَّ كلامه هذا يوهم معنى فاسداً، فكيف يعيب فهم الناقد في كلامه السابق؟!

وكلامه المنتقد -هذا والذي قبله- لا يوهم معنى فاسداً فحسب، بل هو كلام ظاهر البطلان في منطوقه وليس في مفهومه، فهو لا يرى الإلزام في التبديع في المختلف فيهم ولا يراه أيضاً إذا انفرد به عالم واحد، وهذه قواعد باطلة تتضمن إبطال الإلزام بالجرح إلا المجمع عليه، وهذه أصول ينظِّر لها أبو عبدالحق في كتاباته ويطبقها في مواقفه العملية، فليعلم هذا.

وأما ما ذكره أبو عبد الحق في جوابه المنشور من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله وكلام الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله ثم علَّق بعدهما: ((فما هو حكم الشيخين ابن عثيمين والعباد بسبب معتقدهم هذا عند رائد وأمثاله؟ هل يحذرون منهم كما حذَّروا من عبد اللطيف؟! أم يكيلون بمكيالين؟)).

أقول:

هذه طريقة المميعة في هذا الزمان، كلما ردَّ السلفيون أخطاءهم وبينوا مخالفاتهم بالحجة والبرهان؛ قالوا: فلان قال بمثل قولنا!، أو فلان فعل مثل فعلنا!، فلماذا لا تتعاملون معهم كما تتعاملون معنا؟ أم هو الكيل بمكيالين؟

هذا المتفلسف المميع مختار الطيباوي في مقاله [الاعتراض الرفيع على الشيخ ربيع في مسألة التبديع بدون إقامة الحجة] يقول: ((فكثير من المسائل المنتقدة على الشيوخ المجروحين -زوراً وظلماً- قال بها كبار أئمة السنة!، ولم تكن في زمانهم خاضعة للولاء والبراء، وبالتالي القدح في مَنْ وافقهم على أقوالهم هو قدح في إمامتهم)).

وأبو عبد الحق سلك هذا المسلك في منهجه الجديد.

والجواب عن هذا من وجوه:

أولاً: هذه طريقة المقلِّدة الذين يحتجون بآراء الرجال وأقاويلهم ويتتبعون رخص العلماء وزلاتهم لأنها توافق أهواءهم ولنصرة أخطائهم وترويج باطلهم ورد الحق ودفعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ٦/ ٩٢]: ((إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين.





واعتبر ذلك بمناظرة الإمام عبد الله بن المبارك قال: "كنا بالكوفة فناظروني في ذلك يعني "النبيذ المختلف فيه" فقلتُ لهم: تعالوا فليحتج المحتج منكم عمَّنْ يشاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالرخصة، فإنْ لم يتبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحت عنه، فاحتجوا، فما جاءوا عن أحد برخصة إلا جئناهم بشدة.

فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا عبدالله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشيء يصح عنه، إنما يصح عنه أنه لم ينبذ له في الجَرِّ إلا حَذِرًا.

قال ابن المبارك: فقلتُ للمحتج عنه في الرخصة؛ يا أحمق عد إنَّ ابن مسعود لو كان ها هنا جالسًا فقال: هو لك حلال، وما وصفنا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الشدة، كان ينبغي لك أن تحذر أو تجر أو تخشى؟

فقال قائلهم: يا أبا عبد الرحمن؛ فالنخعي والشعبي وسمَّى عدة معهما كانوا يشربون الحرام؟!

فقلتُ لهم: عدوا عند الاحتجاج تسمية الرجال!؛ فرُبَّ رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسى أن يكون منه زلة أفلأحد أن يحتج بها؟!

فإنْ أبيتم، فما قولكم في عطاء وطاووس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟

قالوا: كانوا خياراً.

قلتُ: فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يداً بيد؟




فقالوا: حرام.

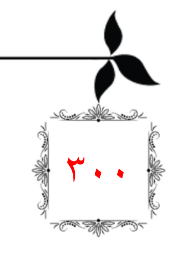
فقال ابن المبارك: إنَّ هؤلاء رأوه حلالاً؛ فماتوا وهم يأكلون الحرام؟!!

فبقوا وانقطعت حجتهم!

قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال لي: يا بني لا تنشد الشعر، فقلتُ له: يا أبتِ كان الحسن ينشد وكان ابن سيرين ينشد!، فقال لي: أي بني إنْ أخذت بِشَر ما في الحسن وبِشَر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشرُّ كله".

وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أنَّ ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا يسوغ اتباعهم فيها، كما قال سبحانه: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"، قال ابن مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم: "ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال سليمان التيمي: "إنْ أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله ...)) [وذكر شيخ الإسلام رحمه الله جملة من الآثار] ثم قال:





((وهذه آثار مشهورة رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كنا قد حُذِّرنا من "زلة العالم"!، وقيل لنا: أنها أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك أنْ لا يرجع عنه، فالواجب على مَنْ شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلَّد بها!، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها، فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة مع أنَّ ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومَنْ علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالدين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولاً)).

وقال رحمه الله في [المجموع ١٠/ ٣٨٣-٣٨٥]: ((فإنَّ كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يتبع عليها مع أنه لا يذم عليها))، إلى أن قال: ((فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب، وكذلك أيضاً يُنكر على من اتَّبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع؛ فإنَّ العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعته فيه)).

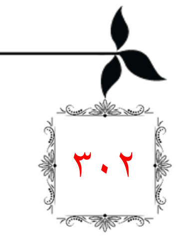
وقال رحمه الله تعالى كما في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته

الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)).

وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في مقاله [دعاة التغريب ومصطلحهم "التعددية" و"الأحادية" لانتقاء ما يوافق أهواءهم]: ((وأعود إلى الكلام مع المؤيدين لما سموه بـ "التعددية" المنكرين لما سموه بـ "الأحادية" الذين لا يعتبرون المعروف إلا ما أُجمع على أنه معروف، ولا المنكر إلا ما أُجمع على أنه منكر، مع أنَّ تتبع رخص العلماء وانتقاء ما يوافق الأهواء والشهوات منها مما أُجمع على أنه منكر، فقد روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩١) عن سليمان التيمي أنه قال: "إذا أخذتَ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، ثم قال ابن عبد البر: "هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا")).

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في كتابه [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف ص٦١]: ((لقد ذهبتم تفتِّشون في تراث السلف لعلكم تجدون فيه من كلامهم ومواقفهم ما توقفون به السلفيين الظالمين في نظركم عند حدهم!؛ فلم تجدوا من كلام ولا مواقف أحد منهم!، من الصحابة، من القرن الأول للتاريخ الإسلامي إلى القرن الثامن، لم تجدوا شيئاً إلا نتفاً من كلام ابن تيمية الذي كانت حياته كلها جهاداً ونضالاً وهجوماً على أهل البدع؛ فإذا أدرك أنه قد دمَّر معاقلهم، وثلَّ عروشهم أدركته رقة تشبه رقة أبي بكر على





أسرى قريش يوم بدر؛ فيقول كلمات في قوم قد يكونون قريبين إلى السنة ولهم مع ذلك جهاد يدافعون فيه عن السنة وعن وأهلها؛ فتأخذون تلك النتف وتسمونها: "منهج أهل السنة والجماعة"!، وتشنون بها الغارة على البقية من المجتهدين من أهل السنة الذين تكالبت عليهم فرق الضلال والبدع؛ إنَّ هذه النتف التي تجدونها في كلام ابن تيمية لا يجوز أن نسميها منهج ابن تيمية!، فضلاً عن أن نسميها منهج أهل السنة والجماعة)).

وأبو عبد الحق في هذه الأيام نشر كتاباً بعنوان [**منهج علماء أهل السنة المعاصرين في تقرير العمل بمنهج السلف لمعالجة العوائق**] جمع فيه نتفاً من كلام العلماء المعاصرين الذي كان في معالجة [الخلاف الدائر بين أهل السنة أصحاب المنهج الواحد] ثم قام أبو عبد الحق بتنزيله على [الخلاف الدائر بين أهل السنة ومخالفيهم من أهل الأهواء والبدع والمبطلين الزائغين]!، وكذلك نقل كلام العلماء في معالجة [الخلاف الدائر في المسائل الاجتهادية] وقام بتنزيله على [الخلاف الدائر في المسائل المنهجية]!، أو ينقل في كتابه هذا كلام العالم القديم في أشخاص وطوائف وخلافات [لم يتبيَّن له الأمر] في ذلك الوقت ويترك كلام هذا العالم بعد أن [تبيَّن له الأمر]!، أو ينقل كلام هذا العالم في [وقت فتنة الحدادية] وما يناسبها من ذم الشدة والغلظة ويعرض عن كلامه في [وقت فتنة المميعة] وما يناسبها من ذم التمييع والتضييع!، وهذه من أساليب أهل المكر والتلبيس يخدعون بها الناس الذي لا يتابعون الأمور ولا يعرفون مواضع كلام




العلماء الذي يحتج فيه الآن أبو عبد الحق، ولعلي أتفرغ إلى كتابه هذا قريباً للردِّ عليه بعون الله وتوفيقه.

ثانياً: من عادة أهل الباطل أنهم يتسترون خلف عالم من علماء الأمة فيفرحون بكلامه الذي يوافق أهواءهم من جهة الإجمال وإن كانوا على خلاف طريقته!، فيحتجون بكلامه ويرفعونه في وجه أهل السنة من باب مدافعة الحق وضرب أهل السنة بعضهم ببعض.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يبين طريقة أهل التأويل في تزيين باطلهم كما في [الصواعق المرسلة ٢/ ٤٤١-٤٤٣]: ((السبب الثالث: أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل البيت النبوي أو مَنْ حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال!، فإنَّ من شأن الناس تعظيم كلام مَنْ يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتم، حتى إنهم ليقدمونه على كلام الله ورسوله، ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا.

وبهذه الطريق توصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله لما علموا أنَّ المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم وموالاتهم وإجلالهم، فانتموا إليهم وأظهروا من





محبتهم وموالاتهم واللهج بذكرهم وذكر مناقبهم ما خيل إلى السامع أنهم أولياؤهم وأولى الناس بهم، ثم نفقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهم.

فلا إله إلا الله كم من زندقة وإلحاد وبدعة وضلالة قد نفقت في الوجود بنسبتها إليهم وهم براء منها براءة الأنبياء من التجهم والتعطيل وبراءة المسيح من عبادة الصليب والتثليث وبراءة رسول الله من البدع والضلالات؟!.

وإذا تأملتَ هذا السبب رأيته هو الغالب على أكثر النفوس!!، وليس معهم سوى إحسان الظن بالقائل بلا برهان من الله ولا حجة قادتهم إلى ذلك، وهذا ميراث بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، فإنهم لحسن ظنهم بهم وتعظيمهم لهم آثروا ما كانوا عليه على ما جاءتهم به الرسل، وكانوا أعظم في صدورهم من أن يخالفوهم، ويشهدوا عليهم بالكفر والضلال، وإنهم كانوا على الباطل، وهذا شأن كل مقلِّد لمن يعظمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة)).

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى كما في [أدب الطلب ومنتهى الأدب ص٦٤]: ((وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم!، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم!؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما





شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحاً ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في [شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث ص١٧٩-١٨٠]: ((أهل البدع لا يسكتون عن أهل السنة، بل يطعنون فيهم كما هو حال الخوارج الجدد الحدادية!، بل هم الآن من أشدِّ الناس طعناً في أهل السنة، ومن أشدِّهم حرباً على أهل السنة؛ حيث إنَّ علماء مكة وعلماء المدينة وعلماء اليمن وعلماء العالم الإسلامي كلهم -الآن- عندهم مرجئة مبتدعة!، ولا يعترفون إلا بشخص واحد -تقريباً- وهو الشيخ صالح الفوزان فقط!، ليندسوا من ورائه!، وليطعنوا في أهل السنة جميعاً!.

وهم والله بدؤوا بالشيخ الفوزان -وربِّ السماء- وأدينُ اللهَ بأنهم يبغضونه ويحتقرونه!. فعلماء السنة كلهم -الآن- عند هؤلاء المبتدعة مرجئة!.

ومَنْ يكونون هم؟!

ما ندري؛ لهم ثلاثة رؤوس أو أربعة بارزين فقط!.

وهم من أضلِّ خلق الله!، وأكثرهم خيانة وفجوراً!، فكيف بالمخفيين؟!

المخفيون يمكن فيهم باطنية وروافض!، والله أعلم، فما أبقوا لأهل السنة شيئاً، هذا حالهم الآن حرب أهل السنة!)).

وإذا كان الحدادية يتسترون الآن خلف الشيخ صالح الفوزان حفظه الله، فالمميعة يتسترون الآن خلف الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله، والشيخان





بريئان من هذين المنهجين، ولكنَّ هؤلاء المبطلين يخادعون الشباب السلفي بهذا التستر، فلا تغترَّ أيها السلفي بهذا.

ثالثاً: من المعلوم عند الجميع أنَّ كلام أهل العلم يحتج له لا يحتج به؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية.

ومَنْ تربَّى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه -وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء- لا يُفرِّق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلِّدة الناقلين لأقوال غيرهم!)).

فعلى فرض أنَّ هذا العالم قال قولاً يوافق ما يقوله فلان من أهل التمييع، فالحجة في الدليل والبرهان لا في قول فلان وفلان، وهذا من أبجديات ما يتعلَّمه السلفي في أول معرفته بالمنهج السلفي المنزَّه من التعصب للأشخاص والتقليد المذموم، لكنَّ لفيف التمييع أصبحوا يتغافلون عن هذه الأبجديات والأساسيات.





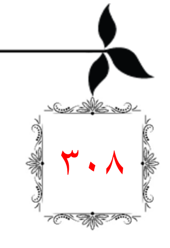
وأما قول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: لا يلزم تبديع من عدَّل المجروح، فهذا حق لا يلزم ذلك على وجه الإطلاق، فقد لا يعلم المعدِّل حال المجروح أو تخفى عليه مخالفاته المنهجية أو يظن أنها زلة لسان أو من غير قصد فيحسن الظنَّ به أو يخشى من تبديعه ضرراً كبيراً أو فتنة عظيمة فهذا لا يلحق بالمجروح، وقد يكون المجروح جُرِحَ بما لا يجرح فكيف يُجرَّح معدِّلُه؟!، وأما من يعرف مخالفاته المنهجية ويعرف إصراره على الباطل ولا يخشى ضرراً ولا فتنة أكبر من تبديعه ومع هذا لا يبدِّعه فهذا يُلحق به ولا كرامة.

وقد ذكرتُ في مقالي [تحذير الخلق من المذبذب بين أهل الباطل وأهل الحق] نصوصاً وآثاراً كثيرة عن أئمة السلف ومشايخ العصر في إلحاق من لا يُبدِّع المبتدع به بعد التعريف بحاله وبيان مخالفاته، وذكرتُ بعضاً منها في المؤاخذة الثامنة.

ويكفي منها:

ما ذكره ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة": قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: "لا، أو تُعلِمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإنْ ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه: المرء بخدنه".





قال الشيخ التويجري رحمه الله في كتابه [القول البليغ ص٢٣٠]: ((وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل:

- فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم: فإنه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به؛ من البغض والهجر والتجنُّب.

- ومن كان جاهلاً بهم: فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

وقد سُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله [صوتية منشورة في الشبكة]: فضيلة الشيخ وفقكم الله؛ الذي لا يُبدِّع المبتدعَ الذي بدَّعه العلماء وبدَّعوا منهجه وحذَّروا منه، الذي لا يُبدِّعه هل يُلحق به؟

فكان جوابه: ((نعم، الذي لا يُبدِّعه يُلحق به، أي أنه ما يرى أنه على بدعة وأنَّ عمله ليس بدعة، وأنَّ الناس مخطئون في الحكم عليه بالبدعة)).

وفي تسجيل صوتي سُئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: يا شيخ ما قولك في الشيخ عدنان عرعور؟

قال الشيخ ابن عثيمين: "تكلَّم فيه الناس، وأنا يعني لا أعلمُ عنه، لكن تكلَّم فيه بعضُ الناس".





السائل: نعم؛ تكلَّم فيه الشيخ الفوزان، والشيخ الغديان، والشيخ عبدالمحسن العبَّاد وغيرُهم، هل يا شيخ تنصح به أم لا؟

الشيخ ابن عثيمين: "هؤلاء العُلماء الثلاثة عندنا ثقات".

السائل مقاطعاً: وحتى الشيخ ربيع تكلَّم فيه.

فواصل الشيخ ابن عثيمين كلامه: "أقول: هؤلاء الثلاثة عندنا ثقات".

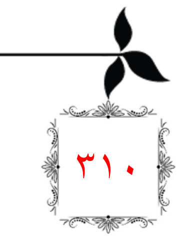
السائل: هل لا نسمعُ له يا شيخ؟ نصحونا بعدم السماع لأشرطته.

فقال الشيخ ابن عثيمين: "لو نَصَحنِي هؤلاء لأخذتُ بنصيحتِهم".

فهذا الشيخ ابن عثيمين نفسه رحمه الله يقول: لو نصحني هؤلاء العلماء بترك فلان والتحذير منه لأخذتُ بنصحهم، فإذاً عدم الإلزام الذي ذكره ابن عثيمين فيما سبق عنه ليس على وجه الإطلاق كما صوَّره أبو عبد الحق، وكذلك صوَّره من قبله أهل التمييع الذين احتجُّوا بما احتجَّ به أبو عبد الحق، فأبو عبدالحق لحق بلفيف التمييع متأخراً في الاستدلال والتأصيل، فهو ذنب من أذنابهم.

وأما كلام الشيخ عبد المحسن العبَّاد حفظه الله الذي احتجَّ به أبو عبدالحق في جوابه المنشور؛ هذا الكلام يوجَّه إلى غلاة الحدادية أتباع فالح الحربي الذين بدَّعوا العلماء لأنهم لم يُوافقوهم على هذا التبديع والتجريح المنفلت، وأما علماؤنا كالشيخ ربيع والشيخ عبيد والشيخ محمد بن هادي وغيرهم حفظهم الله فقد بدَّعوا من يستحق التبديع بالبراهين الساطعة والأدلة القاطعة على تأصيلاتهم





الباطلة ومخالفاتهم العقدية والمنهجية بعد أن أقاموا عليهم الحجج والبينات من كتاباتهم وصوتياتهم بما لا يمكن دفعه أو تجاهله، فالحجة مع مشايخنا لا مع الشيخ العبَّاد، ومن علم حجة على من لم يعلم.

وقد سُئل الشيخ سليمان الرحيلي حفظه الله [صوتية منشورة في الشبكة]: في مسألة أنَّ بعض العلماء حكم على الأصل، وبعضهم حكم على علمٍ نقل عن الأصل؟ فقاطع الشيخ سليمان السائل قائلاً: ((يعني بكل وضوح شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد في حكمه على الرجال مبني على الأصل، الشيخ لا يقرأ، الشيخ لا يقرأ، وإذا أُوتي بشيء أحرقه، فهو يبني في كلامه وثنائه على بعض الأشخاص على الأصل، على المعلوم، فالشيخ جزاه الله خيراً معذور وكذا.

لكن هنا لا نقول الشيخ عبد المحسن قال، وفلان قال، لأنَّ الشيخ عبدالمحسن على ما عرفنا من طريقته من سنين يبني على الأصل في العلم، لكنَّ العلماء الذين يتكلَّمون بهذا يتكلَّمون في أمور جديدة ونواقل وأشياء وكلام وعبارات.

يعني هذا السليماني الذي يُسمَّى بأبي الحسن المأربي راح، في أول الأمر كنتُ أقول للناس: لا تتكلموا، لأنَّ كلامه المعروف وطيب وكذا وكذا، ولا أحد يتكلَّم فيه، ودعوا هذا للعلماء يعالجون بعض القضايا، لما بدأ يتكلَّم ويؤصِّل أصول المبتدعة سلك طريق أهل البدع وصار منهم.





فالعالم إذا كان يبني حكمه على الأصل: فنحن نقدِّر العالم وله مكانته وكذا لكن نقول الناقل عن الأصل بعلم مقدَّم على المبقي على الأصل)).

وأما قول أبي عبد الحق في خاتمة جوابه المنشور في الفيس بوك: ((وكذلك قد بدَّع محمد بن يحيى الذهلي الإمام البخاري بجرح مفسَّر؛ ومع هذا لم يلتزم العلماء بتبديعه إلى يومنا، لأنهم قالوا: هذا الجرح غير ثابت، وخبر هذا الثقة "الذهلي" هنا غير مقبول، فهل هم انحرفوا عن المنهج السلفي؟!)).

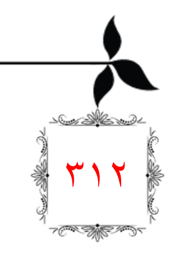
هذا كلام رجل يهرف بما لا يعرف!

والجواب عنه من وجهين:

الأول/ أنَّ الأئمة كانوا يُبدِّعون من قال: "لفظي بالقرآن مخلوق"، وهذا جرح مفسَّر يجب قبوله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ١٢/٢٣٨]: ((الْمَنْصُوصُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَعَامَّةِ أَصْحَابِهِ تَبْدِيعُ مَنْ قَالَ: "لَفْظِي بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ"، كَمَا جَهَّمُوا مَنْ قَالَ "اللَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ". وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ أَخَصُّ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِهِ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً كَبِيرَةً مَبْسُوطَةً، وَنَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ الَّذِي جَمَعَ فِيهِ كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَبْوَابِ الِاعْتِقَادِ.

وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إذْ ذَاكَ أَطْلَقَ الْقَوْلَ: بِأَنَّ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مُعَارَضَةً لِمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ إنْكَاراً شَدِيداً وَبَدَّعَ مَنْ قَالَه، وَأَخْبَرَ أَنَّ أَحداً مِنْ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ)).





الثاني/ أنَّ الإمام البخاري رحمه الله لم يقل "لفظي بالقرآن مخلوق"، بل هذه فرية افتراها عليه من لم يفقه مذهبه وكلامه أو من أراد إفساد الأمر بينه وبين أصحابه ومنهم الإمام محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله؛ الذي روى عنه الإمام البخاري في صحيحه أحاديث كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ١٢/ ٣٦٤-٣٦٦]:

((وكذلك أيضاً افترى بعض الناس على البخاري الإمام -صاحب الصحيح- أنه كان يقول: "لفظي بالقرآن مخلوق"، وجعلوه من اللفظية، حتى وقع بينه وبين أصحابه مثل محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم [فتنة] بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون)).

وعقد الخطيب البغدادي رحمه الله في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٩-٣٢) فصلاً بعنوان [ذكر قصة البخاري مع محمد بن يحيى الذهلي بنيسابور]، قال فيه: ((قال محمد بن يحيى: ألا مَن يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد: أنه تكلَّم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه ومن يقربه فلا يقربنا)).

ونقل عن الذهلي أيضاً قوله: ((ومن زعم أنَّ لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلَّم، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه)).

وقال الخطيب البغدادي أيضاً: ((أَخبرني الحسن بن محمد الأشقر قال: أنبأنا محمد بن أبي بكر قال: نا أَبو صالح خلف بن محمد بن إِسماعيل قال:

سمعت أبا عمر وأحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالخفاف ببخارى يقول: كنا يوماً عند محمد بن إسحاق القيسي ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري، فقال محمد ابن نصر: سمعته يقول -يقصد البخاري-: «من زعم أني قلتُ لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذَّاب، فإني لم أقله»، فقلتُ له: يا أبا عبد الله -يقصد ابن نصر-؛ قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه؟! فقال: «ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه».

قال أبو عمرو الخفاف: فأتيتُ محمد بن إسماعيل، فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلتُ: يا أبا عبد الله، ها هنا أحدٌ يحكى عنك أنك قلتَ هذه المقالة؟ فقال -أي البخاري-: «يا أبا عمرو؛ احفظ ما أقولُ لك: من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلتُ "لفظي بالقرآن مخلوق" فهو كذَّاب، فإني لم أقل هذه، إلا أني قلتُ: "أفعال العباد مخلوقة"».

وقال في أول الفصل: ((أَخْبَرَنَا أحمد بن محمد بن غالب، قَالَ: أخبرنا أبو بكر الإسماعيلي، قَالَ: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سيار، قَالَ: حَدَّثَنِي محمد بن خشنام، وسمعته يقول: سئل محمد بن إسماعيل بنيسابور عن اللفظ؟ فقال: "حَدَّثَنِي عبيد الله بن سعيد، يعني أبا قدامة، عن يحيى بن سعيد، قَالَ: أعمال العباد كلها مخلوقة.





فمرقوا عليه، قَالَ: فقالوا له بعد ذلك: ترجع عن هذا القول حتى يعودوا إليك؟! قَالَ: "لا أفعل إلا أن تجيئوا بحجة فيما تقولون أقوى من حجتي"، وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته)).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٧٢): ((وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ بِالْإِسْنَادِ الْمَرْضِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ قَالَ عَنِّي أَنِّي قُلْتُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَذَبَ"، وَتَرَاجِمُهُ فِي آخِرِ صَحِيحِهِ تُبَيِّنُ ذَلِكَ)).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٣/ ٥٣٥): ((قُلْتُ: قَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ فَقَالَ: "كُلُّ مَنْ نَقَلَ عَنِّي أَنِّي قُلْتُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيَّ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ"، أَخْرَجَ ذَلِكَ غُنْجَارٌ فِي تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ من تَارِيخ بخارا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ أَنَّهُ سَمِعَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ ذَلِكَ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيِّ الْخَفَّافِ أَنَّهُ سَمِعَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ ذَلِكَ)).

فإذاً العلة دخلت على الإمام الذهلي رحمه الله ممن كتب إليه أنَّ الإمام البخاري رحمه الله كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وهذا خبر مكذوب.

وثمة سبب آخر لعله قوّى الظنَّ في نفس خصوم البخاري؛ وهو أنَّ الإمام البخاري رحمه الله أنكر ثبوت لفظة "من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي" عن الإمام أحمد رحمه الله، وأثبت عنه رواية: "من قال: القرآن بألفاظنا مخلوق





فهو جهمي"، فلعلَّ خصومه ظنوا أنَّ هذا الإنكار دافعه الإقرار بهذه اللفظة، وليس كذلك كما تقدَّم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في [المجموع ١٢/ ٣٦٤-٣٦٦] وهو ينقل مذهب البخاري: ((وذكر أنَّ كلَّ واحدة من طائفتي "اللفظية المثبتة والنافية" تنتحل أبا عبدالله، وأنَّ أحمد بن حنبل كثيرٌ مما يُنقل عنه كذب، وأنهم لم يفهموا بعض كلامه لدقته وغموضه، وأنَّ الذي قاله وقاله الإمام أحمد هو قول الأئمة والعلماء وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة. ورأيتُ بخطِّ القاضي أبي يعلى رحمه الله على ظهر "كتاب العدة" بخطه قال: نقلتُ من آخر "كتاب الرسالة" للبخاري في أنَّ القراءة غير المقروء، وقال: وقع عندي عن أحمد بن حنبل على اثنين وعشرين وجهاً؛ كلها يخالف بعضها بعضاً، والصحيح عندي أنه قال: ما سمعتُ عالماً يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، قال: وافترق أصحاب أحمد بن حنبل على نحو من خمسين، قال أبو عبدالله البخاري: قال ابن حنبل: "اللفظي" الذي يقول: القرآن بألفاظنا مخلوق)).

فإذا عرفنا هذا كله عرفنا أنَّ مقولة "لفظي بالقرآن مخلوق" لا تثبت نسبتها إلى الإمام البخاري، وهذا الذي أقرَّ به أبو عبد الحق نفسه بقوله: ((هذا الجرح غير ثابت))، فإذا كان الجرح غير ثابت، فلا يُنظر فيه بعد ذلك: هل هو جرح مفسَّر أم لا؟!، فضلاً أن يُقال: هذا جرح مفسَّر ولم يلزم أو يلتزم العلماء به!.





ثم كيف يحتج أبو عبد الحق بمحنة البخاري الذي بدَّعه الذهلي في ضرب أحكام العلماء المعاصرين الذين بدَّعوا الحلبي؟!

فهل مخالفات الحلبي المنهجية غير ثابتة عنه؟!

وهل العلماء اعتمدوا في تبديع الحلبي على ما نُقِلَ إليهم وما كُتِبَ لهم أم على كلام الحلبي في كتبه ودروسه؟!

وكذلك لما تكلَّم مشايخنا في أبي عبد الحق تكلَّموا بعد أن اطلعوا على كلامه، ورأوا المخالفات المنهجية الواضحة فيه.

فأين هذا من محنة البخاري التي يحتجُّ بها أبو عبد الحق الآن؟!

وماذا لو احتجَّ بمحنة البخاري سفر الحوالي وسلمان العودة وعائض القرني وأمثالهم أو من هو أشد منهم وأبعد؟!

ويظهر أنَّ أبا عبد الحق لما أصَّل أنَّ تبديع الرجل المختلف فيه غير ملزم، وضرب مثلاً بـ "علي الحلبي"، كما في كلامه في أول هذه المؤاخذة، دفعه هذا إلى المرحلة الثانية وهي التطبيق العملي لذلك التأصيل: فصرَّح بأنه متراجع عن تبديع الحلبي ونادم.

قال أبو عبد الحق الكردي في [مقطع مصور منشور]: ((يسألونني ماذا تقول في الحلبي؟ هل أنت تراجعتَ عن تبديعك للحلبي؟

ما هذا؟!



هذا الدين الكبير، هذه أركان الإسلام، وأركان الإيمان، ليس فيها الحلبي، هل فهمت؟!

ولو فرضنا أني قلتُ: هو مبتدع أو غير مبتدع، ما الذي يغير في الموضوع؟!

يعني الدخول في دائرة السلفية والخروج منها مرتبط بهذا السؤال؟!

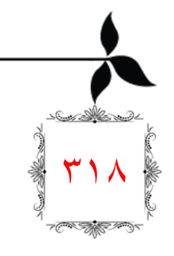
لذا هذه العقلية يجب أن تُترك.

الناس يُمتحنون بأهل الفرق المبتدعة: قدري، جهمي، معتزلي، خوارج، دواعش، تكفيري، وأنت تأتي وتمتحنني بشخص؛ مِن علماء أهل السنة مَن لا يُبدِّعه!.

نعم قبل أن تأخذ النتيجة من امتحانك لي، فأنت أخذتَ النتيجة من غيري، صالح آل الشيخ لا يبدِّعه، إن كنتَ صادقاً قل هو مبتدع، عبد المحسن العباد لا يُبدِّعه، هيَّا أنزل الحكم عليه أولاً؟! وقل: سقط في الامتحان وصار مبتدعاً، لا لا هذا الميزان ليس لهم، هذا فقط لكم (يقصد نفسه)، ما هذا إخوتي؟! كفى اتركوا هذه اللعبة!.

فليعلم الجميع ليس دفاعاً عن الحلبي وإنما عن المساكين الذين يُبدَّعون بسبب عدم تبديعهم للحلبي، يُبدِّعون هذه الأمة كلها، يُبدَّعون، لماذا؟ لأنهم لا يُبدِّعون الحلبي، ما هذا؟! الرجل عقيدته الإسلامية كلها كاملة ولكن من الآن فصاعداً ربما يُغير رأيه في الحلبي، فيكون مثل الشيخ عبد المحسن العباد، لماذا تأتي أنت تبُدِّعه وتهجره وتعاديه؟!





ثم يقولون: أستاذ عبد اللطيف أنت كنتَ يوماً تبدِّع الحلبي؟، بدَّعتُه والآن أنا متراجع، نادم، والحمد الله)).

وكلامه هذا اشتمل على أخطاء كثيرة، منها إنكاره مشروعية الامتحان بالشخص إذا كان موثقاً عند أحد من علماء السنة، ومنها إنكاره الإلزام بتبديع الحلبي الذي ظهرت مخالفاته بوضوح، ومنها رده أحكام العلماء في تبديع الحلبي وتبديع من يثني عليه ويدافع عنه بالباطل وينصره في طريقته، ومنها الاحتجاج بقول بعض العلماء واجتهاداتهم والإعراض عن الحجج والبينات التي أقامها علماء آخرون، ومنها انتكاسته الجديدة وتراجعه عن تبديع الحلبي بعد معرفته بأحواله وأوحاله وتأصيلاته ومخالفاته؛ وهذا يدلُّ على التقارب الكبير بينه وبين أهل التمييع قلباً وقالباً، بل يفسِّر لنا سبب سكوت أهل التمييع عنه مدة طويلة من الزمن، ولعلي أتفرغ في الرد على كلام أبي عبد الحق هذا مفصلاً بمعونة الله ومشيئته.

والله الموفِّق.

١٠- وجوب حمل المجمل على المفصَّل في كلام السلفي

قال أبو عبد الحق الكردي في مقاله ["علماء الجرح والتعديل في المقابر الآن!" كلمة قالها الشيخ العلامة الفوزان!]: ((فإنه يجب أن يُحمل كلام أهل العلم ودعاة أهل السنة السلفيين الذي يحتمل أكثر من معنى على أحسن



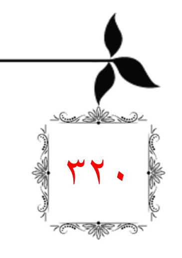

مَحْمَلاتِهِ، ولا يجوز حمله على أسوأ حالاته؛ وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه: "لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً")).

المقال الذي كتبه أبو عبد الحق ونشره في وقته -وأظهره في صورة الدفاع عن الشيخ صالح الفوزان حفظه الله وزعم أنه حمل كلامه المحتمل على أحسن المحامل- هو في حقيقته مقالٌ للدفاع عن نفسه!، وإنما قدَّم مقدمة في مقاله كانت تمهيداً أو مدخلاً لحمل كلامه الذي انتقدتُه عليه وهو قول أبي عبد الحق: ((لا نستطيع في مجلس العامة أن نحذِّر العوام من فلان وفلان!، ليس من الحكمة))، وقوله: ((العامة لا نتكلَّم معهم ولا نشغلهم بمسائل الجرح والتعديل))، ومن رجع إلى مقال أبي عبد الحق وقرأه كله عرف حقيقة الأمر.

وأما كلمة الشيخ الفوزان حفظه الله، فهو يفرِّق بين [الكلام في الرواية] وبين [الكلام في البدعة]؛ فيخصُّ علم الجرح والتعديل في الأول، بينما يعدُّ الثاني من باب النصيحة، ومعلوم أنَّ الكلام في أهل البدع يدخل في باب الجرح والتعديل، والجرح والتعديل هو من قبيل النصيحة، فالأمر لا يعدو في حقيقته عن كونه اختلافاً في الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وأما كلام أبي عبد الحق فهو باطل وليس مجملاً، ثم أكَّد بطلانه في مقاله نفسه آنف الذكر حيث قال: ((وكذلك الكتب المؤلَّفة في تجريح وتبديع الرموز والشخصيات وبعض الدعاة فالعوام ليسوا أهلاً لفتح هذه المسائل معهم؛ لأنَّ الناس عقولهم لا تدرك بعض الأمور فيقعون في فتنة)).





فلا مجال هنا للمقارنة بين ما قاله الشيخ الفوزان وبين ما قاله أبو عبدالحق، ولكنَّ أبا عبد الحق بدلاً من أن يرجع عن خطئه وينتهي الأمر سلك طريق التلبيس والتمويه كعادته.

وأذكر أننا لما ناصحناه في محافظة صلاح الدين وانتقدتُه على كلمته [لا نشغل العوام بمسائل الجرح والتعديل]، كان من جوابه أنه قال: "أنا أقصد تفاصيل علم الجرح والتعديل المذكورة في علم الحديث!، وأنتم تعرفون أني أُحذِّر من المبتدعة"، ثم استدل بكلام ابن القيم رحمه الله قائلاً: "ينبغي أن يُفسَّر كلام الرجل على ما عُرِفَ به من معتقده ومن سلوكه ومن منهجه؛ هكذا لا بد أن تفسِّروا كلامي"!.

وهذا تطبيق عملي وتأصيل نظري لقاعدة "وجوب حمل المجمل على المفصَّل"، واستدلاله بكلام ابن القيم هو عين استدلال المأربي والحلبي.

وفرقٌ واضح بين كلام العلامة ابن القيم وبين كلام هؤلاء المميعة ومن تبعهم، فالعلامة ابن القيم رحمه الله يقول في خاتمة مدارج السالكين [٣/ ٥٢٠-٥٢١]: ((والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه))، فهو يتكلَّم رحمه الله عن [الكلمة الواحدة] التي قد يقصد بها أحدهم الحق ويقصد بها الآخر الباطل، فلا يؤخذ المحق بقصد المبطل، وإنما ينظر إلى طريقته وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه، ومدار الكلام حول



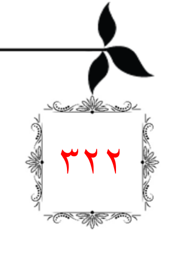


[أبي إسماعيل الهروي ومسألة الفناء]، وهل يُنسب ببعض كلامه في هذا الموضوع الذي يحتمل كلام الاتحادية والحلولية إليهم أم لا؟!، وهذه مسألة أخرى غير مسألة هل يجوز الإنكار عليه أو انتقاده على هذا الكلام أم لا؟، وغير مسألة وجوب حمل الكلام المجمل الذي يحتمل الحق ويحتمل الباطل على المفصل الذي هو الحق من باب إحسان الظن، ولهذا لم يسكت عنه العلامة ابن القيم بل قال في المدارج [١/ ١٤٨]: ((فرحمة الله على أبي إسماعيل فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنه لمنهم وما هو منهم، وغره سراب الفناء فظن أنه لجة بحر المعرفة وغاية العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته فقاده قسراً إلى ما ترى)).

فكونه لا ينسبه إلى الحلولية والاتحادية لا يعني أنه يصحِّح له كلامه أو يسكت عن نقده وإنكاره بدعوى حسن الظن التي هي طريقة المأربي والحلبي وأبي عبد الحق وأمثالهم، فتنبَّه أيها السلفي لهذا.

وأما تأصيل أبي عبد الحق قاعدة [وجوب حمل المجمل على المفصَّل في كلام أهل السنة من باب حسن الظن] واستدلاله بأثر عمر رضي الله عنه، فكأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يردُّ عليه في مقاله [وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل] حيث قال: ((قال بعض القائلين بحمل المجمل على المفصل: "وإذا وُجد لأحد من أهل السنة كلام مجمل وكلام مفصَّل: فالذي ينبغي إحسان الظن





به وحمل مجمله على مفصله؛ لقول عمر رضي الله عنه: ولا تظننَّ بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيراً وأنت تجد لها في الخير محملاً".

أقول:

أ- قولك: "أهل السنة" ، يشمل العلماء وطلاب العلم وعوام أهل السنة.

وهذا الكلام يفيد أنَّ أهل السنة لا يُعاملون دائماً إلا بحسن الظن المطلق!، فلا تُنتقد أخطاؤهم ومخالفاتهم؛ لأنَّ هذا الأصل يحميهم وينـزلهم منـزلة المعصومين، وواقع الكتاب والسنة وعمل السلف بخلاف ذلك.

هذا وينبغي أن يعرف القارئ الكريم أنَّ مفصل السني عند أبي الحسن ومن يقلِّده هو "الخير والحسن"!، وليس هو الكلام المفصل.

ب- استدللتَ على هذا القول بكلام منسوب لأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، لا يثبت عنه.

١- لأنه ليس له إسناد إلى عمر رضي الله عنه.

٢- يكفي القارئ أنَّ ابن كثير رحمه الله لم يسق إسناده.

٣- وأنه أشار إلى ضعفه بصيغة التمريض "روينا"، فبطل الاحتجاج به.

والذي يثبت عن عمر رضي الله عنه إنما هو كلامه الموافق للشريعة الإسلامية، ألا وهو قوله: "إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِنَّ الْوَحْيَ قد انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لنا من أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لنا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ وَلَيْسَ إِلَيْنَا من سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ الله





يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لنا سُوءًا لم نَأْمَنْهُ ولم نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قال: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ"، أخرجه البخاري في "الشهادات" حديث (٢٦٤١).

فهذا القول يتفق مع الأصل الإسلامي، وهو الأخذ بالظاهر من كلام الله وكلام رسوله وكلام الناس، فمن أظهر من الناس سوءاً أُخذ بظاهر حاله ومقاله؛ سواء كان كلامه مجملاً أو مفصلاً.

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إلي وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ من بَعْضٍ فَأَقْضِيَ له على نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ منه فَمَنْ قَطَعْتُ له من حَقِّ أَخِيهِ شيئا فلا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ له بِهِ قِطْعَةً من النَّارِ". أخرجه البخاري في كتاب "المظالم" حديث (٢٤٥٨)، ومسلم في كتاب "الأقضية" حديث (١٧١٣).

فهذا الحديث من أقوى الأدلة على الأخذ بالظاهر.

والعلماء من كل المذاهب إذا كان للعالم في مسألة ما قولان أو أكثر لا يحملون مجملاته على مفصلاته، بل يرجحون أقوى القولين أو الأقوال والذي يدل عليه الدليل، فعملهم هذا يدل على أنهم يرون أنَّ القول المرجوح خطأ، وأنهم لا يرون حمل المجمل على المفصل.

وهذه كتب الفقه بين أيدينا، فمثلاً كثير من المسائل للإمام أحمد فيها قولان، فيأتي العلماء مثل أبي يعلى وابن قدامة وشيخ الإسلام نفسه وغيرهم، فيقدِّمون ما ترجحه الأدلة من الأقوال على ما يقابلها، ولا يقولون: نحمل

المجمل على المفصل، فيصير القولان كلاهما حقاً، كما هو مؤدَّى كلام من يقول بحمل المجمل على المفصل.

لقد تعلمنا من شيخ الإسلام ومَن قبله من الأئمة ومن بعده قولهم: كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنَّ العلماء بما فيهم الصحابة ليسوا بمعصومين من الخطأ، ومن كلام شيخ الإسلام رحمه الله: إنَّ الرجال يحتج لهم ولا يحتج بهم...)).

ثم ساق الشيخ ربيع حفظه الله تسعة أدلة من الكتاب والسنة على بطلان حمل المجمل على المفصل في كلام البشر غير الأنبياء ثم قال: ((وهذا منهج أهل العلم من السابقين واللاحقين، وهو عكس قول من يقول بحمل المجمل على المفصل، حتى ينتفي الخطأ عن أهل الخطأ، والباطل عن أهل الباطل، ويصير مجمله ومفصله شيئاً واحداً يسمى حقاً.

فهذه تسعة أدلة صحيحة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبطل دعوى حمل المجمل على المفصل، وتدين دعاته بأنهم دعاة إلى الباطل، وأنهم مضادون لمنهج الإسلام)).

وساق الشيخ ربيع حفظه الله عدة أقوال عن الأئمة والعلماء السابقين واللاحقين، ومما ذكره إنكار الإمام أحمد وتبديعه من قال "لفظي بالقرآن مخلوق" مع كونها كلمة مجملة، وكذلك على من قال "القرآن كلام الله" وسكت، ومن هؤلاء علماء كبار، ومع هذا لم يُصحِّح كلامهم ولم يحمله على الحق لزوماً





بدعوى حسن الظن!، قال الشيخ ربيع حفظه الله: ((ومعلوم لدى طلبة العلم تبديع من يقول "لفظي بالقرآن مخلوق"، وممن بدَّعهم الإمام أحمد بهذا القول: الحارث المحاسبي، وحسين بن علي الكرابيسي، وهما من كبار العلماء بالحديث والفقه، وأيَّد الإمامَ أحمدَ أهلُ السنة في ذلك، ولم يحملوا مجملهما على مفصلهما.

وعلى مذهب دعاة حمل المجمل على المفصل يكون الإمام أحمد ومن معه ممن بدَّع هؤلاء يكونون ظالمين للمحاسبي والكرابيسي؛ لأنهما من أهل السنة والحديث، وكذلك الإمام أحمد ومن معه يكونون ظالمين لكل من حكموا عليه بالبدعة ممن يقول: بأنَّ القرآن كلام الله حقيقة لكن لفظي بالقرآن مخلوق، وأنَّ كلامهم هذا مجمل؛ ألا قاتل الله الأهواء وأهلها.

وكذلك بدَّع الإمام أحمد من يقول: "القرآن كلام الله" ثم يقف فلا يقول مخلوق ولا غير مخلوق، ومن هؤلاء يعقوب بن شيبة، وهو من كبار المحدثين، وأيدَّ علماء الحديث الإمام أحمد في ذلك)).

وذكر الشيخ ربيع حفظه الله في خاتمة مقاله الماتع ما حصل من انتقاد الشيخ حمود التويجري -مع تأييد الشيخ ابن باز له- على كلام الشيخ ابن عثيمين رحمهم الله جميعاً في مسألة "إنَّ الله معنا بذاته"، وقال: ((لقد انتقد الشيخ حمود التويجري الشيخ ابن عثيمين في عبارة مجملة تحتمل حقاً وباطلاً صدرت من ابن عثيمين ألا وهي قوله :"إنَّ الله معنا بذاته"، ثم بيّن ابن عثيمين ما قصده ونفى الاحتمال الباطل، ومع ذلك انتقده التويجري وأيده الشيخ ابن باز وأثنى عليه





خيراً، فما كان من ابن عثيمين إلا أن ينصر التويجري وابن باز على نفسه بسماحة نفس وصدق وجد، ولم يقل أحد منهم "يحمل مجمل ابن عثيمين على مفصله"!، ولا فكَّر هو في هذا، ولم يقل أحدٌ منهم ذلك مع إمامة ابن عثيمين وجلالة قدره ورسوخ قدمه في العلم وإمامته في السلفية)).

وهناك دليل آخر من القرآن لم يذكره شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله السابق يدل على أنَّ الاعتذار لمن تكلَّم بالكلام المحتمل -للمعنى الحسن والمعنى السيء- من باب حسن الظن به ليس هو المنهج القرآني، وإنما الإنكار على مَنْ تكلَّم بالكلام المحتمل هو المنهج القرآني، وأنَّ الواجب الابتعاد عن استعمال الألفاظ المحتملة.

والدليل هو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ)).

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره: ((فَكَذَلِكَ نَهَى اللهُّ عَزَّ وَجَلَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقُولُوا رَاعِنَا لَمَّا كَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ "رَاعِنَا":

- مُحْتَمِلاً أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى احْفَظْنَا وَنَحْفَظُكَ وَارْقُبْنَا وَنَرْقُبُكَ؛ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: "رَعَاكَ اللهُّ بِمَعْنَى حَفِظَكَ اللهُّ وَكَلأَكَ".

- وَمُحْتَمِلاً أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَرْعِنَا سَمْعَكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: "أَرْعَيْتُ به سَمْعِي إِرْعَاءً" أَوْ "رَاعَيْتُهُ سَمْعِي رِعَاءً أَوْ مُرَاعَاةً"، بِمَعْنَى: فَرَّغْتُهُ لِسَمَاعِ كَلامِهِ، كَمَا قَالَ الأَعْشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ:



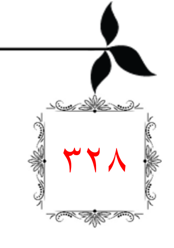

يَرْعَى إِلَى قَوْلِ سَادَاتِ الرِّجَالِ إِذَا ... أَبَدَوْا لَهُ الْحَزْمَ أَوْ مَا شَاءَهُ ابْتَدَعَا

يَعْنِي بِقَوْلِهِ يَرْعَى: يُصْغِي بِسَمْعِهِ إِلَيْهِ مُفَرِّغُهُ لِذَلِكَ.

وَكَأَنَّ اللهَّ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَدْ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِتَوْقِيرِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعْظِيمِهِ؛ حَتَّى نَهَاهُمْ جَلَّ ذِكْرُهُ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ عَنْ رَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ فَوْقَ صَوْتِهِ وَأَنْ يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَخَوْفِهِمْ عَلَى ذَلِكَ حُبُوطَ أَعْمَالِهِمْ، تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ بِالزَّجْرِ لَهُمْ عَنْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ مِنَ الْقَوْلِ مَا فِيهِ جَفَاءٌ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَخَيَّرُوا لِخِطَابِهِ مِنَ الأَلْفَاظِ أَحْسَنَهَا وَمِنَ الْمَعَانِي أَرَقَّهَا، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ "رَاعِنَا"، لِمَا فِيهِ احْتِمَالِ مَعْنَى ارْعَنَا نَرْعَاكَ، إِذْ كَانَتِ الْمُفَاعَلَةُ لاَ تَكُونُ إِلاَّ مِنِ اثْنَيْنِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: عَاطِنَا وَحَادِثْنَا وَجَالِسْنَا، بِمَعْنَى افْعَلْ بِنَا وَنَفْعَلُ بِكَ، وَمَعْنَى أَرْعِنَا سَمْعَكَ حَتَّى نَفْهَمَكَ وَتَفْهَمَ عَنَّا.

فَنَهَى اللهُّ تَعَالَى ذِكْرُهُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَأمرهم أَنْ يُفْرِدُوا مَسْأَلَتَهُ بِانْتِظَارِهِمْ وَإِمْهَالِهِمْ لِيَعْقِلُوا عَنْهُ بِتَبْجِيلٍ مِنْهُمْ لَهُ وَتَعْظِيمٍ، وَأَنْ لاَ يَسْأَلُوهُ مَا سَأَلُوهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْجَفَاءِ وَالتَّجَهُّمِ مِنْهُمْ لَهُ، وَلاَ بِالْفَظَاظَةِ وَالْغِلْظَةِ؛ تَشَبُّهًا مِنْهُمْ بِالْيَهُودِ فِي خِطَابِهِمْ نَبِيَّ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِمْ لَهُ: "اسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا"، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: "مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ"، فَدَلَّ بِذَلِكَ أَنَّ الَّذِي عَاتَبَهُمْ عَلَيْهِ مِمَّا يَسُرُّ الْيَهُودَ وَالْمُشْرِكِينَ)).





وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٧٥]: ((فهذا كله يبين: أنَّ هذه الكلمة نُهي المسلمون عن قولها؛ لأنَّ اليهود كانوا يقولونها؛ وإن كانت من اليهود قبيحة ومن المسلمين لم تكن قبيحة، لما كان في مشابهتهم فيها من مشابهة الكفار، وتطريقهم إلى بلوغ غرضهم)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [إعلام الموقعين ٣/ ١٣٧]: ((قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا"؛ نهاهم سبحانه أن يقولوا هذه الكلمة مع قصدهم بها الخير؛ لئلا يكون قولهم ذريعة إلى التشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم، فإنهم كانوا يخاطبون بها النبي صلى الله عليه وسلم ويقصدون بها السب؛ يقصدون فاعلاً من الرعونة، فنُهِيَ المسلمون عن قولها سداً لذريعة المشابهة، ولئلا يكون ذلك ذريعة إلى أن يقولها اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم تشبهاً بالمسلمين؛ يقصدون بها غير ما يقصده المسلمون)).

وقال العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي في تفسيره لهذه الآية: ((كان المسلمون يقولون حين خطابهم للرسول عند تعلمهم أمر الدين: "رَاعِنَا" أي: راع أحوالنا، فيقصدون بها معنى صحيحاً، وكان اليهود يريدون بها معنى فاسداً، فانتهزوا الفرصة، فصاروا يخاطبون الرسول بذلك، ويقصدون المعنى الفاسد، فنهى الله المؤمنين عن هذه الكلمة سداً لهذا الباب.

ففيه: النهي عن الجائز إذا كان وسيلة إلى محرم، وفيه الأدب، واستعمال الألفاظ التي لا تحتمل إلا الحسن، وعدم الفحش، وترك الألفاظ القبيحة أو





التي فيها نوع تشويش أو احتمال لأمر غير لائق، فأمرهم بلفظة لا تحتمل إلا الحسن فقال: "وَقُولُوا انْظُرْنَا"، فإنها كافية، يحصل بها المقصود من غير محذور.

"وَاسْمَعُوا"؛ لم يذكر المسموع ليعم ما أمر باستماعه، فيدخل فيه سماع القرآن، وسماع السنة التي هي الحكمة لفظاً ومعنى واستجابة، ففيه الأدب والطاعة، ثم توعد الكافرين بالعذاب المؤلم الموجع)).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: ((وهذه الآية من النهي: "لا تقولوا راعنا" يعني: لا تقولوا عند مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم راعنا، و"راعنا" من المراعاة؛ وهي العناية بالشيء والمحافظة عليه، وكان الصحابة إذا أرادوا أن يتكلَّموا مع الرسول صلى الله عليه وسلم قالوا: "يا رسول الله راعنا"، وكان اليهود يقولون: "يا محمد راعنا"؛ لكن اليهود يريدون بها معنى سيئاً؛ يريدون "راعنا" اسم فاعل من الرعونة؛ يعني أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم راعن، ومعنى "الرعونة" الحمق والهوج.

لكن لما كان اللفظ واحداً وهو محتمل للمعنيين؛ نهى الله عز وجل المؤمنين أن يقولوه تأدباً وابتعاداً عن سوء الظن، ولأنَّ من الناس من يتظاهر بالإيمان؛ مثل المنافقين، فربما يقول: "راعنا" وهو يريد ما أرادت اليهود؛ فلهذا نُهي المسلمون عن ذلك)).

وقال الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله في [شرح سنن أبي داود]: ((وفيما يتعلق بالألفاظ المحتمِلة جاء في القرآن النهي عن ذلك كقوله: "يَا أَيُّهَا




الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا"؛ لأنَّ لفظ (راعنا) فيه إشكال، وفيه احتمال أمر آخر ليس طيباً، فالأولى أن يُترك، ويُعدل إلى لفظ لا يحتمِل)).

وقال أيضاً في المصدر نفسه: ((قال الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا" فأرشدهم إلى أن يقولوا: "انظرنا"، ولم يأمرهم أن يقولوا: "راعنا"؛ لأنَّ (راعنا) تحتمل معنى حسناً ومعنى سيئاً)).

فإذا كان خير الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم قد نهوا عن استعمال الألفاظ المحتملة للمعنى الحسن والمعنى السيء؛ مع كونهم لم يقصدوا إلا الخير بلا أدنى ريب، ومع كون أصولهم إيمانية سنية بلا أدنى شك، إلا أنَّ القرآن أنكر عليهم ذلك، ولم يتطرق إلى حسن الظن ولا إلى التماس المعاذير ولا إلى حمل كلامهم على التوقير والتعظيم والمعنى الحسن الحق، ولا إلى طريقتهم وسيرتهم المعروفة عنهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كانوا هم أهلاً لذلك حتماً، لكنَّ الله عزَّ وجلَّ يريد أن يبين لأهل الإيمان المنهج الصحيح في التعامل مع مَنْ يستعمل الألفاظ المحتملة.

فأيُّ دليل أصرح من هذه الآية على بطلان منهج حمل المجمل على المفصَّل في كلام البشر غير الأنبياء؟![١]

فأين دعاة حمل المجمل على المفصل من هذه الأدلة الشرعية والآثار السلفية والنقول العلمية؟!

---

(١) ولمزيد فائدة يُنظر: (إمْتاعُ النَّظَرِ في ذكر الأسباب التي تمنع من حمل المُجمَلِ على المُفَصَّلِ في كلام البشر)، على الرابط التالي:
https://ia601903.us.archive.org/12/items/Emta3AlNatharAlMojmalWAlMofasal/Emta3AlNatharAlMojmalWAlMofasal.pdf

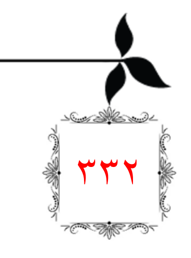
وهل قَبِلَ أبو عبد الحق هذه الحجج والبراهين أم عاند وأصر واستكبر وجادل بالباطل؟!

لم يتراجع أبو عبد الحق عن خطئه هذا، بل سلك طريق اللف والدوران وأنَّ له جهوداً معروفة وسيرة مشهورة فيجب أن يُحمل كلامه المحتمل للحق والباطل -بله كلامه الباطل- في بعض المجالس والمناسبات والحوادث على ما عُرِفَ به واشتُهِرَ عنه!، وكلامه هذا هو عين حمل المجمل على المفصل.

قال أبو عبد الحق في مقدمة كتابه "القذائف": ((فما كان من كلامي مما نقله الناقد وتمسَّك به مما وقع مخالفاً لمنهجي العام الذي أعتقده وأسير عليه: فهذا له حكمه، بمعنى أنَّ ما كان منهجاً مقرراً عاماً لي أسير عليه وأدعو إليه ليس كما هو الشأن فيما كان خاصاً بواقعة خاصة أو علاجاً لظاهرة معينة، فثمَّ كلام أو توجيه خاص حصل فيه كلام قد يخالف الأصول العامة؛ حينئذ هذا ما يسميه الفقهاء "حادثة عين" أو "واقعة عين"، بمعنى أنَّه لا يقاس عليها، بل هي خاصة بهذه الحالة المعينة، فلا يؤخذ منها مذهب الرجل ومعتقده، ولا يُعمم عليه، فجاء هذا الناقد فجعل ما قلتُه في ظرف خاص منهجاً عاماً لي؛ وهذا من الظلم والجور)).

وحاول أبو عبد الحق أن يصوِّر نفسه ومذهبه في هذه المسألة على خلاف الواقع، فزعم أنه يقصد بـ "المجمل" الذي يُحمل على المفصل: هو الكلام المحتمل الذي ظاهر سياقه أقرب إلى الحق ويرافقه البيان وتقييد المطلق، وليس





كذلك، فهذا المجمل يكون مفصلاً بهذا السياق والبيان، فلا يُعاب على صاحبه ولا يُنكر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده على البكري [٢/ ٧٠٥]: ((فغير الرسول صلى الله وعليه وسلم إذا عبر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام: كان هذا سائغاً باتفاق أهل الإسلام))، وعلَّق عليه الشيخ ربيع حفظه الله بقوله كما في [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل ص٤٨]: ((فانظر كيف علق الجواز على كون اللفظ الموهِم مقروناً بما يزيل الإيهام ومضمونه؟ أنه إذا لم يقرن بما يزيل الإيهام: فإنه غير جائز لما فيه من التلبيس))، وهذا الأخير هو موضع النقد، وهو المجمل الذي يحتمل الحق والباطل ولا يقترن في سياقه ما يدل على أحدهما.

قال أبو عبد الحق في "القذائف" ص٢٨: ((أنا لا أقول: بحمل الكلام الخطأ من البشر على ما يوافق الحق والصواب من كلامهم، وإنما أقول: ينبغي حمل كلام السلفي المجمل -الذي يحتمل وجهين ولكن ظاهره بسياقه أقرب إلى الصواب، أي المجمل الذي يرافقه البيان في السياق نفسه وتقييد المطلق في السياق نفسه- على أحسن المحامل، ومع ذلك: فأنا لا أريد بذلك وضع قاعدة مطردة في كلِّ من هبَّ ودبَّ من المنتسبين إلى السنة، وإنما أُريد حسن الظن بكلام مجمل صدر ممن اشتُهروا بالسير على منهج السلف ودعوا إلى ذلك وناظروا عليه وردوا على المبتدعة)).





أولاً: لم يقل دعاة حمل المجمل على المفصل أنهم أرادوا حمل الكلام الخطأ على الصواب، فلم يأتِ أبو عبد الحق هنا بجديد، لكن واقع هؤلاء العملي جميعاً هو حمل الكلام الخطأ على الصواب، أي تصحيح الأخطاء وليس حمل المجمل على المفصل، ومن تتبع كلامهم عرف واقعهم جيداً.

قال الشيخ ربيع في [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل ص٤٩]: ((والأدهى من هذا: أنَّ كلام بعض أهل الباطل واضح صريح في الباطل، ثم تجد من يدخله في باب الإجمال!، ويتعلَّق في نصرة رأيه بأوهى الخيوط والحبال، فعلى هؤلاء أن يتوبوا إلى الله، ويرجعوا إلى الحق، وينصروا الحق ويقولوا به، ويشهدوا به لأهله، ويردوا الباطل، ويشهدوا به على أهله)).

ثانياً: فسَّر أبو عبد الحق "المجمل" باللفظ الذي يرافقه البيان في سياق الكلام، وهذا المجمل يكون مفصلاً بهذا البيان كما تقدَّم، وهو لم يفهم كلمة قالها الشيخ ربيع حفظه الله في رده على أبي الحسن المأربي [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل] حيث قال: ((ونحن نقول: لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لم يقله، ولو فرضنا أنه يراه قاعدة، فإنما مراده: المجمل الذي يرافقه البيان في نفس السياق وتقييد المطلق في نفس السياق))، فهذا البيان والسياق يرفع الاحتمال في ذلك المجمل، وقد قال الشيخ ربيع قبل ذلك: ((بيان دلالات سياقات الكلام وأنها تُعيِّن المجمل؛ وبيان عدم التفات أبي الحسن لهذا الأصل العظيم)).





فأبو الحسن المأربي تعلَّق بكلام شيخ الإسلام الذي أراد به المجمل الذي تعيَّن المراد منه بالبيان في السياق نفسه، ثم تبعه أبو عبد الحق على هذا وأراد أن يخرج نفسه بعد أن كثرت إجمالاته بدعوى أنه أراد الإجمال الذي يرافقه البيان!، وليس كذلك، فهو يُجمل بعبارات موهمة لا يرافقها البيان ولا يمكن تعيينها من السياق، بل سياقه يدل على أنه أراد المعنى الباطل، وأحياناً يتكلَّم بألفاظ باطلة صريحة، ثم يزعم وجوب حمل مجمله على مفصله.

ثالثاً: هل المشتهرون بالسلفية والداعون إلى منهج السلف والمناظرون عليه والرادون عنه معصومون من الوقوع في الخطأ أو التناقض أو الانحراف؟

فلماذا توجب حمل كلامهم المجمل المحتمل على المفصَّل الذي لا يكون إلا حقاً؟!

ولا بدَّ أن يعلم القارئ أنَّ القول بوجوب حمل المجمل على المفصَّل في كلام أهل السنة أوَّل من ذكره عبد الله عزام القطبي المحترق، ثم تبعه أبو الحسن المأربي ونافح عنه في عدة رسائل، وردَّ عليه الشيخ ربيع حفظه الله في عدة ردود مفصلة، ومع هذا يأتي أبو عبد الحق الكردي فيحيي هذا الأصل من جديد بدعوى أنه يدافع به عن أهل السنة لا عن أهل البدع، ولا يدري المسكين أنَّ هذه دعوى أبي الحسن المأربي نفسها.

قال أبو الحسن المأربي في [شريط رقم (١) من أشرطته المسماة بالقول الأمين]: ((يقول هنا الإمام ابن القيم: "والكلمة الواحدة يقولها اثنان -أي:

يقولها شخصان أو رجلان- يريد أحدهما بها -أو يريد بها أحدهما- أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق -يعني كلمة واحدة تخرج من شخصين أحدهما مبطل بها والثاني محق بها- يقول الإمام ابن القيم: والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه". يعني كيف نحملها؟ على المعنى الحق؟ أو نحملها على المعنى الباطل؟

نرجع إلى سيرة هذا القائل وإلى طريقته ومنهجه الذي عرف به؛ فنحمله على الحق إنْ كان سنياً، ونحمله على الباطل إنْ كان مبتدعاً)) انتهى كلامه.

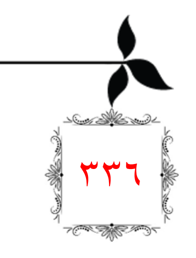
وأبو عبد الحق الكردي يقول في جوابه الجديد المنشور في الفيس بوك:

((إنَّ كلامي المنتقَد كان مقيداً بحمل كلام أهل العلم ودعاة أهل السنة السلفيين الذي يحتمل أكثر من معنى على أحسن محملاته، ولا يجوز حمله على أسوأ حالاته، واستأنستُ بكلام الفاروق رضي الله عنه، وهذا القيد من كلامي يُبيِّن أنني لا أرى حمل مجمل كلام المبتدعة)).

وقال فيه أيضاً حول [الكلمة المجملة]: ((فإنها تُحمل من السني على الحق ومن المبتدع على الباطل)).

فلينظر القارئ إلى مدى التوافق التام بين أبي الحسن وأبي عبد الحق في التأصيل والاستدلال.





وهذا التأصيل مفاده أنَّ السني لا تصدر على لسانه كلمة الباطل وأنَّ البدعي لا تصدر على لسانه كلمة الحق، وكلا الأمرين خطأ، فقد يقول السني كلمة باطلة، وقد يقول المبتدع كلمة الحق، قال معاذ رضي الله عنه لأحد أصحابه: ((وأُحذِّركم زيغةَ الحكيم، فإنَّ الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق))، فقال له أحد أصحابه: ما يدريني رحمك الله أنَّ الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأنَّ المنافق قد يقول كلمة الحق؟ فقال معاذ: ((بلى، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها ما هذه؟! ولا يثنينك ذلك عنه فإنه لعله أن يُراجِع، وتلقَّ الحقَّ إذا سمعته فإنَّ على الحق نوراً))، وفي رواية: "في هذا المشبهات" مكان المشتهرات، وفي رواية: ((بلى ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أراد بهذه الكلمة؟!)) رواه أبو داود وصححه الألباني.

ولا بدَّ أن نعلم أنَّ قاعدة [حمل المجمل على المفصل] إنما قال بها العلماء في كلام الله تعالى وفي كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، ذلك لأنَّ التعارض في كلام الوحي ممتنع، وكلام الوحيين لا يكون إلا حقاً، فكان لزاماً أن يُحمل المجمل -الذي يحتمل في ظاهره أكثر من معنى (وقد يكون أحد هذه المعاني باطلاً)- على المفصَّل -الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً (وهو الحق)-، فنشأت هذه القاعدة من أجل دفع هذا التعارض من حيث الظاهر.



أما كلام البشر دون الأنبياء فلا يُستبعد فيه التعارض، بل قد يقع في التعارض علماء أجلاء وأئمة كبار، وهذا من مقتضى النسيان والخطأ والغفلة التي لا تنفك عن الإنسان، فلا يوجد دافع للقول بهذه القاعدة في كلامهم.

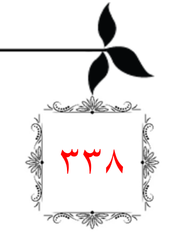
والسلف الصالح كانوا يُنكرون القول المجمل أو الكلام المشتبه الذي يحتمل الحق والباطل، دون تفريق بين قائله سنياً كان أو بدعياً؛ وهذا أصل مهم.

بل يعلمون أنَّ من عادة أهل البدع الإجمال في الأجوبة والاشتباه في الكلام ليلبسوا على الناس دينهم، ولئلا يؤاخذوا على أقوالهم، فيكون لهم من ألفاظهم مقصدان، مقصد يذكرونه أمام أهل الحق ممن يخالفهم!، ومقصد يذكرونه أمام أهل الباطل ممن يوافقهم!. فالقول بهذه القاعدة تسويغ لهؤلاء المبطلين وإعانة لهم على إنفاق أباطيلهم وتغرير الناس الجهال بهم.

بل إنَّ من نتائج العمل بقاعدة حمل المجمل على المفصَّل في كلام البشر التهوين من الباطل والمخالفات!؛ وليس فقط الاعتذار لصاحب القول المجمل وإنكار جرحه.

فتجد كثيراً ممَنْ يقول بهذه القاعدة أصبح كلما أطلعناه على انحراف لأحد مشايخه قال: "هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل، وينبغي لنا أن نحمله على أحسن المحامل" سواء عرف أنَّ لشيخه كلاماً مفصلاً أو لم يعرف!!، بل هو في ظنه ونفسه لا يحتاج إلى البحث عن ذلك من باب إحسان الظن بشيخه!، وكم





رُدَّ الناقد ولم يقبل نقده بمثل هذه المعاذيير الواهية؟!، وكثيرٌ من هؤلاء أصبحوا لا ينكرون القول المجمل الذي يحتمل الباطل فضلاً عن الإنكار على قائله!.

ولا بدَّ أن نعلم أيضاً -من باب رفع الإيهام ودفع اللبس- أنَّ ردَّ ما أُشكل أو أُجمل من كلام الناس إلى مفسِّره؛ ليس هو من باب حمل المجمل على المفصل، بل هو من باب معرفة مذهب هذا القائل، ثم يُنظر بعده: إنْ كان مفسر كلامه حقاً قُبِل، وإن كان مفسر كلامه باطلاً ردَّ.

بينما حمل المجمل على المفصَّل مقتضاه أنَّ هذا القائل لا يقول إلا حقاً، فإذا وجد كلاماً له يحتمل حقاً وباطلاً، وكلاماً أخر لا يحتمل إلا الحق، حُمِل الأول على الثاني؛ ومثل هذا لا يكون إلا في كلام من لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

فلا بد من التفريق بين حمل كلام البشر المجمل على المفسَّر لمعرفة مذاهبهم، ثم بعدها يُحكم عليه بالقبول والرد، وبين حمل المجمل على المفصَّل في كلامهم؛ والذي يلزم منه أنَّ البشر لا يتناقضون ولا يصدر الباطل منهم ولا يكون كلامهم إلا حقاً.

قال العلامة الشيخ أحمد النجمي رحمه الله كما في [تحذير الغبي في الردِّ على مخالفات أبي الحسن المأربي]: ((إنَّ هناك اختلافاً بين المسألتين:

"حمل المجمل على المفصل" لا يجوز إلاَّ في كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم.





أمَّا إذا أُشكِل كلام بعض أهل العلم، وكان له كلامٌ في موضعين أو أكثر، فإنَّه يجب أن يجمع بعضه إلى بعض، فإن تبين الإشكال: أُخِذ به سواءً كان للقائل أو عليه وسواء صدَّق بعضه بعضاً أو تناقض، فإنْ صدَّق بعضه بعضاً: دفعت الشبهة عن القائل، وإن تناقض: حكمنا عليه بالتناقض، فهذه مسألةٌ وتلك مسألة.

وغالباً يحصل في الكلام الذي يكون فيه احتمال؛ فقد يجذبه الخصم المبتدع إليه، ويزعم أنَّ هذا القائل يوافق المبتدع في بدعته؛ كما فعلت الصوفية أصحاب وحدة الوجود في حق أبي إسماعيل الهروي)).

وقال فيه أيضاً: ((وأنا لا أمنع جمع كلام العالم الذي فيه احتمال إلى كلامه الآخر ليتبين بالكلام الآخر؛ هل القائل يسير فيهما على وتيرة واحدة أم أنَّ كلامه الآخر مناقضٌ للأول؟

بل إنَّ هذا الجمع المقصود منه أن يتبين هل هو مشى مع الحق والأدلة في الموضعين، فتعرف نزاهته، أو يتبين ميله في أحدهما، فيدان بذلك الميل.

أمَّا حمل المطلق على المقيد، والمجمل على المبين، والعام على الخاص، فهذا لا يكون إلاَّ في كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم الذي لا يكون إلا حقاً)).

وأما ما قد يقع من بعض الأئمة والعلماء المعروفين بسلامة العقيدة وسداد المنهج والراسخين في العلم من كلام مجمل أو مشتبه إنما هو كالزلة أو الفلتة، وهي من قبيل الخطأ غير المقصود أو الغفلة، فالاعتذار لهم وحفظ مكانتهم مع





بيان الحق ورد الباطل والتحذير منه لا يسوِّغ لأحد أن يقيس عليه مَنْ يتقصَّد الأجوبة المجملة أو يُكثر من الكلام المشتبه!، وكذلك لا يُقاس عليهم مَنْ لم ترسخ قدمه في العلم!.

ومثل هذا كمثل الاعتذار للأئمة المشهورين في مخالفة الدليل، وفي ذلك أَلَّف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رسالته الماتعة [رفع الملام عن الأئمة الأعلام]، فخصَّ رحمه الله الأئمة الأعلام دون غيرهم، فلا يُمكن أن نتوسَّع فيه أو نقيس عليه من هم دونهم ممَنْ لم ترسخ أقدامهم في العلم فضلاً عمَّن عُرِف منهم بالبدعة والهوى.

فالأصل في الأئمة المشهورين أنهم كانوا أهل اجتهاد وتقوى وكانوا يحرصون على تحري الحق ويسلكون طريق النبي صلى الله عليه وسلم في تحصيله، فلا يُنسب إليهم القول بتعمد مخالفة الدليل أو إرادة الباطل.

وأما من هم دونهم فلا يُمكن أن نعتبر فيهم هذا الأصل، وإلا لكان كل مَنْ ينتسب إلى السنة معذوراً في مخالفة الدليل!، ولا يقع منه التقصير والتفريط في تحصيل الحق!، وهذا باطل، فكيف بمَنْ عُرِف عنه الهوى وظهر عليه الانحراف الجلي والإصرار على الباطل؟! مثل هذا لا يُمكن أن يقاس حاله على الأئمة الأعلام، ولا يُعتذر له بما يُعتذر للأئمة ألبتة.

ثم لا بدَّ من التفريق بين كلام العالم الذي مات وصدرت منه بعض الكلمات المجملة أو المشتبهة ولم نعلم أنَّ أحداً أنكر عليه وأقام عليه الحجة فأصر





وعاند، وبين الحي الذي يمكن له أن يتدارك غلطه ويتراجع عن تلك الألفاظ ولكنه أصر وجادل بالباطل؛ وهذا ما لا يتنبَّه له مَنْ يطلق القول بحمل المجمل على المفصَّل في كلام أهل السنة.

وقد يقول قائل: إذا كان كلام الله عزَّ وجلَّ وكلام النبي صلى الله عليه وسلم قد يقع فيه الإجمال ويجب أن يحمل على التفصيل والبيان، فكيف بكلام البشر؟! هذا من باب أولى.

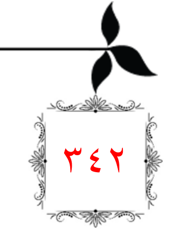
وهذا سؤال فاسد مبناه على أنَّ سبب الإجمال في القرآن والسنة كسبب الإجمال في كلام البشر!، وهذا باطل لا يجوز تصوره فضلاً عن اعتقاده، فالإجمال في كلام البشر قد يكون سببه التناقض أو الخطأ أو الغفلة أو النسيان أو السهو، وقد يكون سببه الزيغ والانحراف والمداهنة والتلاعب والتلبيس، وقد يكون سببه البعد عن الألفاظ الشرعية واستعمال الألفاظ المجملة والمشتبهة، وقد يكون سببه القصور البشري في ضبط الألفاظ ومراعاة المعاني، وغير ذلك من الأسباب، وهذا ما لا يُمكن لمسلم أن يتصور وجوده في القرآن والسنة.

وأما أسباب وجود الإجمال في القرآن والسنة فيعود إلى عدة أمور، منها:

- أنَّ الإجمال قد يكون في لفظ يحتمل أكثر من معنى ليس في أحدها معنى باطل مثل لفظ "ثلاثة قروء" هل يُراد بها مدة الطهر أم مدة الحيض؟، وهذا خارج محل الخلاف،

- وقد يكون في لفظ يحتمل معناه حقاً وباطلاً، وهذا له صورتان:





* إما أن يكون الإجمال من خارج الصيغة والسياق كمن يفهم كلمة في القرآن هي واضحة وظاهرة في المعنى الحق لكنها تُفسَّر في كلام هذا الناظر أو في لغته أو في فهمه على غير المعنى الحق، فهذا خارج محل الخلاف أيضاً،

* وإما أن يكون الإجمال في ذات الصيغة والسياق الوارد في القرآن والسنة، وهذا له صورتان أيضاً:

- إما أن يكون المقصود من الإجمال التدرج والحكمة في البلاغ والتفصيل في البيان عند الحاجة والعمل، ومعلوم أنه لا يجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة لكن يجوز تأخيره عن وقت الخطاب،

- وإما أن يكون المقصود منه الابتلاء ومعرفة المبطلين الذين يتبعون المجمل ويعرضون عن المفصل كحال الزائغين الذين يتبعون المتشابه ويعرضون عن المحكم، فكما أنَّ من علامة الزائغين اتباع المتشابه من النصوص فكذلك من علامة المبطلين اتباع المجمل من النصوص، وهذا من رحمة الله عزَّ وجلَّ لعباده المؤمنين أن يكشف أمثال هؤلاء المنحرفين بهذه العلامات.

وخلاصة الجواب: أنَّ الإجمال في القرآن والسنة لا يعود أبداً إلى الغلط في استعمال اللفظ المجمل كما هو الحال في الإجمال في كلام البشر دون الأنبياء، فأصل السؤال فاسد، وما بني على فاسد فهو فاسد.




وأما ما ذكره أبو عبد الحق في جوابه المنشور في الفيس بوك، وزعم أنَّ الشيخ ربيعاً والشيخ عبيداً عملا بقاعدة "حمل المجمل على المفصَّل"، فدونكم كشف تلبيسه:

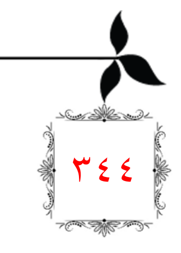
قال أبو عبد الحق: ((وقد صنع الشيخ ربيع مثل ما صنعت كما في حمله كلام ابن القيم على أحسن المحامل حيث قال: "هذا الذي نقله عن ابن القيم، وهذا ليس بتعريف كما ترى، ولعله يريد حسن الظن ببعض الكبار ممن شهروا بالسير على منهج السلف ودعوا إلى ذلك وناظروا عليه، ولا يريد بذلك وضع قاعدة مطردة في كل من هبَّ ودبَّ من المتسبين إلى السنة" المجموع الحسن في الرد على أبي الحسن [١/ ٤].

فهل ترى أيها الناقد أنَّ الشيخ ربيعاً يقول بحمل المجمل على المفصل؟!.

إن قلت: نعم كذبت، وإن قلت: لا ظلمت، أي ظلمتني لأنني دافعتُ عن الشيخ الفوزان وحملتُ كلامه على أحسن المحامل كما صنع الشيخ ربيع مع كلام ابن القيم، ومع هذا طعنتَ فيَّ باتهامك إياي بالقاعدة المأربية الخادمة للمبتدعة والحزبية.

وقال الشيخ ربيع مدافعاً عن شيخ الإسلام ومحسناً الظنَّ به وموجهاً لكلامه أحسن توجيه: "إنَّ هذا الكلام رد فعل لعمل رجل أفاك متجن على شيخ الإسلام ومكفر له، رغم أنه يقرر التوحيد ويرد الشرك والضلال بأساليب واضحة وعبارات صريحة، فقال هذا الكلام من باب فرض ما لم يقع أنه قد وقع،





لدفع ظلم معين من شخص جاهل ظالم، وليس معنى كلامه وضع الحبل على الغارب لأهل الأهواء أن يتكلموا بالمجملات والمتشابهات، بل وبالألفاظ والمقالات المسهبة في تقرير الباطل، فإذا نوقشوا في هذه التصرفات الفاسدة فزعوا إلى المجمل والمفصل والصريح والكناية، شيخ الإسلام لا يريد بهذا الكلام التأصيل وإنما على الوجه الذي ذكرنا")).

والجواب عنه:

أنَّ أبا عبد الحق يتبع أهل التمييع حذو القذة بالقذة بالتأصيل والاستدلال واتباع المتشابه من الكلام، بله في التحريف ووضع الكلام في غير موضعه.

فكلام الشيخ ربيع حفظه الله لم يكن من باب حمل المجمل على المفصل أبداً، وإنما كان من باب دفع الشبهات التي يحاول بها أبو الحسن المأربي تأسيس قاعدة "وجوب حمل المجمل على المفصل في كلام أهل السنة" استدلالاً بالمتشابه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، لكنَّ أبا عبدالحق استغلَّ ردَّ الشيخ ربيع هذا في إعادة تأسيس هذه القاعدة من جديد.

وإذا رجع القارئ إلى تمام كلام الشيخ ربيع حفظه الله تبيَّن له صنيع أبي عبد الحق وتلاعبه، قال الشيخ ربيع في [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل]: ((ولم أقف لأبي الحسن على تعريف للمجمل والمفصل غير هذا الذي نقله عن ابن القيم، وهذا ليس بتعريف كما ترى، ولعله يريد حسن الظن ببعض الكبار ممن شهروا بالسير على منهج السلف ودعوا إلى ذلك وناظروا عليه، ولا





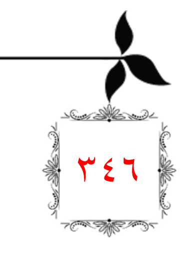
يريد بذلك وضع قاعدة مطردة في كل من هبَّ ودبَّ من المنتسبين إلى السنة، فإن كانت قاعدة كما يزعم أبو الحسن فأين دليلها من كتاب الله وسنة رسوله؟! فهذا الإمام أحمد إمام السنة يقول في من وقف في القرآن إنَّه مبتدع ضال، وفيهم أناس من كبار المنتسبين إلى السنة والحديث مثل يعقوب بن شيبة، وقال إسماعيل ابن علية وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمة فهم منها أنه يقول بخلق القرآن فضلَّله بعض الأئمة، وشنَّ عليه الغارة كل أهل الحديث أو جلُّهم حتى رجع عن قوله، ولو لم يرجع لأسقطوه.

ولو أراد ابن القيم رحمه الله تعريف المجمل لنقل لنا كلام الأصوليين، لأنَّه يُعدُّ من أعلم الناس به.

وإذا كان الأمر كذلك فيظل كلام أبي الحسن بالمجمل والمفصل بمجمل لا يعرفه الناس وبمفصل لا يدل عليه دليل من الكتاب والسنة ولا عمل السلف الصالح؛ بل الكتاب والسنة على خلافه في أقوال الناس وأعمالهم)).

فلينظر القارئ إلى طريقة بتر الكلام التي استعملها أبو عبد الحق لكي يصوِّر للقارئ أنَّ العلامة ابن القيم رحمه الله قال كلاماً مجملاً يحتمل الحق والباطل، لكنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله حمله على الحق من باب حسن الظن به.

قال أبو عبد الحق: ((وقد صنع الشيخ ربيع مثل ما صنعتُ كما في حمله كلام ابن القيم على أحسن المحامل)).

الشيخ ربيع حفظه ردَّ على أبي الحسن المأربي وبيَّن أنَّ العلامة ابن القيم رحمه الله لم يقصد بدفاعه عن الإمام أبي إسماعيل الهروي والرد على من نسبه إلى أهل الاتحاد والحلول تأسيس قاعدة مطردة، وإنما أحسنَ الظنَّ بهذا الإمام الكبير والعالم الشهير وحمل كلامه الذي قد يقوله أهل الاتحاد والحلول على ما عُرِفَ عنه واشتُهِرَ به من عقيدة سلفية نافح عنها وناضل أهل البدع من أجلها، أي لم ينسبه إلى أهل الحلول والاتحاد، لكن هذا لا يعني أنَّ العلامة ابن القيم لم يُنكر عليه هذا الكلام، بل أنكره، وقد تقدم كلامه في أول هذا المقال.

فإذا كان الشيخ ربيع يُنكر على أبي الحسن ما بناه من قاعدة حمل المجمل على المفصل استناداً على كلام ابن القيم الذي أحسن الظنَّ بأبي إسماعيل الهروي، فكيف يأتي بعدها أبو عبد الحق فيقارن بين صنيعه مع الشيخ الفوزان وبين صنيع الشيخ ربيع مع العلامة ابن القيم؟!

فالشيخ ربيع لم يؤسس قاعدة وإنما حمل كلام العلامة ابن القيم على حسن الظن، بينما أبو عبد الحق صرَّح بوجوب حمل المجمل على المفصل في كلام أهل السنة، فأين هذا من ذاك؟!

وأما مقارنة أبي عبد الحق بين دفاعه المزعوم عن الشيخ صالح الفوزان حفظه الله وبين دفاع الشيخ ربيع حفظه الله عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

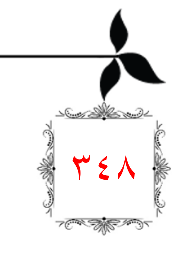
شيخ الإسلام رحمه الله ذكر في رده على "البكري" عبارة: ((فغير الرسول صلى الله وعليه وسلم إذا عبَّر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام كان هذا سائغاً باتفاق أهل الإسلام))، فاستغلها أبو الحسن المأربي وأراد بها تأسيس قاعدة وجوب حمل المجمل على المفصل في كلام أهل السنة.

فردَّ عليه الشيخ ربيع حفظه الله في [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل] فقال: ((هل شيخ الإسلام يريد بهذا الكلام وضع قاعدة لكلام أهل البدع ومواقفهم وأحوالهم من روافض وجهمية ومعتزلة وقدرية ومرجئة وصوفية وأشعرية وماتريدية، ولمن سيأتي بعدهم من أهل البدع والتحزبات السياسية؟!.

إنَّ هذا الكلام رد فعل لعمل رجل أفاك متجن على شيخ الإسلام ومكفر له، رغم أنه يقرر التوحيد ويرد الشرك والضلال بأساليب واضحة وعبارات صريحة فقال هذا الكلام من باب فرض مالم يقع أنه قد وقع لدفع ظلم معين من شخص جاهل ظالم، وليس معنى كلامه وضع الحبل على الغارب لأهل الأهواء أن يتكلموا بالمجملات والمتشابهات، بل وبالألفاظ والمقالات المسهبة في تقرير الباطل، فإذا نوقشوا في هذه التصرفات الفاسدة فزعوا إلى المجمل والمفصل والصريح والكناية.

شيخ الإسلام لا يريد بهذا الكلام التأصيل وإنما على الوجه الذي ذكرنا، ولو علم أنَّ بعض الناس سيتعلق بكلامه هذا لما قاله، انظر إلى قوله –رحمه الله–





خلال كلامه في رده على بعض الناس الذين يتعلقون ببعض قواعد الأئمة فينصرون باطلهم وحيلهم، قال -رحمه الله-: "فرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لم يقلها" [بيان بطلان التحليل (ص٢١٥)].

ونحن نقول لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لم يقله، ولو فرضنا أنه يراه قاعدة، فإنما مراده المجمل الذي يرافقه البيان في نفس السياق وتقييد المطلق في نفس السياق)).

فجاء أبو عبد الحق فاستغلَّ كلام الشيخ ربيع الذي تحته خط، مع أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله علَّق على كلام شيخ الإسلام رحمه الله هذا وفرَّق بين الكلام المقترن بما يزيل الإيهام وبين الكلام الموهم، وقد تقدَّم بيان ذلك مفصلاً، بل تعقَّب شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه العبارة فقال: ((ولو علم أنَّ بعض الناس سيتعلَّق بكلامه هذا لما قاله))، وقال: ((ونحن نقول لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لم يقله))، ومع هذا كلِّه عدَّ أبو عبد الحق صنيع الشيخ ربيع هذا كصنيعه في إيجاب حمل المجمل على المفصَّل في كلام أهل السنة، أليس هذا من التدليس القبيح والكذب الصريح؟!.

وأما احتجاج أبي عبد الحق بما صنعه أحد المشاركين في شبكة سحاب من توضيح كلام الشيخ عبيد الجابري حفظه الله في مسألة "ذكر أعيان المبتدعة في مجالس العامة"، فهذا من أوهن طرق الاحتجاج، فمعلوم أنَّ نشر الكلام في شبكة سحاب بلا نكير لا يعدُّ إقراراً به، مع كون كلام الأخ المعلِّق صحيحاً لا




غبار عليه، فكلام الشيخ عبيد غير متعارض وليس كلامه الأول مجملاً يجب حمله على كلامه الآخر المفصَّل، بل جوابه كان في السؤالين على حسب صيغة السؤال، ودونكم البيان:

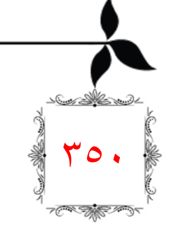
السؤال الأول كان بهذه الصيغة: يقرر البعض بأنه لا ينبغي تحذير العوام من أعيان المبتدعة لأنهم لا يقبلون الكلام فيهم، وإنما نتدرج معهم في تعلم السنة والبدعة، فإذا أدركوا ذلك ذكرنا لهم الأسماء، فهل هذا التقرير صحيح؟

فكان الجواب: ((نعم هذا صحيح، ونحن عليه إن شاء الله تعالى، لأنَّ من دعوتنا دعوة أهل السنة والجماعة الحكمة كما قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم والخطاب عام يعمه ويعم كل داعية إلى الله على بصيرة: "ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ"، وقال علي رضي الله عنه: "حدثوا الناس بما يعرفون"، فعلى الداعية البصير أن ينظر في المصالح والمفاسد:

- فإذا كان أهل بلد استحكم فيهم حب إنسان بأن يكون إمامهم ولا عرفوا التدين إلا من قبله -وهو يراه مبتدعاً ضالاً- فلا يُتكلم فيه بشيء، لا يُتكلم فيه بشيء، يُحبب إليهم السنة وأهلها ويحذّر من البدع على سبيل الإجمال، كذا بدعة، كذا بدعة، كذا بدعة، وهكذا، حتى يحسن الدخول إلى نفوسهم وتطمئن إليه قلوبهم، هناك يبيّنُ لهم.

أما بادئ ذي بدء فهذا خطأ.





- وكذلك من رؤوس البدع رجال قد يكونوا مسؤولين في الدولة مثلاً وزير الشؤون الدينية، أو رئيس المحاكم، أو قاضي البلد، فهذا لا يُحسن التحذير منه، لأنه يضر دعوتنا، يضر دعوتنا ولا ينفع، بل تجب مداراته، في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها: "أنَّ رجلاً استأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "ائذنوا له بئس أخو العشيرة"، فلما دخل عليه هش له وبش وألان له الكلام، فلما خرج من عنده، قيل له يا رسول الله: قلت ما قلت ونراك ألنت له الحديث وهششت له وبششت؟ قال: "إنَّ شر الناس يوم القيامة من ودعه الناس (يعني تركوه) اتقاء فحشه"، فبعض الناس لا يهجر ولا يحذَّر منه؛ لأنَّ شره يضر أهل الإسلام. أما صاحب الخطر الذي هو في نفسه: هذا إذا انتَصح وإلا يهجر ولا كرامة عليه)).

والسؤال الثاني كان بهذه الصيغة: هل يجوز تسمية أهل البدع بأعيانهم للعوام كمحمد حسان وطارق سويدان وغيرهم؟

فكان جواب الشيخ عبيد: ((نعم، إذا خشي نعم، وكان السلف يحذِّرون الصبيان من الخوارج وغيرهم، يحذرون صبياناً صغاراً، لا سيما إذا وصلت أفكارهم إلى البلد وخشيت، أو يوجد من يتردد على البلد هناك، يحذَّرون.

أما إذا كان الناس لا يعرفون هؤلاء ولا تصل أفكارهم إلى البلد عندكم فيتركون.





السائل: يا شيخ إذا ترتب على تعيينهم مفاسد؛ فكيف تحذير العوام من هؤلاء؟

الشيخ عبيد: يمكن أن نقول: فلان تكفيري، يمكن أن نقول: فلان يرى رأي الخوارج، نُبين الحق ونصدع به، أو نقول: فلان عنده بدعة تصل إلى التكفير ونبين.

لكن إذا خشي من العوام السطو على الدعوة أو الوشاية بها عند الحكام الفجرة: يترك هؤلاء وإنما يكتفى برد البدع)).

فأين وجه التعارض بين السؤالين؟!

وأين الإجمال في السؤال الأول؟!

الشيخ عبيد الجابري حفظه الله فصَّل في الجوابين المسألة تفصيلاً شافياً كافياً، فهو يقرر جواز الكلام في أعيان المبتدعة في مجلس العوام إذا خشي عليهم بدعته من حيث الأصل، إلا في حالات معينة مثل: إذا كان العوام لا يعرفون صاحب البدعة في بلدهم ولا تصلهم أفكاره، أو كان حب هذا المبتدع استحكم في قلوب العامة فيحتاج إلى تدرج معهم، أو كان المبتدع مسؤولاً أو قاضياً أو يُمكن أن يشي إلى حاكم أو مسؤول ظالم فيخشى من ضرره وسطوته على الدعوة السلفية ودعاتها.

فجواب الشيخ عبيد الأول مفصل، وجوابه الثاني مفصل أيضاً.





وأما استدلال أبي عبد الحق بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((وأخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسَّروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة))، فالجواب عنه:

هذا الكلام ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في [الصارم المسلوم ٤/ ٢٩] حول مسألة "إذا شتم الذمي الرسول هل ينتقض عهده ويقتل أم لا؟"، فذكر قول أغلب الفقهاء وأنه ينتقض عهده بهذا، وأنَّ بعض فقهاء المالكية قالوا: الإمام يتخيَّر في هذا، وعدَّ شيخ الإسلام الخلاف في هذه المسألة ضعيفاً، لأنَّ سببه الفهم المغلوط لإطلاقات الفقهاء في بعض مواضع كلامهم وعدم النظر في مفسَّر كلامهم.

وقد ذكرتُ فيما سلف الفرق بين مسألة (حمل المجمل على المفصل) ومسألة (معرفة مذهب الرجل بضم كلامه بعضه إلى بعض)، وأيَّدتُ كلامي بالنقل الواضح عن الشيخ العلامة أحمد النجمي رحمه الله، فالمسألة الأولى تفيد وجوب حمل الكلام المحتمل للحق وللباطل على الحق من باب حسن الظن أو حمل الكلام على أحسن المحامل، والمسألة الثانية تفيد أنَّ معرفة مذهب الرجل لا يُؤخذ من إطلاق عبارة محتملة بل يضم كلامه بعضه إلى بعض لاستخراج مذهبه ثم ينظر في مذهبه هل هو حق أم باطل؟، فالأولى يحمل فيها الكلام على الحق لزوماً والثانية يُعرف فيها الكلام -ولا يحمل على الحق لزوماً- وينظر فيه هل هو حق أم باطل؟ فهذا من باب تفسير الكلام المشكل أو الإطلاق المشكل وليس





من باب حمل الكلام على أحسن المحامل، فيكون الاستدلال بكلام شيخ الإسلام رحمه الله في غير موضعه.

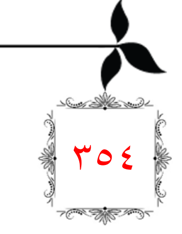
وبهذا يعرف القارئ المنصف أنَّ كلام العلماء الذين استدل بهم أبو عبدالحق في غير موضعه، ولا حجة له فيه وليس فيه إلزام لنا.

وختم أبو عبد الحق جوابه بنقل كلام عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الرد على البكري ٢/ ٧٠٥]: ((فغير الرسول صلى الله وعليه وسلم إذا عبَّر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام كان هذا سائغاً باتفاق أهل الإسلام، وأيضاً فالوهم إذا كان لسوء فهم المستمع لا لتفريط المتكلمين لم يكن على المتكلم بذلك بأس، ولا يشترط في العلماء إذا تكلموا في العلم أن لا يتوهم متوهم من ألفاظهم خلاف مرادهم، بل ما زال الناس يتوهمون من أقوال الناس خلاف مرادهم، ولا يقدح ذلك في المتكلمين بالحق)).

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله واضح لا لبس فيه، فمن تكلَّم بعبارة موهمة له حالتان: إما أن يقترن بكلامه ما يزيل الإيهام فكلامه سائغ بالاتفاق، وإما أن لا يقترن به فكلامه مجمل ويُنكر عليه ويشنَّع لأنه استعمل المجمل من الكلام وأعرض عن المأثور وقد يُنسب إلى البدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٥]: ((فطريقة السلف والأئمة: أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية؛ فيعبرون بها ما وجدوا إلى





ذلك سبيلاً، ومَنْ تكلَّم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومَنْ تكلَّم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلاً بباطل)).

وقال في موضع آخر [المجموع ٢٠/ ٥٤٠]: ((فإنَّ مَنْ خاطب بلفظ عام يتناول حقاً وباطلاً ولم يبين مراده توجَّه الاعتراض عليه)).

وقال أيضاً [المجموع ٨/ ٢٩٤]: ((الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة)).

وقال في [درء التعارض ١/ ١٤٩]: ((والمقصود هنا: أنَّ الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيه من لبس الحق بالباطل؛ مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في [الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧]: ((قال تعالى: "ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون"، فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه؛ ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس وهو التدليس والغش الذي يكون باطنه خلاف ظاهره.

فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق وتكلم بلفظ له معنيان معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل فهذا من الإجمال في اللفظ.

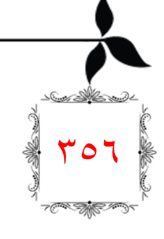
وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان؛ هو حق من أحدهما وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده الباطل.

فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة؛ ولاسيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب؟! فسل مثبِّت القلوب أن يثبِّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات)).

وقال في [شفاء العليل ص١٣٦]: ((أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها مَنْ يريد حقها، فينكرها مَنْ يريد باطلها، فيرد عليه مَنْ يريد حقها؛ وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخلصه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف)).

والوهم قد يكون بسبب سوء فهم المستمع وقد يكون بسبب تفريط المتكلِّم، والمتكلِّم إذا تكلَّم بكلام موهم أو مجمل أو مشتبه يحتمل حقاً وباطلاً ولم يقترن بكلامه ما يرفع هذا الوهم فهو المفرِّط، وإن كان كلامه واضحاً لا وهم فيه ولا إجمال لكنَّ المستمع أساء فهم كلامه وحمله على غير وجهه الظاهر فلا تفريط على المتكلِّم.



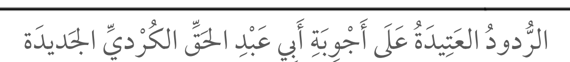


قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الرد على البكري ٢/ ٧٠٢-٧٠٣]: ((بل الواجب أن يعبر عن المعنى باللفظ الذي يدل عليه:

- فإن كان اللفظ نصاً أو ظاهراً: حصل المقصود.
- وإنْ كان اللفظ يحتمل معنيين أحدهما صحيح والآخر فاسد: تبين المراد.
- وإنْ كان اللفظ يُفهم منه معنى فاسد: لم يطلق إلا مع بيان ما يزيل المحذور.
- وإنْ كان اللفظ يوهم بعض المستمعين معنى فاسداً: لم يخاطب بذلك اللفظ إذا علم أنه يوهم معنى فاسداً؛ لأنَّ المقصود بالكلام البيان والإفهام.
- وأما إذا كان اللفظ دالاً على المراد وجهل بعض الناس معناه من غير تفريط من المتكلِّم: فالدرك على المستمع لا على المتكلم)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة ٢/ ٥٠٣]: ((وإنْ كان المتكلِّم قد قصَّر في بيانه وخاطب السامع بألفاظ مجملة تحتمل عدة معان ولم يتبين له ما أراده منها:

- فإنْ كان عاجزاً: أُتي السامع من عجزه لا من قصده.
- وإنْ كان قادراً عليه ولم يفعله حيث ينبغي فعله: أُتي السامع من سوء قصده)).

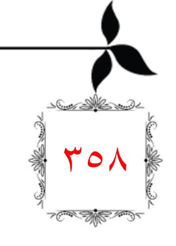





فهذه النقول العلمية أعرض عنها أبو عبد الحق وتمسَّك بكلام واحد لشيخ الإسلام رحمه الله لم يفهمه أو فهمه ووضعه في غير موضعه ليوافق هواه.

والله الموفِّق.





ردُّ الإمام ابن بطة على أبي عبد الحق الكردي الطاعن في الشيخ عبيد الجابري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فقد اطلعتُ على طعن شديد من المنحرف الضال أبي عبد الحق الكردي - الذي ترك المنهج السلفي وارتمى في أحضان الحزبيين وأهل التمييع- في شيخنا العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، وذلك في صفحته على الفيس بوك، حيث شنَّع على كلمة قالها الشيخ عبيد حفظه الله في بعض اللعابين المذبذبين بين منهج أبي عبد الحق وبين منهج العلماء الكبار.

فحاول أبو عبد الحق بمكره أن يستميل قلوب بعض من بقي معه فكتب مقالة بعنوان [لمصلحتك أقول (٣)]، وهذه ضمن سلسلة حلقات يؤصِّل فيها أبو عبد الحق منهجه الجديد لمن بقي معه.

قال أبو عبد الحق في مقاله هذا:

((بسم الله الرحمن الرحيم

يا معشر الغلاة المقلدة لا تطيروا فرحاً بكلام الشيخ عبيد الجابري الذي وصف المسلمين من أهل السُّنة الذين يصلونني ويصلونكم بالمنافقين!.




كان الواجب عليكم لو كنتم تعقلون وتعلمون وتتقون أن تحفروا حفرة عميقة لكلام الشيخ عبيد هذا وتدفنوه فيها بدل نشره والفرح به والاعتزاز به؛ لأن هذا الكلام الجائر فيه تكفير للمسلمين ووصفهم بالنفاق؛ لا لأنهم أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام، وانما لأنهم أبطنوا حب عبد اللطيف ولم يظهروه عندكم خوفاً من أن تلحقوهم بي في التبديع، ولأنهم كما لم يتركوكم لم يتركوا أيضاً عبد اللطيف الذي تعلموا منه التوحيد والسنة!!.

فأي دين هذا ؟!

وأية سلفية هذه؟!

وأي منهج هذا؟

العاقل الخائف على آخرته يفر من هذا الغلو ومن هذا التطرف والتشدد، ومن أن يصف إخوانه من أهل السنة بالمنافقين!.

ثم إذا كان من يأتيني ويأتيكم ويصلني ويصلكم منافقاً، فما حالي أنا في ميزان الشيخ عبيد الورع العدل؟!

ويظهر من كلامه أنه صنف الناس ثلاثة أصناف:

- صنف المؤمنين المتقين السلفيين أسود السنة، وهم الذين يقلدونه تقليداً أعمى ونشروا كلامه فرحين به!.

- وصنف منافق وهم الذين يبقون بيني وبينكم ولا يقاطعون أحداً منا!!.

- وصنف ثالث وهو عبد اللطيف.





فما أدري هل هو كافر -والعياذ بالله- في ميزانه أم مسلم؟!

لأنه إذ كان من بيني وبينكم يا معشر المؤمنين منافقاً، فهذا يدل على أنَّ الصنف الثالث كافر معاذ الله!!.

وهذا نص كلام الشيخ عبيد الجابري: "من تركه (أي عبد اللطيف) فاقبلوه، وإن كان ضعيفا سيقوى على الرد!!!!، نعم يخبر إخوانه أنه كان مخطئاً، حتى لو لم يكتب الرد اقبلوهم!!!، إلا صاحب الوجهين فهذا منافق!!!،

أما من انتكس مع هذا المنحرف فاتركوه".

- فيا من تدعون أنكم مع الأكابر، أسألكم هل الأكابر يرضون بمثل هذا الكلام الصادر من الشيخ عبيد؟!
- هل كان ابن باز هكذا؟
- وهل كان الألباني هكذا؟
- أو ابن عثيمين؟
- أو ...؟
- فمن شدة جهلكم تظنون أنَّ هذه الحدة والشدة والجرأة على إصدار الأحكام القاسية والألقاب الجائرة دليل على قوة سلفية الشيخ عبيد!.

قد وصف مسلما آخر بأنه شيطان وإبليس، إبليس اليمن!، هو إبليسهم!، إبليس أتباعه منهم، شيطانهم!، الذي أضله الله وخذله ...الخ، كذاب ..، دجال ..، نصاب ..، ضال مضل ..، مبتدع ..، أحمق سفيه ..".




فأسأل الله تعالى أن يتدارك الشيخ عبيداً برحمته ويمن عليه بالتوبة قبل الموت؛ فقد آذى كثيراً من السلفيين في كل العالم، ولقَّب كثيراً منهم بألقاب شنيعة وأوصاف قبيحة، وكفى به إثماً أن يصف المسلمين من أهل السنة بالمنافقين!، وكما وصف أهل بلدين كبيرين مسلمين بأنهم حمير الا من رحم الله.

كما أنصح إخواننا الذين لم يقلِّدوا الشيخ عبيداً أن لا يخافوا من هذا الإرهاب، فأنتم ما تصيرون منافقين بناء على حكم الشيخ عبيد عليكم، فكلامه ليس قرآناً ولا سنة، بل اجتهاد خاطئ منه غفر الله له.

وأخيراً أقول للذين لم يقلِّدوه:

اثبتوا فأنتم على الحق إن شاء الله، وأنتم على منهج العلماء والله وبالله وتالله.

أما المتعصبة المقلِّدة فأقول لكم:

اتقوا الله وارجعوا أنتم إلى وسطية السنة ورحمة السلفية وعدل العلماء السلفيين، فهذا خير لكم من التمادي في الباطل، وأنصحكم أن تعودوا إلى رشدكم وتتقوا ربكم ولا تضيعوا حسناتكم ولا تظلموا إخوانكم.

هدانا الله وإياكم إلى ما فيه خير الدنيا والآخرة، وصلى الله وسلم على محمد وآله.

أخوكم المشفق عليكم

أبو عبد الحق عبد اللطيف بن أحمد





الجمعة ٣٠ شعبان، ١٤٣٨هـ)).

أقول:

كلامه هذا يدل على شدة جهله وضلاله ومكره وتلبيسه.

ويكفي في الردِّ عليه ما قاله الإمام ابن بطة رحمه الله في كتابه [الإبانة الكبرى ٢/ ٤٥٦-٤٥٧]:

((حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّقَّاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ الصَّائِغُ مَرْدَوَيْهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: "الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ سُنَّةٍ يُمَالِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ إِلَّا مِنَ النِّفَاقِ".

صَدَقَ الْفُضَيْلُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّا نَرَى ذَلِكَ عِيَانًا.

أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَصَبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الطُّوسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحُلَبِيُّ قَالَ: قِيلَ لِلْأَوْزَاعِيِّ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ: أَنَا أُجَالِسُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَأُجَالِسُ أَهْلَ الْبِدَعِ؟!، فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: "هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ".

صَدَقَ الْأَوْزَاعِيُّ، أَقُولُ: إِنَّ هَذَا رَجُلٌ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا الْكُفْرَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَوَرَدَتِ السُّنَّةُ عَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى




اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ"، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الزِّئْبَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَاذِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ فِي أُمَّتِي كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَايِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَصِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً، لَا تَدْرِي أَيُّهَا تَتْبَعُ».

كَثُرَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا هَذَا، لَا كَثَّرَهُمُ اللهُ، وَسَلَّمَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ شَرِّ الْمُنَافِقِينَ، وَكَيْدِ الْبَاغِينَ، وَلَا جَعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ اللَّاعِبِينَ بِالدِّينِ، وَلَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَهْوَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَارْتَدُّوا نَاكِصِينَ وَصَارُوا حَائِرِينَ)).

والله الموفق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

الأول من رمضان ١٤٣٨هـ





كشف اللثام عن وجه متعصبة أبي عبد الحق الكردي اللئام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ ما حصل من فتنة المفتون (**أبي عبد الحق عبد اللطيف بن أحمد الكردي**) في الساحة الدعوية في العراق أمرٌ عظيمٌ يشهد على هذا عامة المشايخ والدعاة وطلبة العلم والشباب السلفيين سوى المتعصبة من الأغمار الرعاع الذين تمكَّن الغلو والجهل من قلوبهم أو تسلَّطت القومية في نفوسهم؛ ممن لا زال يجادل عن أبي عبد الحق بالباطل ويحاول تزوير الحقائق والواقع بالكذب والبهتان.

إنَّ هؤلاء المتعصبة كانوا من قبل يضربون الأدلة والبراهين التي أقامها الناصحون المنتقدون لشيخهم أبي عبد الحق والتي تدينه بمخالفة المنهج السلفي يضربونها بالتزكيات القديمة التي صدرت من الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله له وببعض الكلمات التي تصدر منهما من باب تهدئة الأمور والصبر على المخطئ، وكان أبو عبد الحق كلما ذهب إلى العمرة والتقى بالمشايخ رجع ونقل عنهم الأكاذيب في تأييده والرد على منتقديه، ويُظهر للشباب السلفي أنَّ المشايخ معه وأنه مع المشايخ وأنَّ المشايخ يعلمون أنَّ هؤلاء المنتقدين كذبة




وحسدة وأنَّ أمرهم ظهر للمشايخ ولا يلتفتون إليهم بعد اليوم!، وكنا نعلم كذبه وكذب متعصبته الرعاع، حتى بلغ السيل الزبى، على قول القائل:

إذا لم تكن إلا الأسنة مركب....... فما حيلة المضطر إلا ركوبها

فذهبنا إلى مشايخنا لإنهاء الأمر وكشف حال أبي عبد الحق على حقيقته، وعرضنا على مشايخنا المؤاخذات موثقة بالتفصيل، وسمعنا من مشايخنا الكلام الشديد في أبي عبد الحق، وطلبوا منا الرد على أخطائه بالعلم والدليل رجاء أن يرجع عنها ورجاء أن يعرف أتباعه حقيقته، وهذا من صبر مشايخنا على المخالف، ومن شفقتهم على الشباب السلفي من سلوك طريق الضياع والزيغ.

ثم لما تمادى أبو عبد الحق في إصراره على مخالفة نصائح المشايخ وصدرت منه أفعال شنيعة تدينه في منهجه وأخلاقه وتعامله مع السلفيين وعلاقاته مع الحزبيين لم يجد مشايخنا بداً من الكلام فيه والتحذير منه.

فقال فيه شيخنا الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((ويعلم الله أنه لو جاءني أبو عبد الحق عبد اللطيف بن أحمد الكردي -وقد زكيته في سالف عهده تزكية لا يزال يتناقلها كثير من الناس!- لو جاءني الآن لفتحت له بابي ولطلبت منه التوبة، وقلتُ له: تب إلى الله عز وجل، التوبة تجب ما قبلها، هذا مسلكنا بارك الله فيكم. هذا يحصل من فلان وفلان، نناصحه، لكن نمقت الإصرار على الخطأ، إذا أصر الرجل على الخطأ وأصبح منغمساً فيه، نعم هو ليس مني ولست منه، هذا لعَّاب ونحن لا نقبل اللعَّاب؛ عرفتم هذا هو منهجنا)).





ثم قال حفظه الله: ((عبد اللطيف كذَّاب إلى الآن عندنا)).

ولما سئل حفظه الله بعد كلامه السابق: شيخنا ماذا نفعل معه الآن؟ قال: ((اتركوه، فهو كذَّاب، ضائع، يتلاعب، كل يوم يأتينا بالظلمات لا بالنور)).

وقال فيه شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله: ((أبو عبدالحق أضرَّ الدعوة السلفية وفرَّقها)).

وحذَّر الشيخ ربيع منه ومن أتباعه المتعصبين ومن الواقفين فيه بعد أن ظهر أمره.

فماذا فعل أبو عبد الحق؟!

سلَّط أبو عبد الحق أغماره الموتورين على المشايخ الكبار يردون عليهم بالسفه ويخاطبونهم بسوء الأدب وكأنهم يخاطبون أقراناً لهم!، ويطالبونهم بالدليل!، وأنَّ الحجة بالدليل، وأنَّ العالم يخطئ ويصيب، وهذا من باب كلمة حق أريد بها باطل، فهؤلاء كانوا يعرضون عن الدليل الذي أقامه الناقدون على تخطئة شيخهم ويحتجون بتزكيات المشايخ القديمة لأبي عبد الحق!، فلما جرحه المزكون أنفسهم أعرض هؤلاء الرعاع عن الجرح ويطالبون الآن بالدليل، والأدلة يعرفها القاصي والداني وهي منشورة في شبكة سحاب وفي نصائح ومؤاخذات الإخوة من العرب والكرد وفي ردودي على أبي عبد الحق، ومع هذا لم يقبل هؤلاء كلام المشايخ ولم يرفعوا رأساً بهذه الأدلة.





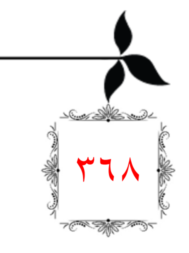
ثم لم يشف عليل أبي عبد الحق ولم يرو غليله تسلط هؤلاء السفهاء الرعاع على مشايخنا الكبار الذين حركهم وأشرف على كتاباتهم أو كتبها لهم!، فهجم بنفسه المسعورة على مشايخنا لمزاً وهمزاً وتلميحاً وتصريحاً، فقال [مقطع مرئي في قناة النصيحة]: ((وما يقوله هؤلاء لا تنخدعوا بهم، يقولون: علماء علماء!!، لا يصدقون، ويكذبون، أي علماء؟! هذه كتب العلماء بين أيدينا يا إخوة، تعالوا انظروا إلى هؤلاء الفتانين، ليس في منهج العلماء، العلماء كيف يرضون بهذا؟! لا يرضون بهذا قط، وأي عالم -يقال عنه بأنه عالم!- يرضى بما يقوم به هؤلاء: فليس بعالم؛ بل هو منحرف، وأقولها علناً وبكل صراحة: فليس بعالم بل هو منحرف!!، وكل من رضي بهذا، وهذه فتنة من ورائها أيدي أعداء السنة، ويأتي عالم يفرح بهذا!، حاشا وكلا هذا ليس بعالم!!)).

وقال [مراسلة منشورة]: ((والشيخ عبيد بنى حكمه على أخبار أناس لا يعرف حقيقتهم؛ مثل: سيروان الأبتر الكذَّاب، وهوشيار الأحمق الكذَّاب، وحجي طالب الفتان المفتري)).

وقال لأحد الإخوة أثناء طوافه بالكعبة [عمرة المفاصلة]: ((الشيخ عبيد رأس الفتنة، وأنا أخطأتُ في ربط الشباب بهؤلاء العلماء)).

ولما نشر أحد متعصبيه كلمة مفبركة للشيخ عبد المحسن العباد فيها طعن بأخيه الشيخ ربيع المدخلي حفظهما الله في [مجموعة خطباء النصيحة]، قال أبو





عبد الحق معلِّقاً: ((الأفضل أن تنشروا هذه الفتاوى حتى يعرف الشباب منهج العلماء وأنهم ليسوا على منهج الشيخ ربيع)).

وقد كان من قبل -لما رأى أنَّ المشايخ الكبار يطالبونه بكتابة تراجع واضح- يربي الشباب الملتفين حوله بعدم المبالاة بكلام العلماء إذا صدر فيه بيان أو تحذير، فقال [جلسة بردرش]: ((ولا يحق لأحد أن يشطب على أحد ويسقطه إلا رب العالمين؛ إذا كنتَ تخدم الدعوة وتخدم الدين وكنت على التوحيد وكنت على السنة حتى لو قال فلان من العلماء: إنَّ فلاناً مخطئ، والله لا يضره)).

وقال فيها أيضاً: ((نحن نقول: أكبر تزكية أن يصلح الإنسان فيما بينه وبين ربه ويكون على منهج سليم صحيح. فكثيراً ما يكون هناك أناس من النمامين والجواسيس من هذا الصنف ممن "إذا خاصم فجر"، يذهب إلى العالم الفلاني ويقول: فلان فعل كذا وفلان فعل كذا حتى يؤثِّر على ذلك العالم!، والعالم بشر، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي لعل أن يكون بعضكم ألحن بحجته من بعض"، وهذا كثير، فهؤلاء من الذين "إذا خاصم فجر".

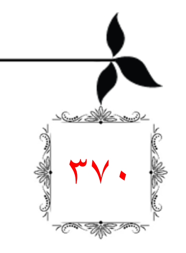
كتبوا عليَّ أشياء كثيرة -وكلها كذب وبهتان!!- وأرسلوها إلى العلماء، الرجل فعل كذا وكذا وكذا، ولو تكلَّم العلماء فماذا يعني؟! ألا يعرف بعضنا بعضاً؟!، نحن منشغلون بماذا في كردستان؟!، فهل نحن ندعو إلى التوحيد والسنة والدين؟! أم ندعو إلى الخرافة والبدعة؟! أم ندعو إلى التحزب

والتكفير؟! فمهما كتب النمامون والجواسيس والذين فيهم صفة النفاق وتجسسوا والله لا يضر!، وهذا ليس بشيء، فرضاً لو تكلم عالم فليتكلَّم؛ هو معذور، لكن من المذنب؟ النمامون والجواسيس، فهل الإنسان ينتهي أمره ويهلك بهذا الكلام؟ لا)).

وكذلك فرَّق أبو عبد الحق بين منهج مشايخنا الكبار المعاصرين [الشيخ ربيع والشيخ عبيد والشيخ محمد بن هادي والشيخ عبد الله البخاري] وبين منهج المشايخ الكبار الآخرين [الشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ الفوزان والشيخ اللحيدان]، فدعا أولئك الشباب الملتفين حوله إلى منهج هؤلاء المشايخ فقال [مقطع مرئي في قناته]: ((ليس هذا منهج السلف قط!، وليس هذا منهج أهل العلم!، انظروا هذا منهج الألباني، وهذا منهج ابن عثيمين، وانظروا إلى منهج صالح الفوزان، وانظروا إلى منهج شيخ اللحيدان، انظروا هل هذا منهجهم؟!!)).

وأبو عبد الحق يفعل ذلك ضمن منهج مسبق ومدروس منذ لقائه بصادق البيضاني [مدير قناة الأثر الفضائية] وفتح قناة منبر الأثر [النصيحة لاحقاً]، وهذا المنهج وضعه لفصل هؤلاء الشباب عن مشايخنا الكبار وإبعادهم عن المنهج السلفي والخلافات المنهجية وإلقاءهم في أحضان الأحزاب والسياسة المعاصرة والإختلاط الفاحش وفي أحضان أهل التمييع والتخذيل وأهل التكفير والقطبية من خلال مؤتمرات عامة أو زيارات متبادلة، وإنما يفعل أبو عبد الحق





ذلك في مقابل الأموال الكبيرة التي تأتيه لتمويل القناة والمركز والأكاديمية وتمويل أموره الخاصة وحمايته وعلاقاته.

وليست المشكلة الآن في أبي عبد الحق، فهذا الرجل تنكَّب طريق العلماء واختار لنفسه طريق الشهرة والزعامة على حساب دينه ومنهجه ولا يلتفت بعد الآن إلى ورائه!، وإنما المشكلة في بقايا الشباب الذين لا زالوا يحسنون به الظنَّ ويجادلون عنه بالباطل وأكثرهم من الكرد الذين استخفَّ عقولهم فأطاعوه واستغلَّ جهلهم بالعربية فتسلَّط عليهم وقادهم إلى الهاوية وهم لا يشعرون، مع أنَّ أبا عبد الحق يصف هؤلاء بقوله كما في [الجواب المنشور في الفيس بوك ٣]: ((وإزالة ما علق في أذهان قومي الأكراد من الحقد على العرب والإسلام))، ومقتضى هذه الكلمة أنهم كانوا كفاراً لأنَّ الحقد على الإسلام من نواقض الإيمان وسمات المنافقين، فكيف رضوا بهذا الوصف؟! وكيف سكتوا عنه؟! لولا أنَّ عقولهم ساذجة ونفوسهم مغفلة فضحك عليهم وتصدَّرهم، على قول المتنبي:

مَنْ يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوَانُ عَلَيهِ ... ما لجُـرْحٍ بمَيِّـتٍ إيـلامُ

وكان المدافعون عن أبي عبد الحق يكتبون في أول الأمر بأسماء معروفة تنشر في سحاب [كأبي حمزة موفق بن حسين الجبوري، وأبي مجاهد أحمد بن صالح الجبوري، وسعد نطاح الدوخي، وأبي عبد الرحمن كمال العراقي، وأبي أيوب السلفي...]، ثم تصدَّر للدفاع عنه أشخاص أخلاقهم سيئة وألفاظهم بذيئة وعندهم تعصب مقيت وغلو ظاهر [شهاب أحمد، وعبد الله زنكنه، ومحمد



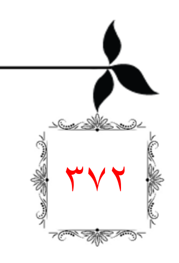
علي الجريسي الفلوجي، ورياض أبو مها، وعمار عبد العزيز الطائي ...]، ثم لم يبق للدفاع عنه إلا أسماء وكنى مجهولة [أبو ماريه العراقي، أبو خالد العراقي...]، ثم سكت هؤلاء أيضاً ولم يبق منهم سوى اسم مبهم [طالب علم عراقي]!.

ألا يتعظ أبو عبد الحق بهذا؟!

ومما قرأتُ مؤخراً -بعد تحذير الشيخ ربيع من أبي عبد الحق ومتعصبته- مقالين باسم [طالب علم عراقي] ولا أستبعد أن يكون من ورائه أبو عبد الحق الكردي، الأول بعنوان [رسالة مفتوحة إلى الشيخ ربيع/ وقفات مع تحذير الشيخ ربيع من العالم الفاضل أبي عبد الحق الكردي] والثاني [لا يضرنا تخاذلكم ولا خلافكم ولا تكالبكم على شيخ د. عبد اللطيف الكردي حفظه الله؛ لأنَّ الحق منصور والباطل مقهور].

ويظهر من عناوين المقالين أنَّ الكاتب أضل من حمار أهله، فالأول وصف فيه الشيخ ربيعاً بـ (الشيخ) بينما وصف أبا عبد الحق بـ (العالم الفاضل)، والثاني وصف فيه مخالفات أبي عبد الحق بـ (الحق) بينما وصف المؤاخذات الموثقة وأحكام العلماء عليه بـ (الباطل)، وهذه انتكاسة في العقل وارتكاسة في الفهم.





حقيقة قرأتُ المقالين بشق الأنفس مع صغر حجمهما لأني أكره الكلام المبني على قيل وقال والكذب والبهتان وأحب الكلام المبني على العلم والتوثيق والحجة والبرهان، فاستوقفتني بعض الأمور:

الوقفة الأولى/ وصف هذا الموتور أبا عبد الحق بـ (شيخ العراق)

وهذا من الغلو الذميم، فالرجل لا يعدو أن يكون طالب علم مع ضعف كبير وتعالم وغرور، ومن قرأ بعض رسائله أو مقالاته أو سمع بعض محاضراته أو دروسه عرف أنه لا يصلح أن يكون طالب علم متقدِّم ولا يجيد الكلام في مسائل المنهج والردود ولا شرح كتب العقيدة ولا يحسن الكلام في أصول الفقه ومصطلح الحديث وفقه الأحكام، وإنما يشرح شرحاً موجزاً ويتشبَّه في أسلوب الإلقاء بالعلماء وليس منهم، ولهذا من يتخرَّج من مدرسته يكون ضعيفاً في العلم متزلزلاً في الفتن متعالماً في السلوك، ومن ثمارهم تعرفونهم.

ثم أين المشايخ الآخرون في الساحة الدعوية في العراق وهم أعلم من شيخكم كما يشهد بهذا المنصفون من طلاب العلم؟!

وهب أنَّ شيخكم هو (شيخ العراق) أو (مفتي العراق) أو (مفتي الديار) أو (شيخ الطريقة) هل هذا يسوِّغ له الوقوع في هذه المخالفات؟ وهل يسوِّغ لكم الدفاع عنه بالباطل؟ وهل هذا يمنع من نقد أخطائه والرد عليه؟



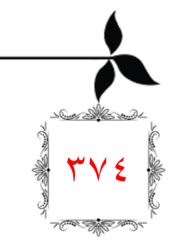
الوقفة الثانية/ استنكاره بشدة قول الشيخ ربيع حفظه الله: ((أظنُّ أنَّ أبا عبد الحق تأتيه أموال من التراث))، وطالب الشيخ ربيعاً حفظه الله بالدليل على هذا

ولماذا هذه الاستنكار؟

الشيخ ربيع حفظه الله سأل أبا عبد الحق وسأل أتباعه وسأل المخالفين له عن مصدر تمويل قناة النصيحة والمركز والأكاديمية فلم يظفر بجواب من أحد، لأنَّ الأمر في حيز المجهول الآن، مع كون هذه الأموال كبيرة لا يمكن أن تقوم بها إلا جهة رسمية أو حزب أو جمعية أو أيدي مشبوهة لا تميز بين الحلال والحرام في جمع المال.

فلو كان لهذا التمويل جهة مشروعة أو مباحة لصرح بهذا أبو عبد الحق ولم يترك الأمر مجهولاً في حيز الظنون، والنبي صلى الله عليه وسلم علَّم أمته أن يدفعوا ما قد يلقيه الشيطان من الظنون والوساوس والشر في نفوسهم في مواضع الريبة وسوء الظن بقوله: ((على رسلكما إنها صفية))، وقد كان بعض أهل الحديث يقول في المراسيل وصنيع أهلها: ((لو كان فيه إسناد لصاح به))، فأبو عبد الحق هو المطالب ببيان مصدر تمويله، وإعراضه عن هذا البيان يكفي في إساءة الظن به، ولا يُطالب من أساء به الظن بالدليل، لكنَّ هذا المجهول قلب الأمر فبدلاً أن يوجِّه مطالبته لأبي عبد الحق ببيان مصدر تمويله لقطع الشكوك





والظنون وإنهاء الخلاف، جاء فطالب الشيخ ربيعاً حفظه الله بذكر الدليل على ظنه.

والظنُّ ليس مذموماً كلَّه كما قال تعالى: ((إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ))، وصنيع الإمام البخاري رحمه الله يدلُّ على هذا، فقد قال: [باب: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا"] ثم بعده ذكر [باب: ما يجوز من الظنِّ] وذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَا أَظُنُّ فُلاَنًا وَفُلاَنًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا))، قَالَ اللَّيْثُ: ((كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ المُنَافِقِينَ))، قال ابن حجر رحمه الله في الفتح: ((وحاصل الترجمة: أنَّ مثل هذا الذي وقع في الحديث ليس من الظن المنهي عنه؛ لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين، والنهي إنما هو عن الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه، وقد قال ابن عمر: "إنا كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأنا به الظن" ومعناه: أنه لا يغيب إلا لأمر سيء إما في بدنه وإما في دينه)).

وقال القرطبي في جامعه [١٦/ ٣٣٢]: ((وأكثر العلماء على أنَّ الظن القبيح بمن ظاهره الخير لا يجوز، وأنه لا حرج في الظن القبيح بمن ظاهره القبيح؛ قاله المهدوي)).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تفسيره [٧/ ٣٣]: ((الظن نوعان: ظن خير، وظن سوء، ثم ظن السوء لا يجوز إلا إذا قامت القرينة على وجوده،

ولهذا قال: "إنَّ بعض الظن إثم"، فما هو الظن الذي ليس بإثم؟! نقول: هو ظن الخير، وظن السوء الذي قامت عليه القرينة؛ هذا ليس بإثم، لأنَّ ظن الخير هو الأصل، وظن السوء الذي قامت عليه القرينة هذا أيضاً أيدته القرينة)).

ومن هذا نعرف أنَّ الظنَّ بمن ظاهره مخالفة الشرع من زيارة الأحزاب الإسلامية والشخصيات السياسية في مقراتهم والتعاون مع أهل البدع والمشاركة معهم في المؤتمرات والأمور العامة، بالإضافة إلى أنَّ قناته الفضائية تصرف الأموال الكبيرة ولم تتوقف كما توقفت قناة الأثر التي انشقت عنها قناة النصيحة، وتصريحه أنه يقدر على فتح قناة النصيحة الثانية، وإصراره على الأخطاء والمخالفات والإعراض عن النصائح والتوجيهات، هذا ليس من الظن السوء، فليفطن السلفي لهذا.

وهذا ما قصده الشيخ ربيع حفظه الله؛ ففي مراسلة بيني وبين الأخ أبي حمزة موفق الجبوري أخبرني: أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يرى أنَّ أبا عبد الحق له علاقة بالتراث، فأخبره أبو حمزة: إني أستبعد ذلك، فقال الشيخ ربيع له: سيصلون إليه أو وصلوا إليه؛ وإلا من أين له هذه الصرفيات؟!.





الوقفة الثالثة/ موجبات تحذير الشيخ ربيع حفظه الله من أبي عبد الحق الكردي

الشيخ ربيع حفظه الله عرض على أبي عبد الحق جملة من المؤاخذات الموثقة من كلامه وطالبه بكتابة بيان واضح يتراجع فيه عن هذه المخالفات؛ لكنَّ أبا عبد الحق أصرَّ وعاند وجادل بالباطل وأعرض عن نصائح المشايخ الكبار وتمادى في انحرافاته وتأصيلاته الباطلة، والشيخ ناصحه ببعض هذا المؤاخذات منذ عام ١٤٣١هـ ولا زال يناصحه بين الحين والآخر حتى عام ١٤٣٨هـ، فماذا كان ينتظر شيخكم من الشيخ ربيع؟ هل ينتظر أن يسكت عنه أو يداهنه؟ وهل سكت الشيخ ربيع عمن هو أكبر من شيخكم علماً ودعوة وجهوداً لما أصروا على مخالفة أصول المنهج السلفي؟ أم غرَّ شيخكم صبر الشيخ ربيع كما غرَّ العرعور والمغراوي والمأربي وفالح الحربي والحلبي والغامدي والجهني وابن عطايا وأشكالهم؟ أم ظنَّ شيخكم أنه يمكنه مخادعة الشيخ ربيع ببعض التراجعات الخاوية وببعض التبريرات الواهية؟ قد فعل ذلك من هو أدهى في المكر والخديعة من شيخكم ومع هذا كشف الشيخ ربيع أمره، وقد قال الشيخ مقبل رحمه الله -الذي يدَّعي شيخكم أنه درس عنده!- كما في شريط [الأسئلة السنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف]: ((مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر: الأخ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، مَن قال له ربيع بن هادي: إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام أنه حزبي،





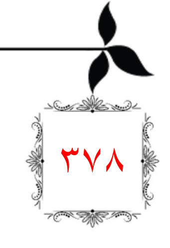
ستذكرون ذلك، فقط الشخص يكون في بدء أمره متستراً ما يجب أن ينكشف أمره؛ لكن إذا قوي وأصبح له أتباع ولا يضره الكلام فيه: أظهر ما عنده، فأنا أنصح بقراءة كتبه والاستفادة منها حفظه الله تعالى)).

وأبو عبد الحق صرَّح لمن حوله أنه لا يضره إذا تكلَّم العلماء فيه كما تقدَّم، بل في جلسة مسجد الفتح حدَّثني الأخ أبو حمزة موفق الجبوري عبر الاتصال أنَّ الأخ أبا مجاهد أحمد صالح الجبوري ذكر في هذه الجلسة كلام الشيخ مقبل السالف الذكر فاعترضه أبو عبد الحق مستنكراً قول الشيخ مقبل قائلاً: "هذا خطأ، الشيخ ربيع لا يعلم الغيب"!، وهذا كان بعد عمرة المفاصلة التي قرر فيها مفاصلة منهج مشايخنا الكبار.

وقال الشيخ مقبل رحمه الله أيضاً: ((وأنا أنصح الإخوة بالاستفادة من كتب أخينا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى: فهو إن شاء الله بصير بالحزبيين، ويخرج الحزبية بالمناقيش، قال بعضهم: إنَّ بعض المُحشِّين على الكشَّاف "يخرج الاعتزال بالمناقيش"، هذا أيضًا يخرج الحزبية بالمناقيش، أنا أنصح بالاستفادة من كتبه، وكذلك بالاستفادة من أشرطته)).

بينما كتب أبو عبد الحق قبل يومين مقالاً بعنوان [كلنا نصيب ونخطئ، ونجهل ونعلم ... لا يقلّدُ بعضهم بعضاً]، ذكر فيه سؤالاً وجواباً للشيخ مقبل رحمه الله عن كتابات الشيخ ربيع حفظه الله في الجرح والتعديل، ودونكم تمام المقال:





((هل توافقون الشيخ ربيع في كتاباته في الجرح والتعديل/ فتاوى العلامة مقبل الوادعي:

السؤال/ هل توافقون الشيخ ربيع في كتاباته في الجرح والتعديل وفي المنهج الذي يسير عليه أم تخالفونه؟ وهل تعرف أنَّ الشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني يوافقونه أم لا؟

الجواب/ أهل السنة منبعهم واحدٌ -الذي يشربون منه- وهو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ فعقيدتهم واحدة، واتجاههم واحد في جميع البلاد الإسلامية.

نحن متفقون على جرح أصحاب البدع والحزبيين؛ متفقون على هذا.

بقي في أناس هم عند شخص من المجروحين، وعند آخر ليسوا من المجروحين، هذا حدث على عهد السلف؛ فرُبّ راوٍ يقول فيه أحمد بن حنبل: ثقة، ويقول فيه يحيى بن معين: كذَّاب، أو العكس، وهكذا البخاري وأبو زُرعة وأبو حاتم، والمهم، لا يقلِّد بعضهم بعضاً.

فإذا اختلفنا في توثيق شخص وتجريحه: فليس معنى هذا أننا مختلفون في العقيدة!، وليس معنى هذا أننا مختلفون في الاتجاه!.

وأما هل الشيخ ابن باز والشيخ الألباني يوافقونه أم يخالفونه؟

فالمسألة أنني أنا ما قرأتُ كثيراً من كتب الشيخ ربيع، هذا أمر، أمر آخر أيضاً كما قلنا: إنَّ أهل السنة لا يقلِّد بعضهم بعضاً، ولو انتقدوا عليه ورأوه



خرج عن الصواب لأخرجوا المنشورات في رد ما يقول، وأخرجوا الكتب في دفع ما يقول، وعلى كُلٍّ: كلنا نصيب ونخطئ، ونجهل ونعلم، والله المستعان)).

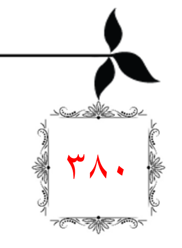
هذا الكلام مما يدين أبا عبد الحق، ولكنه حاطب ليل، ودونكم البيان:

١- ذكر الشيخ مقبل رحمه الله أنَّ منهج الشيخ ربيع موافق لمنهج المشايخ الآخرين، وهذا يخالف ما قاله أبو عبد الحق قبل أيام قلائل: ((الأفضل أن تنشروا هذه الفتاوى حتى يعرف الشباب منهج العلماء وأنهم ليسوا على منهج الشيخ ربيع)).

٢- أنَّ هؤلاء المشايخ (ابن باز والألباني وابن عثيمين) رحمهم الله لو كانوا مخالفين للشيخ ربيع حفظه الله في جرحه لبعض الأشخاص لكتبوا ردوداً ونشروها كما قال الشيخ مقبل، فلما لم يفعلوا ذلك دلَّ على أنهم يوافقونه ولا يخالفونه، بينما أبو عبد الحق يطلب من زمرته الآثمة أن ينشروا ما يدل على أنَّ منهج العلماء يخالف منهج الشيخ ربيع!.

٣- ذكر الشيخ مقبل رحمه الله أنَّ العلماء متفقون على جرح أهل البدع والحزبيين، بينما أبو عبد الحق يقول [السعي لإطفاء الفتنة]: ((فالذي أراه الآن هو أنَّ إطلاق التبديع والتفسيق على المعينين ممن انتسبوا إلى أهل السنة والجماعة (السلفية) ليس من المصلحة الشرعية لما رأينا من الآثار السلبية التي ترتبت على تبديع المعينين منهم وعدم الاكتفاء بالرد على أخطائهم والتحذير من انحرافاتهم،





فمن هذا الباب أبداً بنفسي فأسحب تبديعي لأناس معينين منهم سائراً بذلك على منهج علمائنا الكبار... وإذا رأوا من الدعاة والعلماء مخالفةً واضحة ولم يجدوا لمخالفته مساغاً: فليحذروا من مخالفته لأنَّ الإقرار على الخطأ لا يجوز شرعاً، لكن فليكن الرد بأحسن عبارة ودون تهجم أو تجريح)).

٤- ذكر الشيخ مقبل رحمه الله أنَّ العلماء المعاصرين قد يختلفون في جرح بعض الأشخاص كما اختلف العلماء الأوائل في جرح بعض الرواة، وأنَّ اختلافهم هذا لم يكن ناتجاً عن اختلاف في العقيدة والمنهج.

ونحن لا ننكر هذا أبداً، وإنما ننكر على أبي عبد الحق ومن سبقه: أنهم يرون الاكتفاء بالتخطئة والتحذير من الأخطاء دون التعرض للأشخاص بجرح ولا يرون الإلزام في تبديع من ثبت تبديعه بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة مع معرفتهم واطلاعهم على هذا كله، فثمة فرق واضح بين من بلغه الجرح بالدليل وأصرَّ على الدفاع عن المجروح وعدم جرحه بالإضافة إلى الكلام في الجارح وبين من لم يبلغه ذلك الجرح أو لم يثبت عنده فبنى حكمه على حسن ظنه بالمجروح وعدم علمه بحاله.

ومعلوم أنَّ الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل في باب الرواية وكذلك في باب البدعة، والأخذ بالجرح المفسَّر واجب، فكذلك الأخذ بالتبديع ملزم، وهذه أمور يصرِّح بها الشيخ مقبل رحمه الله كثيراً في كتبه ودروسه، لكنَّ أبا عبد الحق يحاول تصوير منهج الشيخ مقبل على خلاف منهج الشيخ ربيع في



جرح الأشخاص، وهذا كذب صريح وتلبيس قبيح، وقد تقدَّم من كلام الشيخ مقبل رحمه الله وأنه يثني على الشيخ ربيع وينصح به ويصفه بالمعرفة الواسعة في معرفة المناهج وأهل الأحزاب والبدع.

ثم إنَّ بعض العلماء السلفيين يخالفون الشيخ ربيعاً حفظه الله في جرح بعض الأشخاص لأنهم ما اطلعوا على انحرافات وتأصيلات واستدلالات هؤلاء المجروحين لأنهم منشغلون بأمور أخرى في خدمة الدين ونصرة الشريعة من علوم وشروح ودروس وتأليف ومجالس ولقاءات وغير ذلك، والشيخ ربيع حفظه الله لا يتكلَّم في هؤلاء العلماء وإنما ينصحهم قدر المستطاع ويحاول أن يوصل إليهم حقيقة أولئك المجروحين لئلا تستغل تزكياتهم في ضرب المنهج السلفي، وهذا الذي قصده الشيخ مقبل رحمه الله، أنَّ العلماء قد يختلفون في جرح الأشخاص مع وحدة العقيدة والمنهج، ولم يقصد الشيخ مقبل رحمه الله أبداً أولئك الذين اطلعوا على انحرافات المجروحين وسكتوا عنهم أو جادلوا عنهم بالباطل أو بما يدل على اتفاقهم في هذه التأصيلات الباطلة، فافطن أيها السلفي لهذا ولا يخدعنَّك أبو عبد الحق وأمثاله الذين يتتبعون الرخص ويتَّبعون المتشابه من الكلام.

الوقفة الرابعة/ دعوى الكاتب أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله اعتمد كلام المجاهيل والمناكير والصغار في أبي عبد الحق الذي وصفه بالعالم الفاضل وأوصى بالرجوع إليه

١- هذا طعنٌ شديد في الشيخ ربيع حفظه الله، لو قال قائل: إنَّ أبا عبدالحق بنى حكمه على بعض السلفيين اعتماداً على كلام المجاهيل والمناكير والصغار؛ ألا يعدُّ هذا طعناً عندكم في شيخ العراق كما تصفونه؟!

فكيف لا يكون هذا طعناً في الشيخ ربيع حفظه الله الذي وصفه الإمام الألباني رحمه الله بـ"حامل لواء الجرح والتعديل في هذا العصر وبحق"؟!

دعواكم هذه هي عين دعوى المأربي والحلبي وأمثالهم من أهل التمييع، فهؤلاء هم سلفكم في هذه الطعونات فبئس السلف وبئس الخلف.

٢- الشيخ ربيع حفظه الله وصف أبا عبد الحق بالعالم الفاضل وأوصى الشباب به في أول أمره لما ظهر له من حاله، ثم لما انحرف عن السبيل وركب رأسه وأصرَّ على الباطل جرحه وحذَّر منه بعد نصائح عدة وصبر طويل، فهل هذا مما يعاب به المرء؟ ما لكم كيف تحكمون؟!

قال الشيخ ربيع حفظه الله: ((قد يزكي الرجل -وهو فاضل- بناء على الظاهر ولا يعرف حقيقة ما عليه القوم، فيأتي إنسان يدرس كتبهم ويدرس واقعهم فيجد أنَّ هذا الذي زكَّاهم قد وقع في خطأ من حيث لا يدري، فزكَّاهم بناء على هذا الظاهر، فهذا شيء حصل للأئمة الكبار.





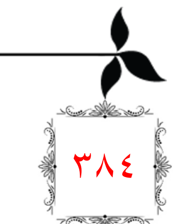
فكم من إنسان زكَّاه الإمام أحمد، فقال تلاميذه الذين لا يصلون إلى شيء من فضله: عرفوا ما عند هؤلاء وما فيهم من قدح وما فيهم من جرح فأسقطوهم؛ وإن كان قد زكاهم أحمد رحمه الله.

وزكَّى الشافعي أناساً وجرحهم آخرون؛ وقدّم جرح هؤلاء المفسر القائم على معرفة الحقيقة على أقوال الأئمة الذين زكوا بناء على ما ظهر لهم.

لأنه قد يأتي إنسان يعني عنده طلب علم يتظاهر بالدِّين والنسك والأخلاق الطيبة ويلازمك أيام: فتبنيه على الظاهر.

أنا والله زكَّيتُ أناساً في هذا العام، والله لازموني، وما شاء الله تنسَّك، وكذا، وكذا، ثم ظهر لي جرحهم، أنا إذا صلَّى معي وزكى وكذا وذكر الله وسافر معي وإلى آخره؛ أشهد بناء على ما رأيتُ، لا أزكي على الله أحداً، لكن يأتي إنسان آخر عرفه أكثر مني، كشف عنه أخطاء، وكشف عنده أشياء تقدح في عدالته، فيجرح، فيجرحه بعلم ويبرهن على جرحه بالأدلة ويفسِّر جرحه، فيُقدَّم جرحه على تعديلي، وأنا أستسلم صراحة، قَدَّم الأدلة على جرح هذا الإنسان أقول: خلاص الحق معك.

فجماعة جاؤوا عند عالم من العلماء، وقالوا: نحن ندعو إلى السنة، وندعو إلى التوحيد، ونحارب الشرك، ونحارب القبورية، وكذا، وكذا، رأى فيهم الصلاح، كتب إلى مَنْ يعاونهم: "فإنهم يدعون إلى السنة"، ثم راح ناس معهم، خالطوهم وعاشروهم من طلابهم، فوجدوا أنَّ الحقيقة تختلف تماماً، وأنَّ هؤلاء

أهل بدع، وأنهم صوفيَّة، وأنهم خرافيون، فقَدَّم الأدلة على ما يقول، فيصدق، فيُقدَّم على تعديله، أو تعديل هذا العالم، هذه قاعدة مطردة مستمرة إن شاء الله للأفراد والجماعات إلى قيام الساعة؛ ما دام هذا الدين)).

والله كأنَّ الشيخ ربيعاً في كلامه عن تزكيته لبعض الناس ثم تبين جرحهم كأنه يتكلَّم عن أبي عبد الحق.

الوقفة الخامسة/ دعوى الكاتب أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لم يسلك مع أبي عبد الحق ما سلكه مع غيره من النصيحة والبيان والصبر والرد بالأدلة والبرهان

ومبنى هذه الدعوى على ما يخبرهم به شيخهم من الكذب والبهتان على خلاف الواقع، فإنَّ المشايخ لم يجلسوا مع أبي عبد الحق جلسة إلا ونصحوه بالرجوع عن أخطائه وترك تبديع السلفيين وترك القناة الفضائية وترك زيارة الأحزاب والخوض في السياسة وترك التصوير وغير ذلك، وأنا قد سمعتُ من لسان أبي عبد الحق في أحد مجالسه بعد رجوعه من العمرة: أنَّ المشايخ كلما ذهب إلى لقائهم نصحوه وأعطوه أوراقاً فيها المؤاخذات، وأنه كان يناقش المشايخ في ذلك، وسمعتُ من بعض الحاضرين في هذه النقاشات أنه كان يرفع صوته في مجلس الشيخ ربيع ولا يتأدب في مجلسه ولا يحترم نفسه، فهو إذاً رجل عنيد ومغرور ومتعالم يرى نفسه عالماً من أقران العلماء، ولا يرى نصائح المشايخ

وتوجيهاتهم ملزمة له كحال ابن عطايا الفلسطيني وأشكالهم من المفتونين المغرورين.

وكيف يزعم هذا الكاتب = الكاذب أنَّ الشيخ ربيعاً لم ينصح أبا عبدالحق؟ إذاً كيف تراجع شيخكم ثلاث مرات في شبكة سحاب؟ مع كون هذا التراجع في حقيقته تلاعباً وتلبيساً وتكذيباً للأدلة الموثقة من صريح كلامه وعملاً بقاعدة حمل المجمل على المفصل وقاعدة الموازنة بين الحسنات والسيئات وذكر الجهود في مقابل الأخطاء!.

الوقفة السادسة/ دعوى هذا الكاتب المجهول أنَّ تحذير الشيخ ربيع حفظه الله من أبي عبد الحق يدخل في خانة إسقاط حملة العلم ودعاة التوحيد والسنة

وهذا أيضاً من الطعن الشديد بالشيخ ربيع وسوء أدب كبير معه.

وقد ثبت بالأدلة الواضحة والواقع الملموس والتجربة الكبيرة أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يتكلَّم في الأشخاص إلا عن دراسة واسعة ومعرفة مفصلة بما عندهم من مخالفات وأخطاء موثقة من كلامهم، ثم مناصحة متكررة وصبر طويل يصل إلى عدة سنين، فإذا لم ير إجابة للنصيحة ولا قبولاً للحق ولا رجوعاً عن الباطل حذَّر من الشخص أو بدَّعه وذكر أسباب جرحه وتبديعه.





ثم إنَّ أبا عبد الحق ليس هو الوحيد الذي حذَّر منه الشيخ ربيع حفظه الله ولا هو الأخير، بل حذَّر من أشخاص كثيرين قبل أبي عبد الحق، وشيخكم أبو عبد الحق كان يحذِّر منهم لتحذير الشيخ ربيع منهم، فما قولكم لو قيل لشيخكم ولكم: إنَّ تحذير الشيخ ربيع من هؤلاء الأشخاص يدخل في خانة إسقاط حملة العلم ودعاة التوحيد والسنة؟! أم أنَّ هذه خالصة لأبي عبد الحق من دون الأشخاص الآخرين الذين حذَّر منهم الشيخ ربيع؟!

الوقفة السابعة/ استغراب الكاتب أنَّه لو حصل هذا التحذير من الشيخ ربيع لأبي عبد الحق؛ فمن هم البديل؟ ثم ذكر بعض الدعاة السلفيين في إقليم كردستان، مستنكراً أن يكونوا هم البدلاء

لقد سقط من هو أكبر من شيخكم أبي عبد الحق بمفاوز وكانت لهم جهود ومكانة في بلدانهم ولم تسقط الدعوة السلفية، والله تعالى يقول: "وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ".

ثم إنَّ هؤلاء الإخوة المذكورين الذين تقللون من شأنهم اليوم كانوا بالأمس القريب من المشايخ والدعاة السلفيين في إقليم كردستان في منشورات ورسائل وبيانات شيخكم، وكان يثني عليهم ويوصي الشباب بهم، وكانوا من أقرب الناس إلى مجالسه، ومنهم من كان يخرج في قناته، فلما عرفوا مخالفات أبي عبد الحق وناصحوه فلم يستجب لنصائحهم تركوه وبيَّنوا حاله فشنَّ عليهم أبو



عبد الحق حرباً ضروساً في تنفير الشباب عنهم وإسقاطهم، وأصبح يقلِّل من شأنهم ويستصغرهم في خطابهم، ومنهم من بدَّعه بعينه، فهل مقياس الرفع والخفض عند شيخكم وعندكم هو موافقة شيخكم أو مخالفته؟!

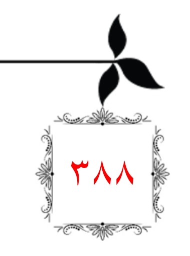
والحمد لله؛ الإخوة هؤلاء من طلبة العلم ولهم جهود مشكورة في نصرة المنهج السلفي والرد على أخطاء شيخكم وتعليم الشباب التوحيد والسنة والعلم الشرعي، وأما شيخكم فهو هيِّن ليِّن مع المخالفين وغليظ شديد مع السلفيين، فلا خير فيه ولا في دعوته الهزيلة.

وما ذكره الكاتب من جهود أبي عبد الحق في الإقليم والقناة والمدرسة لا تبرر أخطاءه ومخالفاته المنهجية الكثيرة!، ولو كانت جهوده حقاً بهذا الحجم المبالغ فيه –وكأنه الأوحد في الإقليم!– فانحرافه هدم ما بناه من سنين وحاله كما قال تعالى: "وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا"، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما الأعمال بالخواتيم".

الوقفة الثامنة/ زعم هذا الكاذب أنَّ المنتقدين لأخطاء أبي عبد الحق لم يناصحوه وإنما سوَّدوا أوراقاً بالكذب وأرسلوها للمشايخ لإسقاطه بدافع الحسد وتتبع العورات والزلات

وهذا من الكذب الذي له قرون!





ولا أعرف أحداً من طلبة العلم السلفيين في العراق ممن انتقد أخطاء أبي عبد الحق إلا وقد ناصحه مرة أو مرات، ومنهم من كان يدافع عنه وكان من أقرب الناس إليه، فلما لم يروا منه استجابة أرسلوا أخطاءه أو بينوا أخطاءه للمشايخ الكبار، والكل يعلم ذلك، ولكنَّ هذا الكاذب مثله كمثل من ينكر واقعاً محسوساً أو مثل من يريد أن يستر الشمس بغربال.

وهب أنَّ الإخوة لم يناصحوه -والنصيحة قبل الرد ليست واجبة- ألم يناصحه المشايخ الكبار؟ فإذا كان أبو عبد الحق لا يقبل نصح المشايخ الكبار فهل يقبل نصح هؤلاء الإخوة الذين يستصغرهم ويقلِّل من شأنهم؟!

الوقفة التاسعة/ قال الكاتب: ((لا أدري من أين أجاز الشيخ ربيع لنفسه أن يحذِّر ممن وصفهم بأتباع الشيخ عبد اللطيف وهو لا يعرفهم ولا يعرف ما يعتقدونه ويدرسونه من كتب التوحيد والسنة ولا يعرف جهودهم في خدمة الدعوة السلفية ونصرتها ونشرها بكل ما أوتوا من قوة خلال ربع قرن من الزمان؟. ومن حقنا أن نطالب الشيخ ربيع ونوجِّه إليه دعوة على الملأ: أن يأتي هو بنفسه أو يرسل مجموعة من طلبة العلم الصادقين إلى كردستان العراق من أجل أن يطلع أو يطلعوا على دعوة شيخ العراق أخينا الشيخ عبد اللطيف ودعوة من وصفهم بأتباع الشيخ عبد اللطيف، ويقف أيضاً على دعوة هؤلاء المتخاذلين والمخالفين والمفتونين وأضرابهم. وبعد ذلك يتبين الحق وأهل الحق




لكل صاحب قلب منصف ولكل ذي عينين بصيرتين، ويتبين من هو حامل راية دعوة التوحيد والسنة بحق؟ ومن هم الدخلاء والأدعياء والجبناء والمتطفلين؟!)).

فلينظر القارئ إلى هذه الغر كيف يخاطب حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر بسوء أدب؟!

هذه هي الأخلاق والآداب التي تعلمها هؤلاء الشباب الأغمار في مدرسة أبي عبد الحق.

أما من أين أجاز الشيخ ربيع التحذير من الأتباع المصرين على موافقة المتبوع ونصرته بعد أن بان أمره بالأدلة والبراهين وتكلَّم العلماء الكبار فيه وحذَّروا منه؟

فهذا الكاتب جاهل بمنهج السلف ولهذا ينكره ويعرض عنه، قال تعالى: ((بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ)).

ففي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: ((لا، أو تُعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه: "المرء بخدنه")).





هل عرف الإمام أحمد هذا الرجل الذي ألحقه بالمبتدع؟ وهل جلس معه؟ لا، ومع هذا قال ما قاله، فمن أين لهذا الكاتب أنَّ إلحاق الأتباع بحكم المتبوع يُشترط فيه أن يعرف دعوتهم وجهودهم قبل الإلحاق؟

وفي المصدر نفسه أيضاً: قال الخلال أخبرنا المروذي: أنَّ أبا عبدالله ذكر حارثاً المحاسبي فقال: ((حارث أصل البلية -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث، عامة مَنْ صحبه انتهك إلا ابن العلاف؛ فإنه مات مستوراً!، حذِّروا عن حارث أشدَّ التحذير)) قلت: إنَّ قوماً يختلفون إليه؟ قال: ((نتقدم إليهم لعلهم لا يعرفون بدعته؛ فإنْ قبلوا وإلا هجروا، ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويجحد، إنما التوبة لمن اعترف)).

إذاً الشرط هو: هل يعرفون بدعته أم لا؟ فإن كانوا يعرفون بدعته ويخالطونه فيلحقون به، وإن لم يعرفوا بدعته فيُبيَّن لهم الأمر فإن أصروا على مخالطته هجروا أيضاً.

وقال إسحاق: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: ((أخزى الله الكرابيسي لا يُجالس ولا يُكلَّم ولا تكتب كتبه، ولا يُجالس مَنْ يُجالسه))، وقال أيضاً: ((إياك إياك وحسين الكرابيسي، لا تكلِّمه، ولا تكلِّم مَنْ يكلِّمه)) أعاد ذلك أربع مرات أو خمس مرات!.

أليس هذا من باب إلحاق الجليس بجليسه وإلحاق التابع بمتبوعه؟!





وقال ابن الحاج رحمه الله في [حز الغلاصم في إفحام المخاصم ص١١٠] نقلاً عن غيره: ((إذ يقول في سورة مكية: "وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين"، وقد بيَّن الله سبحانه عقوبة من فعل ذلك وخالف ما أمره الله إذ يقول في سورة مدنية: "وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم إنَّ الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً". فبيَّن سبحانه بقوله: "وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ" ما كان أمرهم به من قوله في السورة المكيّة: "فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"، ثم بيَّن في هذه السورة المدنية أنَّ مجالسة مَنْ هذه صفته لحوقٌ به في اعتقاده، وقد ذهب قوم من أئمة هذه الأمة إلى هذا المذهب، وحكم بموجب هذه الآيات في مُجالِس أهل البدع على المعاشرة والمخالطة؛ منهم أحمد بن حنبل والأوزاعي وابن المبارك، فإنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع قالوا: يُنهى عن مجالستهم، فإن انتهى وإلا أُلحق بهم؛ يعنون في الحكم، قيل لهم: فإنه يقول: إني أجالسهم لأباينهم وأرد عليهم؟ قالوا: ينهى عن مجالستهم فإنْ لم ينته أُلحق بهم)).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله في [الإبانة ص٢٦٢]: ((ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقربه في جوارك. ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه -أي من البدع-





وهجرانه والمقت له، وهجران مَنْ والاه ونصره وذبَّ عنه وصاحبه وإنْ كان الفاعل لذلك يظهر السنة!)).

وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة ص١٢١]: ((وإذا رأيتَ الرّجلَ يَجلسُ مع رجلٍ من أهلِ الأهواءِ فَحَذِّرْهُ وعَرِّفْهُ؛ فإن جَلَسَ معه بعدما عَلِمَ فاتّقِهِ، فإنَّه صاحبُ هوىً)).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في بيان ما يُجرح به المرء [المجموع ٣٥/ ٤١٤]: ((وأما إذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى بما دون ذلك؛ كما قال عبد الله بن مسعود: "اعتبروا الناس بأخدانهم"، وبلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رجلا يجتمع إليه الأحداث فنهى عن مجالسته، فإذا كان الرجل مخالطاً في السير لأهل الشر يُحذَّر منه)).

وقال [المجموع ٢/ ١٣٣]: ((ومن كان محسناً للظن بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا أُلحِق بهم وجعل منهم!)).

وقال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله في [حواره مع علي الحلبي]: ((وبالجملة: فإنَّ الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح أنَّ من آوى أهل البدع أو جالسهم أو آكلهم وشاربهم أو سافر معهم مختاراً فإنَّه يلحق بهم؛ لاسيما إذا نُصح وأصرَّ على ما هو عليه؛ حتى ولو زعم أنَّه إنَّما جالسهم ليناصحهم!)).





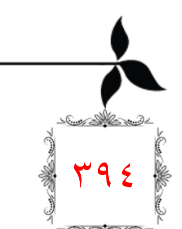
وسُئل الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله [تسجيل بصوته]: ما حكم الذي لا يزال يدافع عن أبي الحسن أو يقول هو متوقف؛ مع العلم أنه قرأ ردود العلماء على هذا الرجل، فهل نهجره ونحذِّر منه؟ جزاكم الله خيراً.

فأجاب الشيخ: ((أمهلوهم، أمهلوهم أياماً أخرى؛ فإن وقفوا مع الحق ونصروه، ووقفوا ضد الباطل وأهانوه؛ فهم إخوانكم، وإن تمادوا؛ فلا نشكُّ أبداً ولا نتردد أنهم أصحاب أهواء فحينئذٍ يُهجَرون ولا كرامة، فمن وقف مع أبي الحسن إلى هذا التاريخ لا شكَّ أنه على باطل وإن جاء بالمراوغات والحِيَل، ولكن يُعذَر مرة أخرى ويُمهَل لمدة أسبوع أسبوعين فإن تاب وأناب وسار مع علماء السلف وعلماء المنهج السلفي في نصرة الحق الذي وقفوا إلى جانبه فهو منا وأخونا، ومن أبى إلا اتباع الشيطان فحينئذٍ يُهجَر)).

فأين هذا الغر الدعي من هذا المنهج الصافي النقي؟!

وأما دعوته للشيخ ربيع أن يحضر بنفسه أو يرسل طلبة علم صادقين، فهذا يعني لا يوجد في العراق ثقات ينقلون الواقع على حقيقته، وهذا ما ادَّعاه الفاجر الأثيم محمد علي الجريسي الفلوجي حين زعم أنَّ أهل العراق كذبة سلفهم وخلفهم!.

وإذا كان هذا الحضور إلى بلد المجروح شرطاً في التحذير منه ومن متعصبته فهذا يعني يجب على العلماء أن يسافروا إلى بلدان المجروحين أو يرسلوا

إليهم أشخاصاً من خارج بلدهم لمعرفة حالهم ودعوتهم قبل إصدار أحكام التبديع والهجر والتحذير، وهذا شرط لم يقل به عاقل فضلاً أن يقول به عالم.

ولماذا يحتاج الشيخ ربيع حفظه الله أن يحضر إليكم أو يرسل إليكم وهو يقرأ رسالتكم المفتوحة هذه وما تتضمن من جهل فاضح بمنهج السلف مع سوء خلق وقلة أدب في مخاطبة العالم؟!

الوقفة العاشرة: دعوى الكاتب المجهول أنَّ العالم إذا وقع في أخطاء فلا يخرج بذلك من السلفية ولا يقتضي ذلك التحذير منه

وهذا القول على إطلاقه باطل.

والأخطاء نوعان:

أخطاء اجتهادية يسوغ فيها الخلاف؛ فهذه لا توجب التحذير فضلاً عن التبديع.

وأخطاء منهجية لا يسوغ فيها الخلاف، وهذه توجب التبديع فضلاً عن التحذير.

وأما المخطئ فله حالتان:

إما أن يكون قد قامت عليه الحجة وبانت له المحجة فأصر وعاند فهذا يلحق بأهل البدع ولو كان من أئمة زمانه.

أو لم تقم عليه الحجة أو مات ولم نعلم هل قامت أم لا؛ فهذا إن ابتدع بدعة ظاهرة معلومة لا تخفى على مثله فيلحق بالمبتدعة ولا كرامة، وإن وقع في بدعة خفية فيُحذَّر من بدعته وتحفظ كرامته.

وأبو عبد الحق وقع في بدع ظاهرة وقامت عليه الحجة بالأدلة والبراهين ونصائح المشايخ الكبار؛ فكيف لا يُحذَّر منه؟!

الوقفة الحادية عشر: قال الكاتب في خاتمة مقاله الأول: ((كتبتُ هذا الخطاب إلى الشيخ ربيع ونريد منه جواباً وإلا سيكون لنا موقفٌ آخر وهو رفع شكوى ودعوى إلى سماحة المفتي العام وإلى هيئة كبار العلماء وإلى هيئة القضاء الأعلى بالمدينة النبوية بهذا الخصوص، ونطلب من كلا الخصمين أن يتحاكموا إلى كبار العلماء والقضاة لفصل النزاع وإنهاء الخلاف على هذه الفتنة التي أحدثها الصغار وأوقعوا فيها بعض الكبار)).

بئس التربية التي رباكم عليه أبو عبد الحق.

ومن أنت يا غمر حتى تحاكم الشيخ ربيعاً حفظه الله؟!

هل تظنون أنَّ الشيخ ربيعاً في إقليمكم؟!

هل تظنون أنَّ أساليبكم في الإقليم التي كممتم بها أفواه البعض سيكون لها أثر مع الشيخ ربيع؟!





الشيخ ربيع حفظه الله لم يخش من تهديد من هو أكبر منكم بالمحاكم والقضاء أفيخشى من أغمار أمثالكم؟!

ولينظر القارئ إلى وحدة الطريق والسعي إلى المحاكم بين أبي عبد الحق ومتعصبته وبين الآخرين كالحلبي والرحيلي وابن عطايا.

خابوا وخسروا.

الوقفة الثانية عشر/ قول الكاتب في مقاله الثاني: ((حامل راية الدعوة السلفية بحق في كردستان العراق العالم الفاضل الصادع بالحق والجاهر بدعوة التوحيد والسنة دون خوف من لومة لائم د. عبد اللطيف الكردي حفظه الله)).

أي دعوة يتكلَّم عنها هذا الكاتب/ الكاذب؟!

هل زيارة الأحزاب في مقراتهم والشخصيات السياسية الحزبية والمشاركة مع أهل الانقلابات والثورات في المحافل والأمور العامة والتعاون مع أهل البدع والكلام في الحكام على المنابر وموافقة أهل التمييع في غالب أصولهم... إلى غير ذلك من المخالفات المنهجية، هل هذا من الدعوة السلفية؟!

وأي صدع بالحق؟ وشيخكم يقرر في رسالته "الفرق بين السلفي والحدادي" قاعدة: ((في كثير من الأحيان قول الحق يفضي الى نتائج سيئة))، وكم داهن في اللقاءات الفضائية والمؤتمرات العامة؟!





وأي مجاهرة بدعوة التوحيد والسنة؟ وأصحابه في المعهد المختلط -كأحمد الشافعي- أشاعرة أو متصوفة أو إخوان مسلمون، ولا يبالون بالتوحيد ولا بالسنة!، بل يعدُّ المتصوفة إخوانه والخلاف الذي بينهم وبين السلفيين بسبب سوء فهم أو سوء الظن من الطرفين!، ولا يصرِّح في القناة الفضائية أنَّ الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم من الشرك بل يعدها من الخطأ فقط!.

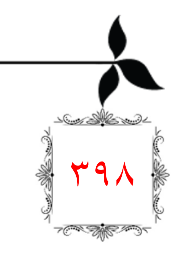
فأي صدع بالحق؟ وأي مجاهرة بالتوحيد والسنة؟

الوقفة الثالثة عشر/ وقول الكاتب: ((والعجب أنَّ الجميع من الحدادية ومن يشابههم من قريب أو بعيد -وهم شرذمة من عرب الرضوانية مع رائد الفتنة وشرذمة من عجم الأكراد- قد اجتمعوا على رميهم هذا الشيخ المبارك من قوسٍ واحدة وتكالبوا عليه جميعاً مع بعض الحسدة والمغرضين هنالك)).

فلينظر القارئ إلى هذا الغر الجهول كيف يحتقر طلبة العلم السلفيين ويصفهم بأوصاف السوء لأنهم ردوا على شيخه وكشفوا أمره.

كانوا قبل أشهر يزعمون أنَّ رائداً هو الوحيد الذي يخالف أبا عبد الحق، وأنه يسعى إلى إسقاط طلبة العلم السلفيين في العراق كما زعم الدعي المتهالك رياض أبو مها، وأما اليوم وبعد أن انكشف كذبهم وانفضح أمرهم يصرحون أنَّ مع رائد عرب وأكراد اجتمعوا على الرد على أبي عبد الحق، فالحمد لله الذي كسر شوكتهم وفضح سترهم وكشف كذبهم للناس عامة.





وأما موضوع الحسد، فهي كذبة صدَّقها هؤلاء الأغمار لأنَّ شيخهم يكررها في أكثر رسائله ودروسه ومقالاته، ولا أدري على أي شيء يُحسد؟!

هل نحسده لأنه وقع في مخالفات منهجية كثيرة لا يقع فيها عوام السلفية؟!

أم نحسده على كثرة المداهنات في البرامج واللقاءات والمؤتمرات؟

أم نحسده على كثرة التراجعات والتلاعبات؟

أم نحسده لضحالة علمه وسوء تعامله مع السلفيين؟

أم نحسده على فضيحة المعهد التي أدت إلى فصله؟!

أم نحسده على سوء التربية والأخلاق التي ربى عليها طلابه؟

أم نحسده لأنَّ المشايخ الكبار جرحوه وحذَّروا منه؟

اللهمَّ لا شماتة، لكنَّ سمعة أبي عبد الحق أصبحت في إقليمكم أضحوكة وألعوبة وسخرية يلهو بها الشباب في برامج التواصل والإعلام ويتطاولون بها على الدعوة السلفية بسبب تصرفاته السيئة.

فمثله والله لا يُحسد بل يحمد الله على السلامة والعافية مما ابتلاه به.

الرابعة عشر/ قول الكاتب: ((هؤلاء المساكين من جراء اشتغالهم بالقيل والقال والبهت وظن السوء وتتبع العورات وتصيد الزلات نسوا هذه النصوص من القرآن والسنة وأمثالها وانشغلوا عنها وعن الدعوة إلى الله على

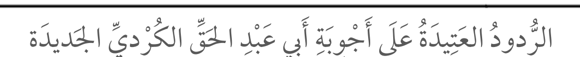
منهج الأنبياء وورثتهم من العلماء الربانيين كأمثال الشيخ ابن باز والألباني وابن العثمين والفوزان واللحيدان والعباد، فصار ديدنهم وهجيراهم الكلام في الدعاة السلفيين وأكل لحوم الناس وهتك أعراضهم باسم الجرح والتعديل والرد على المخالف والعناية بالمنهج زعموا -بل في الفتنة سقطوا-)).

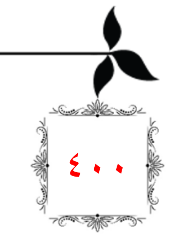
كأنَّ إبراهيم الرحيلي يتكلَّم!

وقال عبد الله الأهدل: ((ليس عند السلفيين في منهجهم تعديل!، بل في منهجهم الجرح فقط))!، فردَّ عليه الشيخ مقبل رحمه الله في كتابه [فضائح ونصائح / ص١٤٤ - ١٤٧/ دار الحرمين بالقاهرة] رداً مفصلاً بدأه بقوله: ((مسألة الجرح قصمت ظهورهم، وكل واحد حتى وإنْ لم نجرحه فهو متوقع أن نجرحه اليوم أو غداً أو بعد غد!...)).

الخامسة عشر/ قول الكاتب: ((ورغم كل تلك الهجمات الشرسة والرسائل العوجاء والعرجاء المعروضة على صفحاتهم في النت وإرسال المسودات الجوفاء إلى المشايخ مع الصياح والصراخ والتباكي على المنهج؛ رغم كل هذه وتلك لم يفلحوا ولم ينجحوا في محاولاتهم الفاشلة بل كانت عاقبة أمرهم خسرا، ولا يزال الشيخ عبد اللطيف ماضٍ في دعوته سائرٌ على الطريق الحق حاملٌ لراية الدعوة غيرُ مبالٍ بهؤلاء المتخاذلين والمخالفين)).

لو كنتَ صادقاً بهذه الدعوى الجوفاء لأظهرت اسمك؟!



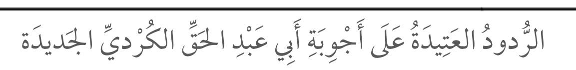
فأبو عبد الحق انكشف أمره وانسحب منه السلفيون لما رأوا إصراره على الباطل وإكثاره من الكذب على مخالفيه، ولم يبق معه إلا بعض الأغمار المجاهيل ممن إذا حضر لا يُذكر وإذا غاب لا يفتقد، فهؤلاء متعصبة وهم غثاء لا خير فيهم ولا رجاء.

والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

٣ شعبان ١٤٣٨ هـ



الفهرس